

الدُّكْتُور

عَبْدُ الرَّزَاقِ السِّنْهُورِي

إِسْلَامِيَّةُ الدَّوْلَةِ

وَالْمَدِينَةِ

وَالْقَانُونِ

دِمْحَدْ عِمَّارَة

دَارُ السِّلَامِ

الطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



الإِكْوَنِيَّةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ السِّنَهُورِيِّ

إِسْلَامِيَّةُ الدَّوْلَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْقَانُونِ

تألِيفُ

دُرْمُحَمَّد عَبْرَةَ

ذَرَالسِّنَهُورِيِّ

لِلطبَاعَةِ وَالشَّرْقِ وَالتَّوزِيعِ وَالتَّرْجِمَةِ

بطاقة فهرسة

فهرسة أئمـة الشـرـ إـعـادـةـ الـهـيـةـ الـمـصـرـيـةـ الـعـامـةـ لـدـارـ الـكـتـبـ وـالـرـاثـاتـ الـقـومـيـةـ - إـدـارـةـ الـمـئـونـ الـفـتـيـةـ

عمارة ، محمد ، ١٩٣٤ .

الدكتور عبد الرزاق السنهوري : إسلامية الدولة والمنية
والقانون / تأليف محمد عمارة ، - ط ١ . - القاهرة :
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، [٢٠٠٨] .

٢٣٢ ص ٤٤ سب .

٩٧٧ ٣٤٢ ٦٩٠ ٤ تسلق .

٩٢٣,٣ ١ - الاقتصاديون .

٢ - الإسلام والاقتصاد .

٣ - السنهوري ، عبد الرزاق ، ١٨٩٥ - ١٩٧١ .

٤ - العنوان .

كـافـةـ حـقـوقـ الـطـبـعـ وـالـنـسـرـ وـالـتـرـجـمـةـ مـحـفـوظـةـ

لـلـمـاـشـرـ

دار الـلـاـلـاـطـبـاـسـرـ وـالـنـسـرـ وـالـتـرـجـمـةـ

لـصـاحـبـهاـ

عبد الفـادـ رـمـحـمـودـ الـكـارـ

الـطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ مـ

دار الـسـيـاسـةـ الـأـمـرـ

لـطـبـاعـةـ وـالـنـسـرـ وـالـتـرـجـمـةـ

شـ٢٠٢

تأسـتـ الدـارـ عـامـ ١٩٧٣ـ وـجـهـتـ عـلـىـ جـلـالـةـ أـنـفـلـ نـاـشـرـ لـلـوـرـاثـ لـلـأـلـاـطـبـاـسـرـ

أـعـوـامـ مـتـالـيـةـ ١٩٩٩ـ ، ٢٠٠٠ـ ، ٢٠٠١ـ

٢٠٠١ـ هـ عـلـىـ الـجـاـزـةـ تـبـيـاجـ لـمـدـ

ثـالـثـ مـنـصـنـ لـيـ صـنـاعـةـ الـدـشـرـ

جمهـرـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ - الـقـاهـرـةـ - الـإـسـكـنـدـرـيـةـ ،

الـإـدـارـةـ : شـارـعـ عـمـرـ لـطـفيـ مـوـازـ شـارـعـ عـبـاسـ العـادـ خـلـفـ مـكـبـ مـصـرـ لـلـطـيـرانـ

عـنـ الـحـدـيـثـ الـدـولـيـةـ وـأـمـامـ مـسـدـ الشـهـيدـ عـمـرـ الشـرـبـيـ

ـ مـدـيـنـةـ نـصـرـ - مـدـيـنـةـ عـمـرـ الشـرـبـيـ

هـاتـفـ : ٢٢٧٤١٥٧٨ـ ٢٢٧٠٤٣٨٠ـ ٤٢٠٢ (٢٢٧٤١٥٧٨ـ ٢٢٧٠٤٣٨٠ـ ٤٢٠٢) فـاـكـسـ : ٢٢٧٤١٥٧٨ـ ٢٢٧٠٤٣٨٠ـ ٤٢٠٢ (٢٢٧٤١٥٧٨ـ ٢٢٧٠٤٣٨٠ـ ٤٢٠٢) .

الـمـكـبـةـ : قـرـعـ الـأـزـرـ : ١٢٠ شـارـعـ الـأـزـرـ الـرـئـيـسيـ - هـاتـفـ : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ـ ٢٠٢ـ ٢٥٩٣٢٨٢٠) .

الـمـكـبـةـ : فـرعـ مـدـيـنـةـ نـصـرـ : ١ شـارـعـ الـحـنـ بنـ عـلـيـ مـفـرـعـ مـنـ شـارـعـ عـلـيـ أـمـيـنـ اـمـتـادـ شـارـعـ

مـصـطـلـيـ الـحـارـ - مـدـيـنـةـ نـصـرـ - هـاتـفـ : ٣٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ـ ٣٤٠٥٤٦٤٢) .

الـمـكـبـةـ : قـرـعـ الـإـسـكـنـدـرـيـةـ : ١٢٧ شـارـعـ الـإـسـكـنـدـرـ الـأـكـبـرـ - الشـاطـيـ بـحـوارـ جـمـعـيـةـ الشـانـ الـسـلـمـيـنـ

هـاتـفـ : ٥٩٣٢٢٠٥ فـاـكـسـ : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ـ ٥٩٣٢٢٠٤ـ ٢٠٣ـ ٥٩٣٢٢٠٥) .

بـرـيدـيـاـ : الـقـاهـرـةـ : صـ.ـبـ ١٦١ الـغـورـيـ - الـبـرـيدـ الـبـرـيـديـ ١١٦٣٩

الـبـرـيدـ الـإـلـكـرـوـنـيـ : info@dar-alsalam.com

مـوـرـقـنـاـ عـلـىـ الـإـنـتـرـنـتـ : www.dar-alsalam.com



فهرس المحتويات

٠	تقديم
١٣	بطاقة حياة
١٥	١- الميلاد.. والنشأة.. والتعليم
٢٠	٢- العمل بالنيابة والتدريس.. والمشاركة في ثورة سنة ١٩١٩ م (سنوات: ١٩١٧ - ١٩٢١ م)
٢٣	٣- الابتعاث إلى فرنسا (سنوات: ١٩٢١ - ١٩٢٦ م)
٣٠	٤- العودة إلى مصر.. والتدريس بكلية الحقوق.. والإنتاج الفكري والنشاط العلمي (سنوات: ١٩٢٦ - ١٩٣٥ م)
٣٧	٥- الرحلة الأولى إلى العراق.. (١٩٣٥ - ١٩٣٦ م)
٣٩	٦- العودة إلى مصر عميداً للحقوق.. والعمل بالقضاء.. والمحاماة.. وزارة المعارف (سنوات: ١٩٣٦ - ١٩٤٣ م)
٤٦	٧- الرحلة الثانية إلى العراق.. وسوريا لوضع القوانين المدنية (ستي: ١٩٤٤، ١٩٤٤ م)
٤٩	٨- ولاية وزارة المعارف.. ومجلس الدولة (سنوات: ١٩٤٥ - ١٩٥٤ م)
٦٣	٩- الوفاق.. والشقاق مع ثورة يوليو (سنوات: ١٩٥٢ - ١٩٧١ م)
٧٧	ثبت بأعمال السنهوري القانونية والفكيرية
٨٣	الوجه الإسلامي لعصرية السنهوري:
٨٥	منهج هذه الدراسة
٨٩	في الإيelan بالله
٩٠	هيئة الأمم الإسلامية
١٢٠	الإسلام: دين ودولة.. دين الأرض ودين السماء

١٣١	المدنية الإسلامية
١٤٥	إحياء الشريعة الإسلامية
١٨٩	تجديد الفقه الإسلامي
١٩٧	- وأخيراً
٢٠٣	الفهارس
٢٠٥	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
٢٠٥	ثانياً: فهرس الحديث المترif
٢٠٦	ثالثاً: فهرس المذاهب والفلسفات
٢٠٧	رابعاً: فهرس الأعلام
٢١٤	خامساً: فهرس الكتب والمطبوعات
٢٢٢	سادساً: فهرس الأشعار
٢٢٧	سابعاً: فهرس المصادر والمراجع

تقديم

منذ منتصف ستينيات القرن العشرين.. بل ومنذ كتابتي لما كتبت عن عبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) وأنا طالب بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة - في النصف الثاني من عقد الخمسينيات - آمنت أن إحياء تراث أعلام علماء مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي - من رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) إلى جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٧٣ - ١٨٠١ م) إلى محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) إلى الكواكبي.. إلى علي مبارك (١٢٣٩ - ١٣١١ هـ / ١٨٢٣ - ١٨٩٣ م) فرشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ / ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م) .. إلخ.. إلخ - هو بمثابة التوجيه لعقل الأمة وأنظار صفوتها الفكرية نحو منابع المشروع الحضاري النهضوي الكفيل بإخراج هذه الأمة من متاهة فكريات ونظريات التغريب والاستلاب الحضاري.. وإخراجها أيضاً من مستنقع التقليد والجمود.. أي: من شقي التقليد الأعمى: تقليد الغرب، وتقليد عصر التراجع في تاريخنا الحضاري.

ففي تراث أعلام هذا التيار الإحيائي التجديدي نقاط الانطلاق، والمعالم الأساسية لمشروع حضاري نهضوي، فيه تواصل الروح الحضارية الأصولية الإسلامية السارية في ضمير الأمة ومدنيتها وتاريخها وثقافتها.. وفيه - كذلك - استشراف فقه الواقع الذي عاش فيه هؤلاء الأعلام.. وفيه - أيضاً - التطلع إلى المستقبل الذي تستعيد فيه الأمة الإسلامية مكانتها الطبيعية في إمامية الأمم وطليعة الحضارات.

وعلى هذه المعالم الأساسية، في هذا المشروع الحضاري، يجب أن يكون البناء.. والإضافة.. والتطوير.

ولقد حفقت - بحمد الله وعonne - إنجازاً متميزاً بإحياء وتحقيق ودراسة تراث كوكبة من هؤلاء الأعلام، الذين عاد تراثهم إلى الفعل والتأثير في حياتنا الفكرية والثقافية المعاصرة من جديد.

والاليوم.. والجدل يتزايد حدة حول «هوية القانون» الذي يختار لتنظيم وحكم الواقع الحياني الذي نعيشه وننطليع إليه - وهو الجدل الذي يدور بين دعوة «أسلمة الفقه الحديث

والقانون المعاصر »، ودعاة « استعارة فلسفة القانون الوضعي الغربي ».. هذا الجدل الذي أحدث ويحدث صدعاً في عقل النخبة، أدى إلى تبديد طاقاتها..

لا أجد أفضل ولا أقدر على حسم هذا الجدل، والحكم في هذا التزاع، من قاضي مصر الأكبر، ومشروعها الأبرز، وأعظم فقهاء الأمة في القانون الحديث والمعاصر، الدكتور عبد الرزاق أحد السنهوري باشا (١٢١٣ - ١٣٩١ هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١ م).. إمامته في القانون الحديث - عرباً وMuslimين وأجانب - وإمامته في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي - وهي التي يجهلها الكثيرون - والتي سيكشف هذا الكتاب عن معالمها وحقائقها.. هذه الإمامة في هذين الميدانين، هي التي ترشح السنهوري ليكون أقدر وأعدل القضاة في هذا التزاع المحتدم حول « هوية القانون » الأسبل لحكم واقع العرب والMuslimين.

فأهل القانون العصري قد توجوا السنهوري إماماً لفقهاء القانون الحديث.. وأكبر وأهم الدول والحكومات العربية قد عهدت إليه ببناء صرح القوانين المدنية الجديدة والدساتير الحديثة فأنجزها.. أما فقهاء القانون في أوروبا وخاصة في إنجلترا وفرنسا فإنهم أدركوا - وخاصة الذين جعوا منهم بين فقه القانون الغربي وفقه قوانين الشريعة الإسلامية - أدركوا رسوخ قدم السنهوري في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، فأطلقوا عليه لقب « الإمام الخامس » إشارة إلى إمامته في هذا الميدان بعد الأئمة العظام للمذاهب الإسلامية الأربع: أبي حنيفة (٨٠ - ٦٩٩ هـ / ١٥٠ - ١٧٦٧ م) ومالك (٩٣ - ١٧٩ هـ / ٧١٢ - ٧٩٥ م) والشافعي (١٥٠ - ١٥٤ هـ / ٧٦٧ - ٨٢٠ م) وأحمد بن حنبل (١٦٤ - ٥٢٤ هـ / ٧٨٠ - ٨٥٥ م).. أطلقوا عليه هذا اللقب، منذ مرحلة دراسته للدكتوراه بفرنسا في منتصف عشرينيات القرن العشرين، والتي أنجز فيها رسالته للدكتوراه - من جامعة ليون - إحداها في القانون المدني، والثانية في فقه الخلافة الإسلامية، كعصبة أمم إسلامية، تقوم على المدنية الإسلامية والشريعة الإسلامية، والتجديد لتراث الأمة في فقه المعاملات، مع دبلوم من معهد القانون الدولي بجامعة باريس^(١).

(١) وليس معنى ذلك أن السنهوري أفقه من أصحاب وأتباع الأئمة الأربع.. وإنما معناه أنه المجدد - بمنهج جديد - لفقه هذه المذاهب، مقارناً بالقانون الحديث.. فهو صاحب مذهب جديد في الفقه الإسلامي، وإمام العصر الحديث.

لقد أدرك فقهاء القانون الأوربي في السنوري - منذ فجر حياته العلمية - حامل رسالة تجديد الفقه الإسلامي، وبعث المدينة الإسلامية، وبناء النهضة الشرقية.. فغنووا عليه الآمال - كفقهاء قانون - في بعث وتجديد الدراسات الفقهية الإسلامية، وذلك لإغناء المنظومات القانونية العالمية، عندما تقارن بالفقه الإسلامي الجديد.

وحل السنوري هذه «الرسالة - الحلم» .. وعبر سنوات حياته الخصبة - التي قاربت الثمانين عاماً - أنجز الرجل ما لم ينجز عظيم من علماء الجيل الذي عاش فيه.

فهو عندما وضع القانون المدني المصري - ومواعاة لارتباط القانون المصري بالقانون الفرنسي منذ القرن التاسع عشر، وللقيود الاستعمارية والامتيازات الأجنبية التي كانت تحول دون الاستقلال القانوني لمصر - قد جعل مصادر هذا القانون المدني:

١- القانون الغربي.. وخاصة في صياغاته المتقدمة وتقنياته المضبوطة.

٢- والقضاء المصري.. الذي أرسى الكثير من التقاليد والمبادئ التي احتملت إلى العرف والواقع.. والشريعة الإسلامية.

٣- والشريعة الإسلامية.. وتراث فقه المعاملات الإسلامي.

فخطا بذلك خطوة كبيرة نحو هدفه وحلم حياته: أسلامة القانون.

فليا وضع القانون المدني العراقي والسوسي والليبي.. والقوانين الكويتية ، اقترب أكثر.. ونضج أكثر في اكتشاف أبعاد وإمكانات الفقه الإسلامي .. وأعانه على الاقتراب الأكثر من أسلامة هذه القوانين ذلك الارتباط التاريخي بين قوانين تلك البلاد والفقه الإسلامي، مثلاً في «مجلة الأحكام العدلية»، التي فُنِّت فيها الدولة العثمانية فقه معاملات المذهب الحنفي منذ سنة (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) .. فجعل السنوري مصادر القوانين المدنية الحديثة التي وضعها لهذه الأقطار:

١- الشريعة الإسلامية.. ممثلة في مجلة الأحكام العدلية؛ وفي كتاب «مرشد الحيران»، الذي فُنِّ في الفقيه والقانوني الفُذ محمد قدرى باشا (١٢٣٧هـ/١٣٠٦م - ١٨٢١هـ/١٨٢١م) -

= وإذا كان فقهاء الغرب من الأوربيين والملميين المتخصصين في الشريعة الإسلامية بالجامعات الغربية - وخاصة الإنجليزية - قد أطلقوا عليه لقب «الإمام الخامس» فقد أطلق عليه علماء العراق لقب «الفقيه الإمام» .. أما في جمع اللغة العربية فقد أطلق عليه لقب «شافعى الزمان».

١٨٨٨) فقه المذهب الحنفي على نحو أكثر دقة وتقديماً وعصرية من مجلة الأحكام العدلية.. وأيضاً كما تتمثل هذه الشريعة في تراث مذاهب الفقه الإسلامي، والتي أبهر فيها السنهوري بعظمة ووعي واقتدار.

٢- والقانون المدني المصري.. الذي جعله السنهوري حلقة الوصل التي أفادت هذه القوانين ميزات الصياغة وفنون التقين.. وثمرات المقارنات بين المنظومات المتميزة في القانون.. ولقد اعتبر السنهوري عمله في إنجاز هذه القوانين المدنية - المستندة إلى الشريعة الإسلامية.. وإلى القانون المدني المصري - اعتبار ذلك بمثابة مرحلة للمقارنة، تستحوذ على النهوض بالفقه الإسلامي - دراسة.. واجتهاداً.. وتقنيتاً - حتى نصل إلى الهدف الأعظم: قانون عربي خالص الإسلامي، يضاهي؛ بل ويتفوق على المنظومات القانونية العالمية.. إن في الصياغة أو في القواعد والمبادئ والنظريات.

* * *

إن أفضلية الشريعة الإسلامية، وفقه معاملاتها - عند السنهوري - لم تكن مجرد موقف نظري، مردود الانحياز للإيمان الديني بالإسلام.. وإنما كانت هذه الأفضلية - فوق ذلك ومعه - ثمرة لخبرة غنية نابعة من مقارنة القوانين الغربية والمصرية بالشريعة الإسلامية. وفي دراسته عن (تفقيع القانون المدني المصري، وعلى أي أساس يكون هذا التتفقيع) - والتي كتبها في العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية المصرية سنة (١٩٣٣ م) - مقارنات غنية بين أحكام الشريعة الإسلامية ونظائرها في القانون المصري - المأخوذ عن القانون الفرنسي، والقوانين الغربية - يرصد فيها السنهوري تفاصيل الشريعة الإسلامية وامتيازها، إن في فلسفة التشريع، أو في ملائمة هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية للواقع المعاصر، أو حتى في الصياغة الفقهية والقانونية المضبوطة لكثير من الأحكام.

ولقد غاص السنهوري في بحار مذاهب الفقه الإسلامي ليضرب الأمثال على امتياز الشريعة الإسلامية في كثير من التقنيات.. من مثل «مسؤولية التمييز» و «نظريه تحمل التبعية» و «حالة الدين» و «هلاك الزرع في العين المؤجرة» و «انقضاء الإيجار بموت المستأجر» و «انقضاء الإيجار بالعذر» و «الإبراء» و «الملكية الشائعة» و «حقوق الارتفاق» و «الالتزامات المؤجرة» و «إيجارات الأراضي الزراعية» و «ضمان المستعير في

عارية الاستعمال» و«الدعوى البوليسية» و«الغبن في القسمة» و«التعسف في استعمال الحق» و«الترزعة المادية» ... إلخ.. إلخ.. إلخ.

بل لقد رأينا حتى اختيارات السنهوري – في القانون المدني المصري – اختياراته من القوانين الغربية، وترجيحاته بين أحكامها، قد حكمتها الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها، قبل أن تحكمها فلسفة تلك القوانين في التشريع.. فهو قد اختار ورجح من تلك التقنيات الغربية ما اتفقت فيه مع الشريعة الإسلامية، في فلسفة التشريع والمبادئ والقواعد.

فرأيناه قد فضل الترزعة المادية على الترزعة النفسية الباطنية، وهي التي اعتمدتها القانون الجنائي – على عكس القانون الفرنسي – لأن القانون الجنائي قد اختارها، وإنما لأنه قد وافق فيها الشريعة الإسلامية.. ثم أخذ الأحكام التطبيقية المادية، استناداً لفقه الإسلامي، واستعانت بالصياغات الفقهية الإسلامية، مع الاستفادة من ثراء القانون الغربي في الصياغة وفن التقني.

لقد تبُّوا السنهوري باشا عرش التجديد القانوني في الوطن العربي والشرق الإسلامي على امتداد عقود القرن العشرين.. وكانت بداية التجديد – في مذهب السنهوري – هي العودة إلى فقه فقهائنا القدماء.. وكان تميّز الفقه المصري – مثلاً.. في مذهبه – هو عين إسلامية هذا الفقه.. وكان اعتماد المنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والمجموعات القانونية الغربية هو السبيل لجعل الفقه الإسلامي عنصراً من عناصر نهضة وإثراء الفقه العالمي.. وكانت – عند السنهوري – إسلامية الفقه والقانون المصري هي الرباط الجامع بين مصر وأمم الشرق العربي والإسلامي.. فوحدة الشريعة والقانون هي معلم من معالم وحدة الشرق، كمدينة وحضارة وجامعة سياسية لعصبة الأمم الإسلامية.

فالرجل لم يكن مجرد «صانع للقوانين»، وإنما كان إماماً من أئمة النهضة الشرقية الإسلامية، التي ينهض فيها القانون بدوره المتميز في إقامة الجامعة الإسلامية من جديد!

لذلك.. كان البعث الإسلامي للأمة وللشرق هو حلم السنهوري ورسالة حياته، منذ وعي هذه الرسالة إلى أن صعدت روحه إلى مولاه.

وإذا كان الرجل قد جعل من ذكرى عبد ميلاده – طوال سنوات حياته – كما سجل ذلك في (أوراقه الشخصية) – مناسبة لتجديد إيمانه بالله تعالى ودعائه لولاه، فإننا لا

نجد في دعواته لله - طوال سنوات عطائه - دعوة واحدة خاصة به كثيرة، ولا نعثر في رجواته على رجاء ذاتي.. وإنما كانت كل أدعيته حول العون الإلهي الذي يرجوه كي يحقق لأمته ما نذر نفسه لتحقيقه لها من الآمال العظام.

وحتى في سنوات المرض - أو آخر حياته - كانت دعواته إلى الله يُؤتَّ أن يُبَدِّل الصحة، مقرفنة بالأمل والعزيم، كي يتحقق لأمته المشرفات الكبرى التي نذر نفسه لتحقيقها.. فالعمل العام، والعمل الصالح كانا « الدواء » الذي يعالج به حتى أمراضه العضوية، ويدفع به آثار الشيخوخة على قواه الإيداعية، حتى ليكتب - في أوراقه الشخصية - يقول:

« إن الشيخوخة شفاء قارس لا يدفعه إلا العمل الصالح »

* * *

لقد كان السنهوري باشاً « أمّة في رجل عظيم ».. وإذا كان فقهاء وقضاء وأساتذة القانون الحديث - على امتداد الوطن العربي.. بل وفي الغرب - يعترفون بأفضال وإنجازات الرجل في هذا الميدان.. فإن الوجه الإسلامي للستهوري باشا غائب تماماً عن وعي الكثيرين.. ومنقوص كثيراً الذي نفر قليلاً

لذلك - وتصححأ هنا الخطأ.. ووفاء ببعض ما لهذا الرجل العظيم من دين في أعين أمه - فإننا نستدعيه.. نستدعي الوجه الإسلامي للستهوري باشا عندما نجمع ما تأثر من كتباته ودراساته الإسلامية في علاقة الدين بالدولة.. وفي إسلامية المدنية الحديثة التي تتطلع إليها.. وفي إحياء وتجديد الفقه الإسلامي.. وفي تقيين الشريعة الإسلامية.. إلخ.. إلخ.. نستدعيه - ياحياء تراثه هذا - لينصفه أولاً.. وأيضاً لمفصل - هذا القاضي العادل العالم - في هذا التزاع المحتدم بين تيارات النهضة العربية والإسلامية، حول « هوية القانون » ..

- أسلمة هذا القانون؟

- أم الانطلاق فيه من الفلسفة الوضعية التي حكمت المنظومات القانونية في الحضارة الغربية؟

* * *

إن هذا الكتاب ينتهي بإعادة السنهوري إلى موقعه الطبيعي .. موقع الإمامة والقيادة والريادة في تيار الإحياء الإسلامي، والتقدم والنهوض بالإسلام.. وذلك بعد أن غابت صورته هذه عن جمهور المثقفين والملفكون والباحثين والسياسيين في بلادنا.. حتى لقد سلبه غير الإسلاميين من الإسلاميين عندما لم يبرزوا سوى جهوده في القانون المدني الحديث.. بل لقد حجبوه - عن العيون والعقول - ما أخذته من تحول في ميدان القانون المدني الحديث - بمصر.. وسوريا.. والعراق.. ولibia.. والكويت.. وغيرها - من وصل إلى القانون الحديث بالفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية.

يُطْمِحُ هَذَا الْكِتَابُ إِلَى ذَلِكَ، بِتَقْدِيمِ الصَّفَحَاتِ وَالْأَفْكَارِ وَالدِّرْسَاتِ وَالْبِحْوَثِ وَالْمَحَاضِرِ الَّتِي كَتَبَهَا السَّنَهُورِيُّ عَنِ الْمَدِينَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.. وَالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.. وَالْفَقَهِ الْإِسْلَامِيِّ.. وَعَلَاقَةِ الدِّينِ بِالدُّولَةِ فِي الْإِسْلَامِ.. وَمَا كَتَبَهُ مِنْ نَقْدٍ لَادِعَ وَعُمَيقٌ لِلْمُتَرَدِّعَةِ الْعُلَمَانِيَّةِ الَّتِي حَاوَلَتْ عَلْمَةَ الْإِسْلَامِ، بِادْعَاءِ أَنَّهُ دِينٌ لَا دُولَةَ، وَرِسَالَةٌ لَا حُكْمَ، وَرُوحَانِيَّةٌ لَا سِيَاسَةٍ فِيهَا.

هَذِهِ الصَّفَحَاتُ وَالدِّرْسَاتُ الَّتِي تَنَاثَرَتْ، بَلْ وَغَابَتْ عَنِ عَيْنِ مُفْكِرِنَا وَمُتَقْفِيَّنَا، وَالَّتِي نَجَمَعُهَا وَنَبْعَثُهَا لِتَنَضَّمَ إِلَى إِنْجَازَاتِهِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكَبِيرِ؛ رِسَالَتِهِ لِلْدُّكْتُورَاهِ فِي فَقَهِ الْخَلَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَطَوُّرِهَا، وَيَسْفُرُهُ الْكَبِيرُ عَنِ مَصَادِرِ الْحَقِّ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَوَصَلَهُ بَيْنَ الْقَانُونِ الْمَدِينِيِّ وَالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْفَقَهِ الْإِسْلَامِيِّ - وَذَلِكَ لِنَجْلُ الْوَجْهِ الْأَكْثَرِ إِشْرَاقًا لِلْسَّنَهُورِيِّ يَا شَا: الْإِعْامُ الْخَامِسُ فِي الْفَقَهِ الْإِسْلَامِيِّ، كَمَا هُوَ الْفَقِيهُ الْفَذُّ فِي الْقَانُونِ الْمَدِينِيِّ الْحَدِيثِ.

وَحَتَّى يَعْلَمُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّا يَرْازِءُ زَعِيمٌ مِنْ أَبْرَزِ زُعَمَاءِ الْإِصْلَاحِ فِي عَصْرِنَا الْحَدِيثِ.. صَاحِبُ عِبْرِيَّةِ فَذَّةٍ، وَجَامِعَةِ بَيْنِ إِمَامِ الْفَقَهِ.. وَفَقِيهِ الْقَانُونِ.. وَاللَّهُ نَسْأَلُ أَنْ يَتَّسِعَ بِهَذَا الْعَمَلِ - الْخَالصُ لِوَجْهِهِ - إِنَّهُ أَفْضَلُ مَسْؤُلٍ وَأَكْرَمُ مُجِيبٍ.

د. محمد عمار



الدكتور عبد العزiz السنهاوري

إسلامية الدولة والديمة والقانون

بطاقة حياة

- لقد وجدني الله يبيأ فأوانى، ووجدني ضالاً فهداى، ووجدني عائلاً فأغناى، وإن لباذل جهدي في ألا أقهراً البنيم، وألا أنهى السائل، وأن أحذّت بنعمة ربى..
- لقد تللمذت في الوطنية لمصطفى كامل.. وأنا مدین بشعوري الإسلامي لرجال من مثل الكواكيبي وجاويش وفريد وجدى..
- .. وإن شيئاً يشترك فيه أكثر العظماء: حياة الشظف والفاقة التي عاشهما أول حيائهما، فنفخت في أخلاقهم روح الصلابة، فأذاقوا الحياة بأسهم بعد أن أذاقتهم بأساءها..
- إن غرضي هو الحقيقة الإلهية.. ولا سيل لها غير العلم.. وفيه كل المجد..

«السنهاوري»

١ - الميلاد.. والنشأة.. والتعليم

• الدكتور عبد الرزاق أحد السنهوري باشا (١٣١٣ - ١٣٩١ هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١ م) هو أديب الفقهاء، وفقيه الأدباء، وعميد فقهاء القانون المدني الحديث في العالم العربي، وصاحب العديد من دساتير الدول العربية التي استقلت حديثاً، وواضع مقوماتها القانونية والدستورية التي أهلتها لدخول المنظمات الدولية، وهو أحد أعظم القضاة في القرن العشرين، وصاحب الأحكام التي انتصرت لحربيات الأمة، عندما رأس « مجلس الدولة » - بمصر - إبان مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٢ م) .. وفي مرحلة الفلق الدستوري والقانوني التي أعقبت هذه الثورة.

وهو - قبل كل ذلك، ومعه - إمام الفقه الإسلامي، الذي جعل رسالة حياته - منذ فجر شبابه - إحياء الشريعة الإسلامية، بالاجتهد الجديدي؛ لتخطىء أعناق القرون، وتعود المصدر الأول والأوحد للقوانين الحديثة في العالم الإسلامي، والمنعن الذي يعني المنظومات القانونية المعاصرة بالدراسات المقارنة.. وت تكون هذه الشريعة، وفقه معاملاتها المتقددة، الرباط الموحد لشعوب الشرق، والمراجح المميز للمدنية الإسلامية، وذلك حتى تعود الخلافة الإسلامية من جديد، في صورة جديدة، هي صورة الجامعة الشرقية، وعصبة الأمم الإسلامية.

ومع الفقه.. والقانون.. والأدب - وأيضاً الشعر الرقيق والعميق - كان السنهوري فيلسوفاً ومنطقياً.. يتناول المعانى العميقه والقضايا المعقّدة والأفكار المركبة بأسلوب الأديب ومنطق الفيلسوف، فيفكك القضايا والمشكلات المركبة إلى جزئياتها ووحداتها الأولى، ويقوم بالبرهنة على كل جزئية من جزئياتها، متعملاً إلى مقدمة منطقية فيها، ثم ينتهي إلى جمع المقدمات المنطقية جميعها، ليخلص إلى البرهان المنطقي في القضية كلها.. يصنع ذلك في حواراته.. وفي مؤلفاته.. وفي حيثيات أحكامه.. بل وحتى في التدريس لطلابه في كليات الحقوق، كان يعرض الفكر بالصور المختلفة، ومن الروايات المتعددة؛ إثارة واجتناباً وإنفاساً لمختلف المستويات والأفهام.. حتى قال عنه بعض الظرفاء: « إنه يحاضر بالقراءات السبع ».

ومع الإمامة في كل هذه الميادين، كان زاهداً في عرض الدنيا.. مبتلاً في غراب إتقان

العمل العام.. حتى نجد كان ينصح الراغبين في المال والجاه أن يسلكوا إليهم طريق الإنفاق في العمل، فيقول: «إن المال والجاه يسعين إلى الشخص الذي يقنن عمله».

ومع هذه الإمامة والأستاذية والعظمة، كان صاحب خلق فويم، حتى لقد تحدث كثيراً عن أولوية الأخلاق والقلوب على العقول والإنجازات.. ولقد ارتفق على درب الخالق العظيم إلى مرتبة الأوّلين، الذين يسارعون إلى تغيير أفكارهم وموافقهم عندما يرون الحكمة والصواب حتى من هم أقل منهم في المكانة والمنصب والسلطان.

خالقته مرة - وهذا نادر - محكمة النقض، في رأي ذكره في كتابه (الوسط) - في شرح القانون المدني) عن حجية الحكم الابتدائي القطعي إذا طعن فيه بالاستئناف.. فرأى المحكمة أن حجية هذا الحكم مؤقتة، تُرْفَقَ منذ الاستئناف.. وكان السنوري يرى أن الحجية قائمة حتى يلغى الاستئناف.. فذهب إليه المستشار محمود توفيق إسماعيل - نائب رئيس محكمة النقض - وحاوره.. فقال له السنوري - بعد سماع حجته -: «رأيك هو الأصح، وإذا تهاباً لي إصدار طبعة ثانية من (الوسط) فسوف أعيد النظر فيها كتبت»، فخرج المستشار محمود توفيق إسماعيل، ليقول: «هذه هي عظمة العالم في أسمى صورها..»، كان أوّلها.. مع أن التشريع والقانون والقضاء - في مصر والعالم العربي - يعيش على إنجازاته حتى الآن!

ولقد عاش عمره المديد كما يعيش أصحاب الرسالات.. وكان صاحب الرسالة العظيم محمد بن عبد الله رض هو أسوة الحسنة، وكانت تسيطر عليه فكرة أوجه الشبه بين «يُتّمُه» و«يُتّمُ الرسول».. وأن طريقهما وعطاءهما - مع الفوارق الكبيرة - قبس من العطاء الإلهي، وأثر من إرادة الله.. حتى لقد اختار مقدمة «لأوراق الشخصية» ومذكرة خاصة، هذه الآيات.. والسطور:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالصَّحْنَى ① وَالْيَمِّ إِذَا سَجَنَ ② نَادَاهُ عَذَّلَ رَبُّكَ وَمَا قَلَ ③ وَلِلْأَجْرَةِ حَرَثَ لَكَ مِنَ الْأَرْضِ ④ وَلَرَوْقَ
يُعْطِيلَكَ رَبِّكَ فَرَزِقَكَ ⑤ أَنَّمَا يَعْدَلُكَ يَكْسَافَكَوْيِ ⑥ وَوَجَدَهُ صَالَّاً نَهَدَى ⑦ وَوَجَدَهُ عَالِيًّا فَأَغْنَى ⑧
فَلَمَّا أَلْتَمَهُ فَلَأَنْتَهَرَ ⑨ وَلَمَّا أَكْبَلَهُ فَلَأَنْتَهَرَ ⑩ وَلَمَّا يَعْمَلْهُ رَبِّكَ فَحَدَّثَهُ ⑪ هُصْدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

وأستطيع - مع احترامي العميق لمقام الرسول الكريم الذي وُجِّهَتْ إليه هذه الآيات الشريفة - أن أقول مع القائلين:

نعم، لقد وجدني الله يتيمًا فلأواني، ووْجَدَنِي ضالًا فهداي، ووْجَدَنِي عائلاً فأغناي، وإنني
لباذل جهدي في ألا أقهر اليتيم وألا أُمْهِرُ السائل.. وهأنذا، في هذه المذكرات، أحدث
بتعمق زري..^(١)

لقد كان يعيش بأحساس أصحاب الرسالات، الذين يوْقِنُونَ أن الإرادة الإلهية قد
وَهَبَتْهُمْ مَا وَهَبَتْهُمْ لِيَكُونُوا رُوَاً لِلخَيْرِ، وَمَنَارَاتَ لِلْحَقِّ، وَمَعَالِمَ عَلَى طَرِيقِ الإِصْلَاحِ..

• ولد السنهوري بمدينة الإسكندرية، في ١٩ صفر سنة (١٣١٣ هـ) - ١١ أغسطس
سنة (١٨٩٥ م) في أسرة فقيرة، الوالد فقد ثروته، وعمل موظفًا صغيرًا بمجلس بلدي
الإسكندرية .. ولقد توفي والده سنة (١٩٠٠ م) - وهو في السادسة من عمره - تاركًا أنه
وسبعة من البنين والبنات.

• ولقد بدأ السنهوري تعليمه في «الكتاب» بتشجيع من والده.. الذي كان يقدم إليه
«الجوازات» ترغيبًا له في التعليم.. ثم انتقل - بعد وفاة والده - إلى «مدرسة راتب باشا
الابتدائية» التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية، ومنها حصل على الشهادة
الابتدائية.. ثم التحق «بمدرسة رأس الشين الثانوية» فـ «المدرسة العباسية الثانوية»
 بالإسكندرية، ومنها حصل على شهادة الثانوية سنة (١٩١٣ م).. وكان متفوقًا طوال
سنوات دراسته.. وجاء ترتيبه - في الثانوية - الثاني على جميع طلاب القطر المصري.

• وفي المرحلة الثانوية (١٩٠٨ - ١٩١٣ م) عشق الأدب واللغة، فلم يكن يقع بيده
كتاب في الأدب أو اللغة إلا قرأه قراءة تمعن واستيعاب.. فـ «الأغاني» للأصنهافي..
و «الأمالي» للقلالي.. و «العقد الفريد» لابن عبد ربه.. وغيرها.. وكان يتردد على
المكتبات العامة ومكتبة المعهد الديني للاطلاع.. وحفظ - منذ ذلك التاريخ - كثيراً من
عيون الشعر العربي، القديم منه والحديث.. ونشأ معجباً بالمتين (٣٠٣ - ٥٣٥٤ / ٩١٥ -
٩٦٥ م) ومحبّاً إليه، ومحضلاً له على غيره من شعراء العربية.

(١) عبد الرزاق السنهوري في أوراقه الشخصية (إعداد: د. نادية السنهوري، د. توفيق الشاوي (ص ٢٦)، طبعة القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، سنة ١٩٨٨).

- وفي نفس العام الذي نال فيه شهادة الثانوية - سنة (١٩١٣ م) - التحق « بمدرسة الحقوق الخديوية » بالقاهرة - مرحلة التعليم العالي - الجامعي - وكانت الدراسة فيها باللغة الإنجليزية.
- وبسبب من رقة حالي الاجتماعية، وحتى يواصل دراسة الحقوق، جمع إلى الدراسة - بقسم المتسربين - العمل موظفاً بمراقبة الحسابات في وزارة المالية، إلى أن تخرج في « مدرسة الحقوق »، ونال درجة « الليسانس » سنة (١٩١٧ م)... وكان ترتيبه الأول على جميع الطلاب.
- وإبان دراسته للحقوق (١٩١٣ - ١٩١٧ م) تفتحت ملكاته الأدبية، مواكبة وعبرة عن مشاعره الوطنية والإسلامية.. هذه المشاعر التي تكونت في تيار الوطنية والجامعة الإسلامية.. فتلك هي مدرسة الرعيم « الوطني - الإسلامي » مصطفى كامل باشا (١٢٩١ - ١٣٢٦ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٠٨ م) التي تأثر بها السنورى في مرحلة التكوين.
- ولقد عبر عن هذه الحقيقة من حفائق تكوينه المبكر، فقال:
 - « إن الجيل الذي أنا منه تلحد في الوطنية لمصطفى كامل، قبل أن يتلحد لزغلول - [سعد زغلول] - وإن مدين بشعوري الإسلامي لرجال آخرين غير هذين الرجلين، أذكر منهم الكواكبى وجاويش وفريد وجدى، أما عبده وجمال الدين فلم أحضرهما في حياتهما، وتركا من الكتابة شيئاً قليلاً لم يمكنني من أن أتأثر بأفكارهما، ولكنها تركا أبلغ الأثر في نفسي، وبعتبرهما العالم الإسلامي بحق أكبر المصلحين في العصر الحديث.. لقد قلت لصديق - وأنا في الخامسة عشرة - إن أملى في الحياة قد تعيّن بين مصطفى كامل وسعد زغلول، وإنفرق بينهما: أن مصطفى كامل بدأ أن يكون وطنياً فجاءت عظمته من الوطنية، أما سعد فبدأ أن يكون عظيماً فجاءت وطنيته من العظمة »^(١)؛
 - وكان يقرض الشعر أحياناً - وشعره رقيق وعميق - ولقد عبر عن اهتماماته العامة بشؤون أمته، وعن انتهاءه الإسلامي - وهو طالب بمدرسة الحقوق - إبان الحرب العالمية الأولى سنة (١٩١٦ م) أي: في العام الذي كانت جيوش الاستعمار الغربي تزحف فيه على ولايات الدولة العثمانية؛ فتلهمها، وتعقد الحكومات الاستعمارية

(١) الأوراق الشخصية (باريس في ١٢ - ٥ - ١٩٢٣ م)، ولیون في (١٥ - ٤ - ١٩٤٣ م).

المعاهدات السرية لتمزيق ولايات الخلافة الإسلامية ووراثتها، وتطارد الزعامات الوطنية والإسلامية، عبر السنين عن حالة أمته - شرعاً - فقال:

الْأَرْضَى أَنْ أَسَّمْ عَلَى فِرَاشِي وَنَوْمُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى فَنَادِيٍّ
 وَأَهْنَافِي النَّعِيمِ بِرَغْدَ عَيْنِي وَقَوْمِي شُتُّوا فِي كُلِّ وَادٍ
 فَلَا تَعْمَلْ نُفُوسُ فِي صَفَاءٍ إِذَا تَسَيَّثْ نُفُوسًا فِي الصَّفَادِ^(١)

* ولأن نفسه كبيرة، وهمته عالية، ومقاصده عظيمة، فلقد جعل من فقره ومعاناته الاجتماعية حواجز للسير الحثيث على طريق العظمة والعظاء، وعبر عن هذه الحقيقة من حفائق حياته فكتب يقول:

« شيء يشترك فيه أكثر العظاء: حياة الشطف والفاقة التي عاشهما أول حياتهم، فنفتحت في أخلاقهم روح الصلابة، وعورتهم مكافحة الشدة، فاذقوا الحياة بأسمهم بعد أن أذاقتهم بأسماءها »^(٢).

* * *

(١) المصدر السابق، كفر الزيات، سنة (١٩١٦م).

(٢) المصدر السابق، المذكرة في (٦ - ٨ - ١٩٣٤م).

٢- العمل بالنيابة والتدريس والمشاركة في ثورة سنة (١٩١٩ م)

• وفي نفس العام الذي نال فيه السنهوري «ليسانس» الحقوق - سنة (١٩١٧ م) - عُين في سلك القضاء - بالنيابة العامة - في مدينة «المصورة».. فرافته - وهو في هذا المنصب الخامس - أهوم العامة لأمته، ولم يحبسه التخصص الدقيق في إطار القانون، فكتب بمذكراته (٣٠ - ١٠ - ١٩١٨ م) عن الاجتياح الاستعماري للدولة العثمانية، يقول:

«أقرأ الآن تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، ومقاومة الدول الأولية لتركيا، واقتلاصها ممتلكاتها واحدة بعد أخرى، وفرضها عليها شروط الغالب، سواء كانت غالبة أو مغلوبة، وما أظهرته أوربا من التعصب والجحود، وما استحلله من ضروب الخيانة والغدر.. كل هذا لم يدهشني، إنها يدهشني أن أرى المسلمين يتعجبون مما أظهرته أوربا من الوحشية تحت ستار المدينة، كأنهم - أيقطهم الله من سبابهم! - يجهلون أن المدينة والإنصاف والعدالة والقانون ألفاظ متراوحة توجد في المعاجم وتسمع على آلسنة الساسة والكتاب، وإذا بحثت عن مدلولها لم تجده.. إن الذي أصاب الدولة العلية من أوربا تم على وفق السنن الطبيعية.. إنها مبررات الذئب للخروف الذي عُكِر عليه الماء.. وعلى الخروف - حتى يأمن غائلة الذئب - أن يخلع قرونها التي تفتت، وأن يتخذ له قرونًا من حديد يستطيع أن يخرب بها أحشاء الذئب إذا حدثته نفسه بالاعتداء عليه».

• وفي مدينة المصورة، وأثناء عمله بالنيابة العامة، تفجرت أحداث ثورة مصر الوطنية الكبرى - ثورة سنة (١٩١٩ م) - في سبيل الاستقلال الوطني وإجلاء جيوش الاحتلال الإنجليزي عن وادي النيل.. فلم تمنع حساسية الوظيفة القضائية الشاب الوطني عبد الرزاق السنهوري من الانخراط في مواكب الثورة الوطنية، فكان من الدعاة إلى إضراب الموظفين، بل وترزعم هذا الإضراب، مع أن وظيفته كانت التحقيق مع الموظفين المضربين، وإيداعهم السجون!..

ولم يكن هذا بالغريب على السنهوري.. فقبل قيام ثورة (١٩١٩ م) - وهو موظف بالنيابة العامة - كان يكتب في مذكراته عن واجب الشباب إزاء الأمة ومهضتها (١٩ - ١٠ - ١٩١٨ م) فيقول:

١ أريد أن يفهم كل شاب أنه يحمل بعضاً من المسؤولية في سقوط أمته إن سقطت، ولا يكتفي بالتأسف والتحسر، فعلى هذا الشعور بالواجب يتوقف قسط كبير من الأمل في التقدم، ..».

لقد انخرط السنهوري في الثورة، التي قادها سعد زغلول باشا (١٢٧٣ - ١٣٤٦هـ / ١٨٥٧ - ١٩٢٧م)، فعاقبته السلطة الاستعمارية بالنقل من مدينة المنصورة إلى مدينة أسيوط - بصعيد مصر - فانتقلت معه وطنيته وثوريته إلى هناك.

• ولقد انتبه السنهوري إلى دور الثورة الوطنية، لا في تحرير الأرض من الجيوش المحتلة فقط، وإنما في تحرير الإنسان.. بل وفي تحرير المرأة المصرية، التي فتحت مشاراً كثيرة في الثورة أمامها باب الحرية والتحرير.. فكتب عن هذا بعد من أبعاد ثورة سنة (١٩١٩م) - في مذكراته - وهو بأسيوط في (٢٧ - ٣ - ١٩١٩م) - يقول:

» فرأيت اليوم في إحدى الجرائد أن بعض فضليات السيدات المصريات قمن بمظاهرة سلمية - بين المظاهرات التي تقام في هذه الأيام - ومررن بدور الوكالات السياسية الأجنبية.

لقد قرأت كثيراً عن هذه المظاهرات، ووقفت بتفصي على بعض تفاصيلها، فلهم يؤثر في تفاصي شيء منها أكثر من تلك المظاهرات السلمية التي قامت بها فضليات السيدات المصريات، لقد شعرت المرأة المصرية الآن أنها عضو في الجماعة المصرية، فهي تحس بالأمانة وتتوجع لها..».

• وفي أسيوط.. لم تُنسِّي حدة الأحداث السياسية السنهوري المأساة الاجتماعية التي يعيشها الفقراء.. فيكتب في مذكراته (٢ - ٢ - ١٩٢٠م) يقول: « وقع نظري - في الأسبوع الماضي - على مشهد لم أستطع أن أنساه حتى الآن.. كاد الليل يتصف، فأبصرت في شارع كبير، في زاوية مظلمة منه، صبيين صغارين قد التحيا تلك البقعة من الأرض، وتوَسَّدَ كل منهما ذراعي رفيقه، وناما كأنهما متعاقنان، ولم يسع هذين المنكودين ما خلق الله من فراش وثيير ورياش، فرسعهما بطن الشارع، ولم يجدا إلا أذرعهما يتوسدانها، فناما في ذلك الشارع والناس تروح وتغدو ولا تكاد تشعر بوجودهما، والمنعمون في قصورهم ينامون ملء عيوبهم ولا يشعرون أن في الأرض أشقياء..».

* وفي سنة (١٩٢٠م) رقي السنهوري من مساعد نيابة إلى وكيل للنائب العام.. وفي ذات العام انتقل من العمل بالتنيابة إلى تدريس القانون في «مدرسة القضاء الشرعي» وهي واحدة من أهم مؤسسات التعليم العالي المصري التي أسهمت في تجديد الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر - منذ إنشائها سنة (١٩٠٧م) - والتي درس فيها وتخرج فيها كوكبة من أعلام التجديد والاجتئاد.. وكان ناظرها يومئذ محمد عاطف بركات بك (١٢٧٨ - ١٣٤٢هـ / ١٨٦١ - ١٩٢٤م).. وفي التدريس بها زامل السنهوري كوكبة من علماء العصر ومجدهم.. منهم الأساتذة أحد إبراهيم (١٢٩١ - ١٣٦٤هـ / ١٨٧٤ - ١٩٤٥م) وعبد الوهاب خلاف (١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م) وعبد الوهاب عزام (١٣١٢ - ١٣٧٩هـ / ١٨٩٤ - ١٩٥٩م) وأحد أمين (١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ / ١٨٧٨ - ١٩٥٤م).. كما كان من تلاميذه في هذه المدرسة الشيخ محمد أبو زهرة (١٣١٦ - ١٣٩٤هـ / ١٨٩٨ - ١٩٧٤م).

٣- الابتعاث إلى فرنسا

• وبعد عام دراسي في مدرسة القضاء الشرعي.. سافر السنهوري إلى فرنسا، فيبعثة علمية لدراسة القانون.. فركب السفينة من عيادة الإسكندرية قاصداً جامعة « ليون »، في ١٢ أغسطس سنة (١٩٢١ م)؛ أي: في صبيحة اليوم التالي لذكرى عيد ميلاده، وهو يوم شاد في السادسة والعشرين من عمره.

ذهب السنهوري إلى أوروبا، إبان علوها الاستعماري الذي عمّت بلواه كل آرجلاء الشرق الإسلامي احتلالاً وإذلاً واستغلالاً.. وفي مناخ فكري وحضارى ظن فيه الكثيرون أنهم بإزاء نهاية التاريخ.. فالدولة الإسلامية الجامعة قد تفككت.. والاستعمار قد ورث ولائيتها.. وتيارات فكرية عريضة ومؤثرة – في الشرق – قد أدارت ظهرها لحضارتها الموروثة ولتراثها الحضاري؛ يائساً وفتوطاً، وأخذت تُبَشِّر بالحضارة الغربية المنتصرة، باعتبارها الطريق الوحيد للتقدم، والنموذج الفريد للنهوض.

سافر السنهوري إلى فرنسا – بلد « النور.. والأنوار » – فماذا صنع هناك؟

لقد سافر حاملاً هموم أمته في قلبه وعقله.. إلى أخذ الذي جعله مستعصياً على الانهيار والاندهاش بالنماذج الحضاري الغربي.. بل إن إيمانه بعظمة المذى الإسلامية، وارتقاء الشريعة الإسلامية، وخلود الأمة الإسلامية، قد جعلت كفته « النور الشرقي » ترجع في عقل ووجدان الشاب السنهوري على كفته « الأنوار الغربية »، التي أهشت أبصار الكثيرين في ذلك التاريخ.

• وبعد شهرين من إقامته بفرنسا، يرى رؤيا في المنام تذكرنا – عندما نقرأ ما دونه عنها في مذكراته – برقايا يوسف الشهير.. رؤيا تحدد النبوصلة الفكرية والحضارية للسنهوري، وتعكس إيمانه بالشرق والإسلام؛ ليس كماضي وتراث، وإنما كمستقبل متفوق على النماذج الغربي.. فتشخيص الشرق – في هذه الرؤيا – هي الأوسع مدى، والأسطع نوراً.. والسنهوري – في هذه الرؤيا – هو حامل شمس الشرق « الأكثر بهاءً ونوراً ».. فهيهي – إذن – « رؤيا.. رسالة » حلها السنهوري منذ ذلك التاريخ.. ولقد حدثنا عنها في مذكراته – على استحياء.. وفي تردد – فقال: « رأيت فيها يرى النائم: أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة، حدقَت فيها طويلاً، ثم أدرت وجهي نحو الشرق، فخُيِّلَ لي أنني أنقل شمساً

أوسع مدى وأسطع نوراً من أرجاء الشرق الواسعة، وحسبت أني أنا الذي أنقل هذه الشمس بيدي، وكأني سمعت لفظ «العلم» يهمس، ثم أفقت من نومي.

قد يكون من الغرور أن أدون هذا الحلم في مذكراتي؛ ولكن تأثيره في كان عظيماً، ولا أزال أرى الشمسين: شمس الغرب الساطعة، وشمس الشرق أبهى وأسطع، وقد تضاءلت أمامها شمس الغرب، اللهم حرق هذا الحلم، فأنت قادر على كل شيء...»

هكذا.. ومنذ ذلك التاريخ.. حسم السنيهوري اختياره لنموذج التقدم وصيغة البعث الحضاري للشرق وشعوبه.. فشمس الشرق هي الأوسع مدي، والأسطع نوراً «إبها أسطع نوراً من أرجاء الشرق الواسعة»!

أما صاحب الرؤيا، فهو «صاحب رسالة».. إنه «حامل شمس الشرق بيديه».. والعلم - الذي سافر إليه - هو مفتاح هذا النور.. ولقد دعا الرجل ربه أن يحقق هذا الحلم، فهو - سبحانه - على كل شيء قادر.

* لذلك؛ وجدنا السنيهوري - في فرنسا - لا يقف في نشاطه العام وخبراته الفكرية - فقط - عند رفض الانبهار بالمدنية الغربية، وإنما يتخذ الموقف النقي، الواعي والعميق، للعرب وال المسلمين الذين انبهروا بهذه المدنية، وبشرروا بنموذجها الحضاري.

لقد انتقد - وهو بباريس - أولئك الذين دعوا ويدعون إلى استبدال المدنية الغربية بالمدنية الإسلامية.. وتحدث عن أن أمتنا ليست الأمة الطففية التي تركت مدنيتها العريقة - المؤسسة على شريعتها الإسلامية - لترفع لها ثواباً من فضلات الحياطين!

وانتقد الذين ^{بنوا} مناهج الفكر الغربي والتطور الحضاري الغربي في دراسة تاربخنا وحضارتنا ونظمتنا الاجتماعية والسياسية.. انتقد الدكتور منصور فهمي (١٣٠٣ - ١٣٧٨هـ / ١٨٨٦ - ١٩٥٩م) الذي سبق السنيهوري إلى الدراسة في فرنسا، والذي ^{بنى} مناهج غلاة المستشرقين في دراسته عن زوجات الرسول ﷺ، وهو ما تراجع عنه بعد ذلك منصور فهمي باشا.

وانتقد الشيخ علي عبد الرزاق (١٣٠٥ - ١٣٨٦هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦م) الذي درس الخلافة الإسلامية، وعلاقة الدين بالدولة في الإسلام، بمناهج العلمانية الغربية، وبالرؤية النصرانية التي تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وفي ذات الوقت، لفت السنهوري الأنظار إلى الأعمال الفكرية المتميزة، التي أبدعها دارسون مصريون ومسلمون في فرنسا، من مثل رسالة الدكتوراه التي أجزاها الدكتور محمود فتحي عن التعسف في استعمال الحق بالشريعة الإسلامية، كنموذج للتعامل الصحي مع تراثنا وشريعتنا و McDonita.

بل ورأينا السنهوري – طالب البعثة – يحاضر عن الأدب العربي في الأسرة الفرنسية التي يقيم معها، وبعضاً أصدقائه وأصدقاء هذه الأسرة «لإفهام هؤلاء القوم أن للعرب أدباً له قيمة، إذا ما قورن بالأدب الفرنسي، الذي لا يعرفون سواه»^(١).

رأينا يكتب ذلك.. ويقوم به بعد شهرين فقط من سفره إلى هناك!

* وغيره فقد للمنبهرين والمتدهشين.. رأينا السنهوري يخطط – وهو في فرنسا.. ومن فجر حياته العلمية – لمشروع النهضة الإصلاحية والاحيائية والتتجديدية للشرق وشعوبه، بالإسلام وملته وشريعته.. فيكتب «مواد البرنامج» الذي مثل رسالته الإصلاحية التي نهض بها – هذا الرجل العظيم – على امتداد سنوات عمره المديد.. وفي مختلف الميادين التي عمل فيها.. كاتباً وفلكراً.. ومدرساً للقانون.. وصائغاً للدستور.. ومشرياً للقوانين المدنية.. وحارساً للعدل في محراب القضاء.. ورجل سياسة ودولة.. ونموذجاً للقيم والخلق العظيم.

رأينا يكتب «مواد برنامج» رسالته الإصلاحية، مثيراً إلى «أشعة الشمس» التي حلها في «رؤيه»، فيقول: «وددت لو استطعت عند رجوعي إلى مصر أن أخدم بلادي في الوجهة الآتية، وأن أجتهد في إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها:

١- طريقة جديدة للدراسة الشرعية الإسلامية.. ومقارنتها بالشائع الأخرى، حتى يُبَشِّر فتح باب الاجتهاد في تلك الشريعة الغراء.. وحتى تؤثر تأثيراً جديداً في القوانين المستقبلة للأمة.. أسأل الله أن يحقق هذا الأمل.

٢- كنت أحلم صغيراً بالجامعة الإسلامية.. وكانت أتعشقها.. والآن أراها أقل إيماناً وأكثر تحديداً.. على أن دون تحديدها تحديداً كافياً سين من التجارب والدراسة أرجو أن أجتازها.

٣- ووددت أن أشتغل في هبة اقتصادية ومالية في مصر.

٤- وأن أشتراك في نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم.. وإصلاح الأزهر.. وما يدخل في إصلاح التربية من تربية للمرأة وإصلاح حالتها الاجتماعية.

٥- وأن أشتراك في نهضة لإصلاح اللغة العربية.

٦- والعمل على سيادة الأمة ضد كل سلطة فردية – سياسية أو اقتصادية – وارجوا إلا أموت قبل أن أرى الوقت الذي يُنادي فيه سيادة الأمة، لا على صفحات الجرائد وفي بطون الكتب، بل في كل كبيرة وصغيرة من حياة الأمة العملية، فالمستقبل لسلطان الشعوب، وهو سيمحو سلطان الطبقات كي كما هذا سلطان الملوك المستبدة.

٧- وأتمنى لو تكونت جمعية أمم شرقية إلى جانب جمعية الأمم الغربية.

٨- ووددت لو أتيح لمصر أن تكون من البلاد الشرقية كإيطاليا من البلاد الغربية في عهد إحياء العلم.. وحيثما لم يُر بدىء بتكوين مجتمع علمية لغوية وفنية تتولى قيادة النهضة.

٩- وتكوين حزب العمال والفلاحين.. حزب الاشتراكية الديمقراطية، الذي يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصحيحة التي أتى بها الإسلام والمسيحية. هذه النهضات نحن في أشد الحاجة إليها، وفتنى الله إلى أن آخذ بتصنيفي في ذلك، وأن أقوم بما يحبب عليّ مما يتصعن له مجهدٍ.. ^(١).

هكذا، ومنذ فجر شبابه، خطط السنّهوري معلم المشروع الإصلاحي، الذي كانت حياته – المغنية والمديدة – إنجازات تطبيقية لها في مختلف الميادين.. الأمر الذي يفصح عن عبقرية في التخطيط، وعزيمة فولاذية في الإنجاز للتخطيط.

- وفي السنوات الخمس التي أمضها السنّهوري بفرنسا، تبحّر في علوم القانون الغربي – أصوله الرومانية.. وتقنياته الحديثة.. ونهل من متابع الثقافة الفرنسية والأوربية.. واقتصر بالحركات والتبارات الاجتماعية والثورية – والاشراكية منها بوجه خاص – وزامل المعموظين العرب والمسلمين إلى مؤسسات العلم الفرنسية.. وساح في كثير من البلاد الأوربية متأملاً ودارساً.. وقضى في لندن شهراً ونصف الشهر يجمع مراجع رسالته للدكتوراه ^(٢) القيد التعاقدية على حرية العمل في القضاء الإنجليزي ^(٣).

^(١) المصدر السابق، ليون في (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٣١٩٢٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٣١٩٢٣، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٠، ٣٣٢٢١، ٣٣٢٢٢، ٣٣٢٢٣، ٣٣٢٢٤، ٣٣٢٢٥، ٣٣٢٢٦، ٣٣٢٢٧، ٣٣٢٢٨، ٣٣٢٢٩، ٣٣٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٢٤، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٥، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٦، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٧، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٨، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢٩، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٢٢١٩٢٣، ٣٣٢٢٢٢٢٢٢٠، ٣٣٢٢٢٢٢٢١،

- وتشهد مذكراته في سنوات الابتعاث - التي دوّنها في (أوراق الشخصية) - على أن وطنه وأمته وإسلامه، وتجديد الفقه الإسلامي وتقنيته، وإحياء الشريعة الإسلامية بالاجتهد الجديد، ونهضة الشرق بالإسلام، ونهضة الإسلام بالشرق، كانت هي شغله الشاغل، والحلم الذي سهر على رسم معالم تحقيقه، جاعلاً منه رسالته المقدسة في الحياة.
- وعندما ألغت الخلافة العثمانية - في مارس سنة (١٩٢٤ م) - وبدأ للكثيرين أن التزعع القومية - على الشطب الغربي - قد التصرّت على الجامعة الإسلامية، كتب السنّهوري في مذكراته، محذراً من هذه التزعع المتعصبة المفتتة لوحدة الأمة، وداعياً إلى توظيفها - بعد تهذيبها - في خدمة الكيان الإسلامي الجامع والأكبر.. فقال في (٢١ - ٤ - ١٩٢٤ م) أي: في الشهر التالي لإلغاء الخلافة الإسلامية:

إن فكرة القومية دبت في الشرق، ولا يمكن أن تنتشر، وكل ما يطلب من الشرقيين هو أن يتذمروا التاريخ فيرروا أن الغرب انتشرت فيه هذه الروح فأصبح القوم أقراطاً، وكانت نتيجة المبالغة في هذا المبدأ أن صار كل قوم عدواً للأقوام الأخرى، ووّقعت بينهم الحروب، فالشرقى إذا أراد أن يبني نهضته على مبدأ القومية فلا بد في الوقت ذاته من أن يوجد شيئاً عن الاتصال بين أقوامه المتعددة في مبدأ نهضتها، حتى يسهل بعد ذلك أن تكون هذه الأقوام على صفاء ووداد، ويجتمعها كثير من عوامل التوحيد.. لـ

فلم يتزعزع إيهانه بالجامعة الإسلامية، التي أراد للقوميات أن تكون أحياناً في بناها.. وهو التصوّر الذي يلوره في رسالته الثانية للدكتوراه - في العلوم السياسية والاقتصادية عن (الخلافة كعصبة أمم إسلامية).

• وإذا كانت مصر قد ابتعثت إليها عبد الرزاق السنّهوري إلى فرنسا ليتخصص في القانون، وينجز رسالة للدكتوراه.. فإن الرجل العظيم قد أنجز في تلك السنوات الخمس أضعاف المطلوب والمأمول.. أنجز رسالة للدكتوراه في القانون - عن (القيود التعاقدية الواردة على حرية العمل في القضاء الإنجليزي) - بالفرنسية - من جامعة « ليون ».. ونال عنها جائزة أحسن رسائل الدكتوراه.

وأنجز رسالة ثانية للدكتوراه، تطوع بها دون تكليف.. بل ومع تحذير أستاذه « إدوارد لامبر » علامة القانون المقارن.. وناظر « مدرسة الحقوق الخديوية » بمصر - سابقاً - وهي التي تخرج فيها السنّهوري؛ فلقد حذر « لامبر » السنّهوري من صعوبة الموضوع،

ومن المناخ السياسي والفكري الأوروبي المعادي له!.. ومع ذلك، تقدم السنهوري فأنجز هذه الرسالة الثانية - في العلوم السياسية والاقتصادية - عن (فقه الخلافة، وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية) .. مقدماً فيها - بعد الجزء التاريخي - اجتهاده الجديد، ونظريته العقيرية في جمع الإسلام، وفي ذات الوقت تمييزه بين الدين والدولة.. وفي جمع الخلافة، وفي ذات الوقت تمييزها، بين الفكرة القومية والجامعة الإسلامية، وأنجز - أيضاً - دبلوماً من معهد القانون الدولي، بجامعة باريس.

أنجز السنهوري رسالته عن (الخلافة) التي لم يكن مكلفاً بها، ولم يطلبها منه أحد.. والتي سيؤخر إنجازها عودته إلى وطنه، وترتبه في السلم الوظيفي، وذلك علاوة على ما يجلبه إنجازها له من عداء الفرنسيين في عقر دارهم.

ولكن « الرسالة » التي حلها السنهوري - « رسالة الأمة » - هي التي جعلته ينجزها، وينتها بتفوق نادر، كي أشار إلى ذلك في مقدمتها أستاذه « لامير » الذي كتب في هذه المقدمة عن تلميذه تحت عنوان « عقيرية السنهوري » يقول:

« لقد وجدت ضالتي المنشودة أخيراً على يد السنهوري، وهو من أبغى تلاميذى الذين درست لهم خلال حياتي العملية كأستاذ، إنه تلميذ قد أثبت فعلاً أنه جدير بأن يكون أستاذًا... »^(١).

كما كتب عن السنهوري الخبير المشهور « چورچ كورنيل » - في مجلة جامعة « بروكسل » - يقول: « إنه من أحسن ركائز مجموعة معهد القانون المقارن في جامعة ليون ».

كما كانت رسالته هذه عن (الخلافة) نقطة الانطلاق والارتكاز للأستاذ الكبير « موريس هوريه » في بناء نظريته الجديدة عن « النظام القانوني » في علم الاجتماع التشعيعي.

ولقد كان تصدي السنهوري - في هذه الرسالة عن (الخلافة) - للرد على دعوى الشيخ علي عبد الرزاق - في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - الصادر بالقاهرة سنة (١٩٢٥ م) - أن الإسلام دين لا دولة، ورسالة لا حكم، وأن الخلافة - تارياً - كانت سلطة كهنوتية مستبدة، كان تصدي السنهوري هذه الدعوى تحت عنوان « رأي شاذ » دليلاً على أن السنهوري كان يعيش معارك الفكر في وطنه حتى وهو يدرس خارج عالم الإسلام!

(١) انظر مقدمة « لامير » في الطبعة العربية لكتاب (فقه الخلافة وتطورها ليصبح عصبة أمم شرقية) (ص ٣٧ - ٤١) ترجمة: د. نادية عبد الرزاق السنهوري، مراجعة وتقديم: د. توفيق الشاوي، طبعة القاهرة، سنة (١٩٨٩) م.

• وفي فرنسا تبلور الفكر الاجتماعي للستهوري، فتمنى أن يقوم بمصر المستقلة حزب اشتراكي ديمقراطي للعمال وال فلاحين « بعيد عن التطرف الاشتراكي، يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم التقنية الصحيحة التي أتت بها الإسلام والمسيحية ..^(١) لأنّه كان يرى « أن الشيوعية داء وبيـل، والرأسمالية هي أيضـا داء وبيـل ..^(٢) .. وأن كـلـا من الثورة الفرنسية والثورة البلشفية قد أحـلت محل الاستـبداد الذي أزالـته استـبدادـا أـشد ..^(٣) .. كان يـ يريد حـزـبا اـشتـراـكـيا دـيمـقـراـطـيا » يـطبق رـوح الاـشتـراـكـيةـ التي لا تـتناـقضـ معـ الرـوحـ الشـرقـيةـ الإـسـلـامـيـةـ،ـ والتيـ تـنـجـزـ الإـصـلـاحـاتـ الدـاخـلـيـةـ،ـ قـتوـزـ الشـرـوـةـ تـوزـيـعـاـ أـقـرـبـ إـلـىـ العـدـلـ،ـ وـتـقـوـيـ الأـمـةـ عـلـىـ أـسـسـ إـسـلـامـيـةـ ..^(٤)

هـكـذـاـ خـطـطـ السـتـهـورـيـ ..ـ مـنـذـ فـجـرـ حـيـاتـ الـعـلـمـيـ ..ـ مـعـالـمـ الرـسـالـةـ الإـصـلـاحـيـةـ التيـ عـزـمـ عـلـىـ حلـ أـمـاتـهـاـ فـيـ حـيـاتـ الـمـسـتـقـبـلـ ..ـ وـهـكـذـاـ بـدـأـ إـنـجـازـ عـدـدـ مـنـ مـعـالـمـ الإـصـلـاحـ الـفـكـرـيـ إـيـانـ بـعـثـتـهـ الـعـلـمـيـ إـلـىـ فـرـنـسـاـ ..ـ

(١) الأوراق الشخصية، لـ بـنـ في (٩-١٠-١٩٢٣م).

(٢) المصدر السابق، القاهرة في (٣-٦-١٩٥١م).

(٣) المصدر السابق، لـ بـنـ في (١١-١٠-١٩٢٣م).

(٤) المصدر السابق، لاـهـاـيـ في (٤-٨-١٩٢٤م).

٤ - العودة إلى مصر، والتدريس بكلية الحقوق.. والإنتاج الفكري والنشاط العلمي

عاد السنهوري من فرنسا إلى وطنه مصر في منتصف سنة (١٩٢٦م) .. وعيّن مدرّساً للقانون في كلية الحقوق بالجامعة المصرية - جامعة فؤاد الأول - القاهرة الآن - وكان المفترض أن يكون مدرّساً مادة القانون الدولي .. ولكن المصادفة غيرت مادة تخصصه، فذهبت به إلى الميدان الذي أبدع فيه ما لم يبدعه أحد سواه .. فمكّان القانون الدولي بالكلية كان - يومئذ - مشغولاً بالأستاذ الدكتور سامي جنبة .. فعهد إلى السنهوري بالتدريس مادة القانون المدني .. فكان النبouج في الميدان الذي وضعته المصادفة فيه.

وفي التدريس تميز السنهوري في إيصال المعلومات إلى الطلاب .. فكان لا يترك الفكرة الواحدة وهو يدرسها لطلابه، حتى يعرضها بالصور المختلفة التي تجذب وتنقنع مختلف المستويات والأفهام، حتى قال عنه بعض الظرفاء: «إنه يحاضر بالقراءات السبع»!

وبعد عام من عودته إلى مصر عقد قرانه في ٥ مايو سنة (١٩٢٧م) .. وبني بزوجته بعد شهرين في ٢ يوليو سنة (١٩٢٧م)، وسافرا في رحلة إلى أوروبا دامت ثرياتين يوماً.

وبناءً السنهوري - منذ ذلك التاريخ - مرحلة التأليف للكتب .. والتربية للشباب والرجال .. لا بالتدريس والفكير وحدهما وإنما أيضاً بال موقف ونراذج القدوة والسلوك .. بدأ التأليف في: المدخل لدراسة القانون .. وعقد الإيجار .. ونظرية العقد .. كما بدأ التربية لطلابه على خلق الرجلة، فقال:

«نصيحتي إلى الطلبة هي: أن يتمسّكوا بالرجلة، والمعنوي الذي أقصده من الرجلة هنا هو أن تكون شجاعتهم مستمدّة من نفوسهم، لا من الملابس الخارجية، وإذا كنت أتصحّهم بعدم الخنوع عند وقوع الظلم، فإني لا أكون أقلّ نصيحة لهم بعدم التمرد عند إطلاق الحرية؛ فالخنوع للظلم والتمرد على الحرية هما على قدر واحد من الدلالة على الضعف النفسي، فليطهروا أنفسهم من ضعف الخنوع ومن ضعف التمرد، حتى يكونوا رجالاً يذخرون في أنفسهم قوّة ذاتية تكون علّتهم في التغلب على الصعاب ..».

• ولم تكن الوطنية عند السنهوري ككلمات تقال.. وإنما كانت انتهاة للوطن، وغيره عليه، ورسالة للنهوض به ليتحرر من هيمنة الغرب الاستعماري، ومن الاستلاب الحضاري الذي أشاعه فيه المتغرون، الذين انهزموا نفسياً أمام هيمنة الغربية فأصبح انتهاؤهم للغرب وحضارته لا إلى الشرق ومدنية الإسلام.

ففي ذكرى سقوط الباستيل (١٤ - ٧ - ١٩٢٨م) رأى السنهوري الاحتفال بهذه الذكرى في شوارع القاهرة.. فبكى؛ لأنه يريد أن تختفي القاهرة بحريتها هي.. وكتب في مذكراته يقول: «لقد كان الدمع يطفر من عيني وقد مررت على زينة - في القاهرة - مكتوب في أعلىها «لتحيا فرنسا» - أقيمت احتفالاً بعيد دك الباستيل - فانا المصري أشعر بأنني غريب وسط هذه الزينة؛ وإن كانت مقامة في بلادي.. لقد حاولت أن أحمس في مصر: «لتحيا مصر»، ولكنني لم أستطع، فقد كنت أفك في هذه اللحظة في أن مصر ليست تحيا الآن، بل هي تختصر بعد أن طعنها في الصميم من فؤادها أبناءها المنافقون المتنادرون..».

• ورغم أن السياسة - بالمعنى الحرفي - لم تكن هواية السنهوري، إلا أن هموم الوطن السياسية، وقضايا الحريات والدستور كانت صلب اختصاصه ورسالته الإصلاحية.. فالعدوان على الدستور، وعلى حرية الصحافة، كانا من همومه.. يدعو أمنه إلى اقتحام ميادينها عنوة واقتداراً.. فيكتب في مذكراته (٢٠ - ١ - ١٩٢٨م): «أذيع بالأمس الأمر الملكي بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة، الواقع أن الحرية لا تُعطى، ولكنها تُؤخذ؛ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعاً لأنخذ حريتها من الغاصبين..».

وعندما تولى على مصر الحكومات الانقلابية المعادية للدستور والحرريات، ولا تكتفي حكومة إسماعيل صدقي باشا (١٢٩٢ - ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠ - ١٨٧٥م) بوقف دستور سنة (١٩٢٣م)، وإنما تلغيه، وتستبدل به دستور سنة (١٩٣٠م) - المفرغ من كل مميزات الدستور - وتكون حزباً ورقياً، وتسميه «حزب الشعب»!.. وتزور إرادة الأمة في اختيار نوابها.. عندما تصنع ذلك وزارة صدقي، التي تألفت في (٦ - ١٥ - ١٩٣٠م)، يقول السنهوري في هذه المحنـة شعراً في (٦ - ٢٢ - ١٩٣١م):

نوابُ هَذَا الشَّعْبِ صَفُوا جُنَاحَهُمْ وَحَصَّنُوا بِسُيُوفِهِ وَحِرَابِهِ
مَا بِالْهُمْ مُتَوَجِّسُونَ الْبَيْتُ مِنْ أَبْوَابِهِ؟!

وَتَحَصَّنُوا بِالجُنُدِ حَتَّىٰ يَأْمُنُوا
وَالشَّعْبُ يُنَكِّرُهُمْ فَهُلْ مِنْ مُنْصِفٍ
مِنْ كَيْدِ شَفِيفٍ أَمْعَنُوا فِي حَرْبِهِ
بَلْ لِيَحْمِي الشَّعْبَ مِنْ نُوَابِهِ؟!

وزراء بدون - في مذكراته (٦ - ١٩٣٣م) بعد يومين من تأليف إسماعيل صدقى لوزارته الثانية -: «يجب أن تكون السلطة الشرعية هي السلطة الفعلية، لا أن تكون السلطة الفعلية هي السلطة الشرعية»!

وهي كلمات خالدات.. ونفائس من عصارات الحكمة، حبّذا لو تدبّرها المتدبرون،
وعمل بها العاملون.

* ومع أن السنهوري - كما قدمنا - لم يكن حزبياً، يتبع إلى حزب من الأحزاب.. إلا أن علاقته بتيارات التغيير والإصلاح - حتى في الدوائر الحزبية - كانت قائمة، وحيثما أحياناً.. فقد كان معجباً بتيار الشباب الذين يقودهم «فتحي رضوان»، والذين نظموا سنة (١٩٣٢م) احتفالاً بالرابطة الشرقية - التي أتجز فيها السنهوري رسالة دكتوراه - .. ولقد لبي السنهوري دعوتهم، وكتب لهم دراسة عن «الشرق والإسلام»، لخص فيها تظرفيته عن أن الإسلام هو الشرق والشرق هو الإسلام.. وهي الدراسة التي نشرتها صحيفة «السياسة» الأسيوية في ١٤ أكتوبر سنة (١٩٣٢م).

وكان بين السنهوري ومحمود فهمي النقراشي (١٣٠٥ - ١٣٦٨ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٤٨ م) ودُّود قديم وحيم.. فالنقراشي كان أستاذًا للسنهوري في المدرسة العباسية الثانوية - بالإسكندرية - ثم هو من أعلام شباب ثورة سنة (١٩١٩ م)، الذين لم يكتفوا بالظاهرات والإضرابات والمقاطعات، وإنما اشتركوا في الجهاز السري للثورة، والأعمال الفدائية ضد رموز الاحتلال.. ولقد نجا من الإعدام بأعجوبة ومعجزة.

لذلك، رأينا علاقة الود الحميم بين السنهوري والنقراشي تحجب للسننوري المتابع الحزبية، بل وتلقي بالسننوري - إبان مرحلة قادمة - في ميدان الانتهاء الحزبي، على نحو ما.. ولبعض الأعوام.

ففي سنة (١٩٣٤م) على عهد حكومة عبد الفتاح يحيى باشا كون السنهوري « جمعية الشبان المصريين ».. فحسبتها الحكومة - بسبب علاقة السنهوري بالقراشي و كان من زعماء الوفد يومئذ - حسبتها الحكومة تنظيماً شبابياً و فدئياً يقوده السنهوري .. ففصلت السنهوري من الجامعة .. فكان الامتحان السياسي الاول للسنهوري مع حكومات الاستبداد .. وعن هذه المحتة كتب السنهوري في مذكراته:

- « عفا الله عنهم.. جبناء، ثم لا يخترون الشجاعة » (٢٥ - ٧ - ١٩٣٤ م).
- « أحس، بعد ما وقع لي، قدرني على أن آتي العظيم من الأمور إذا نجربت عن حب الذات » (١٦ - ٨ - ١٩٣٤ م).
- « وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع في نفسى » (١١ - ٩ - ١٩٣٤ م) فلما تغيرت الوزارة، وجاءت حكومة محمد توفيق نسيم باشا (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨ م) التي أهملت دستور سنة (١٩٣٠ م)، وألغت البرمان المزيف - والتي أيدتها لذلك حزب الوفد - عاد السنهوري إلى أحضان الجامعة من جديد.. وكتب عن هذه المحنـة في (١١ - ٨ - ١٩٣٥ م) يقول:

« في مثل هذه الأيام من العام الماضي كنت في شاغل من أمر جمعية الشبان المصريين، تبوعدي الحكومة التي كانت قائمة وقت ذاك بالفصل، وأنا أديب أمر المعاش، فأنا في خروجي من المنزل الذي أقيم فيه، ثم فصلت ورجعت ثانية، وهذا قد مضت سنة على هذه الحوادث، وأنا الآن أفكـر فيها وأقارن أمري بيومي.. »

لا يحق لي أن أقول: ما أشبه الليلة بالبارحة، فالليلة لا أحس قلقـ البارحة، ولا أفكـر في خروجي من المنزل الذي أقيم فيه، بل فكرت في أن أوسع من سكتـي، وما أشد تقلبات الأيام، وما أحـدر المرء بالثباتـ عليها، لا تفرـعـهـ البـأسـاءـ ولا تـسـهـوـهـ النـعـاءـ ».

• أما في حقلـ الفكرـ والتـأـلـيفـ.. فإنـ السنـهـوريـ لمـ يـقـفـ عـنـ حدـودـ التـأـلـيفـ للـطلـابـ فيـ الجـامـعـةـ.. وإنـاـ أـبـدـعـ فيـ مـخـلـفـ مـيـادـينـ الرـسـالـةـ الـإـصـلـاحـيـةـ الـتـيـ حـدـدـ مـعـالـمـهاـ،ـ وـالـتـيـ نـذـرـ لـهـ حـيـاتـهـ الـفـكـرـيـ وـالـعـمـلـيـ.. فـإـلـيـ جـانـبـ التـأـلـيفـ فـيـ المـدـخـلـ إـلـيـ الـقـانـونـ.. وـعـقـدـ الـإـيجـارـ.. وـنـظـرـيـةـ الـعـقـدـ.. وـاـصـلـ الدـعـوـةـ إـلـيـ تـجـدـيدـ الفـقـهـ الـإـسـلـامـيـ،ـ بـتـقـيـيـهـ،ـ وـفـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ.. وـمـقـارـنـتـهـ بـالـمـنـظـومـاتـ الـفـقـهـيـةـ الـعـالـمـيـةـ.. وـالـدـعـوـةـ إـلـيـ تـكـاـهـ وـشـعـوـلـ الـإـسـلـامـ لـلـدـيـنـ.. وـنـظـرـيـاتـهـ وـقـوـاعـدـهـ الـرـاقـيـةـ وـالـمـقـدـمـةـ.. وـالـدـعـوـةـ إـلـيـ تـكـاـهـ وـشـعـوـلـ الـإـسـلـامـ لـلـدـيـنـ.. وـالـدـوـلـةـ،ـ سـعـيـزـ الـجـانـبـ الـعـقـدـيـ وـالـعـبـادـيـ فـيـ الـإـسـلـامـ..ـ الـذـيـ هـوـ خـاصـ بـالـمـسـلـمـينـ..ـ عـنـ الـجـانـبـ الـمـدـنـيـ..ـ إـسـلـامـ الـحـضـارـةـ وـالـمـدـنـيـةـ وـالـقـافـةـ وـالـشـرـقـيـةـ وـقـهـ الـعـامـلـاتـ..ـ وـالـذـيـ هـوـ الـمـيرـاثـ الـحـالـلـ لـلـأـمـةـ وـالـشـرـقـ..ـ بـمـلـلـهـ الـمـتـوـعـةـ وـأـمـهـ وـشـعـوـبـهـ وـقـوـفـيـاتـهـ الـمـخـلـفـةـ..ـ فـالـشـرـقـ هـوـ الـمـيرـاثـ الـحـالـلـ لـلـأـمـةـ وـالـشـرـقـ..ـ وـكـانـ الـعـيـدـ الـخـمـسـيـ لـلـمـحـاـكـمـ الـأـهـلـيـةـ..ـ سـنـةـ (١٩٣٢ـ مـ)ـ..ـ وـكـذـلـكـ مـؤـتـمـرـ الـقـانـونـ الـمـقـارـنـ بـ «ـ لـاهـيـ »ـ سـنـةـ (١٩٣٢ـ مـ)ـ..ـ الـمـنـاسـبـةـ

لجهود فكرية كبيرة ومتمنية قدمها السنهوري في الدعوة إلى العمل على إعادة الشريعة الإسلامية إلى عرش القانون والقضاء من جديد.

• وفي هذه المرحلة من حياة السنهوري دخلت أحلامه في تجديد الفقه الإسلامي، واستدعاء حاكمة الشريعة الإسلامية، مرحلة النضج، عندما وضعت هذه الأحلام في الممارسة الفكرية والعملية، فلم تعد مجرد أمانيات طيبة يمتناها السنهوري الشاب.. وعن ذلك النضج لأحلامه، وهذه الواقعية التي صبغت أفكار شبابه كتب في ذكرى عبد ميلاده الأربعين بذكراته (١١ - ٨ - ١٩٣٥ م) .. يقول: «أمضيت العشرين عاماً الأولى من حياتي تلميذاً في المدرسة، وأمضيت العشرين عاماً الثانية تلميذاً في مدرسة الحياة، فهل كسبت من التجارب ما يكفي لخلع رداء التلمذة وخوض غمار الحياة؟

كنت من عشرة أعمام أجيال العواطف المتدفقة، وأحب المجد والعظمة، كنت معنّا في أحلام الشباب، كنت أستمد المجد من الخيال. أما اليوم، فعواطفني فاربت التضوب والجفاف، وقد هجرتُ الخيال إلى الحقيقة، وأصبحت لا أرى المجد إلا في أن أكون نافعاً نافعاً لنفسي، ونافعاً لأهلي، ونافعاً لبلدي، ونافعاً للناس..».

هكذا حل السنهوري - منذ فجر حياته - هموم أمته.. وهكذا تحولت هذه الهموم - في مرحلة الممارسة العملية - من نطاق الحالم والخيال والتخطيط على الأوراق - في مذكراته الشخصية - إلى ميادين العمل والإبداع والإنجاز.. في التدريس.. والتربية.. والتأليف.. والإبداع.. وفي المواقف الكبيرة التي تحيّد الفقير والأحلام ناجح حبة للأسوة والاقتداء في واقع الحياة.

• ولقد كانت الحصيلة الفكرية لإبداعات السنهوري في هذه المرحلة غنية وعجمة ومبشرة.. فمن بين دراساته ومؤلفاته عقب العودة من فرنسا:

- ١- (الدين والدولة في الإسلام) وهي دراسة مهمة، لخص فيها نظريته حول جمع الإسلام - وأيضاً تمييزه - بين الدين والدولة.. نشرها في مجلة المحاماة الشرعية - السنة الأولى - العدد الأول - القاهرة سنة (١٩٢٩ م).
- ٢- (تطور لائحة المحاكم الشرعية) وهو بحث نشره في مجلة المحاماة الشرعية - السنة الأولى - العدد الثاني - سنة (١٩٢٩ م).

٣ - (عقد الإيجار) وهو كتاب ألفه نطلاب الليسانس بكلية الحقوق سنة (١٩٢٩ م).

٤ - (الامتيازات الأجنبية) وهو بحث نشره في مجلة القانون والاقتصاد - القاهرة سنة (١٩٣٠ م).

٥ - (الشريعة الإسلامية) وهو بحث - بالفرنسية - قدمه إلى المؤتمر الدولي للقانون المقارن - بلاهاري - سنة (١٩٣٢ م) وهو المؤتمر الذي رأس السنهوري وقد مصر إليه.

٦ - (تقرير عن المؤتمر الدولي للقانون المقارن) كتبه السنهوري - بالفرنسية - سنة (١٩٣٢ م) ونشرت ترجمته - ملخصة - مجلة القضاء العراقية ببغداد.

٧ - (المسؤولية التقتصيرية) وهو بحث - بالفرنسية - كتبه السنهوري بالاشتراك مع الأستاذ حلمي بحث بدوي - ونشرته مجلة القانون والاقتصاد - القاهرة سنة (١٩٣٢ م).

٨ - (الشرق والإسلام) وهو بحث كتبه السنهوري استجابة للشباب الذين كان يقودهم فتحي رضوان عن الرابطة الشرقية، ونشرته صحفة «السياسة الأسبوعية» في ١٤ أكتوبر سنة (١٩٣٢ م).

٩ - (وجوب تقييم القانون المدني وعلى أي أساس يكون هذا التقييم) وهو بحث كتبه السنهوري بمناسبة مرور خمسين عاماً على نشأة المحاكم الأهلية.. ونشرته مجلة القانون والاقتصاد - السنة السادسة - العدد الأول - القاهرة سنة (١٩٣٣ م).

١٠ - (نظريات العقد) وهو كتاب في ألف صفحة ألفه نطلاب الليسانس بكلية الحقوق - القاهرة سنة (١٩٣٤ م).

* أما في المحيط الأسري.. فلقد أنجب السنهوري ابنته الوحيدة «نادية» - الدكتورة نادية - في ٢٥ ديسمبر سنة (١٩٣٥ م).. وهي التي ادخرها الله تعالى لترعى تراثه، وتحفي ذكراه.. والتي كانت عواطفها إزاءها تثير ملائكة الشعرية، فيداعبها - وهي في السادسة من عمرها - فيقول لها وعنها:

بِنَيَّةً نَادِيَةً بِنَيَّةً غَالِبَةً
رَأْيَتُهُ مَارِيَةً لَأَهِيلَّةً
وَلَهُ مَارِفَيَّةً عُنْزُرَكَائِيَّةً
سَالَّهُمَا مَا الْفَرْقُ فِي التَّنْبُّهِ بِنَادِيَةٍ؟

فَأَجَابَتْ: أَنَا أَضَفُ
 لَّتْ: إِذْنَ بَغْدَادَ
 فَأَجَابَتْ: وَهُلْ تَرَا

لَغْرُ عَامِينَ عَمَّا هَبَّ
 مَبْنِي الْتُّمَّامَةِ وَاسِبَّةَ
 مَاعُلَى سِنْهَا يَاقِيَّةَ؟

* * *

٥- الرحلة الأولى إلى العراق

• ولقد كان الشهر الذي ولدت للستهوري فيه ابنته « نادية » - شهر ديسمبر سنة (١٩٣٥ م) - هو الشهر الذي سافر فيه إلى بغداد بالعراق بدعوة من الحكومة العراقية - بعد المعاهدة التي خططت بالعراق نحو الاستقلال السياسي - معاهدة سنة (١٩٣٠ م) - والتي فتحت الباب أمام العراقيين لتجدد وتحديث حياتهم القانونية والتشريعية والقضائية.. فدعوا الدكتور السنهوري ليقود - في بغداد - هذا التجديد والتأسيس.

وفي بغداد أمضى السنهوري عاماً دراسياً (١٩٣٥ / ١٩٣٦ م) اضطر بعده إلى العودة إلى القاهرة بسبب مرض والدته ووفاتها، لكنه أتجزأ ببغداد - في هذا العام - إنجازات عظيمة، ما زالت راسخة حتى اليوم في المجتمع العراقي.. فلقد:

- أنشأ كلية الحقوق - بغداد - .. وتولى عيادتها.

- وأصدر مجلة القضاء - العراقية - على أسس جديدة.. وأسهם في تحريرها.

- وبدأ - بدعوة من حكومة العراق.. وطلب من وزير العدل فيها رشيد عالي الكيلاني - وضع مشروع القانون المدني.. لكن عودته إلى مصر حالت دون إكماله.. فتوقف عند وضع مشروع لعقد البيع.. لكنه رسم خطة وضع هذا القانون المدني على النحو الذي يجعل منه خطوة أكثر تقدماً نحو « أسلمة القانون المدني العربي » .. فبدأ إنجاز هذا العمل الكبير بدراسة مقارنة لكل من:

١- مجلة الأحكام العدلية - العثمانية - التي كانت مطبقة في العراق منذ العهد العثماني، والتي هي تcontinuation لفقه المذهب الحنفي في المعاملات.

٢- وكتاب (مرشد الحيران في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ملائمة لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية) للنقيب والقانوني الفوزي محمد قدرى باشا (١٢٣٧ - ١٨٢١ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٣٦ م) .. وهو الذي يمثل خطوة أكثر تقدماً من مجلة الأحكام العدلية في تcontinuation لفقه الإسلامي تcontinuationاً عصرياً مفبوضطاً.

٣- والفقه الإسلامي، في مصادره العديدة؛ بمختلف المذاهب الإسلامية - والذي رجع السنهوري إلى أمهات مصادره، ليستمد منها القواعد والمبادئ والنظريات والأحكام وفلسفة التشريع، وأيضاً الصياغات.

٤- والقانون المدني المصري، الذي استلهم السنهوري منه الثراء والغنى في فن الصياغة والتقين.. كما جعل منه سبيلاً لمقارنة عطاء الفقه الإسلامي بالمنظومات القانونية الغربية، التي مثلت مثلاً رئيسيًّا من منابع هذا القانون المصري.

وضع السنهوري هذا المنهاج لصياغة القانون المدني العراقي.. وأنجز - على هدى منه - مشروع عقد البيع.

- كذلك، درس السنهوري - خلال العام الدراسي - بكلية الحقوق العراقية أصول القانون، ومقارنة مجلة الأحكام العدلية مع القوانين المدنية الحديثة، فلقد كانت مقارنة الفقه الإسلامي بالمنظومات القانونية الأخرى - عنده - من أهم السبل لتجديده هذا الفقه الإسلامي.

- وألف كتابين لطلاب كلية الحقوق.. فكانت إنجازاته الفكرية - بغداد - خلال ذلك العام الدراسي:

١- (نبي المسلمين والعرب) مجلة الهدى العراقية سنة (١٩٣٦ م).

٢- (من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي) .. بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٣- (مقارنة المجلة بالقانون المدني العراقي) .. بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٤- (علم أصول القانون) .. دروس لطلاب الحقوق.. بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٥- (عقد البيع) في مشروع القانون المدني العراقي.. بغداد سنة (١٩٣٦ م).

• وعندما عاد السنهوري من بغداد إلى القاهرة - أواخر سنة (١٩٣٦ م) - اصطحب معه العشرة الأوائل من أبناء كلية الحقوق ببغداد، وألحقهم بكلية الحقوق بالقاهرة، فكانت نواة الأساتذة العراقيين الذين اضطلاعوا بتدريس القانون هناك فيما بعد.

٦- العودة إلى مصر عميداً للحقوق والعمل بالقضاء والمحاماة ووزارة المعارف

- وفي مصر، بعد العودة من بغداد، عُين السنهوري عميداً لكلية الحقوق سنة (١٩٣٧ م).
- ورأس وفد مصر إلى المؤتمر الدولي للقانون المقارن – في دورته الثانية – بـلاهـايـ سنة (١٩٣٧ م).

وأسهم في أعمال هذا المؤتمر بـدراسـتين – باللغـة الفـرنـسـية – هــما:

- ١- (الـمـسـؤـلـيـةـ التـقـصـيـرـيـةـ فـيـ الـفـقـهـ الـإـسـلـامـيـ) .. نـشـرـهـاـ مجلـةـ الـقـانـونـ وـالـاـقـتصـادـ.
- ٢- وـ (الـشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ) ..

كــماـ كــتــبـ درـاسـتين – بالـفـرنـسـيةـ أـيـضـاـ – فـيـ نفسـ الـعـامـ سـنـةـ (١٩٣٧ م) هــما:

- ١- (الـشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ كــمـصـدـرـ لـلـتـشـرـيـعـ الـمـصـرـيـ) نـشـرـتـ فـيـ مـجـمـوعـةـ الـفـقـيـهـ الـفـرنـسـيـ إـدـوـارـ لـامـبـيرـ سـنـةـ (١٩٣٧ م).
- ٢- وـ (الـمـعـيـارـ فـيـ الـقـانـونـ) نـشـرـتـ أـيـضـاـ فـيـ مـجـمـوعـةـ إـدـوـارـ لـامـبـيرـ سـنـةـ (١٩٣٧ م).

وـواـصـلـ التـأـلـيـفـ فـيـ الـقـانـونـ، فـأـلـفـ:

- ١- (الـمـوـجـزـ فـيـ الـالـتـزـامـاتـ) الـقـاهـرـةـ سـنـةـ (١٩٣٨ م)، وـهـوـ دـرـوـسـ لـطـلـبـةـ الـلـيـسـانـسـ بـكـلـيـةـ الـحـقـوقـ.
- ٢- وـ (أـصـوـلـ الـقـانـونـ) سـنـةـ (١٩٣٨ م)، وـهـوـ دـرـوـسـ لـطـلـبـةـ الـلـيـسـانـسـ بـكـلـيـةـ الـحـقـوقـ.

وـكـانـتـ دـعـوـةـ السـنـهـورـيـ مـنـذـ سـنـةـ (١٩٣٢ م) – إـلـىـ وجـوبـ تـنـقـيـعـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ المـصـرـيـ، الـذـيـ وـضـعـ فـيـ ظـلـ الـاستـعـارـ الـانـجـلـيـزـيـ سـنـةـ (١٨٨٣ م) – قـدـ آتـتـ أـكـلـهـاـ.. فـتـأـلـفـتـ جـنـةـ فـيـ سـنـةـ (١٩٣٦ م) تـنـقـيـعـ هــذـاـ الـقـانـونـ.. ثـمـ تـشـكـلـتـ جـنـةـ أـخـرـىـ، فـلـمـ تـنـجـزـ الـلـجـنـاتـ عـمـلـاـ.. فـعـرـضـتـ الـحـكـوـمـةـ عـلـىـ السـنـهـورـيـ تـأـلـيـفـ جـنـةـ، يـتـوـلـ رـئـاسـتـهـاـ، لـوـضـعـ الـقـانـونـ الـجـدـيدـ، فـأـعـتـذـرـ قـائـلاـ: «ـإـنـ تـغـيـرـةـ مـصـرـ فـيـ الـلـجـانـ لـاـ تـبـشـرـ بـالـخـيـرـ، إـنـ شـتـمـ أـعـطـونـ هــذـاـ، وـأـخـضـعـ لـكـمـ مـشـرـوـعـاـ، ثـمـ اـعـهـدـوـاـ بـهـ إـلـىـ أـيـ جـانـ تـرـوـنـهـاـ لـبـحـثـ هــذـاـ الـمـشـرـوـعـ، وـتـقـولـ

فيه ما تقول .. فلقد كان يرى: «أن مجاهود الفرد متوجه عندنا، أما مجاهود الجماعة فلا يزال ينقصه الإحکام والتضامن..»^(١).

ولقد استجابت الحكومة إلى اقتراحه، فأسنده وزير العدل أحمد خشبة باشا - بناء على قرار مجلس الوزراء - أمر وضع مشروع القانون المدني الجديد إلى السنهوري، ومعه أستاذ الفرنسي إدوار لامير - الذي وضع الباب التمهيدي - فأنجز السنهوري المشروع.. وعرض لاستفتاء رجال القانون سنة (١٩٤٢م) - لمدة ثلاثة سنوات - وفي سنة (١٩٤٥م) شكلت لجنة برئاسة السنهوري، وعضوية سليمان حافظ، وكامل مرسى، ومصطفى الشورباجي، وعلى أیوب، لمراجعة المشروع على ضوء ملاحظات الاستفتاء، وقدمنه إلى البرلمان.. وتابعه السنهوري في البرلمان حتى أقره النواب والشيوخ، الذين أشادوا بالمشروع وواضعه، باعتباره «بعد الدستور، أهم تشريع وضعه المصريون أنفسهم»، فقد أعد مشروعه فقيه مصرى يشغل مكانة رفيعة بين علماء القانون .. وصدر المشروع في يوليو سنة (١٩٤٨م).. ونفذ من تاريخ إلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية في مصر، في أكتوبر سنة (١٩٤٩م).

وعندما أتى السنهوري مشروع القانون المدني - سنة (١٩٤٢م) - ألقى محاضرة مهمة عن فلسنته في وضعه، بعنوان (مشروع تنقيح القانون المدني المصري) في ٢٤ أبريل سنة (١٩٤٢م).. وعبر عن الجهود الجبارية التي بذلها في وضعه شعراً قال فيه:

جَهُودٌ مُنْهَكَاتٌ مُضْنَبَاتٌ وَضَلَّ اللَّبْلَ فِيهَا بِالنَّهَارِ
وَكُنْتُ إِذَا اسْتَبَدَ الْيَاسُ بِيُومًا أَسْلُ عَرِيمَةَ الْأَسْدِ الْمُثَارِ
إِذَا فَسَحَرُوا بِسَمَاءِ أَوْ بِجَاهِ فَقَانُونِي مِنَ الدُّنْيَا فَخَارِي^(٢)

وعندما أقر البرلمان - بمجلسيه - هذا القانون، اعتبر السنهوري أنه قد أنجى «ولذا» بعد إنجاجيه أيته «نادية» .. فقال في ذلك شعراً:

خَلَفْتُ بِشَتَافِي حِيَاتِي لَمْ خَلَفْتُ الْوَلَدَ
فَالْيَتُ «نَادِيَة» أَتَتِنِي بِغَدَيَاسِ وَكَمَدَ
وَإِذَا سَأَلَتَ عَنِ الْوَلِيدِ أَبَاهَ لَمْ يَمْرُوكَرَدَ

(١) الأوراق الشخصية، في (١٨ - ٢ - ١٩٣٤م).

(٢) المصدر السابق، في (٦ - ٨ - ١٩٤٢م).

وَلَدِي هُوَ «القَانُونُ» لَمْ أُرْزِقْهُ إِلَّا بَعْدَ جَهَدٍ^(١)

ولقد عرضت عليه الحكومة المصرية مكافأة مالية كبيرة – كان في حاجة إليها – لكنه اعتذر عن عدم قبولها.. معتبراً جهوده وجهاده في وضع هذا القانون جزءاً من «الرسالة» لا من «الوظيفة» التي يتغاضى عنها الأموال!

* ويزيد من عظمة الرجل، أنه بعد الفراغ من وضع وإقامة هذا البناء الشامخ، تراه يتطلع إلى إنجاز المزيد والمزيد لوطنه وأمته.. فيكتب – في ذكرى ميلاده، بعد أيام من إنجاز مشروع القانون المدني في (١٢-٨-١٩٤٢م) – يقول: «.. واني أخذ نفسي في هذا اليوم الذي أقطع فيه مرحلة من حياتي، بالسعى في تحقيق أمور أربعة، أرجو الله أن يحيى لي وسائل تحقيقها:

١- أن تتوحد – في مصر – المحكمة،

٢- وأن تتوحد – في مصر – المدرسة،

٣- وأن تقوم الصناعات الكبيرة في مصر، فيصبح البلد صناعياً بقدر ما هو زراعي..

٤- وأن يؤخذ من التراث ما يكفي لتربيه جميع أبناء الأمة تربية تعقل فيها الفروق ما بين الغني والفقير، ولا ينظر فيها إلا للاستعداد الشخصي وحاجات البلد..».

فلقد كان الرجل العظيم، في لحظات الإنجازات العظيمة، يتطلع إلى إنجازات أعظم.. ولم ينس انجازه الاجتماعي لجماهير الفقراء.. بل لقد وضع في مشروع القانون المدني نصاً «إسلامياً ثورياً»، عندما نص في إحدى مواده على «أن الملكية وظيفة اجتماعية».. لكن مجلس الشيوخ – المكون من «سراة البلاد وأعيانها» – ثار على هذا النص الثوري، وحذف هذه المادة من القانون المدني!

* لكن السياسة والخزينة، التي سبق وأبعدت السنهوري عن الجامعة سنة (١٩٣٤م)، عادت فطاردت الرجل مرة أخرى.. وكان السبب هذه المرة – أيضاً – علاقة الود الحميم التي تربطه بأستاذه وصديقه محمود فهمي التقراشي بasha.

وإذا كانت مناؤة السنهوري – في المرة الأولى – كانت من خصوم الورفـد – لأن التقراشي كان يومئذ من زعماء الورفـد – فإن المنـاؤة هذه المـرة قد جاءـت من الـورفـد وـحكومة

(١) المصدر السابق، في (١١-١٥-١٩٤٨م).

النحاس باشا، وذلك بعد انشقاق التقرانجي عن الوفد، واتجاهه - مع أحد ماهر باشا - إلى تكوين حزب الهيئة السعودية.. فلقد حسب الوفد السنهوري على هذا الاتجاه، وضغطوا عليه أواخر سنة (١٩٣٧ م) ليترك الجامعة.. ويومئذ قال كلامه: «لقد ألقوا بي في أحضان السياسة، وأنا أكرهها»!.. فترك الجامعة إلى القضاء - القضاء المختلط - فاصبح قاضياً بالمحكمة المختلطة - بالتصورة - حتى سنة (١٩٣٩ م).. ثم وكيلًا لوزارة المعارف العمومية - في سنة (١٩٣٩ م) - عندما كان وزيرها محمد حسين هيكل باشا (١٣٥٠ - ١٣٧٥ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٥٦ م).. وظل فيها حتى جاء الوفد - مرة أخرى - إلى الحكم - في وزارةٍ في فبراير سنة ١٩٤٢ م - فأبعد السنهوري من وزارة المعارف في ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ م.. فاشغل بالمحاماة، لكنه لم يستعنها ولم يألفها.. وكانت دراسته الفدنة عن (وصية غير المسلم، وخصوصيتها للشريعة الإسلامية) مذكرة تقدم بها - كمحام - إلى محكمة النقض في إحدى القضايا بذلك التاريخ.

* وفي هذه المرحلة التي طارت الخزية فيها السنهوري، نرى أشعاره معبرة عن آلامه.. فبعد شهر من إبعاده عن منصب وكيل وزارة المعارف، يقول - في (٢٠ - ٧ - ١٩٤٢ م) ساخراً:

تَعَالَى مَلِّ رَقَاقَةَ مَنْ يَقُولُ إِنَّ قَالَ شَبَّاً فَعَلَ حَمَى أُمَّةَ وَبَنَى قَوْلَةَ ثَسَامِي السَّمَاءَ، وَأَيَّ الدُّولُ

وفي الشهر التالي (٦ - ٨ - ١٩٤٢ م) يدون في مذكراته:

بَلَدُهَازِلْ وَشَغَبْ هَرِيزِيلْ وَرِجَالْ صَلَاحُهُمْ مُسَحَّجِيلْ

وفي نفس السنة (٢٠ - ١١ - ١٩٤٢ م) يشكو من الحال الذي صار إليه.. فيقول:

أَسْكُو إِلَى الْخَمْسِينَ مَا قَاتَنَتْهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا مِنْ الْآلَامِ

قَدَفْتُ بِي الْأَيَّامُ مِنْ حُلُونِي إِلَى مَرْ وَلَمْ تُشْفِقْ عَلَى أَخْلَامِي

فَبَلَوْتُ مِنْ حُلُونِي الْحَيَاةَ وَمَرْهَا

وإذا كانت العصبية الخزية قد أصابت السنهوري بهذا الأذى؛ الفصل من الجامعة

مرتين.. والإبعاد عن وكالة وزارة المعارف العمومية.. ثم إجهاذه إلى مهنة لا يحبها، فإن

وقد هذا الأذى كان عليه أشد من وقعته على الخزبين الذين تعودوا على ملاقاته مع تغير الأحزاب والوزارات.. فالسنوري لم يكن رجلاً حزبياً في حقيقة الأمر.. وإنما كان - في الحقيقة - كما قال: «لقد أقوى في أحضان السياسة وأنا أكرهها»!.. بل إن تحليه العبرى للتخاريات السياسية والحزبية، وعلاقتها بالقوى المؤثرة والسيطرة في مصر، هو شاهد صدق على أن هذا الرجل لا يمكن أن يكون صاحب انتقام حزبى، على التحول الذى حسبيه.. فهو قد عرض لهذه القضية في مذكراته (١٩٣٢ - ٩) وهو بالقاهرة، ثم عرضها مرة ثانية وهو بدمشق في (١٩٤٤ - ٥ - ٦) فقال فيها كلاماً عميقاً ونفيساً.. قال: «منذ أن دخل الإنجليز مصر وهناك عوامل ثلاثة رئيسية تحرك سياستها: عامل الإنجليز أنفسهم، وعامل العرش، وعامل الأمة، ولكل عامل من هذه العوامل الثلاثة أحزاب سياسية يتمثل فيها نشاطه.. ومن يتبع تطور تنظيم الأحزاب في مصر يلحظ أمرتين أساسين:

كانت الأحزاب تقوم متركرة حول السلطات الثلاث التي تتنازع التفозд في مصر: سلطة المحتل، وسلطة العرش، وسلطة الشعب.. فتعاون «حزب الأمة»^(١) مع سلطة المحتل، و«حزب الإصلاح»^(٢) مع سلطة العرش، و«الحزب الوطنى»^(٣) مع سلطة الشعب، وما زال سلطان الشعب يقوى إلى ما بعد الحرب الماضية - (الحرب العالمية الأولى) - فصار حزب الوطنى هو أقوى الأحزاب.

ولكن الأحزاب نفسها تغيرت أسماؤها وبقيت مبانيها، فقام «حزب الأحرار الدستوريين»^(٤) مكان «حزب الأمة»، و«حزب الاتحاد»^(٥) مكان «حزب الإصلاح»، و«حزب المؤلف القديم»^(٦) مكان «الحزب الوطنى»، وإن بقي هذا الأخير كذكرى للماضى.

(١) تأسس في سبتمبر سنة (١٩٠٧) حول الجريدة «التي كان يصدرها أحد لطفي السيد باشا».

(٢) تأسس سنة (١٩٠٦) حول المؤيد «التي كان يصدرها الشيخ علي يوسف».

(٣) تأسس سنة (١٩٠٧) بزعامة مصطفى كامل باشا.

(٤) تأسس في أكتوبر سنة (١٩٢٢) بزعامة عدلي يكن باشا.

(٥) تأسس في يناير سنة (١٩٢٥) بزعامة يحيى باشا إبراهيم.

(٦) تأسس في نوفمبر سنة (١٩١٩) بزعامة سعد زغلول باشا.

ثم انقسم حزب الوفد القديم إلى أحزاب ثلاثة^(١). أما الحزبان الآخران، فالذى يمثل منها سلطان المحتل^(٢) انقلب شيئاً فشيئاً ليمثل طائفة المالك في الأمة، والذى يمثل سلطان العرش^(٣) اضمحل شأنه حتى كاد يندثر؛ لأن سلطان العرش اختلط بسلطان الأمة فأصبحا شيئاً واحداً، وهكذا كانت الغلبة في آخر الأمر لسلطان الشعب^(٤).

فمثل هذا التحليل السياسي والاجتماعي - العلمي.. والعميق - لا يكتبه رجل يتمي بحق إلى أحد أحزاب الأقليات.. وإنما الأمر كما قال السنهوري:

«لقد ألقوا بي في أحضان السياسة وأنا أكرهها».

لقد كان السنهوري - في قضية الحزبية - صحيحة وفائه لرجل أحبه، هو التقراشي ياشا، الذي تلمنذ عليه السنهوري في المدرسة الثانوية، فحسبَ السنهوري على الحزب الذي يتمي إليه التقراشي.. الوفد مرة.. واهئنة السعدية مرة أخرى.. وإخلاص السنهوري للتقراشي، نجده في مذكراته - التي كتبها عقب اعتقال التقراشي (١٧ - ١٩٤٩ م) وقال فيها: «منذ أيام فجعت في رئيس وأستاذِي المغفور له محمود فهمي التقراشي ياشا، راح صحبة اعتداء أثيم من طالب مُضللاً مفتون.. ووُفِّق ذلك يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة (١٩٤٨ م). لقد كان المصاب فاجعاً، وكانت الكارثة فادحة، ودق قلب مصر، فقد حُرميت من رجل كان في عنفوان قوته، وقد امتلا إخلاصاً وحبّاً لها، وصقلته التجارب، وشحذت همة الأحداث، فارتفع إلى مستوى المسؤوليات التي ألقاها القدر على عاتقه..».

لكن.. ورغم هذا القلق الذي أحاط بحياة السنهوري في هذه المرحلة من حياته الفكرية والعلمية منذ عودته من بغداد أو أخر سنة (١٩٣٦ م) وحتى عودته إليها ثانية في أغسطس سنة (١٩٤٣ م) فلقد كان إنتاجه الفكري عميقاً وغزيراً. فغير وضعه لمشروع القانون المدني المصري الجديد.. نراه قد كتب وألف ونشر هذه الآثار الفكرية:

١- (مقدمة كتاب الامتيازات الأجنبية) وهو بحث تحليلي للمقترحات البريطانية حول الامتيازات الأجنبية سنة (١٩٣٦ م).

(١) أي: خرجت منه اهئنة السعدية سنة (١٩٣٧ م)، والكتلة الوفدية سنة (١٩٤٢ م).

(٢) أي: الأحرار الدستوريون.

(٣) أي: الاتحاد.

-٢- (الإمبراطورية العربية التي تُبُشِّرُ بها) مجلة الرابطة العربية في ١٥ أغسطس سنة (١٩٣٦ م).

-٣- (واجبنا القانوني بعد معااهدة سنة ١٩٣٦ م) محاضرة في (٣١ - ١٢ - ١٩٣٦ م).

-٤- (المسؤولية التقصيرية في الفقه الإسلامي) بالفرنسية - سنة (١٩٣٧ م).

-٥- (المعيار في القانون) بالفرنسية - سنة (١٩٣٧ م).

-٦- (الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع المصري) بالفرنسية - سنة (١٩٣٧ م).

-٧- (الموجز في النظرية العامة لالاتزامات) لطلاب الليسانس بكلية الحقوق - سنة (١٩٣٨ م).

-٨- (أصول القانون) لطلاب الليسانس بكلية الحقوق - بالاشتراك مع الأستاذ أحد حشمت أبو ستيت - سنة (١٩٣٨ م).

-٩- (تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الإصلاح الزراعي) مجلة المحاماة - سنة (١٩٤١ م).

-١٠- (مشروع تقييم القانون المدني المصري) محاضرة في (٢٤ - ٤ - ١٩٤٢ م).

-١١- (وصية غير المسلم وخضوعها للشريعة الإسلامية) بحث كبير قدم للقضاء - محكمة النقض - كمذكرة - في سنة (١٩٤٢ م).

نعم، كان هذا عطاء السنهوري، على جبهة الفكر في هذه المرحلة القلقة من حياته، والتي امتدت سبع سنوات.

٧- الرحلة الثانية إلى العراق.. وسوريا لوضع القوانين المدنية

• عاد السنهوري - ثانية - إلى العراق، في أغسطس سنة (١٩٤٣ م)، وذلك لاستكمال العمل الذي بدأه قبل سبع سنوات.. استكمال وضع القانون المدني العراقي الجديد، الذي سبق له وضع منهاج صياغته ومصادره ومرجعياته، وأنجز منه «عقد البيع»، وفي بغداد - ووسط حفاوة العراقيين به، وهي حفاوة تمودجية.. تزداد أحاسيسه بها في ضوء المضائقات الخزبية التي قطعت عليه جهوده الإصلاحية في مصر. في بغداد أخذ ينجز هذا العمل الكبير الذي أراده خطوة أكثر تقدماً من القانون المدني الذي وضعه لمصر.. أكثر تقدماً على درب الأسلامة الكاملة للقانون في وطن العروبة وعالم الإسلام.. فمجلة الأحكام العدلية، وكتاب مرشد الخيران - وفيهما تفنين الفقه الحنفي - ونظريات ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، المثبتة في مصادر الفقه الإسلامي، على اختلاف مذاهبها، هي المصادر الأولى للقانون المدني العراقي، الذي شرع في إنجازه.. ومع هذه المصادر المرجعية اختار السنهوري القانون المدني المصري الجديد، للاستفادة من صياغته، ولن يكون مصدر المقارنة بين «الفقه الإسلامي» و«المنظومات القانونية الغربية»..

وتعييزاً من السنهوري عن هذا المنهاج الذي رسمه لأسلامة القانون المدني العراقي، حتى يحتفظ بالأصول الشرعية، مع التجديد في الفروع.. توجه فقيه العصر إلى أعظم فقهاء الإسلام.. نوجه إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، مخاطباً، فقال في (١٢ - ٩ - ١٩٤٣ م) عندما ذهب إلى بغداد:

أبا حنيفة قدما فقهكم بقيت
منه الأصول وقامت أفرع جدُّه
ماذا على الدُّوحة الشَّاء إِنْ ذَقَبَتْ
مِنْها الفُرُوع وَظَلَّ الْجِدُّ وَالْوَيْدُ؟

• لكن.. ما إن يدأ السنهوري العمل، رئيساً للجنة وضع القانون المدني، في ٢٠ أغسطس سنة (١٩٤٣ م)، حتى طارده هناك لعنة العصبية الخزبية التي حاصرته في القاهرة فطلبت الحكومة المصرية - حكومة الوفد، برئاسة نعطفى النحاس باشا (١٢٩٣ - ١٣٨٥ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٦٥ م) وكانت في مرحلة الوفاق مع الاحتلال الإنجليزي بمصر، إبان الحرب

ضد الفاشية والنازية، وفي مرحلة مواجهة الاشتباكات على حزب الوفد؛ وخاصة اشتباكات الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد باشا (١٣٠٧ - ١٨٨٩ هـ / ١٣٨٠ - ١٩٦١ م) صاحب (الكتاب الأسود) - طلبت حكومة النحاس من الحكومة العراقية طرد السنهوري من بغداد.. فرفضت الحكومة العراقية.. وحدثت أزمة بين الحكومتين، تدخل حلها رئيس وزراء سوريا - سعد الله الجابري (١٣٠٩ - ١٨٩٢ هـ / ١٣٦٦ - ١٩٤٧ م) - عارضاً على الحكومة المصرية استضافة السنهوري في دمشق - كحل وسط - ليضع هناك القانون المدني السوري، ويستكمل القانون المدني العراقي.. وبالفعل، انتقل السنهوري من بغداد إلى دمشق - في نوفمبر سنة (١٩٤٣ م) - واستقر فيها حوالي ثانية أشهر، عمل فيها على وضع القانون المدني السوري.

لكن إصرار الحكومة المصرية على موقفها، وتمديدها العراق وسوريا معاً بمنع الأساتذة المصريين من السفر إليها.. اضطر السنهوري إلى العودة إلى مصر في يوليو سنة (١٩٤٤ م).. وفي مصر التحق به عدد من الأساتذة العراقيين لاستكمال العمل في وضع القانون المدني العراقي.. ولقد عكست مذكراته الشخصية مشاعره في هذه الأزمة الجديدة.. فالقانون المدني العراقي - الذي سافر لإنجازه - أرادوا ألا يتم، ويريد الله إلا أن يُتمه «!»

وافتضت بهذه المنشاعر شاعريته - بدمشق - فقال في (٢ - ١٢ - ١٩٤٣ م):

إذا قاتلني خطبٌ كيْرٌ أُقابِلُهُ بِعَزْمٍ مِنْهُ أَكْبَرٌ
وَمَنْ شُرِكَهُ أَخْدَاثٌ شِدَادٌ يُعَارِكُهَا فَيُكَسِّرُ أَوْ يُضْهِرُ

* وفي دمشق، وضع السنهوري مخططاً لإنشاء الحادى - في ١٠ فبراير سنة (١٩٤٤ م) - قبل قيام جامعة الدول العربية.. كما وضع خطة مفصلة لدراسة تجديدية لفقه الإمامية، يقوم عليها معهد عالي مستقل - مرحلة ما فوق الجامعة - في (١٢ - ٣ - ١٩٤٤ م).. وهو المعهد الذي حاول إقامته إيان ولايته وزارة المعارف العمومية سنة (١٩٤٦ م).. فحالت دون ذلك الجهة التي حسبته انتفاضاً من اختصاصات الأزهر الشريف.. بل وعده في الحادى في دين الله!.. فظل الرجل يتحين الفرص لتحقيق هذا المعلم من معلم رسالته في بحث الشريعة الإسلامية وتجدد الفقه الإسلامي بالدراسات المقارنة، حتى نجح في إقامته باسم معهد الدراسات العربية العليا، في إطار جامعة الدول العربية سنة (١٩٥٢ م).

كما وضع - وهو بدمشق - برنامجاً لحزب اشتراكي ديمقراطي في (٢١ - ٣ - ١٩٤٤ م) ..
وخططات لنهضات صناعية ومصرفة وعلمية .. وضمن مذكراته الشخصية كل هذه
المخططات.

٨- ولاية وزارة المعارف.. ومجلس الدولة

- عاد الدكتور السنهوري - أو بالأحرى أعيد - إلى مصر في يوليو سنة (١٩٤٤ م) .. وما هي إلا شهور قليلة حتى ذهبت حكومة الوفد في (٨ - ١٠ - ١٩٤٤ م) .. فانفتحت أيام السنهوري الأبواب الواسعة للمشاركة في العمل العام، ومن خلال الأبواب السياسية التي رممه إليها وهو كاره لها
- ففي ١٥ يناير سنة (١٩٤٥ م) تولى وزارة المعارف العمومية، في الوزارة التي رأسها أحمد ماهر باشا (١٣٠٥ - ١٣٦٤ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٤٥ م) .. ثم تولى نفس الوزارة - بعد اغتيال أحمد ماهر باشا - في الوزارة التي رأسها أستاذه وصديقه محمود فهمي القراشي باشا (١٣٠٥ - ١٣٦٨ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٤٨ م) - والتي تألفت في ٢٤ فبراير سنة (١٩٤٥ م)؛ وبقي السنهوري فيها وزيراً للمعارف حتى ١٥ فبراير سنة (١٩٤٦ م).
- وإبان وزارة إسماعيل صدقى باشا (١٢٩٢ - ١٣٦٩ هـ / ١٨٧٥ - ١٩٥٠ م) - من ١٦ فبراير سنة (١٩٤٦ م) حتى ٩ ديسمبر سنة (١٩٤٦ م) - ترك السنهوري الوزارة .. ورأس وفد مصر إلى مؤتمر فلسطين بلندن .. وعاد إلى دمشق في أغسطس سنة (١٩٤٦ م) ليواصل العمل في القانون المدني السوري، مستكملاً البناء الذي شرع فيه قبل ثلاث سنوات.
- ومن دمشق عاد السنهوري إلى القاهرة ليتولى وزارة المعارف العمومية - للمرة الثالثة - في وزارة القراشي الثانية - في ٩ ديسمبر سنة (١٩٤٦ م) - وبقي فيها حتى ٢٨ ديسمبر سنة (١٩٤٨ م) عندما اغتيل القراشي باشا .. ثم تولى ذات الوزارة - للمرة الرابعة - في وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا - في ٢٨ ديسمبر سنة (١٩٤٨ م) - وبقي فيها حتى ٢٧ فبراير سنة (١٩٤٩ م) .. عندما انتقل من وزارة المعارف إلى رئاسة مجلس الدولة.
- وفي وزارة المعارف، فتح السنهوري الباب أمام أبناء الشعب المعمورين من تلاميذ المدارس الأولية ليواصلوا التعليم بمناحله المختلفة .. وأثمر عمله هذا في سنة (١٩٥٠ م) .. فكتب عن ثمرة عمله هذه بمذكراته - في (٢ - ٧ - ١٩٥٠ م) - يقول: « سمعت بالأمس خبراً أثلج صدري: تقدم لأول مرة في هذا العام تلاميذ المدارس الأولية لامتحان الشهادة الابتدائية، وهذا نظام كنت وضعته وأنا بوزارة المعارف، لأفتح أمام أبناء الشعب

أبواب العلم والرقي فيفتح البلد بالنسيغ الكامن في أبنائه المغمورين، وها قد أثبتت النظام ثمرته الأولى، فاللهم اجعلها ثمرة مباركة..».

• ولم تكن بمصر سوى جامعة واحدة هي جامعة فؤاد الأول - إذا استثنينا الأزهر الشريف - فعمل السنهوري - وهو وكيل لوزارة المعارف.. ثم وهو وزير لها - على إقامة جامعتين جديدتين؛ جامعة فاروق - الإسكندرية الآن - وجامعة محمد علي.. وكتب عن ذلك في مذكراته - في (٢٨ - ٤ - ١٩٥١ م) - يقول:

«أسجل هنا لنفسي أن الجامعتين اللتين أنشتنا بعد جامعة فؤاد - جامعة فاروق وجامعة محمد علي - كنت مساهماً في إنشائهما إلى مدى بعيد.

فجامعة فاروق، وضعت مشروع قانونها في سنة (١٩٤٢ م) - وكان وزير المعارف إذذاك محمد حسين هيكل باشا - وكانت وكيللاً هذه الوزارة، فتحديث إلىه في إنشاء هذه الجامعة، ودافع عنها في مجلس الوزراء حتى وفق إلى استخلاص قرار بذلك.

وجامعة محمد علي، قررت إنشاءها وأنا وزير للمعارف في سنة (١٩٤٨ م)، متبرئاً مناسبة الاحتفال بالعيد المئي لوفاة محمد علي الكبير، وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة».

• وإبان تولى السنهوري باشا وزارة المعارف في (١٩٤٦ م) تولى - أيضاً - رئاسة اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية.. ورأى الفرصة ساتحة لإنشاء معهد الفقه الإسلامي، الذي حلم بإنشائه منذ كان طالب بعثة في فرنسا ليجدد الفقه الإسلامي، بالدراسات المقارنة.. وصولاً إلى أسلمة القانون في عالم الإسلام. وإغناء المنشآت القانونية العالمية بنظريات فقهنا الإسلامي، فتقدم بمذكرة لإنشاء «معهد الفقه الإسلامي المقارن» أوائل سنة (١٩٤٦ م).. وصدر قرار مجلس جامعة الدول العربية - في ٢٦ نوفمبر سنة (١٩٤٦ م) - بالتقدم للحكومة المصرية برغبة تبني إنشاء هذا المعهد.

وكون السنهوري، في وزارة المعارف، لجنة - برئاسته - لهذا المشروع، كان أعضاؤها:

- ١- الشیخ محمد عبد اللطیف دراز - وكيل الأزهر.
- ٢- الشیخ عیسی مسیون - عمید كلية الشريعة بالأزهر.
- ٣- الشیخ محمود شلتوت - الأستاذ بكلية الشريعة.
- ٤- الدكتور محمد مصطفی القللي - عمید كلية الحقوق، جامعة فؤاد.

٥- الشیخ عبد الوهاب خلاف - أستاذ الشريعة بكلية الحقوق
 ٦- الشیخ علي الخفیف - أستاذ الشريعة بكلية الحقوق.

وقدم السنہوري للجنة مشروع إنشاء المعهد، الذي أراده معهداً للدراسات العليا المتخصصة، لا ينافس كلية الشريعة ولا كلية الحقوق.. وإنما يحيي الاجتهاد الفقهي بالدراسات المقارنة.. وجاء في المادۃ الثانية من مشروع السنہوري لإنشاء هذا المعهد أن «الغرض من إنشائه هو إيجاد بیة علمیة عالیة لدراسات في الفقه الإسلامي وقواعد العلوم، على اختلاف المذاهب، مقارنة بالقواعد القانونية الحديثة، وتعريف عالم القانون الغربي بالفقه الإسلامي وما ينطوي عليه من حسن الصياغة ودقة التحليل.. ولا يقبل بالمعهد إلا الحاصلون على الشهادة العالیة من كلية الشريعة بالأزهر أو على شهادة الليسانس في القانون».

وأن يكون معهداً لتكوين الباحثين في الفقه الإسلامي المقارن.. ولنشر المخطوطات من كتب الفقه بالطرق العلمية الحديثة.. ووضع مؤلفات وموسوعات في الفقه الإسلامي.. وإصدار مجلة دورية تشتمل على بحوث مبتكرة، ومکتبة جامعية في الفقه الإسلامي.. وأن يكون للمعهد مجلس أعلى يتألف من: شیخ الأزهر، وعميد المعهد، ووكيل وزارة المعارف، ومفتی الديار المصرية، وشیخ كلية الشريعة، وعميد كلية الحقوق، وستة أعضاء من بين المعروفيں باهتمامهم وعذابتهم بالفقه الإسلامي، على أن يكون ثلاثة منهم من علماء الأزهر الشیف:

وذلك حتى يتيسر لنا إلقاء نظرية عمیقة محیطة فاخصة على تراث علماء المسلمين، وفهمنا روحهم التفہم الصحيح، وبذا يمكن التطور بالفقہ الإسلامي على نفس الأسس والقواعد التي أورث السیر عليها الإنسانية أعظم حضارة عرفها التاريخ، وحتى يبلغ مبلغ القوانین الأخرى التي لا يقل عنها سلامۃ فکرة، ولا وضوح غایة، ولا حسن صياغة. وبهذا وحده يمكن تفہیم توصیة مؤتمر القانون المقارن التي أعلن عنها في اجتماعه بلاهای في سنة (١٩٣٢م) وسنة (١٩٣٧م) من جعل الفقه الإسلامي أحد مصادر القانون المقارن في العالم، وبهذا وحده يتيسر السیر على الخطبة التي أتبعت في تیزیورک، عند تحضری نظام محکمة العدل الدولیة، من اعتبار الفقه الإسلامي نظاماً قانونیاً قائمًا بذاته.. مجلس قاضی يمثله بين قضاة هذه المحکمة..».

هكذا خطط السنهوري باشا - في مذكرته لمشروع إنشاء معهد الفقه الإسلامي - لتحقيق حلم حياته: تجديد دراسات هذا الفقه؛ لفتح باب الاجتهد من جديد، وذلك حتى يتأسلم القانون في عالم الإسلام، ويصبح الفقه الإسلامي منظومة قانونية متميزة ومستقلة وعالية، تغنى عالم القانون الدولي المعاصر.

وعندما رفعت مذكرة السنهوري هذه إلى الجهات المختصة، كان هناك تفهم للمشروع، وتقبل له، حتى إن الملك فاروق (١٣٨٤ - ١٩٢٠ هـ / ١٩٦٥ م) قال عنه:

إن العمل الوحيد الذي سأقدم به إلى الله يوم القيمة هو إنشاء هذا المعهد !!

لكن.. حدث أن منشورات وزعت بالمساجد، باسم ثلاثة من « جبهة العلاء »، تحدثت عن المعهد المقترح « بوصفه معهداً أنشئ للإخاد في دين الله » ! الأمر الذي جعل القصر الملكي يؤثر البعد عن اللغط، ويصرف النظر - ولو مؤقتاً - عن المضي في المشروع.

غير أن السنهوري - المجاهد في سبيل بعث الشريعة الإسلامية، لتخطى أعناق القرون، كما كان يقول ذاتياً، وفي سبيل تجديد الفقه الإسلامي، وتقنيته، لتم أسلمة القوانين الحديثة - لم ي Yas.. وإنما غير الطريق لبلوغ ذات المقاصد.. فرجع إلى الجامعة العربية - بعد أن توفرت الحكومة المصرية عن المضي في المشروع - وكان قد خلفه في رئاسة اللجنة الثقافية بالجامعة صديقه أحمد أمين - مقترباً على الجامعة إنشاء « معهد الدراسات العربية العليا »، فأنشئ هذا المعهد في مارس سنة (١٩٥٢ م) أي: بعد ست سنوات من سعي السنهوري لإنشائه.. وأنشئ في هذا المعهد « قسم الدراسات القانونية » - الذي رأسه السنهوري من سنة (١٩٥٢ م) وحتى أواخر سنة (١٩٥٩ م) وجعل منه صورة مصغرة لمعهد الفقه الإسلامي الذي حلم به شاباً، وسعى لإنشائه سنة (١٩٤٦ م).. وفي هذا القسم للدراسات القانونية قام بالتدريس - مع السنهوري - كوكبة من فقهاء العصر ومحدثيه.. منهم الشيخ عبد الوهاب خلاف.. والدكتور محمد يوسف موسى.. والأستاذ مصطفى الزرقا.. وغيرهم من علماء الفقه والقانون.

ولقد كان كتاب السنهوري (مصادر الحق في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالفقه الغربي) الذي صدر عن هذا المعهد، في ستة أجزاء، تبلغ صفحاته نحوه من ألف وخمسين صحفة، هو نموذج لحاضرات السنهوري في المعهد، ومثال للدراسات الجديدة التي أراد بها تجديد فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية.. والتي أراد لها مؤسسة للدراسات العالية تنهض على أداء رسالتها.

• وأثناء تولى السنهوري باشا وزارة المعارف العمومية عُيِّن عضواً « بمجمع اللغة العربية » - في ٢٨ نوفمبر سنة (١٩٤٦م) - متصدرًا اسمه العشرة الذين شملتهم عرسوم التعيين، والذين أطلق عليهم أحد أمين، في حفل استقبال المجمع لهم، وصف « العشرة الطيبة »!.. وكان مع السنهوري من هؤلاء الأعلام: الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، والدكتور عبد الوهاب عزام باك، والأستاذ زكي المهندس باك، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد الوهاب خلاف، والأستاذ محمد فريد أبو حديد باك.

وفي المجمع أسمهم السنهوري في وضع كثير من المصطلحات القانونية - بلجنة القانون والاقتصاد - كـ نادي بتطوير اللغة العربية وتحديث أساليبها، على النحو الذي كان ينادي به في ميدان الفقه الإسلامي .. وعبر عن مذهبه في هذا الميدان بقوله - في مؤتمر المجمع سنة (١٩٤٨م) - :

« إن اللغة العربية ليست مقصورة على ما قاله أسلافنا وأجدادنا في العصور السابقة؛ بل هي تسع لتشمل ما نقوله نحن في عصرنا الحاضر، ولا يملك الأموات من هذه اللغة أكثر مما يملك الأحياء ..»

هناك وجه شبه حقيقي فيما بين اللغة العربية والفقه الإسلامي، هو في أن الفقه واللغة - على السواء - مصادرهما واحدة، مصادر الفقه الإسلامي - كما تعلمون - الكتاب والسنّة، أي: النص، ثم القياس، والإجماع، ومصادر اللغة العربية هي أيضًا النص، وهو هنا ينحصر في الألفاظ والعبارات التوقيفية التي ورثناها عن أجدادنا الأولين، والتي يأبى بعض منا إلا أن يقف عندها، وهم في ذلك يعتبرون أهل الظاهر في اللغة، ويقابلون أهل الظاهر في الفقه، ثم القياس، وبه يقول - فيما أعلم - جمهور الزملاء في المجمع، فيستبطون صيغة من أخرى، سعياً وقياساً، ويشتغلون ويتحمّلون، ثم الإجماع، وهذا هو المصدر الذي أحب أن أسترجع إليه أنظاركم، فإن الإجماع في اللغة - كالإجماع في الفقه - مصدر جوهرى، وهو الذي يكفل التطور في اللغة كما كفل التطور في الفقه، وقد لا يريد بعض منا أن يعترف بهذا المصدر أو يقرّه، ولكنه مصدر يفرض نفسه، ونحّمه سنن الوجود، ويقتضيه القانون الطبيعي، واللغة التي لا يُعترف بالإجماع مصدرًا لها لغة لا تثبت أن تنطوي على نفسها، ثم تذبل وتموت، والذين ينكرون الإجماع مصدرًا للغة ينكرون على هذه اللغة أن تعيش.

والإجماع معناه حق المساواة ما بين السلف والخلف، وهو حق هؤلاء جميعاً في أن يصنعوا لغتهم على قدر حاجتهم، فيكون لكل جيل نصيب في ذلك، وكما أن الذي يراهم المسلمون في الفقه حسناً فهو عند الله حسن، كذلك ما يراه الناطقون بالعربية في جيل من الأجيال حسناً فهو في اللغة حسن.

لا نستطيع أن ننكر على أي جيل حقه في أن يساهم في صنع لغته، وفي أن يتندع من الألفاظ بما يقى بحاجاته، وما يتماشى مع خصاراته، ومثى فعل ذلك فإن الألفاظ التي ابتدعها تكسب مكاناً مشروعاً في اللغة لا يجوز لأحد إنكاره.

وإذا أنا قلت بالإجماع في اللغة، فلست أقصد - بالإجماع - الفوضى، وليس كل ما يخطر في بال الكاتب من ألفاظ جديدة يبعد فيها عن أصول اللغة وقواعدها يكرسه بالإجماع، فإن القول بهذا الرأي من شأنه أن يبلبل اللغة ويشيع فيها الفوضى، والإجماع غير الفوضى؛ بل إن الإجماع هو الذي ينقد من الفوضى. ولا بد للإجماع في اللغة - كالإجماع في الفقه - من قواعد يترکز فيها، وضوابط يستقر عندها؛ فتعميد هذه القواعد وتحديد هذه الضوابط هو من أقدس واجبات هذا المجمع، وإذا رسمت حدود الإجماع واستقرت قواعده وضوابطه كان على المجمع أن ينظر في الألفاظ التي تأثرت بهذا الإجماع، فيسحل منها ما وجد، ويُنغل منها ما اتعد وفقاً للضوابط والقواعد التي أقرّها.. ^{١١١}

هكذا كان السنهوري في مجمع اللغة العربية، داعية للاجتهداد كما كان في الفقه والقانون.. فرسالة الإصلاح منهاج شامل للنهضة والقدم على امتداد المعلم والمليادين الحضارية جميعها.

* وفي هذه المرحلة من حياة السنهوري - وهو وزير للمعارف، في حكومة التحرشى باشا - جئت جيوش الاحتلال الإنجليزى عن القاهرة والعواصم المصرية، وانسحبت إلى قاعدها في منطقة فناة النسوين، ودخل الجيش المصرى "لكتنات قصر النيل" بقلب القاهرة للمرة الأولى منذ هزيمة الثورة العرابية في سبتمبر سنة (١٨٨٢م) أمام قوات الغزو والاحتلال.. وحضر السنهوري هذا الاحتلال.. وسجل في مذكراته مشارعه كوطني أحب بلاده، وثار في سبيل تحريرها منذ ثورتها الوطنية سنة (١٩١٩م).. كتب في (٢١ - ٢١٩٤٧م):

«ذهبت اليوم إلى ثكنات قصر النيل لحضور حفلة دعت إليها وزارة الدفاع ابتهاجاً بجلاء الجنود البريطانيين عن هذه الثكنات وعن القاهرة والوجه البحري جميعاً، فلم يعد هذه الجنود بقية إلا في منطقة القناطر، عَجَّلَ الله بجلائهم عن هذه المنطقة أيضاً».

لقد كنت أحس - وأنا في طريقى إلى هذه الثكنات، والناس تماماً الشوارع فرحين بمعتبطين بهذا الحادث السعيد - أني أقرب إلى هؤلاء الناس مما كنت من قبل، كأن كل واحد منهم أخي أو ابن عم أو قريب، إن هذه الأعياد القومية الكبرى من شأنها أن تزيد من ربط القلوب، وأن تضيق من حلقات الروابط. التي توقف ما بين قلوب المواطنين حتى تصبح أدنى إلى روابط النسب والقرابة».

ودخلت الثكنات لأول مرة في حاجي، وأغزو رقت عيني بالدموع.. ورأيت الجيش المصري أمامي بجندوه وموسيقاه يملأ الميدان، فرجعت بالذاكرة إلى الوراء بعيداً بعيداً إلى سنة (١٨٨٢م) حين دخلت الجنود البريطانيين القاهرة واحتلت هذه الثكنات.

ها قد عاد الجيش المصري إلى ثكناته بعد خمس وستين سنة، وإذا عاد الأسد إلى عريته فقد أنس به العرين، وما عليك بعد ذلك أن تعدد ما شئت من السنين.

اللهم أنت على هذه الأمة نعمتك، وحده لك يارب وشكراً، ثم حمدًا لك وشكراً.. ١١١.

* ويحتى يتم الله نعمته على مصر بالجلاء الكامل والحرية الناجزة، ذهب السنهوري - في أغسطس سنة (١٩٤٧م) - ضمن الوفد المصري - الذي رأسه التقراشي باشا - لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولي، واضعاً خبراته القانونية في خدمة «المطلب الوطني» الذي يصارع دعاوى «ذئاب» القيمة الاستعمارية والاحتلال.

* وعندما أقر البرلمان المصري القانون المدني الجديد - الذي بناه السنهوري - في سنة (١٩٤٨م) .. وأصبح هذا القانون نافذاً منذ إلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية في (١٥ - ١٠ - ١٩٤٩م)، أحسن السنهوري باشا - أكثر من أي أحد سواء - يمعنى خاص للفرحة الوطنية بهذا القانون، الذي بدأ به عهد الاستقلال الفقهي لمصر المستقلة.. ونذكر الجهود الجبارية التي بذلها في سبيل وضع هذا القانون، ومتابعة الاستفتاء عليه بين

(١) في مذكرات السنهوري تثار العبارات التي تفيض بجهة لوطنه.. ومنها هذا البيت - من شعره - الذي تكرر ذكره في المذكرات:

وَطَئِيْ عُلَيْيَ عَلَيْيَ دَمِيْ وَيُنْهِيْ

على القائين.. وفي جان مجلسى البرلمان، على امتداد أربعة عشر عاماً - منذ (١٩٣٦ م) - وحتى سنة (١٩٤٩ م) فسجل فرحة وفخاره شعراً - في أغسطس سنة (١٩٤٩ م) - قال فيه:

إِنِّي حَسِّمْتُ بِذَلِكَ الْقَاسِطُ
نِعْهَدًا قَدْ مَضَى وَبَدَأْتُ عَهْدًا
وَأَقْفَتُ لِلْوَطَنِ الْعَزِيزِ
رِمَفَّاخِرًا وَبَنَيْتُ مَجَدًا

* وكان السنهوري - الذي دعا إلى الوحدة العربية قبل عقود من قيام جامعة الدول العربية - يدرك ويؤمن أن «جامعة الدول» ليست المقصود، وإنما المقصود «دولة عربية اتحادية» ثم «دولة متحدة».. وأنبقاء العلاقات العربية عند مستوى «جامعة الدول» سيمثل عقبة أمام التطور الطبيعي نحو المقصود الوحدوي العربي، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع - حتى صيغة «جامعة الدول» - فاما التقدم على درب الوحدة العربية، وإما التراجع إلى الوراء.. فكتب - في (١٩ - ١٢ - ١٩٤٩ م) - يقول:

«جامعة الدول العربية مرحلة عابرة من مراحل الوحدة العربية، ولا يقدر لها في وضعها الحالى أن تدوم طويلاً، فهي إما أن تنكص إلى الوراء فتتحول الجامعية، وإما أن تحظر إلى الأمام فتتحول الجامعية إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة، وهذا التحول هو الذي أرجحه، وهو ما يستخلص من دروس التاريخ في شأن الإمبراطورية الألمانية والاتحاد السويسري والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول..».

كما كان السنهوري صادقاً مع نفسه ومع أمنه ومع الحقيقة، عندما رأى أن إقامة الكيان الصهيوني في قلب وطن الأمة العربية إليها أريد به إجهاض الوحدة العربية وتقديم الأمة العربية ونهوضها.. فكان صريحاً وأميناً عندما أعلن أن إزالة هذا الكيان الصهيوني، وإلقاءه في البحر الذي جاء منه هو الشرط الضروري لإقامة الوحدة العربية.. ولقد حمل السنهوري مصر هذه المسؤولية، فكتب - في (٢٤ - ٥ - ١٩٥٢ م) - يقول: «لا أرى لمصر إلا سبيلاً واحداً يجب عليها أن تسلكه: ترأب صدعها الداخلي وتتقوى، ثم ترمي إسرائيل في البحر، فت تكون الوحدة العربية..».

* وفي الأول من مارس سنة (١٩٤٩ م) حلف السنهوري باشا اليمين رئيساً لمجلس الدولة في مصر.. وسجل - في أوراقه الشخصية - دعاءه لربه: «اللهم تولني بهداك وتوفيقك في هذا العمل الجديد».

وكان مصر غير بمرحلة من الغليان السياسي والاجتماعي والفكري، استشرى فيها الفساد، واهتزت الأرض من تحت قوائم نظام الحكم الذي أصيب بالعجز والشيخوخة والفساد.. كما أصاب العجز الأحزاب التقليدية، فلم تعد قادرة على النهوض بمهام التغيير، ولا على حل المشكلة الوطنية مع الاحتلال الإنجليزي.. وأراد النظام معاجلة أزمته بالبطش بالآخريات العامة، وحرمان القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة من فرصها في التغيير.. فكان السنهوري، على رأس مجلس الدولة، حصن الأمة وملاذ حرياتها في سنوات الأزمة والغليان والتحولات.

ولقد أحدث السنهوري من التنظيمات في مجلس الدولة ما جعله قادراً على النهوض بهذه الرسالة التي تطلعت إليها الأمة.. فاستصدر القانون رقم ٩ لسنة (١٩٤٩ م) بتعديل قانون مجلس الدولة.. ثم أعد اللائحة الداخلية للمجلس.. وأنشأ نظام المفوضين في القضاء الإداري.. والمكتب الفني.. وأنشأ مجلة مجلس الدولة، التي صدر عددها الأول في يناير سنة (١٩٥٠ م).. ورأى تحريرها، وأسهم بالكتابة فيها.. فكان أعاد إنشاء مجلس الدولة إنشاء جديداً.

وفرق التنظيم الجديد، الذي يزيد من كفاءة هذا الخصين القضائي الذي يخالص الناس الحكومة إليه.. استقر السنهوري عدداً من السنين القانونية والقضائية الحسنة في أعمال واحصايات المجلس، وذلك من مثل:

- ١ - تقرير حق القضاء في رقابة دستورية على القوانين، خلافاً للرأي الذي كان راجحاً في ذلك الحين.
- ٢ - واعتبار نصف الإدراة - الحكومة - في تعطيل الصحف أو إلغائها عملاً من أعمال الإدراة، لا من أعمال السيادة.

ومن ثم إخضاعه لرقابة القضاء الإداري ليرى هل صدر متنقاً مع أحكام الدستور والقوانين وخلافاً من التعسف، فيحكم بصحته، أو هو قد صدر متعارضاً مع هذه الأحكام، أو منطويًا على تعسف في استخدام السلطة، فيحكم ببطلانه؟

ولقد طبق السنهوري هذا المبدأ في الحكم التاريخي الذي ألغى به قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ يناير سنة (١٩٥١ م) بلغاء صحيفة مصر الفتاة.. وجاء في حثيثات هذا الحكم التاريخي: «... لأن حرية الصحافة قائمة على ركن من أركان الدستور؛ وهي السباق حرية الرأي والفكير، وهي الدعامة التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة.. مع التبيه

إلى المسؤوليات الخطيرة التي تلقىها هذه الحصانة على عائق الصحافة، وإلى وجوب الاضطلاع بهذه المسؤوليات لوجه الوطن والمصلحة العامة، وفي حدود القانون والنظام العام، فيقدر الحرية تكون المسؤولية^{١١}.

وفي التاريخ الذي أصدر فيه السنهوري هذا الحكم، الذي هز الحياة السياسية في مصر يومئذ، نجد نجده يكتب في مذكراته الخاصة - في (٤ - ١٠ - ١٩٥١م) - يقول: «أشعر بأني عادل بطبيعي، وأنزل المصنعة على حكم الطبع، لا عادل بصنعي وأنزل الطبع على حكم المصنعة».

٣- التوقف بحزم ضد ترد بعض جهات الادارة على أحکام المجلس، وامتناع بعض الوزراء عن تنفيذها، فوصم هذا الامتناع بأنه مخالفة قانونية خطيرة لأصل من الأصول التي تمليها المبادئ الدستورية العليا، وقضى بأن هذا يعد خطأ جسيماً يندرج تحت الجرائم التي يعاقب عليها جنائياً، وبعد خطأ الوزير الذي يقدم على ذلك مستوجباً لمسؤوليته الذاتية في ماله الخاص عن التعريض المطالب به دون خزانة الدولة.

وهكذا جعل السنهوري من مجلس الدولة حصن الحريات للأمة، في ظرف كانت الأمة أحوج ما تكون فيه إلى الحريات لتواجه عسف النظام العاجز عن آداء الواجبات الوطنية والاجتماعية الملحة.. حتى كان الناس - في عهد رئاسته لمجلس الدولة - يقولون لمن يستشعرون منه الظلم: «سأشكوك لمجلس الدولة»^{١٢}!

• ولقد حاولت حكومة الوفد - التي طاردت السنهوري في الثلاثينيات والأربعينيات - أن تبعده عن رئاسة مجلس الدولة، وبادرت إلى ذلك بعد أسبوعين فقط من تأليفها في (١٢ - ١ - ١٩٥٠م) فسعت في (٢٦ - ١ - ١٩٥٠م) إلى إبعاده عن القضاء، بحجة أنه كان سياسياً حزبياً، وهي التي سعت في الثلاثينيات إلى إبعاده من الجامعة إلى القضاء المختلط بنفس الحجة! فذهب وزير المالية الدكتور زكي عبد المعال إلى السنهوري، ودار بينهما حوار، الذي رد فيه السنهوري على طلب الحكومة بقوله:

«ليس في الدستور أو القانون ما يمنع من أن يتولى وزير سابق رئاسة مجلس الدولة، حتى ولو كان هذا الوزير قد انتمى إلى حزب سياسي وقت أن كان وزيراً، وتاريخ القضاء المصري خالٍ بأسماء قضاة كانوا وزراء سابقين وكانتوا ينتمون لأحزاب سياسية، بل كانوا رؤساء لهذه الأحزاب^{١٣}، ولم يمنع ذلك من أن يكونوا خيراً للقضاة على ونراة واستقلالاً»

(١١) يشير بذلك إلى عبد العزizin باشا فهمي (١٢٧٨ - ١٨٧٠م) الذي رأس - في فترة ما -

وحيدة، وما دمت قد استقلت من الحزب الذي أنتم إليه، وقطعت صلتي بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم اعتراف على شغلي لمنصبي الحالي.

ثم.. هل وقع مني بعد تولي القضاء أيٌ تصرُّف قضائي يدل على أنني رجل حزبي؟

- وزير المالية: فيها أعلم، لا..

- السنهوري: وفيها لا أعلم، لا..

فليما عرض عليه وزير المالية أن يختار أي منصب يشاء، قال السنهوري:

- «أي منصب تريديني أن أختاره؟.. ألم أكن وزيراً وفضلت منصب القضاء على منصب الوزارة؟.. إن الحكومة إذ تتقى مني أن أنتهي عن منصبي بدعوى الحزبية، فإنها هي التي تصرُّف تصرُّفاً حزبياً، وإن من واجبي أن أدفع اعتداءها على استقلال القضاء، وأسبقني في منصبي لأنقوم بهذا الواجب، كيف أرضى أن تتعسف الحكومة بمحبس الدولة، وهو الذي يتولى إنصاف الناس من الحكومة إذا تعسفت بهم؟ إن بيبي وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة».

هكذا واجه القاضي العادل وحسن الحريات الشامخ عدوان حكومة الوفد على حصن العدالة - مجلس الدولة - .. ومتى؟.. يوم أن كانت هذه الحكومة مؤيدة تأييداً شعبياً جارفاً، وها في البرلمان أغلبية كاسحة عن نظيرها في تاريخ الحكومات المصرية الحديثة والمعاصرة.

ولم يشاً السنهوري أن يدع أمر هذه المحاولة عند حدود هذا الخوار، وهذا الموقف.. وإنما أسرع ودعا الجمعية العمومية لمجلس الدولة في أول فبراير سنة (١٩٥٠ م) - أي: بعد أقل من أسبوع من حواره مع زكي عبد المتعال - وعرض علىها الأمر، ثم تخل عن رئاسة الجلسة لوكيل المجلس، قائلًا لزملائه:

«إنني أترككم لمناقشة هذا الأمر الخطير في حرية تامة، وإذا كانت الأقدار قد شاءت أن نلقى على عاتقي في هذه الظروف التاريخية أخطر مسؤولية نحو استقلال القضاء وكرامتهم، فقد اعترفت بمشيئة الله أن أضطلع بهذه المسئولية كاملة، ولن أدخل في هذا السبيل كل ما يسعني من طاقة وجهد..».

وتدالوت الجمعية الأمر.. ثم أصدرت قرارها الذي انتهى إلى «أن مطالبة رئيس المجلس بالتنحي عن منصبه تطوي على مخالفة صريحة للقانون، واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية، وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله، كما تطلب إليه أن يبلغ هذا القرار لوزير العدل».

وكتب السنهوري مؤرخاً لهذا الحدث التاريخي، الذي انتصرت فيه العدالة على الاستبداد الخنزيري - كتب بمجلة مجلس الدولة - عدد يناير سنة (١٩٥١م) - فقال: «.. وعندما يحين الوقت فيقرأ الخلف تاريخ هذه الحقبة العصبية من حياة المجلس، سيعلم أن السلف قد ترك له تراثاً هو أثمن ما ترك سلف خلف، تراثاً عبادة الحق والعدل، وقوامه العزة والكرامة..».

وكتب - أيضاً - بذكراته (في ٧ - ٢ - ١٩٥٠م): «لا يُذَلّ بلدًا عَسْفُ الحكام، بل استخزاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجعت نفسه فقاوم العَسْف لكان العنت الذي يصييه من المقاومة أيسر من العنت الذي يناله من الضييم..».

• وشاء الله أن يكون السنهوري باشا ورئيس مجلس الدولة - بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٢م) - الحماة لحربيات الذين أرادوا الاعتداء على هذا القاضي العادل والشامخ وعلى مجلس الدولة في يناير سنة (١٩٥٠م) .. فزعباء حزب الوفد - الذين طالبهم اعتقالات ثورة يوليو - أنصفهم قضاة السنهوري بأن حكم مجلس الدولة، التي ألغت قرارات اعتقالهم، حتى قال فؤاد سراج الدين باشا - وكان سكرتيراً للوفد، ووزير الداخلية في حكومته - عن السنهوري باشا: «لقد ظلمَنَا هذا الرجل !»

بل لقد تحدثت بعد السنهوري وشجاعته صحافة إنجلترا - بلد التقاليد القضائية الشهيرة - فكتبت إحدى الصحف الإنجليزية تقول: «ليت في بريطانيا قضاة مثل هذا الرجل !»

إن قضاة عدولاً كثيرين قد دخلوا التاريخ لإيمانهم بالقانون، وشجاعتهم في الدفاع عنه.. ولقد كانت عظمة القاضي السنهوري في إيمانه بالقانون والدستور، وفي شجاعته في الدفاع عنها.. وأيضاً في إيمانه بالأمة وبالرأي العام.. ويشهد على هذه الحقيقة ما كتبه - في مذكراته - بعد انتصاره على حكومة الوفد في هذه الأزمة العصبية - في (٤ - ٤ - ١٩٥٠م) - عندما قال:

” يوجد رأي عام في مصر تخشاه كل سلطة: تخشاه الحكومة، وتخشاه البرلمان، وتخشاه كل السلطات منها علت، ويكتفي للاستيقاف من ذلك أن ثمار مسألة تحرك هذا الرأي العام، فإذا به يتحرك، وإذا به يقف وقفه لا تستطيع أية سلطة إلا أن تخفي أمامها، وكل ما تستطيع أن تدعى إليه السلطة من ظفر هو أن تدعى أن تصر فيها كان مطابقاً لما يريد الرأي العام... ”.

• وزيريد من عظمة السنهوري - قاضي مجلس الدولة العادل^(١) الشامخ والصادم - أن الرجل لم يقف بهذا المجلس عند « عدالة القاضي .. ونزاهة المحكمة » - التي يخالص الناس إليها الدولة والسلطة - وإنما كان الرجل واعياً أنه يقود تغييرًا فورياً لإصلاح كل مؤسسات الحكم، بدءاً بإصلاح السلطة القضائية، ونطلاعاً إلى إصلاح السلطة التشريعية والتنفيذية، فكتب بذكراته الشخصية - في (٢٣ - ٣ - ١٩٥٠م) - يقول:

” نظام الحكم في مصر في أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار، ويبدوني أنه يصعب البدء بإصلاح السلطة التشريعية أو بإصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطةتين. فيجب - إذن - البدء بإصلاح السلطة القضائية، ويكون هذا الإصلاح في النظم، بحيث يكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تاماً، وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبع من النزاهة والحيادية، ثم يكون هذا الإصلاح في رجال القضاء أنفسهم، فبحتارون من بين الرجال القادرين على تأدية هذه الرسالة المقدسة، من ناحية الخلق ومن ناحية الكفاية... ”.

لقد كان رائد الإصلاح في مختلف الميادين، ببدأ الإصلاح الشامل من موقع القضاء ويسلاح القانون.. ولذلك كان ساعياً إلى الارتفاع بمكانة الأمة، حتى يكون هناك أمل في إنصاف الرعية من الرعاعة.. فلا قيمة للقانون - برأي السنهوري - إلا إذا تكفلت قوى المحاكمين إليه؛ لأن القوة تصبح هي القانون عند اختلال موازين القوى والعلاقات.. وبعبارة - المعبرة عن فلسنته في هذه القضية - :

(١) كان السنهوري يأخذ نفسه بالعدل قبل أن يأخذ غيره، بل ويشتت غسل نفسه. فقد جاءه ترثي له، يحمل شهادة لبان حقوق، يتفوق، ليعمل في مجلس الدولة، فقال له: ما دمتُ أنا في مجلس الدولة لا يمكن أن تطاقدك هذا المجلس، لا أقبل أبداً أن يقال: إن السنهوري يعيث أثاره في مجلس الدولة، وعین الرجل في المجلس بعد إخراج السنهوري منه!

« إن القانون لا يوجد إلا في تنظيم العلاقات فيما بين اثنين متكافئين في القوة أو في الضعف، أما حيث يتفاوتان قوة وضعفًا، فالقانون هو القوة »^(١)...

• أما الإنتاج الفكري للستهوري، في هذه المرحلة من مراحل حياته - ما بين سنة ١٩٤٦م وسنة ١٩٥٢م - فهو:

- ١ - (الروابط الثقافية والقانونية في البلاد العربية) القاهرة سنة - (١٩٤٦م).
- ٢ - (التعاون الثقافي والتشريعي ما بين البلاد العربية) محاضرة بتاريخ (٢٤ - ٥ - ١٩٤٦م).
- ٣ - (المفاوضات في المسألة المصرية) سنة (١٩٤٧م).
- ٤ - (مجلة مجلس الدولة) مقدمات أعدادها.. وما نشره بها من أبحاث - (١٩٥٠ - ١٩٥٤م).
- ٥ - (تقارير مجلس الدولة) متذواليته سنة (١٩٤٩م)، وحتى سنة (١٩٥٤م).
- ٦ - (علمتي الحياة) مجلة أفلال - سنة (١٩٥١م).
- ٧ - (في رثاء عبد العزيز باشا فهمي) مجلة مجلس الدولة - سنة (١٩٥١م).
- ٨ - (خالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية) مجلة مجلس الدولة - سنة (١٩٥٢م).

هذا- غير القوانين المدنية التي وضعها مصر.. وسوريا.. والعراق.. والتي مثلت « أهرامات التشريع » التي تعيش عليها هذه البلاد حتى الآن.

* * *

(١) الأوراق الشخصية، القاهرة في (٢٠ - ٢٠ - ١٩٥١م). في سنة (١٩٤٩م) منحت الحكومة الفرنسية وسام ليجورن دوينر « للستهوري باشا، لتنظيمه - أثناء وزارته لل المعارف - تعليم الفرنسي، كأحدى اللغتين الأنجيبيج في المدارس الثانوية.. فكتب - في مذكراته (١٢ - ١٢ - ١٩٢٩م) - « وربما أعلم الله أنت لم أُعِن بتنظيم هذه اللغة إلا لأن التلاميذ المصريين في حاجة إليها، ولو أن وسائلها مصرية منع لي لقاء هذه الخدمة الوطنية لامتناع ذلك، فالحمد لله الذي أراد ألا أمنع وسائلاً أجيئاً إلا لتناسب خدمة وطنية ». كتب هذا، وهو الذي تعلم في فرنسا..

٩- الوفاق.. والشقاق مع ثورة يوليو

• في الوطنية المصرية كانت هناك غدرستان: مدرسة مصطفى كامل باشا والحزب الوطني، ولقد تفرعت منها فروع وامتدت لها امتدادات، ومدرسة سعد زغلول باشا وحزب الوفد، ولقد انشقت عن الوفد كتل وأحزاب، ولقد كانت المدرسة الأولى هي مدرسة الجامعة الإسلامية، التي ترى الوطنية المصرية لبنة أساسية وقيادة في بناء هذه الجامعة الشرقية الإسلامية، وترى في المدينة الإسلامية المؤسسة على الشريعة الإسلامية الخيار الحضاري لأمتنا في الاعتكاف والتحرر والتقدم والنهوض.. وحتى الوحدة العربية التي سعت إليها هذه المدرسة.. كانت معبراً لمصر على طريق الجامعة الشرقية والإسلامية.

أما المدرسة الثانية في الوطنية المصرية – مدرسة سعد زغلول وحزب الوفد – فإن الوطنية قد وقفت بها عند الوطن المصري، وحتى عندما انخرطت في الدائرة العربية – متصف أربعينيات القرن العشرين – فإنها لم تشر في أدبياتها إلى ما هو أبعد من جامعة « الدول » العربية.. كم لا نجد أثرًا في أدبيات هذه المدرسة – من الوفد إلى الانتفاضات عليه – للختار الحضاري الإسلامي، في المدينة والشريعة والقانون.. بل على العكس من ذلك كان موقفها من زوال الخلافة الإسلامية سنة (١٩٢٤م) ومحاولات إحيائها، ونزول العرش المصري إلى الرموز الإسلامية.. كان موقف هذه المدرسة من هذه التوجهات الإسلامية سلبياً.. وأحياناً عدائياً.

وفي المدرسة الأولى للوطنية المصرية – مدرسة مصطفى كامل – تربى السنهوري باشا.. وتطور.. ولقد أشار إلى هذه الحقيقة – في مذكراته الشخصية (١٢ – ١٣ – ١٩٢٣م) عندما قال:

« إن الجيل الذي أنا منه تلمنذ في الوطنية لمصطفى كامل قبل أن يتلمنذ زغلول.. ». وهذه « القبلية » ليس المزاد بها « الزمن » فقط، وإنما « المضمون » ويشهد على ذلك موازنة السنهوري بين مصطفى كامل وسعد زغلول، وهي موازنة ترجع كفة مصطفى كامل ومدرسته.. وفيها وعنهما يقول: « إن أمل في الحياة قد تعيّن بين مصطفى كامل وسعد زغلول، والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدأ أن يكون وطنياً قبل أن يكون

عظيماً، فجاءت عظمته من الوطنية، أما سعد فبدأ أن يكون عظيماً قبل أن يكون وطنياً، فجاءت وطنيته من العظمة^(٩).

كما يتحدث السنهوري عن الذين يدين لهم بتكونهن شعوره الإسلامي فيقول في (٥ - ١٢ - ١٩٢٣ م): «إن مدين بشعوري الإسلامي لرجال.. أذكر منهم: الكواكبي وجاوיש وفريد وجدي...».. وهؤلاء - كما هو واضح - رجال الجامعة الإسلامية، والمدنية الإسلامية، والشريعة الإسلامية.. وليسوا رجال الوطنية، التي اقتربت كثيراً من النموذج الغربي، ورشحت عليها رذائل من علمانية الغرب، كما كانت هذه الوطنية في الوفد والانشقاقات الخزبية التي تفرعت عنه.

ثم إن رسالة السنهوري في الإصلاح قد كانت - عبر كل مراحل حياته - هي إحياء الشرق وتوحيد شعوره بالإسلام ومدينته وشريعته. وتجديد الفقه الإسلامي لأسمرة القانون الحديث، وإغناء المنظومات القانونية العالمية بكتوز شريعة الإسلام.. وهي رسالة لا تغدرها على أثر في حزب الوفد والانشقاقات التي خرجت منه وعليه.

وإذا كان الوفد قد خرجت منه وعليه أحزاب وكل تبادلت معه الحكم - وكان منها حزب الهيئة السعودية - فإن الحزب الوطني قد ترك بصمات مدرسته - الجامعة بين الوطنية والإسلامية - على أغلب حركات التغيير الجديدة التي ظلت في المعارضة.. والتي كانت تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمع من الإخوان المسلمين إلى مصر الفتاة.. إلى اللجنة العليا للحزب الوطني.. إلى الضباط الأحرار.. ففي هذه الحركات والدعوات التغييرية جميعها - وإن بدرجات متفاوتة - كان هناك تزامن وامتزاج بين الوطنية والإسلام وارتباط بين الدائرة الوطنية والعربية والإسلامية، كدوائر لالقاء، ترابط وتزامن وتترابط على سلم الانتهاء الإسلامي، وفي خارطة التحرر والنهوض.

ولهذه الحقيقة من حقائق تمايز مدارس الوطنية المصرية قال السنهوري باشا عن الملابسات التي دفعته - رغمها عن «طبيعته» - إلى حزب الهيئة السعودية، وهو انشقاق على الوفد وجزء من مدرسته: «لقد رمسي إلى السياسة وأنا كاره لها» فلقد «أليت» إلى عضوية حزب لا يتمي إلى مدرسته الوطنية والفكرية، لا شيء، إلا لأن العصبية الخزبية - الوفدية - قد ربطته بانسعاديين بسبب علاقته بالتقرياشي باشا، كما سبق لحكومة عبد الفتاح

يحيى باشا سنة (١٩٣٤ م) أن حسبته على الوفد بسبب هذه العلاقة بصديقه وأستاذه التفراشي.

فالستهوري - منذ فجر حياته.. وبرنامجه هذه الحياة.. وبيان جازاته في سبيل الشريعة الإسلامية، والمدنية الإسلامية، والخلافة الإسلامية - هو ابن المدرسة التي مزاحت وزواجهت ووفقت بين الوطنية، والقومية، والإسلام.. بل لقد كان الرجل - وهو يمسك بصولجان العدالة.. في مجلس الدولة - الحصن الذي حمى حربات حركات التغيير في سنوات الغليان السياسي والاجتماعي، التي سبقت وأثمرت ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٢ م). لذلك - وبناء على هذا التحليل - لم يكن غريباً أن نرى الستهوري باشا، ومعه كثيرون من رموز حركات التغيير الجديدة، مثل سليمان حافظ، وفتحي رضوان، ونور الدين طراف.. إلخ.. إلخ - في صفوف المؤيدين لثورة يوليو، والتعاونيين معها، والمستشارين بها حيّراً، على حين رأينا الوفد وكل الأحزاب التي تفرعت عنه أو خرجت عليه، بما فيها حزب الهيئة السعودية - الذي حُشر إليه الستهوري حُشراً البعض الوقت - رأيناهم جميعاً يقفون من الثورة موقف المناوأة والعداء.

لقد حدث مع تأثير ثورة يوليو، استقطاب وفرز جديد في مدارس الوطنية المصرية، فالتقطت رموز كثيرة من امتدادات مدرسة مصطفى كامل - ومنهم الستهوري - حول ثورة الضباط الأحرار، الذين أعلنت أدبياتهم وأكملت - من فلسفة الثورة وحتى الميثاق - أنهم أقرب إلى مصطفى كامل منهم إلى سعد زغلول.. وأن الوطنية عندهم لا تقف عند خارطة الجغرافية المصرية، وإنما تبعدها إلى الم دائرة القومية العربية، والمحيط الأخذاري الإسلامي. في ضوء هذه الحقيقة نفهم انحراف الستهوري مع الكوكبة التي رحمت بثورة يوليو، والتي تعاونت مع الضباط الأحرار لتنفيذ ما يمكن تفقيذه من أحلام هذه المدرسة العربية في الوطنية المصرية.

• فالستهوري مع سليمان حافظ، كانا بمثابة «المطبخ القانوني» للإجراءات الثورية لحركة الضباط الأحرار.

وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي - في سبتمبر سنة (١٩٥٢ م) - قد مثل أهم إنجازات الثورة - بعد إخراج الملك فاروق من البلاد - فلقد كان للستهوري دور بارز في هذا القانون، الذي يحقق بعضًا من أحلامه في الاشتراكية الديمقراطية وإنصاف العان

والفلاحين، فهو الذي أشرف على وضع هذا القانون، ومذكرته الإيضاحية، ولوائحه التنفيذية.. وكان من أبرز أعضاء اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، التي قامت على تنفيذ هذا القانون.. ولقد شاء الله أن تعقد الجلسة الأولى لبحث تحديد الملكية الزراعية - في (١٢ - ٨ - ١٩٥٢ م) أي: بعد أيام من قيام الثورة - في ذكرى عيد ميلاد السنهوري، فكتب في مذكراته الشخصية يقول:

« ويسعدني أن أحضر اليوم لأول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية في مصر، وقد شاء الله أن أبدأ مع اللجنة المعهود إليها في ذلك بحث هذا المشروع الخطير في هذا اليوم المبارك الميمون.. اللهم وفقني إلى عمل الخير ».»

• وعندما ألغت ثورة ٢٣ يوليو دستور سنة (١٩٢٣ م) وكانت جنة لوضع دستور جديد، كان السنهوري من أبرز أعضاء هذه اللجنة.. ووُجد الفرصة سانحة ليضمِّن الدستور الجديد - إلى جانب مبادئ الديموقراطية السياسية والنظام البرلماني التوازن على توازن السلطات - مبادئ الديموقراطية الاجتماعية بها فيها تقرير حق الفرد في العمل والتعليم والعلاج وحماية حقوق العمال، ومساواة المرأة بالرجل في سائر الحقوق، ورعاية الأسرة والطفولة والأمومة.. إلخ.. إلخ.

• وكان السنهوري - كذلك - عضواً في مجلس الاتصال القومي، الذي أقامته الثورة للتخطيط للحياة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في البلاد.

• ومع كل ذلك - وفوقه، وفيه - ظل السنهوري رئيساً لمجلس الدولة، والقاضي الذي يحرس العدالة، ويقف بالمرصاد حتى تتجاوزات الثورة ضد خصومها؛ بل والخصوم السابقين للسنهوري ياشا!

• وعندما افتتح « معهد الدراسات العربية العالية » سنة (١٩٥٣ م) - وهو حلم السنهوري لتجديد الفقه الإسلامي - شرع يلقي فيه محاضراته، التي كونت - فيما بعد - سقراط التفيس عن (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) وكتب في مذكراته (١١ - ٨ - ١٩٥٣ م) يقول: « وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذي يفتح فيه معهد الدراسات العربية العالية. فاللهم وفقني إلى خدمة الفقه الإسلامي في هذا المعهد، واجعل جهودي في خدمته نواة لغرس عظيم.. ».»

- ودعنه الحكومة الليبية - عقب استقلالها - ليضع لها مقومات الدولة، والقوانين التي تحررها وتحرر تشريعاتها وقضاءها من آثار الاستعمار الإيطالي.. فوضع لها قانونها المدني، الذي صدر في نوفمبر سنة (١٩٥٣ م) ونظم لها القضاء.. وراجع مشروع المحكمة العليا الاتحادية.. وعندما عرض عليه وزير العدل الليبي - الأستاذ فتحي الكخيا - مكافأة مالية سخية، اعتذر عن عدم قبوها، قائلاً - عن العمل الذي أتجزه - : « إنها هي رسالة، وأمل.. رسالة عاهدت الله على القيام بها، وأأمل في أن تتوحد التشريعات المدنية في البلاد العربية » وهي كلمات تحتاج إلى التأمل العميق، مرات ومرات.
- لكن السنهوري الذي جعل الاصلاح القانوني رسالة حياته، والذي تطلع إلى إصلاح السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق إصلاح السلطة القضائية، اختلف - وكان لا بد أن يختلف - مع قطاع من الضباط الأحرار الذين يقودهم جمال عبد الناصر حول الموقف من سبل ووسائل وأدوات التغيير والإصلاح - وليس حول مقاصد التغيير والإصلاح - فانحاز السنهوري إلى طريق الدستور والقانون والديمقراطية والرأي العام.. وانحاز عبد الناصر إلى « الثورة بأي طريق ! ». فكان الفضام النكدي بين السنهوري وعبد الناصر في « أزمة مارس سنة (١٩٥٤ م) »، والذي انتهى نهاية مأساوية، عندما سيررت « هيئة التحرير » - التنظيم السياسي للثورة - والبوليس الحربي، والباحث العسكري مظاهرة من « الأذماء والغوغاء المأجورين »، يقودها عدد من الضباط، وتوجهت المظاهرات إلى مجلس الدولة - وكان السنهوري يرأس الجمعية العمومية للمجلس - فاقتصرت، واعتدت على السنهوري - في ٢٩ مارس سنة (١٩٥٤ م) اعتداء همجياً ووحشياً، كاد أن يؤدي بحياة هذا الرجل العظيم.. ومنذ ذلك التاريخ سيطرت الكراهية والعداوة على ذكر السنهوري ومشاعره نحو عبد الناصر ونظام حكمه.
- لقد أدخل السنهوري إلى المستشفى للعلاج مما أصابه في هذا العدوان الهمجي، وظل في المستشفى أكثر من شهراً ولما خرج من المستشفى كان عبد الناصر قد تغلب على خصمه، ورأس الوزارة في (١٧ - ٤ - ١٩٥٤ م)، فكتب السنهوري في مذكراته (١٥ - ٥ - ١٩٥٤ م) - معتبراً عن المأساة التي صر بها، والتي قلرها بها حدث لرسول الله ﷺ في الطائف من سفهائها وغوغائها، فقال:

يقول شوقي في رثاء أحمد أبو الفتح:

يَا أَخْمَدُ التَّائُونَ بَعْدَكَ غَامِضٌ
قَلْقَ الْبَنُودِ مُجَلَّ بِسَوَادِ

لما خرج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه من الطائف، وقد أصمتُ من فيها آذانهم عن دعوتهم، وفقدته الأولاد بالحجارة، قال مخاطب ربها:

« اللهم إلينك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين وأنت ربى، إلى من تكلني؟ إلى بعيد بتجهمني؟ أم إلى عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك غضبٌ عليٌ فلا أبالي، ولكن عافيتك هي أوسع لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بي غضبك، أو يحل عليٌ سخطك، لك العُتُقُ حتى ترضي، ولا ح Howell ولا فورة إلا بك » ^{١١١}

لقد حدثت القطيعة الكاملة والحادية بين السنهوري وعبد المناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ / ١٩١٨ - ١٩٧٠ م) ونظامه منذ ذلك التاريخ، وحتى انتهاها إلى رحاب خانقهاه.. طرد السنهوري من مجلس الدولة عقب الاعتداء عليه - مارس سنة (١٩٥٤ م) - وبعد عام من ذلك التاريخ - مارس سنة (١٩٥٥ م) - طردت الحكومة من المجلس ثانية عشر مستشاراً من كانوا يعملون مع السنهوري.

واعتزل السنهوري الحياة العامة.. ومنعه الحكومة من السفر إلى خارج مصر، الفهم
الاستجابة بطلب أمير الكويت سنة (١٩٦١ - ١٩٦٠) - الشيخ عبد الله الصباح -
فذهب السنهوري إلى الكويت، ووضع لها دستورها، والقواعد القانونية التي تزهليها
للهذهبية الأمم المتحدة.

- واقتصرت «الحياة العامة» للستهوري منذ ذلك التاريخ، وحتى وفاته - أي: لثمانية عشر عاماً - على ندوة في منزله، مساء كل يوم أربعاء، يستقبل فيها عدداً من الأصدقاء والخلصاء.
- وتناشرت في مذكرات الستهوري - منذ ذلك التاريخ - العبارات المعبرة عن كاهيته لحال عبد الناصر، وعانته؛ والنظماته الديكتاتورية.

- فقي (٣١-٧-١٩٥٤م) يكتب: «عِقَابُ الرَّذِيلَةِ أَفْضَلُ مِنْ إِثْبَاتِ الْفَضْيَلَةِ؛ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفَضْيَلَةَ تُحْمَلُ جُزَاءَهَا فِي ذَنْبِهَا، أَمَّا الرَّذِيلَةُ فَهِيَ فِي أَشَدِ الْحَاجَةِ إِلَىِ الْعِقَابِ. لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْزَلَ الرَّذِيلَةُ مُسْلِحَةً إِلَيِ الْفَضْيَلَةِ وَهِيَ عَزَلَةٌ، بِلْ يَجُبُ حَتَّى تَنْهَزِمُ الرَّذِيلَةُ أَنْ تُسْلِمَ الْفَضْيَلَةُ». [١٣]

^{١١} كتب العمال (٢/٨٩)، رقم (٣٧٥٦)، طـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- وفي (١٩٥٤-٨-١٩٥٤ م) يكتب: «إذا أصبحت اليوم شديد التقدير لمعاني الحرية الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر بوجه عام، فليس ذلك لأنني لم أكن أدرك هذه المعاني من قبل؛ بل لأنني بالنسبة إليها كالمريض الذي لم يستطع أن يقدر نعمة الصحة إلا بعد أن أصابه المرض، فالحرية - كالصحة - من أكبر نعم الله، ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول».

- وبعد إزاحة عبد الناصر لمحمد نجيب من رئاسة الجمهورية، وانفراده بالسلطة في (١٤-١١-١٩٥٤ م) يكتب السنهوري في (١٠-١٢-١٩٥٤ م) يقول فيه:

فَيَارَبُّ رَخِيزْ غُمَّةً مَا لَنَا بِهَا وَلَا بِالْخُطُوبِ الْجَارِيَاتِ بَدَانِ
وَكُنَّا كَمَنْ يَجْتَسِي الصُّدَاعَ فَوِنْدَنَا أُصِبَّ بِهِ دَأْوَةً بِالسَّرَّطَانِ
فَاللَّهُمَّ زَحِّرْنِي زَحِّرَ الْغَمَّةِ، وَاكْتُبْ لَنَا السَّلَامَةَ وَالثَّوْفِيقَ».

- وبعد حادثة محاولة الاعتداء على عبد الناصر في ميدان المشيشية بالإسكندرية في (٢٦-١٠-١٩٥٤ م) واعتقال الإخوان المسلمين.. وغناء أم كلثوم:

* يا جمال يا مثال الوطنية * أجمل أغبادنا الوطنية *

* بتجاتك يوم المشيشية *

في الوقت الذي كانت تدور فيه - بعدها - مفاوضات عقد حلف بغداد.. يكتب السنهوري:

أَرَدْنَا أَنْ تُسَابِرَهُ وَيَنْبَدَا وَسِرْتَنِي الرَّكَابِ فَكَانَ أَسْرَعَ
لُغَّتِي أُمْ كُلُّ شُومِ بِوَضْرِ وَفِي بَعْدَادِ مِبْتَاقِ بِوَقْعِ

- وعندما تجري مراسم إقامة وحدة مصر وسوريا، واحتياط عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة في فبراير سنة (١٩٥٨ م) - يكتب السنهوري في (١١-٢-١٩٥٨ م) يقول: «الديكتاتور هو الرجل الذي يتبع له الحظ أن ينسى ويجمع ويدخر قوات كبيرة تمكنه من أن يرتكب أخطاء كبيرة دون أن يكتشف»!

- وفي الشهر التالي للاستفتاء على عبد الناصر رئيساً للدولة الجديدة يكتب السنهوري في (٣-٣-١٩٥٨ م) يقول: «لا تزيد ملوكاً ولا طغاء».

- لكن هذه المحنـة، وهذه العزلة الاجتماعية التي فرضت على السنهوري لم تصبـ بالـيأس، بل ظـلـ يـرأـدـهـ الأـمـلـ فيـ زـوـالـ نـظـامـ عـبـدـ النـاـصـرـ.. فـهـوـ يـكـبـ شـعـرـاـ فيـ (ـ٦ـ٦ـ١ـ٩ـ٥ـ٨ـ مـ) يـقـولـ

فيه:

تـحـمـلـتـهـاـ أـيـامـ كـرـبـ وـشـدـةـ
وـلـمـ أـتـرـخـرـخـ فيـ التـفـاؤـلـ عـنـ عـهـدـيـ
فـعـنـدـيـ مـنـ الإـيمـانـ بـالـحـقـ مـاـ عـنـدـيـ
فـبـارـبـ صـبـرـاـثـ يـارـبـ فـرـجـةـ

- ويـدـوـ أـنـ وـقـوـعـ الـانـفـصالـ اـنـفـصالـ سـوـرـيـاـ عـنـ مـصـرـ - فـيـ سـبـتمـبرـ سـنـةـ (ـ١ـ٩ـ٦ـ١ـ مـ)
قدـ أـنـشـعـ آـمـالـ السـنـهـوـرـيـ فـيـ الـخـلـاـصـ مـنـ نـظـامـ عـبـدـ النـاـصـرـ.. فـكـتـبـ فـيـ عـيـدـ مـيـلـادـ (ـ١ـ١ـ٨ـ ـ٨ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٢ـ مـ) يـسـأـلـ اللـهـ - جـلـ وـعـلاـ - أـنـ يـجـعـلـ هـذـاـ عـاـمـ مـسـتـهـلـ الـبـرـكـةـ وـالـخـلـاـصـ
لـنـفـسـيـ وـلـبـلـدـيـ، إـنـ اللـهـ قـرـبـ يـجـبـ الدـعـاءـ «ـثـمـ ذـكـرـ دـعـاءـ الرـسـوـلـ يـسـيـرـ عـقـبـ الـعـدـوـانـ عـلـيـهـ
فـيـ الطـافـ».ـ

- وـعـنـدـمـاـ حـدـثـتـ الـأـزـمـةـ، الـتـيـ سـبـقـتـ الـعـدـوـانـ الـإـسـرـاـئـيـلـيـ فـيـ ٥ـ يـوـنـيـوـ سـنـةـ (ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ)
وـأـمـتـلـاتـ أـجـهـزـةـ الـإـعـلـامـ الـمـصـرـيـةـ بـالـأـغـانـيـ وـالـأـشـيـدـ وـالـمـفـالـاتـ الـتـيـ تـحـدـثـ عـنـ
الـفـتوـحـاتـ وـالـاـنـتـصـارـاتـ الـوـثـيـكـةـ الـحـدـوـثـ.. وـطـلـبـ عـبـدـ النـاـصـرـ مـنـ الـقـوـاتـ
الـدـوـلـيـةـ الـاـنـسـحـابـ مـنـ خـلـيـجـ الـعـقـبـةـ.. وـتـحـرـكـ الـقـوـاتـ الـمـصـرـيـةـ إـلـىـ شـبـهـ جـزـيرـةـ
سـيـنـاءـ، كـتـبـ السـنـهـوـرـيـ فـيـ (ـ٢ـ٩ـ ـ٥ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ) يـقـولـ: «ـمـاـ رـأـيـتـ أـنـكـيـ مـنـ أـنـ
يـتـصـدـىـ لـلـدـفـاعـ عـنـ الـحـقـ رـجـلـ قـامـ عـلـىـ الـبـاطـلــ!ـ

- فـلـمـاـ وـقـعـتـ الـهـزـيـمةـ - فـيـ (ـ٥ـ ـ٦ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ) وـأـلـقـىـ النـظـامـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ فـيـهـاـ عـلـىـ
قـطـاعـ مـنـ رـكـابـ سـفـيـنـتـهـ لـيـبـرـيـ الـبـاقـينـ، وـلـيـمـيـعـ الـمـسـؤـلـيـةـ - كـتـبـ السـنـهـوـرـيـ فـيـ (ـ٦ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ)
يـقـولـ: «ـهـنـاكـ مـنـ التـحـارـ مـنـ يـتـعـمـدـ إـحـرـاقـ مـتـجـرـهـ حـتـىـ لـاـ يـكـشـفـ إـفـلـاسـ،ـ
فـهـلـ تـرـىـ هـذـاـ التـاجـرـ هـوـ الـذـيـ عـلـمـ رـجـالـ السـيـاسـةـ بـعـضـ أـسـلـيـبـ الـعـمـلـ؟ـ

- ثـمـ يـكـتـبـ فـيـ (ـ١ـ٧ـ ـ٧ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ): «ـهـنـيـعـاـ حـكـوـمـتـاـ الـمـظـفـرـةـ، إـنـهاـ دـانـيـاـ عـلـىـ الـحـقـ، وـهـيـ
دـانـيـاـ تـكـسـبـ الـرـهـانـ، لـاـ يـرـزـلـ فـيـ حـلـبـةـ السـبـاقـ إـلـاـ حـصـانـ وـاـحـدـ، وـهـيـ تـرـاهـنـ عـلـىـ هـذـاـ حـصـانــ!ـ

- ثـمـ يـكـتـبـ عـنـ الـفـرـديـةـ وـالـدـيـكـتـاتـورـيـةـ، الـتـيـ تـمـسـخـ الـشـعـبـ فـيـ الـدـيـكـتـاتـورـ فـيـقـولـ
فـيـ (ـ١ـ٨ـ ـ٧ـ ـ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ مـ): «ـنـحـنـ أـمـةـ فـذـةـ: ثـلـاثـوـنـ مـلـيـونـ مـنـ الـبـشـرـ، يـنـظـرـونـ جـيـعـاـ
بـنـفـسـ الـعـيـنـ، وـيـسـمـعـونـ جـيـعـاـ بـنـفـسـ الـأـذـنـ، وـيـتـكـلـمـونـ جـيـعـاـ بـنـفـسـ الـلـيـسانــ!ـ

- لكن هزيمة - كالانفصال سنة (١٩٦١م) - تجدد عند السنهوري آمال الخلاص من عبد الناصر ونظامه.. فيكتب في (٨ - ٨ - ١٩٦٨م) يقول: « وبعد روحات وغدوات، وبعد يأس ورجاء.. لاح في الأفق بريق الأمل الصادق، اللهم اجعله أملًا يتحقق، ويتحقق في أقرب الأوقات، ولذلك الأمر من قبل ومن بعد.. ».

- وفي اليوم التالي.. في عيد ميلاده (١١ - ٨ - ١٩٦٨م) يكتب حول ذات الأمل: « ها أنا أستقبل العام الثالث والسبعين بأمل مشرق يعمر قلبي ووجداني.. اللهم اجعله هذه المرة لا ينhib.. أنت يا رب لا ترضي بالفساد، وإذلة الفساد - لا شك - ترضي.. أنت يا رب تحب الصلاح، فارفع لواء الصلاح يُظل هذا البلد، واقشع هذه السحابة التي طال أن تليلت غيومها، وأخرج من الظليات نوراً، واجعل الشمس تشرق من جديد ».

هكذا كتب السنهوري، عن عبد الناصر ونظامه، إبان محنة الاستبعاد والعزلة التي فُرضت عليه..

• لكن الأقدار - المليئة بالحكم وال عبر والأسرار - شاءت أن تختتم سبعة عشر عاماً من القطيعة والكراءة والحقد والاختلاف الحاد والعداء الشديد بين هذين الرجلين على نحو غريب وعجب.. فعبد الناصر - الذي بنى عظمته بتحطيم القوانين - يعود بعد أن أعجزته هزيمة يونيو سنة (١٩٦٦م) إلى الحديث عن إسقاط « دولة المخابرات » وضرورة العناية بسيادة وحكم القوانين.. ويكرّم السنهوري - ذلك الذي بنى عظمته بتشريع الدساتير وحماية القوانين - فيمنحه جائزة الدولة التقديرية سنة (١٩٧٠م) ولكن بعد أن أعجز المرض يد السنهوري، التي صاغت الدساتير والقوانين، فكان آخر ما خطّت يده - في نفس العام - غلاف الجزء العاشر من موسوعته (الموسیقی) في شرح القانون المدني.

نعم.. لقد كرّم مُعظم القوانين حامي القوانين.. ثم رحل الأول إلى رحاب ربه - في سبتمبر من نفس العام - ليتحقق به الثاني، بعد عشرة أشهر - في شهر الثورة ٢١ يوليو سنة (١٩٧١م)^(١) - مفضياً كل منها بما قدمت يداه إلى العادل الذي لا يظلم أحداً!

(١) أي: في ٢٧ جمادى الآخرة سنة (١٣٩١هـ).

«عَلَيْكُمُ الْعِزَّةُ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِنْكُمْ ذِرَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا أَنْعَمْتُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَشْهَدُ بِالْأَفْوَى حِكْمَتِي مُبِينٌ ⑦ يَتَجَزَّئُ الَّذِينَ أَمْتَأْنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَفْسُدَةٌ وَرَزْقٌ كَيْرِيرٌ ⑧»
[سبا: ٤٣..]

«فَمَنْ يَعْمَلْ يُنْفَعُ إِنْفَعًا ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ ⑦ وَمَنْ يَعْمَلْ يُنْفَعُ إِنْفَعًا ذَرَّةً شَرًّا يَرَهُ ⑧»
[الزلزلة: ٨٧.. صدق الله العظيم.]

وهي - أيضاً - المقادير التي جعلت من «المحنة الخاصة للستهوري » ١ نعمة عامة للرسالة التي نذر نفسه لها منذ فجر حياته الفكرية والعملية!».

فالرجل - منذ العزلة التي فرضت عليه سنة (١٩٥٤م) - انطلق لينجز المنشروات الفكرية الكبرى، التي حلم بإنجازها، والتي حالت بيته وبين إنجازها مشاغل المناصب والنشاط الرسمي والعام. فكانها هو صورة من علي باشا مبارك (١٢٣٩ - ١٣١١هـ / ١٨٢٣ - ١٨٩٣م) الذي ألف أعماله الكبرى في فرات الابعاد عن الوزارة والفصل من الوظائف الحكومية!

نعم.. أنجز الستهوري في هذه المرحلة من مراحل حياته - غير المقومات الدستورية والقانونية لكل من مصر وليبيا والسودان والكويت والإمارات العربية المتحدة - الكتب والدراسات الآتية:

- ١- (القانون المدني العربي) سنة (١٩٥٣م).
- ٢- (تصدير الترجمة العربية لكتاب «تاريخ النظرية السياسية») سنة (١٩٥٣م).
- ٣- (الوسسيط في شرح القانون المدني) في عشرة أجزاء، تبلغ صفحاتها نحوًا من خمسة عشر ألف صفحة، صدر الجزء الأول منها سنة (١٩٥٤م) والعاشر سنة (١٩٧٠م).
- ٤- (الوجيز) وهو تلخيص للوسسيط، في ثلاثة أجزاء، صدر منه الجزء الأول.
- ٥- (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) مقارنة بالفقه الغربي، في ستة أجزاء، صدر الأول منها سنة (١٩٥٤م) وال السادس سنة (١٩٥٩م).
- ٦- (التصريف القانوني والواقعة المادية القانونية) لطلاب الدكتوراه بكلية الحقوق - سنة (١٩٥٤م).

لقد وضعت العزلة الجبرية هذا الرجل العظيم وجهاً لوجه أمام التحدي.. لقد أراد الطغيان قتله معنويًا وأديبيًا وأرادت عزيمته الصلبة - بعون الله - أن يهب لأمته حياة فكرية وعلمية تعيش عليها أجيالنا حتى هذه الأيام.

ولقد أعاذه على تشييد هذه الصرح الشامخة - التي يجاوز عددها الخمسين صرحاً تاهيك عن عدد الأجزاء والمجلدات في كل صرح من صرحوها - أعاذه إخلاص أصحاب الرسائلات.. وزهد في عرضي الدنيا.. وتطلع إلى خدمة دينه وأمته ووطنه.. وتحطيط طموح وعلمي لما يريد.. وصبر وثابرة على العمل حتى إنه كان يجلس إلى مكتبه - مفكراً وكاتباً - ثمانى عشرة ساعة في اليوم.. حتى بعد أن تجاوز السبعين من عمره!

لقد اعتراه المرض، الذي أقصده عن الإنتاج، عقب فراغه من الجزء العاشر لموسوعته القانونية الكبرى (الوسط في شرح القانون المدني) سنة (١٩٧٠ م)، ولقد أحشر - يومئذ - أنه أدي رسالته.

وكانت آخر «مذكرة» كتبها في «أوراقه الشخصية» في ذكرى ميلاده (١١ - ٨ - ١٩٦٩ م) والتي دعا فيها مولاه: «رب يسرني عمل الخير، واجعل حياتي نموذجاً صالحًا لمن يحب بلده الأصغر، وببلده الأكبر، ويحب الناس جميعاً..».

وعندما فاضت روحه إلى بارتها في (٢٧ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ هـ / ٧ - ٢١ - ١٩٧١ م) تم دفنه بمقابر الأسرة بمصر الجديدة.. وأبنه مجتمع اللغة العربية - في دار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع - مساء الأربعاء (١٣ شوال سنة ١٣٩١ هـ / أول ديسمبر سنة ١٩٧١ م) - وتولى العلماء والقضاء في الحديث عن عظمته.. وقال فيه الشاعر محمد عزيز أباظة باشا - عضو المجمع - ضمن ما قال:

فَيَبِّ الْمَوْتُ شَافِعٌ زَمَانٌ
وَأَصَابَ الْقَائُونَ فِي بُرْهَانٍ
جَهْدُ فَرِيدٍ تَعْيَا السَّمْجَامِعُ ذَاتُ الْ
عَزْمٍ عَنْ صَوْغِهِ وَعَنْ إِثْقَانِهِ
جَمِيعَ الشَّرْقَ وَجَهْدُ فَتَلَاقِ
فِي ذِي أَبْرِيجٍ عِلْمٌ وَبَيْانٌ
مِنْ أَقْاصِي خَلِيجِهِ لِيَدْمَشِقَ
سَادِئُ الْعَدْلِ أَعْرَضَ الْعِدْلَ عَنْهُ
سَابِقٌ الْحُرُّ عَذْمٌ مِنْ سَبْتَانِيَهِ
وَالْإِبَاءُ الْوَقُورُ مِنْ سَقْطَانِهِ

إِيَّاهُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ أَضْفَى عَلَيْكَ اللَّهُ
وَتَوَلَّكَ مِنْ رِضَاهُ بِفَيْضِ
بِسْكَرِمِ اللَّهِ تَنَافَعَ النَّاسِ قَبْلَ الْ
لَمْ يَمْتَحِنْ عَالَمُ بِجَاهِيرِ أَهْلِ الْ
لَا وَلَا الْمُتَشَرِّعُ الْخَضُّمُ الَّذِي فَ
أَنْتَ حَيٌّ وَإِنْ طَوَّلْتَ الْمَنَاتِا

卷之三

- تلك هي بطاقة حياة عظيمة.. لرجل عظيم.. هو - في الحقيقة - واحد من عظماء زعماء الإصلاح في عصرنا الحديث. رحمه الله.. وجعل حياته - هذه التي كلفتها هذه «البطاقة» - كما قال هو في آخر مذكراته:

نمور جا صالحاً لمن يحب بلده الأصغر، وببلده الأكبر، ويحب الناس جيئاً (١١).

卷之三

١١) انظر في «بطاقة حياة النهوري» بغير «أوراقه الشخصية» و«مؤلفاته» و«إسلامياته» التي جمعناها له: الدراسات التي كتبها عنه الأساتذة والمفكرون والدكتاراة: نادية النهوري، وتوثيق الشاوري، وضياء شيت خطاب، وأحمد تحيي مرسى، ومصطفى القبي، وعبد الباسط جيبي، وعثمان حسين عبد الله، ومحمد ذكي عبد البر، وحسين بحث البليغيني، وركي المهندي، وحمد مصطفى القلبي، وحنفى محمود الفزاري، والشاعر محمد عزيز أباقة.. وهي منشورة في عدد تذكاري من مجلة هيئة قضايا الدولة بعنوان (الفقيه الإمام عبد الرزاق النهوري) (الناشر، ١٩٨٩).

الدَّكْرُ عَلَى إِلَاقِ السَّنَهُورِيِّ

إِسْلَامِيَّةُ الدُّولَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْقَانُونِ

ثَبَّتْ بِأَعْمَالِ السَّنَهُورِيِّ
الْقَانُونِيَّةُ وَالْفَكْرِيَّةُ

ثُبٰتٌ بِأَعْمَالِ السَّنَهُورِيِّ الْقَانُونِيَّةِ وَالْفَكْرِيَّةِ

من المصعب الادعاء بأن الآثار الفكرية للدكتور عبد الرزاق أحد السنهوري باشا قد تم حصرها وفق الاستقصاء والاستقراء الدقيقين.. فتلك مهمة تحتاج «فرز» أوراق مكتبه.. واستقراء دوريات عصره.. وجمع مذكراته القانونية عندما استغل بالمحاماة.. وكذلك حبيبات أحكماته عندما تولى القضاء.. وما له من أبحاث في مؤشرات مجمع اللغة وجلانه.. وكذلك أبحاثه في المؤتمرات التي شارك فيها.. واللجان التي كان عضواً بها.. والوزارات التي تولاهما.. إلخ.. إلخ.. ونحن نتمنى ونتطلع أن يتهدى باحث - من العارفين لقدور السنهوري - بالتعاون مع أسرته - وبالذات ابنته الأستاذة الدكتورة نادية - باستقصاء هذه الآثار الفكرية.

كذلك، نتمنى أن تتم ترجمة آثاره الفكرية - التي كتبها بالفرنسية - والتي لم تترجم حتى الآن.. وخاصة الجزء التاريخي من رسالته للدكتوراه عن (الخلافة).. والأبحاث التي قدمها عن الشريعة الإسلامية للمؤتمرات الدولية للفانون المقارن.

وتنطلع - كذلك - نحو العراق، أملين أن يقوم باحث عراقي، من عارف في فضل السنهوري على الحياة القانونية للعراق - وللسنهوري في العراق محبون كثيرون - أن يقوم باحث بجمع الكتب التي أنفها لطلاب الحقوق والأبحاث والمذكرات والتقارير والمقالات التي كتبها السنهوري بالعراق، ما نشر منها في الدوريات وما لم ينشر حتى الآن.. نأمل ذلك وتنطلع إليه.. ونضع مسؤولية هذه الأمانة في يد أسرته أولاً، متعاونة في ذلك مع مجلس الدولة وكلية الحقوق - جامعة القاهرة.

أما ما استطعنا جمعه في هذه القائمة، فهو حاصل جمع ما تفرق في الأبحاث والدراسات التي رجنا إليها في دراسة حياة هذا الرجل العظيم.. وفيه ليست قائمة الأعمال الكاملة، وإنما هي القائمة الأكثر دقة والأقرب إلى الاكتفاء فيها هو معلن من هذه الآثار.

* وآثار السنهوري فيها ما هو قانوني بحث.. وفيها ما هو فكري بحث.. وفيها ما يمتزج فيه الفكر والثقافة بالقانون.. والقانون عنده وثيق الصلة بالشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها.

ولقد تميز السنهوري عن كثيرون من علماء أهل الاختصاص بلون من الموسوعية جعلته فريداً.. ففي أهل القانون، هناك من يرع في وضع القوانين.. وهناك من يرع في شرح

القوانين.. ولقد تفرد السنورى بوضعه للقوانين المدنية وشرحه لها أيضاً.. ولقد ذكر هو هذه الحقيقة بعد فراغه من الجزء العاشر من (الوسط في شرح القانون المدني) فقال: «هناك كثيرون وضعوا القانون المدني في بلاد أخرى، كما أن هناك كثيرين شرحا القانون المدني ولكنني لا أعلم أحداً استطاع أن يضع القانون المدني، وأن يتولى شرحه كاملاً سواي، وهي نعمة أخدها الله عليها كثيراً. لقد أديت واجبي وأتممت رسالتي ولا يهمني بعد ذلك طال العمر أو قصر».

ونحن نصف آثاره الفكرية - في هذه القائمة، عزيزنا فيها بين مشاريع القوانين المدنية، ومشاريع الدساتير التي وضعها.. وبين آثاره الفكرية - كتبًا كانت أو دراسات مع الترتيب التاريجي لكتابتها:

أولاً: م مشروعات القوانين المدنية.. والدساتير:

- ١- (القانون المدني المصري) ومذكرته الإيضاحية.. وشرحه (الوسط) - وهو في حقيقته «مبسط لا وسيط - و(الوجيز).
- ٢- (القانون المدني العراقي) ومذكرته الإيضاحية.
- ٣- (القانون المدني السوري) ومذكرته الإيضاحية.. وقانون البيانات - بما فيه من قواعد الإثبات الموضوعية والإجرائية.
- ٤- (دستور دولة الكويت) وقوانينها: التجاري.. والجنائي.. والإجراءات الجنائية.. والمرافعات.. وقانون الشركات.. وقوانين عقود المقاولة، والوكلالة عن المسؤولية التقصيرية وعن كل الفروع.. وهي التي جمعت - فيها بعد - في القانون المدني الكويتي.
- ٥- (القانون المدني الليبي) ومذكرته الإيضاحية.
- ٦- (دستور دولة السودان).
- ٧- (دستور دولة اتحاد الإمارات العربية).

ثانياً: المؤلفات والأبحاث:

- ٨- (الأوراق الشخصية) وهي مذكراته الشخصية، من ١٤ أغسطس سنة (١٩١٦ م) حتى ١١ أغسطس سنة (١٩٦٩ م)، طبعت بالقاهرة سنة (١٩٨٨ م).

٩ - (القيود التعاقدية على حرية العمل في القضاء الإنجليزي - المعيار المرن والقاعدة الجامدة في القانون) بالفرنسية - رسالة دكتوراه، من جامعة ليون بفرنسا سنة (١٩٢٥ م) نشرت في فرنسا ضمن مجموعة معهد القانون المقارن بجامعة ليون.

١٠ - (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أضم شرقية) بالفرنسية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليون بفرنسا سنة (١٩٢٦ م)، نشرت بفرنسا ضمن مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بجامعة ليون، وترجم القسم النظري منها إلى العربية، ونشر بالقاهرة سنة (١٩٨٩ م).

١١ - (الدين والدولة في الإسلام) بحث في مجلة المحاماة الشرعية، السنة الأولى، القاهرة سنة (١٩٢٩ م).

١٢ - (تطور لائحة المحاكم الشرعية) بحث في مجلة المحاماة الشرعية، السنة الأولى، العدد الثاني سنة (١٩٢٩ م).

١٣ - (عقد الإيجار) دروس لطلبة الليسانس بكلية الحقوق، القاهرة سنة (١٩٢٩ م).

١٤ - (الامتيازات الأجنبية) بحث نشر في مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة سنة (١٩٣٠ م).

١٥ - (الشريعة الإسلامية) بحث بالفرنسية قدم إلى المؤتمر الدولي للقانون المقارن بلاهاري سنة (١٩٣٢ م).

١٦ - (تقرير عن المؤتمر الدولي للقانون المقارن) بلاهاري سنة (١٩٣٢ م)، نشرت ترجمته - ملخصة - مجلة القضاء العراقية ببغداد.

١٧ - (المسؤولية التقصيرية) بحث بالفرنسية، بالاشتراك مع الأستاذ حلمي بدوي، نشرته مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة سنة (١٩٣٢ م).

١٨ - (الشرق والإسلام) دراسة نشرتها صحيفة السياسة الأسبوعية، ملحق العدد (٢٩٣١)، القاهرة في ١٤ أكتوبر سنة (١٩٣٢ م).

١٩ - (وجوب تقييم القانون المدني، وعلى أي أساس يكون هذا التقييم) بحث نشرته مجلة القانون والاقتصاد، السنة السادسة، العدد الأول، القاهرة سنة (١٩٣٣ م).

٢٠ - (نظرية العقد) دروس لطلبة الميسانيس بكلية الحقوق، في ألف صفحة، القاهرة سنة (١٩٣٤ م).

٢١ - (مقدمة كتاب الالتزامات الأجنبية) بحث تخلصي للمفترحات البريطانية بشأن الامتيازات الأجنبية، نشرته جنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة سنة (١٩٣٦ م).

٢٢ - (الإمبراطورية العربية التي تبشر بها) بيان، نشرته مجلة الرابطة العربية، السنة الأولى، العدد الثاني عشر، القاهرة سنة (١٩٣٦ م).

٢٣ - (الوحدة العربية) ثلاثة مقالات، نشرتها مجلة الرابطة العربية، القاهرة سنة (١٩٣٦ م).

٢٤ - (نبي المسلمين والعرب) بحث نشرته مجلة أخديبة العراقية، بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٢٥ - (تقديم) مجلة القضاء العراقي في عهدها الجديد، بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٢٦ - (عقد البيع في مشروع القانون المدني العراقي) بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٢٧ - (عقد البيع في مشروع القانون العراقي) مجلة القضاء العراقي، بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٢٨ - (من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي - حركة التقنين المدنية في العصور الحديثة) بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٢٩ - (مقارنة المجلة بالقانون المدني العراقي) بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٣٠ - (علم أصول القانون) دروس لطلبة حقوق العراق، بغداد سنة (١٩٣٦ م).

٣١ - (واجبنا القانوني بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ م) ماضرة أقيمت بالقاهرة في ديسمبر سنة (١٩٣٦ م).

٣٢ - (المسؤولية التقصيرية في الفقه الإسلامي) بحث بالفرنسية قدم إلى المؤتمر الدولي للقانون المقارن بلاهاري سنة (١٩٣٧ م)، ونشرته مجلة القانون والاقتصاد بالقاهرة.

٣٣ - (المعيار في القانون) بحث بالفرنسية نُشر في مجموع الأبحاث المهدأة إلى الفقيه الفرنسي جيني، سنة (١٩٣٧ م).

٣٤- (الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع المصري) بحث بالفرنسية نشر في مجموعة الفقيه الفرنسي إدوار لامير، سنة (١٩٣٧ م).

٣٥- (الموجز في النظرية العامة للالتزامات) لطلاب الليسانس بكلية الحقوق، في (٧٥٠) صفحة، القاهرة سنة (١٩٣٨ م).

٣٦- (أصول القانون) لطلبة الليسانس بكلية الحقوق، القاهرة سنة (١٩٣٨ م)، بالاشتراك مع الأستاذ أحد حشمت أبو ستيت.

٣٧- (تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الإصلاح الزراعي)^(١) مجلة المحاماة، سنة (١٩٤١ م).

٣٨- (مشروع تنقيح القانون المدني المصري) محاضرة ألقاها الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة في ٢٤ أبريل سنة (١٩٢٤ م)، ونشرتها مجلة القانون والاقتصاد، السنة الثانية عشرة.

٣٩- (وصية غير المسلم وخضوعها للشريعة الإسلامية) بحث كبير، قدم كمذكرة قانونية إلى محكمة النقض، القاهرة سنة (١٩٤٢ م).

٤٠- (الروابط الثقافية والقانونية في البلاد العربية)، القاهرة سنة (١٩٤٦ م).

٤١- (التعاون الثقافي والشرعي بين البلاد العربية) محاضرة ألقاها الجمعية المصرية لقانون الدولي، بمؤتمرها الثاني، القاهرة في ٢٤ مايو سنة (١٩٤٦ م).

٤٢- (المفاوضات في المسألة المصرية)، القاهرة سنة (١٩٤٧ م).

٤٣- (تقارير مجلس الدولة) منذ ولادته سنة (١٩٤٩ م)، وحتى سنة (١٩٥٤ م).

٤٤- (تقديم مجلة مجلس الدولة) منذ عددها الأول - يناير سنة (١٩٥٠ م) - وحتى سنة (١٩٥٤ م).

٤٥- (رثاء عبد العزيز باشا فهمي) العدد الثاني من مجلة مجلس الدولة سنة (١٩٥١ م).

٤٦- (علمتي الحياة) مجلة أخلاق، القاهرة سنة (١٩٥١ م).

(١) هكذا ذكر عزيز البحت، ولعل مراجعة أصله تصحح العرارة، فلم يكن هناك قانون للإصلاح الزراعي بذلك التاريخ.

٤٧ - (مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية) مجلة مجلس الدولة، السنة الثالثة، سنة (١٩٥٢ م).

٤٨ - (القانون المدني العربي) بحث نُشر بمجموعة الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، القاهرة سنة (١٩٥٣ م).

٤٩ - (تصدير) للترجمة العربية لكتاب (تاريخ النظريات السياسية) ترجمة الاستاذ حسن جلال العروسي، القاهرة سنة (١٩٥٣ م).

٥٠ - (الوسط في شرح القانون المدني) خمسة عشر ألف صفحة، في عشرة أجزاء.. صدر الأول منها سنة (١٩٥٤ م)، والثاني سنة (١٩٥٦ م)، والثالث سنة (١٩٥٨ م)، والرابع سنة (١٩٦٠ م)، والخامس سنة (١٩٦٢ م)، والسادس سنة (١٩٦٣ م)، والسابع سنة (١٩٦٤ م)، والثامن سنة (١٩٦٧ م)، والتاسع سنة (١٩٦٨ م)، والعاشر سنة (١٩٧٠ م).

٥١ - (الوجيز) وهو تلخيص للوسط، فلقد أراد أن يلخص الوسيط - عشرة أجزاء - في ثلاثة أجزاء، صدر منه الجزء الأول، وتعاقد مع عدد من رجال القانون على إكماله ولكنهم شغلوه عنده.

٥٢ - (مصادر الحق في الفقه الإسلامي مقارنة بالفقه الغربي) في ستة أجزاء - ألف وخمسة صفحات - صدر الجزء الأول منه سنة (١٩٥٤ م)، والثاني سنة (١٩٥٥ م)، والثالث سنة (١٩٥٦ م)، والرابع سنة (١٩٥٧ م)، والخامس سنة (١٩٥٨ م)، والسادس (١٩٥٩ م).

٥٣ - (التصريف القانوني والواقعة المادية القانونية) اطلاع الدكتوراه في كلية الحقوق، القاهرة سنة (١٩٥٤ م).

الدُّجَوْدُ عَلَى النَّرَقِ السَّنَهُورِيِّ

بِشَكْرِيَّةِ الدُّوَلَةِ وَالْمَدِينَةِ وَالْقَانُونِ

الوجه الإسلامي
لعقيرية السنهوري

منهج هذه الدراسة

رغم أن إسلاميات السنهوري ياشا - من حيث الحجم - أكبر بكثير من هذه «المفردات» التي جمعناها، والتي تقدم بين يديها؛ إذ إن له غير المجلدات الستة في («مصادر الحق في الفقه الإسلامي») وكتابه عن (الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية) له - في الإسلاميات - صفحات وصفحات وأراء ونظارات وأثار وبصمات تخللت مزلفاته العلاقة في القانون، وشاعت في القوانين المدنية والدساتير التي صاغها مصر وال العراق وسوريا ولبنان والكويت والسودان والإمارات العربية المتحدة.. لكن - ورغم هذه الحقيقة - فإن ما جمعناه للسنهوري عن المفردات التي خلاصت واحتضنت بإسلامياته، قد جسدت كل آرائه في القضايا الإسلامية التي عرض لها، حتى بما فيها تلك الآراء التي تناولها في غير هذه المفردات.. لذلك فإن إسلامياته هذه وافية بعرض كل آرائه - تقريراً - في القضايا الإسلامية.. ومن ثم فإن هذه الدراسة التي سنلقي فيها الضوء على آرائه الإسلامية ستكون - بمشيئة الله تعالى - مرآة لإبداع هذا الفقيه العظيم والقانوني الفذ في حقل الفكر الإسلامي.

ولقد أثثنا في هذه الدراسة لإسلاميات السنهوري ياشا، أن نجمع بين «المنهج الموضوعي»، و«المنهج التاريخي» - الترمي - فجمعنا ما يمثل آراء السنهوري في كل قضية من القضايا موضوع من الموضوعات الإسلامية في فصل مفرد:

- في الإيمان بالله تعالى وقضايا وأبعاد وأثار هذا الإيمان.
- وفي هبة الشرق بالإسلام.. وإسلامية النهضة الشرقية.
- وفي العلاقة بين الدين والدولة في الإسلام.. وكيف جمع الإسلام ويجتمع بين الدين والدولة - العقيدة والشريعة - مع التمييز بينهما في ذات الوقت.. وما رتب السنهوري على هذه النظرية من آثار سياسية وقانونية، مع التمييز في ذات الوقت بين ما هو عقيدة في الإسلام وما هو شريعة وقانون وفقه معاملات.. الأمر الذي تميز الإسلام به وأمتاز على سائر الشرائع الدينية الأخرى بل والشرع غير الدينية أيضاً.. فقيه الجموع بين الدين والدولة دون وحده، والتمييز بينهما دون انفصال.

* وفي العلاقة بين الإسلام والمدنية - بمعنى الثقافة والحضارة - وكيف تميز الإسلام في هذه العلاقة عن المسيحية فتميزت مدينة الشرق الإسلامية عن المدينة الغربية التي لم تتحقق إلا بتجاوز وتجاهل واستبعاد الدين المسيحي.

* وفي حاكمة الشريعة الإسلامية.. وتميزها.. وامتيازها وضرورة التهوض بهذه الشريعة بالدراسة الجديدة.. والنهج المقارن لها بالمنظومات القانونية الأخرى.. وافتتاح فقه معاملاتها على ثراء المنظومات القانونية الأخرى في فني الصياغة والتقنيين، وذلك لإعادة فتح باب الاجتهاد في هذه الشريعة الإسلامية.. وصولاً إلى جعلها المصدر الفذ في فوائضها الجديدة، وعوده حاكميها على الأمة والنظم والمجتمعات الإسلامية.. بل والإسهام في إغناء وإثراء المنظومات القانونية العربية أيضاً.

* وفي الفقه الإسلامي - فقه المعاملات - التمييز عن فقه العقائد والعبادات في الشريعة الإسلامية والمحكوم - في ذات الوقت - بتجهيزات مصادرها العلية - الكتاب والسنة - ومروره هذا الفقه، وخاصة بمصدر الإجماع، الذي يمثل سلطنة الأمة - بواسطة نوابها العلية - في التشريع الجديد لكل المستجدات.. وضرورة تجديد دراسات هذا الفقه الإسلامي، وتقنيين نظرياته وقواعده ومبادئه، ليكون قانون الأمة، المحقق لاستقلالها الشرعي والقضائي الذي هو شرط من شروط تحقيق استقلالها السياسي.

* وفي الممارسة والتطبيق جمجم جميع هذه النظريات والأفكار - ممارسات وتطبيقات السنوري باشا - في صياغة القوانين المدنية العربية - مصر.. والعراق.. وسوريا - والتي مثلت «الأهرامات الثلاثة» للقوانين العربية الجديدة.. ورغم هذه العظمة في الإنجاز والممارسة والتطبيق، فلقد رأها السنوري مجرد خطوات نحو هدفه الإستراتيجي، وحلم حياته: قانون عربي موحد، خالص الإسلامي.

* وفي دور الشريعة الإسلامية في توحيد القانون - بالبلاد العربية، وفي كل مجتمع من مجتمعاتها على حدة - باعتبار وحدة القانون من أهم مقومات وحدة الأمة، بملتها المتعددة ومذاهبيها المتنوعة.. فلقد كانت رسالة السنوري هي: إلهام الشرق بالإسلام، وتوحيد شعوب الشرق بالإسلام، ولذلك ركز على ضرورة: وحدة القانون.. ووحدة المحكمة.. ووحدة التعليم لتوحد الثقافة، التي تصنع - مع وحدة التجارة والاقتصاد - حلمه في إقامة الخلافة الإسلامية الجديدة، كهيئة أمم شرقية، وجامعة إسلامية لشعوب الشرق.

تلك هي الفضايا الكبرى التي استخدمنا «منهج الموضوعي» في جمع وتأليف آراء السنهوري فيها لتحول عباراته إلى أبنية متكاملة، تكامل بها صورة الوجه المشرق لإسلاميات هذا الرجل العظيم.

* * *

ولقد جمعنا - في منهج دراستنا لهذه الإسلاميات - بين هذا «المنهج الموضوعي» وبين «المنهج التاريخي» الذي تتبع «محطات» تفكير السنهوري باشا - عبر مراحل حياته - في كل موضوع من هذه الموضوعات.. الأمر الذي يسر للباحث والقارئ أن يعيش القضية، مع صاحبها - الدكتور السنهوري باشا - في آفاق الإبداع الفكري، وفي التسلسل الزمني لهذا الإبداع الذي واكب التطور الاجتماعي والسياسي والفكري للأمة، عبر نصف قرن من إبداع السنهوري في الإسلاميات.

ولأن الكثرين - حتى من عشاق السنهوري وتلاميذه في القانون والقضاء - سيدහشون كثيراً بل ويُفاجأون بملامح هذا «الوجه الإسلامي» - الذي جهلهه وتجهله، بل وتجاهله! الحياة الثقافية في بلادنا - إلى الحد الذي جعل كاتباً مرموماً من تلاميذه السنهوري ومحببه هو المرحوم الأستاذ أحد بهاء الدين يندهش مستكراً.. ومنكراً أن يكون للسنهوري مثل هذا الانحياز الإسلامي فغلق على تقديم الدكتور توفيق الشاوي لترجمة رسالة دكتوراه السنهوري عن (الخلافة الإسلامية) قائلاً: إن الدكتور الشاوي قد جعل السنهوري من «الإخوان المسلمين»!

سيدහش الكثيرون عندما يعرفون أن السنهوري كان - في هذه الإسلاميات - أسبق وأعمق من الإخوان المسلمين!

وحتى لا نترك المتدھشين في دھشتهم، فلقد آثروا - في هذه الدراسة عن إسلاميات السنهوري باشا - أن تكون «قراءة» في الصفحات والدراسات التي سطّرها الرجل في هذا الميدان.. وأن تفسح هذه الصفحات الحيز الأكبر لنصوص السنهوري ذاتها، وذلك حتى لا تفهم بالبالغة في التأويل والاستنتاج.

وحتى - وذلك هو الأهم - نصل بالباحثين والقراء إلى اليقين الذي يضيف إلى صورة السنهوري وإنجازاته هذه الأبعاد الإسلامية، التي جهليها قوم، وتجاهلها قوم آخر! ون

تلك إشارات إلى ملامح منهاج الذي سلكناه في معالجة هذا الموضوع.. موضوع إسلاميات هذا الإمام العظيم.. الذي أجمعـت الأمة على إمامـته في القانون الحديث.. والذـي تجتهد صفحـات هذه الـدراسة لـتكشف عن إمامـته في الفـقه الإسلامي العـتـيد، وفي الشـريـعة الغـراء لـلـإسلام الحـنـيف.

في الإيمان بالله

[ربّ، إنّ ضعفي وعجزي يدلان على أنك موجود.. أنت موجود لأنك خلقتني.. ما أنا،
إذا لم أؤمن بك؟]

الله يعلم أنّي ما عشقت عيادة إلا لأنّي أحبّ المغبّو
الرّى جمالاً ثمّ لا أضبو إلى شيء يُؤكّد ليلًا وُجودًا؟

«الستهوري»

في «الأوراق الشخصية» - التي كتبها الستهوري لنفسه - لا يقف الرجل عند مجرد «الخواطر»، وإنما نجد الأصول والجذور والتكييف لآرائه ونظرياته واجهاداته وأعماله وأحلامه، التي تجسّدت خارج هذه «الأوراق الشخصية» قوانين.. ومؤلفات.. ومحاضرات.. وقدوة على منصة القضاء.. وجهودًا في الإصلاح السياسي والاجتماعي، تجلّت في حياة هذا الإمام العظيم عبر سنوات عمره التي تجاوزت السبعين.. وفي هذه «الأوراق الشخصية» استثنى الستهوري سنة متميزة، عندما جعل من ذكرى عيد ميلاده - ١١ أغسطس - من كل عام وقفة يجدد فيها إيمانه بالله تعالى، ومتاجدة لمولاه يعمق بها هذا الإيمان، وحوارًا مع التيارات الفلسفية اللايالية واللادينية يدافع فيها عن الإيمان الديني، واستمدًا للعون الإلهي كي ينجز الرجل في ميادين العمل الصالح - والعام - ما يتحقق لأمة وللإنسانية التقدم والنهوض والصلاح.

وإذا كان الستهوري قد بدأ تدوين مذكراته في «أوراقه الشخصية» في بداية العام الثاني والعشرين من عمره - ١٢ أغسطس سنة (١٩١٦م) - وركب السفينة مسافرًا إلى فرنسا لدراسة القانون في بداية السنة السابعة والعشرين من عمره ١٢ أغسطس سنة (١٩٢١م) - فإننا نلاحظ أن «الغريبة» هي التي أطلقت العنوان لقلبه وقلمه ليغيبا - في «أوراقه الشخصية» - سطورًا هي من «عيون الفلسفة» في الإيمان بالله.. الأمر الذي يجعل من هذه المسطور فصلاً تأسيسيًا في إسلاميات الستهوري؛ لأنها لم تكن مجرد «خواطر مؤمن» وإنما كانت - فوق ذلك وقبله - شاهدًا على أن نظريات الستهوري في الفكر الإسلامي، وجهوده في خدمة الشريعة الإسلامية، وتقدير فقه معاملاتها، وأعماله في إنهاض

الأمة بالإسلام وتوحيد الشرف بالجامعة الإسلامية.. أن كل ذلك الديوان من إسلاميات السنهوري لم يكن مجرد خيار فكري محکوم بمعايير «النفع الديني» الذي يتحقق النظام الإسلامي والدولة الإسلامية والقانون الإسلامي، وإنما كان هذا الخيار الفكري - قبل ذلك وفوقه - ثمرة طيبة من ثمار الإيمان بالله..

فالسنهوري لم يكن «مسترفاً» يدرك عظمة النظام الإسلامي.. ولم يكن كثيرون من فقهاء القانون الأوروبي، الذين أشادوا بتميز وامتياز الشريعة الإسلامية.. ولم يكن كثيرون من العلمانيين الذين أنصفووا الإسلام نظاماً للدولة والمجتمع والدنيا، دون أن يتبين موقفهم هذا من «القلب المؤمن» بالله وبدين الإسلام..

لم يكن السنهوري واحداً من هؤلاء الذين أدركوا عظمة الإسلام «بالعقل» وحده، وبمعايير «الجذور الدينية» وحدها، وإنما كان الفقيه الذي فقه الإسلام بالقلب والعقل؛ بل بالقلب قبل العقل - على ما للعقل عنده من مقام عظيم - حتى لقد رتب القلب والأخلاق قبل العقل والذكاء، وهو يتحدث عن حاجاته إلى هذه النعم والملائكة التي وهبها له الله.

هذه الحقيقة، وبهذا الفهم تقرأ وتعي ما كتبه السنهوري باشا في الإيمان بالله تعالى.. وما سطره عن علاقة الإيمان بالسعادة.. ودور الإيمان في تحقيق القوة للإنسان.. وعلاقة الإيمان بالعلم.. وبالعقل.. والتوفيق بين الإيمان بالله وبين السنن والقوانين الطبيعية المثبتة في هذا الكون الذي نعيش فيه.

• يتحدث السنهوري عن إيمانه بالله.. وعن فلسفته في هذا الإيمان.. وعن اليقين الإيماني الذي فاض به قلبه، والذي سطره قلمه على الأوراق، فيقول:

«إني أؤمن بالله إيماناً لا حد له.. وليس لي غير هذا الإيمان من ملجأ، فالله أوحدٌ علىٰ، وإن عيني تغور قان بالدموع عند كتابتي هذا»^(١).

«اللهم إني منك وإليك»^(٢).

ويناجي ربه فيقول: «أنت موجود لأنك خلقتني»^(٣).

(١) (الأوراق الشخصية)، لبور في (٢٨ - ١٠ - ١٩٢١م).

(٢) المصدر السابق، القاهرة في (١٥ - ١ - ١٩٥٦م).

(٣) المصدر السابق، مصر الجديدة في (٢٦ - ١١ - ١٩٥١م).

ويناجي نفسه فيقول: «ما أنا، إذا لم أؤمن بك؟!»^(١).. «هذا هو الله.. لا يد منه.. ومن نحن إذا لم يكن هو؟!»^(٢).

* وهذا الإيمان العميق بالله يكمل إيمانه السنهوري السر المحقق للسعادة الحقيقية للإنسان.. فيكتب - في أوراقه الشخصية - : «.. ونفس كفسي تجد نوعاً من السعادة في هذا الإيمان، اللهم لا تسلبني هذا الإيمان، وقوه في قلبي حتى القاتل وأنا من أكثر الناس إيماناً بك » (١١).

«السعادة التي يستمدها الإنسان من خارج نفسه، من حب أو مجد أو مال، سعادة دنيوية لها آفة، أما السعادة التي يستمدها من داخل نفسه: شعور بظهور قلبها، وبناديمه واجبه، وبأنه جزء من كل سير جمع إليه، هذه لحنة من السعادة التي وعدت بها الكتب المقدسة»^(٤)... «ومن يحاول أن يعتمد على سعادة يستمدها مما حوله لا يلبي أن يشقى. السعادة الحقيقة هي التي يستمدها الإنسان من دخلة نفسه»^(٥)..

- وهذا الإليان العميق، واليقيني بالله تعالى.. والذى هو مصدر السعادة الحقيقية - سعادة النفس الداخلية - بالنسبة للإنسان.. هو أيضا - عند الستهوري - مصدر القوة الحقيقية للإنسان.. به تتبع السعادة من داخل الإنسان المؤمن.. وبه يقوى الإنسان على مواجهة الصعاب وقهر التحديات التي تفوق القوى المادية المعتادة للإنسان.

«.. فالإيمان بالله هو مظاهر القوة..»^(١) .. «والصبر والأمل»، وقبل ذلك الإيمان بالله، هذه هي عددي فيها بقى لي من حياتي..»^(٢) .. «استعين بالله عند الشدة، فأحسن القوة تملأ نفسي»^(٣) .. «لآخر من شهورتك، وتصر من أوهامك، ثم اعتمد على الله، تلقى لنفسك قوة تزعزع الجبال، أحبت الخير للخير، وكرهت الشر للشر، وهذا وحله يكفيكني

^{٤٤} المصدر: السادة, القاهرة, (٣٠-٩-١٩٥٥).

(٣) العدد السادس، القاهرة، ١٩٣٥، (٢٧-٣٢).

$$(-1)^{k+1} = (-1)^k \cdot (-1)^1 = (-1)^k \cdot (-1)^{k+1} = (-1)^{k+k+1} = (-1)^{2k+1} = (-1)^1 = -1$$

٢٠١١-٢٠١٢: المقدمة المعاصرة في الأدب العربي (٢٠١١-٢٠١٢)

١١٧- المختار السابع، لبور في (٤٨ - ٤٠ - ١٩٩١)،

المصدر السابق، القاهرة في (٤٠-٤-١٩٣٥م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (١١-١١-١٩٤٥م).

^(٢) المصدر السابق، الإسكندرية في (١١ - ٨ - ١٩٥٧).

⁽⁸⁾ المتصدر السياسي، القاهرة في (٢ - ٨ - ١٩٤٢م).

في التقدم به إلى الله ^(١).. لقد صبرت كثيراً وشحذت عزمي في كثير من المواقف، وكنت متفائلاً في أشد الأوقات ضيقاً، وقد أراد الله أن يجعل بعد العسر سيراً. لقد أعطاني ربي فرضيَّت، فَاللَّهُمَّ حَمْدًا وَشَكْرًا، والآن، أعاهد الله بعد أن أثمنت الخمسين من عمري أن أستقبل ما يجيء من حيَّاتي قويَّاً الإيمان بأن أكون نافعاً لبلدي، شدُّ اللَّهُمَّ عزْمِي، وَاكْتُب لِي التَّوْفِيقَ فِيهَا أَنْتَوْهِي مِنَ الْخَيْرِ ^(٢).

إني أؤمن بالله إيماناً عميقاً، هو الذي ينير لي طريقي في هذه الحياة؛ وهو الذي غرس في نفسي حب الخير، وهو الذي جعل الدنيا تصغر في عيني كلما اقتربت من النهاية وأصبحت أكثر إدراكاً لحقيقةها.. وأراني بعد ذلك في حاجة إلى أن أسألك يا الله – وقد بلغت هذه المرحلة من عمري – أن تثبت في الخلق القوي، خلقاً يتمثل في العزيمة القوية، والإصرار على الحق والصبر على المكروه، والاعتداد برضاء الضمير قبل الاعتداد برضاء الناس وتطهير النفس مما يدخلها من الحقد والغيرة وحب الانتقام والغرور والزهو، ومؤازرة الخير حتى ينتصر، ومناضلة الشر حتى يندحر.

اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي اطْمَانَ النَّفْسِ وَهَدْوَهُ الطَّبِيعِ وَسُعْدَةَ الْعَصْدَرِ وَقُوَّةَ الصَّبْرِ وَالتَّزْعِيْعَ إِلَى التَّفَاؤْلِ. اللَّهُمَّ قَوِّنِي فِي الإِيمَانِ بِكَ، وَأَطْعِنْي فِي كَرْمِكَ وَشُدُّّ مِنْ عَزِيزِيَّتِي، وَابْعِثْ فِي نَفْسِي الثَّقَةَ، وَاجْعَلْنِي أَرْقَبْ رِضَاكَ وَقَرْبَنِي إِلَيْكَ؛ فَأَمَامِي عَمَلُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا أَبْغِي بِهِ وَجْهَكَ فِي الْآخِرَةِ.

وَلِي عَلَى الْأَرْضِ أَمَالٌ مُقَدَّسَةٌ إِنْ يُقْصِنِي عَنْكَ شَيْءٌ فَهِيَ تُدْنِيَنِي

وَسَأَعْمَلُ بِحُولِكَ يَا رَبِّي عَلَى أَنْ تَوَافِرَ فِي أَسْبَابِ الْقُوَّةِ وَأَنْ أَبْذِ أَسْبَابِ الْعَسْفِ، وَأَنْ أَهْبِي أَسْبَابَ النَّصْرِ، فَاللَّهُمَّ الْقُوَّةُ الْقُوَّةُ، وَالنَّصْرُ النَّصْرُ، الْقُوَّةُ فِي الْحَقِّ، وَالنَّصْرُ فِي سَبِيلِكَ يَا الله.. ^(٣)

(١) المصدر السابق، بغداد في (١٧ - ١٠ - ١٩٤٣ م)، كتب ذلك أثناء أزمة سعي الحكومة المصرية لإعادته من بغداد.

(٢) المصدر السابق، القاهرة في (١٢ - ١١ - ١٩٤٥ م)، كتب ذلك بعد إجبار الحكومة المصرية له على العودة من بغداد ودمشق.

(٣) المصدر السابق، الإسكندرية في (٨ - ١٢ - ١٩٥١ م)، كتب ذلك إيان برنسٌتْ مجلس الدولة، وأحكامه القضائية التي تحدثت للدفاع عن الحريات في مواجهة قيادة النظام الملكي وبعد صدوره لمحاولات حكومة الرفـد إخراجـه من مجلسـ الدولة.

«أدرك أن هناك قوة غير متوقعة تحيطني، وأومن بها وأني من صنع هذه القوة الإلهية، أو مظهر من مظاهر قدرتها، إنني أستطيع أن استفيد من معرفتي هذه الحقيقة أيضًا فلا يتولاني اليأس في عمل أتولاه وهو على شيء من الخطورة، لأنني أعلم أن عملي لا ينتهي بانتهاء حياني المادية ما دمت – وأنا الجزء – سأرجع إلى الكل، رأيت من ذلك أنني أستطيع أن أعمل لكل غرض نبيل إذا كان أمامي هذا الغرض، أستطيع أن أخدم وطني فلا يتولاني اليأس في خدمته ولا أخشى فيه أن يصيّبني العطّب، ثم لا أطمع من وراء تلك الخدمة في بعض مظاهر الحياة المادية من فخار أو مدفع أو جاه أو ثروة، فقد علمت أن الحقيقة فوق كل هذا، وهي أن أخدم الإنسانية جماء بذلك الاستعداد الذي أخدم به الوطن، أستطيع أن أخدم مجدي الشخصي البريء من المظاهر المادية، فإن الحقيقة الإلهية التي هي غرضي لا سبيل لها غير العلم وفيه كل المجد..»^(١).

«وشعوري أنني في سيري متوجه نحو تلك القوة الإلهية الخفية يجعلني أشد العزم وأستأنف السير كلما تعترت في طرقي..»^(٢).

«يقول شوقي في رثاء المرحوم أحد أبو الفتح:

يَا أَحَمَّدُ الْقَائِمُونَ بَعْدَكَ غَامِضٌ قَلِيقُ الْبُنُودِ مُجَلَّلٌ بِسَوَادِ

لما خرج النبي صلوات الله عليه وسلم من الطائف وقد أصم من فيها آذانهم عن دعوته، وقدفته الأولاد بالحجارة، قال يخاطب ربه:

«اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين، وأنت رب، إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني؟ أم إلى عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك غضب على فلأ أبيالي، ولكن عافيتك هي أوسع لي، أعود بنيور وجهك الذي أشرقت له الظلامات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة من أن تنزل بي غضبك، أو يحل على سخطك، لك العُتُقى حتى ترضي، ولا حول ولا قوة إلا بك»^(٣).

(١) المصدر السابق، ليون في (١٢-٤-١٩٢٢م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (٣-٥-١٩٢٤م).

(٣) المصدر السابق، القاهرة في (١٥-٥-١٩٩٤م) كتبها بعد خروجه من المستنقى الذي عولج فيه من آثار عذوان الغرغاء والدهماء، الذين قاتلهم عدد من ضباط الجيش عندما اختلف مع مجلس قيادة ثورة يوليو سنة (١٩٥٢م) حول الديمقراطية والدستور والحربيات. [والحدث سبق تحريرجه].

«إِذَا مَا تَابَنِي خَطْبٌ كَبِيرٌ
أَقَابِلُهُ بِعَزْمٍ مِنْهُ أَكْبَرٌ
وَمِنْ تَعْرِكَهُ أَخْدَاثٌ شَدَادٌ
يُعَارِكُهَا فَيُكْسِرُ أَوْ فَيُبْصِرُ»^(١)

• وهذا الإيّان العميق بالله تعالى الذي هو في فلسفة السنّهوري باشا مصدر السعادة الحقيقة ومصدر القراءة في الحق.. هو - عنده أيضاً - قرير العلم.. فلا تناقض بينهما كما يتوهّم ويزعم الماديون واللادينيون.. فالعلم - عند السنّهوري - «مثبت للإيّان ولذلك فلا بد من الإيّان»^(٢).. بل إن العلم - في ترتيب الأولويات عنده - يأتي بعد القلب.. والأخلاق.. والذكاء.. «فتفوق الرجل بقلبه، ثم بأخلاقه، ثم بذكائه، ثم بعلمه، وما عدا ذلك فمظاهر قيمته وقية أو خداعة»^(٣).

«وَكُلَّا تَقْدَمْتِي بِالسَّنْ رَأَيْتِنِي أَحْوَجُ إِلَى الْأَخْلَاقِ مِنِّي إِلَى الْعِلْمِ وَالْذِكَاءِ..»^(٤)
وعندما بدأ غزو الإنسان للفضاء - بعصر الأقمار الصناعية - (١٩٥٧ م) توجه السنّهوري باشا للعلماء منها طم على أهمية وضرورة الإيّان بجبار النساء، في هذا النصر العظيم إلا آية من آيات الله:

«أَطْلُقُوهُ كَوْكِبًا كَخُورَ الْفَضَاءِ
فَانْظُرُوا فِي الْجَوَّ كُلَّ رَاحَ وَجَاءَ
أَنْرَى جَبَّارَهُ كَذِي الْأَرْ
ضِ قَدْ صَعَرَ الْخَدَ لِجَبَّارِ السَّمَاءِ
أَنْتَ فِي الْأَصْلِ سَوَى طَيْنٍ وَمَاءً»^(٥)

«كَانَ عَهْدُنَا بِالْأَمْسِ عَهْدٌ بُخَارٌ
لَمْ أَضْبَحْ الْبَوْمَ عَهْدَ قَضَاءٍ
أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ هَذِي
أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ هَذِي»^(٦)

(١) المصدر السابق، دمشق في (٢ - ١٢ - ١٩٣٤ م) تكريهاً إیان أزمه مع الحكومة المصرية التي ضغطت على العراق وسوريا لطرده من بلادها.

(٢) المصدر السابق، باريس في (١ - ١٩٢٢ م).

(٣) المصدر السابق، باريس في (٦ - ٧ - ١٩٢٢ م).

(٤) المصدر السابق، ليون في (٣ - ٩ - ١٩٢٣ م).

(٥) المصدر السابق، القاهرة في (٧ - ١٠ - ١٩٥٧ م).

(٦) المصدر السابق، القاهرة في (١٠ - ١٢ - ١٩٥٧ م).

• أما «العقل» فإنه - في الفلسفة الإيالية للستهوري ياشا - نعمة من نعم الله على الإنسان وليس النعمة الوحيدة.. ولذلك لا تتحقق سعادة الإنسان بالعقل وحده لقصور العقل، ونسبة إدراكه.. فلا بد من القلب مع العقل، ولا بد للإنسان العاقل من الإيهان بالله.

«اللهم إني أؤمن بوجودك، وبصدق نبئك؛ وإن لي عقلاً أمرتني أن أحكمه في أمور هذه الحياة الدنيا، وهذا أنا أفعل»^(١).

فالعقل نعمة من نعم الله تعالى وهب الله للإنسان ليكون حكماً في أمور عالم الشهادة التي يستغل بإدراكتها.. والاعتقاد على حاكمته هو اعتقاد على الله، الذي خلقه ووهبه للإنسان كي يمتاز به عن المخلوقات الأخرى.. «يمتاز الإنسان عن الحيوان بالعقل، والعقل قوة يستمدها من الحقيقة الإلهية، فالاعتقاد عليه اعتقاد على الله»^(٢).

لكن الاعتقاد على العقل وحده يقف بالإنسان عند «النبي» و«الظني» اللذين هما غاية الاجتهد الإنساني، وبحرم الإنسان من «البقيين» الذي سببته «القلب» والعلم الإلهي الكلي والمطلق والمحيط، ولذلك فتحن - كما يقول الستهوري - :

«لا نستطيع أن نعيش بعقولنا وحدها، فإن العقل نفسه يشعر بعجزه عن إدراك كنه ما حوله، لا بد من حرارة الإيهان»^(٣).

فالعقل - على عظمته وضرورته - إنها يدرك الأعراض والظواهر والخصائص، أما إدراك الكنه والبقيين فسببه الإيهان ونها السماء والعلم الإلهي الكلي والمحيط..

وحقيقة نقص العقل الإنساني، ونسبة وظنية مدركاته، هي - عند الستهوري - من ثمرات هذا العقل ذاته.. «فالعقل أداة العلم.. والعقل البشري ناقص، فالعلم حتىّا ناقص، ولكن كيف أدرك الإنسان أن عقله ناقص؟ أتراء أدرك ذلك بعقل كامل، غير ناقص؟ أم أنه من الممكن أن يدرك الناقص ما انطوى عليه من نقص؟»^(٤).. «إن من نعم

(١) المصدر السابق، لاهاي في (١٩٢٥-٨-١٩٢٥م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (١٩٢٥-٣٠-١٩٢٥م).

(٣) المصدر السابق، لاهاي في (١٩٢٤-٦-١٩٢٤م).

(٤) المصير السابق، القاهرة في (١٤-١-١٩٣٤م).

الله أنه جعل العقل هو الذي يدرك نفسه عجزه وقصوره عن إدراك ما حوله، وبذلك عرقلنا عجز العقل بالعقل نفسه فكان هذا أشد إيقاعاً..^(١)

وعلى عكس الفلسفة الوضعية الغربية – فلسفة التوبيخ العلماني – التي تزعم أنه لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده، والتي أضفت – بذلك الغرور العقلي – صفة الإطلاق على الملكة العقلية، التي هي – ككل ملكات الإنسان – نسبة الإدراك.. وستظل دائمًا وأبدًا في حاجة إلى ما وراء العقل وما فوق العقلانية الإنسانية.. على عكس هذه الفلسفة الوضعية الغربية، يقول السنهوري – انطلاقاً من الفلسفة الإيالية – :

«أحدد ما للعقل من سلطان: هو الذي يكشف الحقيقة، ولكنها حقيقة نسبية مقيدة بظروف الزمان والمكان، وهي – بعد – ليست كل الحقيقة، فهناك من الحقائق ما ينبغي أن يسلم العقل بأنها فوق تناوله، وهذه الحقائق هي التي أسميتها بما وراء العقل»^(٢)

وهنا يُبرز الحاجة إلى مُوازنة «القلب» «للعقل»، وضرورة «الأخلاق» التي تأتي بها رسالات السماء.. «فالصلة بيننا وبين الله – تعالى – القلب والعقل»^(٣).. «والقلب الرحيم يشد أزره خلق قوي، يقوده عقل، يرشده علم، ذلك هو المثل الأعلى للرجل في هذه الحياة»^(٤).. «أرجو من الله أن يقدرني على الخير، وأن يجعل لي عوناً من قلبي، ثم من أخلاقي، ثم من عقلي، ثم من عملي»^(٥)

هكذا رأى السنهوري – صاحب العقل المبدع – نسبة مدركات العقل الإنساني – منها كانت عظمته – إذا ما قيست باليقين الذي يثمره القلب والإثبات.. ولذلك، حكم الرجل – كما حكم كثير من فلاسفة الإسلام أصحاب العقول المبدعة والعقلانية المتألقة – «أن الإثبات عن تقليد أشد ثباتاً من الإثبات عن اجتهاد»^(٦).. لأن ثمرة الاجتهاد: ظنية، ونسبية.. بينما التقليد لا يعرف غير اليقين!

(١) المصدر السابق، لاهي في (٦-٩-١٩٢٤م).

(٢) المصدر السابق، دمشق في (٤-٢-١٩٤٤م).

(٣) المصدر السابق، ليرن في (٢٤-٨-١٩٢٥م).

(٤) المصدر السابق، لاهي في (١٢-٨-١٩٢٤م).

(٥) المصدر السابق، بروكسل في (١٢-٨-١٩٢٤م).

(٦) المصدر السابق، القاهرة في (١-٢١-١٩٣٣م).

ولذلك عاب السنهوري على فيلسوف الوضعية الغربية أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧م) توهمه أن سعادة الإنسان قد تتحقق بتجاوز « الدين » إلى « العلم » الالاديني.. لأن ذلك - في المذهب الإيجي للسنهوري - قذف للإنسان في بحار الشك ومجاهيل الالاديرية، وحرمان له من نعمة وسعادة اليقين، التي لا يوفرها إلا الدين .. « يقول أوجست كونت: إن العالم انتقل من الدين - (أي: ما وراء المادة) - إلى العلم، وأظن أنه فاته أن يختم هذه الحلقة بالرجوع إلى الدين في النهاية .. »^(١)

ففي الإثبات سعادة اليقين لهذا الإنسان ..

• وعلى عكس المناهج الوضعية والمادية، التي أقامت تناقضًا بين « القوانين الطبيعية » وبين « الإثبات الديني » و« الفعل الالهي » في الكون والطبيعة والمجتمع الإنساني، نرى السنهوري - في فلسفته الإيجية - يجعل « القوانين الطبيعية » نعمة من نعم الله على الإنسان؛ وذلك لأن جريان الكون والمجتمع على هذه القوانين، التي هي سنن إلهية، يوفر الحرية والاختيار ويفتح أبواب المساواة - في إطار هذه السنن - أمام الناس، مطلق الناس وكل الناس، دونها استبداد أو طغيان يتحكم في سير الطبيعة والمجتمع.. ففي هذه القوانين الحاكمة نعمة إلهية، ولا يمكن أن تكون تقليضاً لفعل الله وإرادته وقدرته، كما يزعم الماديون.

«.. فمن نعم الله على خلقه أن جعلهم محكومين بقوانين طبيعية لا تتغير، فلا استبداد ولا تحكم، ولكنها شرعة الله تجري على جميع الخلق، وإن تجد لسنة الله تبديلًا .. »^(٢)

والسنهوري في فلسفته الإيجية، وعندما تحدث عن القوانين الطبيعية، لم يقل ما قاله الماديون عن « حتمية » عمل و فعل هذه القوانين، على التحويل الذي ينفي قدرة الله على تغيير وتبديل عملها و فعلها - عندما يريد - وإنما تحدث السنهوري عن قدرة الله تعالى على الفعل والتغيير - مطلق الفعل والتغيير - لما يريد.. كل ما يريد.. فحالات القوانين الطبيعية هو القادر على خرق هذه القوانين، مع جعل الإنسان - ذاتاً وأبداً - في الإطار المحكم بانتظام السنن والقوانين.

(١) المصدر السابق، باريس في (٤-١-١٩٢٤م).

(٢) المصدر السابق، القاهرة في (٦٦-٦-١٩٥٨م).

أفهم أن هناك قوانين طبيعية، وأفهم – إلى جانب هذا – أن الله موجود، وأنه قادر على خرق هذه القوانين، ويلوح لي أن معنى وجود القوانين الطبيعية لا ينفصل عن مداركنا التي جبنا الله بها، فنحن لا ندرك وجود هذه القوانين إلا بهذه المدارك، والله قادر على خرقها، بمعنى أنه قادر على تغيير مداركنا بحيث تفهم قوانين معايرة للقوانين الأولى، ونتقبلها على أنها طبيعية، ولكن من رحمة الله أن يجعل مداركنا تتفق دائمًا مع ما يحيط بنا من قوانين الطبيعة ^(١) هكذا فاض قلب وعقل هذا الرجل الأعظم بهذه الإبداع في ميدان الإثبات بالله.

عرض للإثبات بالله، كفطرة فطر الله عليها كل نفس سوية.. فوجود الإنسان – المخلوق – شاهد صدق على وجود الإله الخالق..

«أنت موجود لأنك خلقتني !»

وعرض للإثبات كمصدر أول للسعادة الحقيقة في هذه الحياة.. وكمصدر للقوة التي يستعين بها الإنسان المؤمن على مغابية التحديات والعقبات.. كما عرض لعلاقة الإثبات بالعلم.. وبالعقل.. وبالقوانين الطبيعية.

عرض لكل ذلك – على التحوز الذي أشرنا إليه – عندما جعلنا نصوته هي التي تعرض معلم وأبعد هذا الإثبات.. بل لقد فاض قلبه الكبير بهذه الفلسفة الإيمانية – في كثير من المواقف – شعراً جيلاً، جيلاً في صياغاته.. وجيلاً في صدق التعبير عن هذا الإثبات.

ا هُوَ اللَّهُ، إِنْ تَبْعُدْنَا، فَجَاهَنَّمْ
مُحِيطٌ بِنَا فِي الْبَعْدِ كُنَّا أَوْ الْقُرْبِ
إِذَا النَّاسُ لَمْ تُؤْمِنُنَّ بِرَبِّ الْمَهَبِينَ رَجِيمٌ كَهْلٌ
لَا تَسْتَطِعُ عَيْنَاهُ بِلَارِبِّ ^(٢) !»

ا اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي قَاتَلْتُ عِبَادَهُ
إِلَّا أَنِّي أَغْبَدُ الْمَغْبُودَهُ
أَلْرَى جَمَالَهُ لِلْإِلَهِ وُجُودَهُ ^(٣) !

(١) المصدر السابق، لاهاي في (١٥-٨-١٩٢٤م).

(٢) المصدر السابق، القاهرة – سقارة – في (٢-٩-١٩٤٩م).

(٣) المصدر السابق، بيت المقدس في (١٠-٩-١٩٥١م).

تلك هي الفلسفة الإيمانية لفقيه القانون وإمام الفقهاء الدكتور عبد الرزاق السنّهوري باشا.. لازمته عبر سنوات عمره المديدة.. حتى لقد كتب في ذكرى عيد ميلاده السبعين يقول: «ولا أزال – وأنا في السبعين – أقول ما قلته وأنا في العشرين»:

لَا هُمْ بَتُّ فُؤَادِي بَعْدَ رَغْزَعَةٍ
وَوَقْنِي شَرَّ تَفْسِي فَهِيَ تُغْوِيَنِي
وَلِيَ عَلَى الْأَرْضِ آكَالٌ مُقَدَّسَةٌ
إِذْ يُقْصِنِي عَنْكَ بَنِيَّ فَهِيَ تُنَنِّي»^(١)

ذلك هو الإيمان الديني، الذي تأسست عليه إسلاميات السنّهوري، وارتقت منه، فلم تكن مجرد اختيارات لنظم إسلامية هي الأجدى والأجدر بتحقيق السعادة والرشاد في دنيا الناس، وإنما كانت – فوق ذلك وقبله – مؤسسة على قاعدة هذا الإيمان الديني بشارع الدين، وخلال الدين ورب الناس.

فهل نبالغ إذا قلنا إننا أمام «فيلسوف إلهي» تستحق فلسفته الإيمانية دراسة متخصصة، انطلاقاً مما قدمناه عنها هنا من إشارات.. مجرد إشارات؟

* * *

هيئة الأمم الإسلامية

[إن دول الشرق لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام.. ولقد كانت أحلم صغيراً بالجامعة الإسلامية.. وكلما تقدمت في السن ازداد إيماني وتعلقّي بقيام الشرق الإسلامي.. وبجمعية أمم شرقية.. فالشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق.. وإنها شيء واحد.. وإذا تحدثت عن أحد هما فكأنني أتحدث عن الآخر]

«الستهوري»

لقد تفتح الوعي السياسي للدكتور عبد الرزاق الستهوري باشا إبان الحرب الاستعمارية الأولى (١٣٣٢ - ١٣٣٧ هـ / ١٩١٤ - ١٩١٨ م) وهي مرحلة الضعف الذي قارب الانهيار للدولة العثمانية، تلك التي كانت رغم أمراضها الداخلية، والضربات الاستعمارية التي تهال عليها - بمثابة الرمز للجامعة الإسلامية والإعلان عن استمرار الخلافة الإسلامية التي استظل بها المسلمون منذ عصر صدر الإسلام.

ولإزاء خاطر الانهيار المحدق بهذه الدولة العثمانية، انحازت تيارات فكرية وسياسية إلى معسكر الدفاع عن هذه الدولة - كما هي - وينزعتها المناوئة لمعايير الوطنية والقوميات واللامركزية بين الشعوب التي كانت تابعة لسلطانها، وانحازت تيارات فكرية وسياسية أخرى إلى معسكر نفسي اليد من هذه الدولة، وتشجيع حركات الاستقلال عنها على أساس من الوطنية والقومية التي تقطع علاقات الوطنية والقومية بجامعة الإسلام.

ويبين هذين التيارين، كان هناك تيار ثالث يرفض التعصب الوطني والقومي المؤسس على الترعة العنصرية، التي ميزت القوميات الغربية، ويرفض في ذات الوقت التخلّي عن الرابطة والجامعة الإسلامية، ويدعو إلى تمايز الوطنية والقوميات في إطار جامعة إسلامية تناسب مؤسساتها هذا النمو الجديد للوطنية والقوميات.. وفي هذا التيار الثالث كانت مدرسة الحزب الوطني المصري.. حزب مصطفى كامل باشا (١٢٩١ - ١٣٢٦ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٠٨ م) الذي كان الباعث الأول للوطنية المصرية، وداعية الجامعة الإسلامية التي تنتظم فيها الأقطار والوطنية والقوميات.. وفي هذه المدرسة، مدرسة القوميات الاعرقية واللادعصرية.. ومدرسة الجامعة الإسلامية التي توظف في بنائها لبيات الوطنية والقوميات المعتدلة، تكون وتباور الوعي السياسي للدكتور عبد الرزاق الستهوري باشا.. فوطنيته

كانت كوطنية مصطفى كامل، ترى الجامعة الإسلامية سياجها الإقليمي، وتأثيرها الحضارية.. ولم تكن كوطنية سعد زغلول باشا (١٢٧٣ - ١٣٤٦ هـ / ١٨٥٧ - ١٩٢٧ م) التي تنقض اليد من الدائرة العربية والإسلامية يأساً وفتوطاً.. وعن حقيقة هذا الاتساع هذه المدرسة الإسلامية الجديدة يتحدث السنهوري فيقول:

«إن الجيل الذي أنا منه تلمنذ في الوطنية لمصطفى كامل قبل أن يتلمنذ لزغلول...»^(١) ولم يتطرق السنهوري أنياب الدولة العثمانية (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤ م) ولا الحملة الفكرية الشرسة التي انقضت على فكرة الخلافة الإسلامية والجامعة الإسلامية منذ ظهور كتاب الشيخ علي عبد الرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م) عن (الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة الإسلامية) سنة (١٩٢٥ م) ليعرض تصوراته للجامعة الإسلامية الجديدة، وللمصورة العصرية للخلافة الإسلامية، وهي التصورات التي أفردت لها رسالته للدكتوراه حول (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) سنة (١٩٢٦ م)... والتي رد فيها على كتاب علي عبد الرازق تحت عنوان «رأي شاذ».. لم يتطرق السنهوري حدوث هذا الزلزال، الذي فجّر تيارات الفكر والاجتهاد في هذه القضية - على اختلاف هذه التيارات - وإنما تناول الرجل هذه القضية بالتأمل والتفكير والكتابية - في «أوراقه الشخصية» - قبل سنوات من وقوع هذا الزلزال.

ذلك لأن بناء الجامعة الإسلامية على أساس جديدة، لتكون جمعية أمم شرقية، تنسج المجال للوطنيات والقوميات الاعنصرية، وتجمّع في ذات الوقت شعوب الشرق وأمم وقومياته على جامعة الإسلام.. كان حلم السنهوري وشاغله الأكبر، منذ فجر حياته الفكرية.. بل لعلنا لا نعدو الحقيقة الموضوعية عندما نقول: إن كل الإنجازات التي أنجزها السنهوري باشا، على امتداد عمره المديد، وفي مختلف الميادين، إنما كانت خطوات على طريق بناء الجامعة الإسلامية ورابطة الأمم الشرقية، ولبنات في هذا البناء الذي مثل حلم السنهوري ومشروع حياة هذا الرجل العظيم.

لقد كتب معبراً عن أمنيته هذه التي حلم بها منذ صغره.. كتب عنها - بعد قيام «عصبة الأمم» سنة (١٩٢٠ م) ذات التكوين الغربي، والتوجهات الغربية، تلك التي فرضت على العالم الإسلامي مخططات الاستعمار تحت اسم «الانتداب»! - كتب السنهوري يقول:

(١) الأوراق الشخصية، باريس في (٥-١٢-١٩٤٣ م).

«أُتمنى أن تكون جمعية الأمم شرقية إلى جانب جمعية الأمم الغربية»^(١).. «لقد كنت أحلم صغيراً بالجامعة الإسلامية، وكانت أتعشقها، ولم تكن أبداً إلا رمزاً لحقيقة مهمتها خالية من كل تحديد ووضوح، أما الآن فأراها في صورة أخرى أقل إبهاماً وأكثر تحديداً.. على أن دون تحديدها تحديداً كافياً سنتين من التجارب والدراسة أرجو اجتيازها»^(٢)..

ولقد كان السنهوري يدرك أن حلمه هذا هو حلم يبعث حضارة إسلامية وعدنية شرقية متميزة عن الحضارة الغربية، تميز الشرق عن الغرب، وتميز الإسلام عن المسيحية، وأن تحقيق هذا الحلم العظيم يقتضي الانتصار على الاستعمار الغربي، الذي مزق رابطة الجامعة الإسلامية، واحتل أوطان الأمم الشرقية.

«كلما تقدمت في السن ازداد إيماني وتعلقبي بقيام الشرق الإسلامي من نومه، ومناهضة الطامعين فيه، وأمنيتي ألا أموت قبل أن أرى الإمبراطورية البريطانية تتمزق»^(٣)..

وهذا «الشرق الإسلامي» كان - عند السنهوري - «هيئة أمم شرقية»، تجتمعها رابطة الإسلام، التي تحضن الوطنية والقوميات والدول والأقاليم، بل وكل ديانات الشرق.. فهي هبة دينية.. وجامعة أمم.. ورابطة لا مركزية.. تلك التي يحلم بها السنهوري.. «يقول الشرق لأبنائه: إن هضتي هي هبة دين، وتقوم على سائر الأديان، فإن مقر الأديان الثلاثة، وكلها من عند الله، وهي هبة لجميع الأمم الشرقية على اختلاف أديانها، وكل أمم تقوم بشأنها، مع عقد مصالفات بين الأمم الشرقية من شأنها أن تقوى الروابط العلمية والاقتصادية والسياسية، وتكون عند الضرورة معاهدات دفاعية ضد المعادي، فهل قدر الله للأمة المصرية أن تعطي مثلاً صالحًا للأمم الشرقية في ذلك؟!»^(٤)..

وإذا كان الاستعمار الغربي قد نجح - مع القومية الطورانية العنصرية - في إسقاط الخلافة الإسلامية، في مارس سنة (١٩٢٤م)، فإن السنهوري يكتب - في الشهر التالي مباشرة - عن جدارية الإسلام بأن يكون سباجاً جامعاً للأمم الشرقية:

(١) المصدر السابق، ليون في (١٩٢٣-٨-١).

(٢) المصدر السابق، ليون في (١٩٢٢-١-٢٢).

(٣) المصدر السابق، ليون في (١٩٢٢-٩-٢٩)، ولقد حقن الله أمنية السنهوري، فتمزقت الإمبراطورية البريطانية.. واستقلت شعوب مستعمراته، قبل أن يلقى السنهوري ربه سنة (١٩٧١م).

(٤) المصدر السابق، ليون في (١٩٢٣-٨-٢٦).

﴿فَمِنْ مَبَادِئِ الْإِسْلَامِ مِبْدَأٌ يُجْعَلُهُ سِيَاجًا لِجَمْعِيَّةِ أَمَمِ عَامَةٍ لَا يَتَطْرُقُ إِلَيْهَا الْعُسْفُ﴾

- المساواة بين الشعوب والأفراد، فليس لعربي على أعمى فضل إلا بالقوى.
- المناداة بأن الإسلام مفتوح لجميع البشر وأنه دين الإنسانية جماء.. ^{١١١}

لكن.. كيف يكون الإسلام قانوناً لشعوب الشرق وأمه، وبين أبنائها من لا يتدبرون به؟.. وكيف تكون النهضة الشرقية إسلامية، وبين أبناء هذه النهضة من يتدبرون بغير دين الإسلام؟.. وكيف يدعو السننوري إلى أن تكون نهضة الشرق بالإسلام، ونهضة الإسلام بالشرق، بينما الغرب قد نهض بإدارة الظاهر للدين، وأصبح لنموذج نهضته الادينية - العلمانية - أنصار في البلاد الإسلامية، ترعاهم وتشجعهم سلطات الاستعمار ودواتره الفكرية والعلمية؟

هنا، وللإجابة عن هذه التساؤلات - التي لا يزال يسألها العلمانيون والمغاربون في بلادنا حتى اليوم - يقدم السننوري نظرية المتكاملة، التي تؤكد على تميز الشرق عن الغرب، وتميز الإسلام عن المسيحية، في العلاقة بالدولة والمجتمع والمدنية.. والتي تدعو إلى التمييز - في الإسلام - بين الجانب العقدي، الذي هو خاص بال المسلمين وحدهم، لا يُفرض على من عداهم، أو لثالث الذين يتركهم الإسلام وما يدينون به من عقائد وعبادات.. التمييز بين هذا الجانب العقدي والعبادي في الإسلام وشريعته، وبين الإسلام كثقافة جامحة لكل شعوب الشرق، وكتفاؤون وفقه معاملات صاغه فقهاء الشرق، نلبية الشرقية، بكل خصائصها وجماعاتها البشرية، وكمدينة إسلامية، أسهمت في صناعتها كل أمم الشرق، فهي ميراث حلال لكل هذه الأمم على اختلاف معتقداتها الدينية.

يقدم السننوري نظرية هذه في التمييز بين إسلام العقيدة، الذي هو علاقة خاصة بال المسلمين، تحكم عبادتهم لله.. وبين إسلام الثقافة والقانون والمدنية، الذي هو الرابطة الجامحة لشعوب الشرق، والصيغة - التاريخية.. والمستقبلية - لحضارة ومدينة هذه الشعوب. ولقد بسط السننوري أبعاد هذه النظرية، في التمييز بين الإسلام « الدين » والإسلام « الحضارة والمدنية والثقافة والقانون » في كتابه عن (الخلافة الإسلامية) سنة (١٩٢٦م).. وفي دراسته عن (الدين والدولة في الإسلام) سنة (١٩٢٩م).. وفي دراسته عن (الإسلام والشرق)

سنة (١٩٣٢ م) .. وفي معظم كتاباته الإسلامية، في أوراقه الشخصية.. وغيرها من البحوث والدراسات والمقالات والمحاضرات، ومقدمات مؤلفاته في الفقه والقانون.

ومن نتاج صياغته الفكرية لنظرية هذه، ما كتبه في دراسته عن (الإسلام والشرق) فقال:

« .. واني كثيراً ما أذكر الإسلام في كتابي (الخلافة)، ولا أقصد من هذه الكلمة مجموعة من المعتقدات الدينية، وإن كنتأشعر نحو هذه المعتقدات باحترام المسلم الخالص الإيمان، ولكنني أقصد بالإسلام تلك الثقافة الإسلامية التي أثارت جواب العالم في ظلها العصور الوسطى، فالثقافة الإسلامية، لا الدين الإسلامي، هو الذي يعني .. فإلى جانب الدين في الإسلام - توجد المدينة، فأما الذين يؤمّنون بتعاليم الدين، فأولئك هم المسلمين، وأما الذين يتممّون إلى الثقافة الإسلامية فأولئك هم أولاد ذلك الوطن الإسلامي الكبير، وقد ورّيـس المسلمين والنصارى واليهود، عاـشوا جـيـعاً تحت علم الإسلام طـوال هـذه الـقـرون.

بـهـذا المعـنى الـأخـير يـكون الإـسـلام وـالـشـرق شـيـئـاً وـاحـدـاً، فـإـذـا تـحدـثـتـ عنـ أحـدـهـما فـكـانـتـ أـخـدـثـ عنـ الـأـخـرـ.. فـهـلـ آنـ لـنـأـنـ تـقـولـ: «ـالـشـرقـ بـالـإـسـلامـ، وـالـإـسـلامـ بـالـشـرقـ»؟

وـهـذهـ الـخـصـوصـيـةـ، الـتـيـ جـعـلـتـ فـيـ الإـسـلامـ ثـقـافـةـ وـمـدـنـيـةـ لـاـ تـقـفـ رـوـابـطـهاـ عـنـ الـمـسـلـمـينـ وـحـدـهـمـ، هـيـ الـتـيـ مـيـزـتـ الإـسـلامـ عـنـ الـمـسـيـحـيـةـ - الـتـيـ وـقـتـ عـنـدـ الـعـقـيـدـةـ وـالـوـصـاـيـاـ الـأـخـلـاقـيـةـ لـلـفـرـدـ، وـالـتـرـوـعـ إـلـىـ الـخـلـاـصـ مـنـ الـمـدـنـيـاـ لـلـفـنـاءـ فـيـ الـمـلـكـوـتـ - هـذـهـ الـخـصـوصـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ هـيـ الـتـيـ مـيـزـتـ الـمـدـنـيـةـ الـإـسـلامـيـةـ عـنـ الـمـدـنـيـةـ الـغـرـبـيـةـ، وـمـنـ ثـمـ مـيـزـتـ الـشـرقـ عـنـ الـغـرـبـ.. وـلـذـلـكـ - وـفـيـ سـيـلـ هـذـاـ التـمـيـزـ - يـتـسـأـلـ السـنـهـوـرـيـ ذـاـتـ الـتـسـاؤـلـاتـ الـتـيـ لـاـ زـنـاـ تـوجـهـهاـ إـلـىـ الـعـلـمـانـيـنـ وـدـعـاءـ النـمـوذـجـ الـغـرـبـيـ، مـنـ مـعـاـصـرـيـنـاـ، فـيـقـوـلـ:

«ـأـلـيـسـ مـنـ الـخـيـرـ - وـقـدـ عـلـمـنـاـ مـنـ تـارـيـخـ الـمـدـنـيـةـ الـأـوـرـيـةـ مـاـ عـلـمـنـاـهـ - أـلـاـ تـكـلـمـ عـنـ الـشـرقـ إـلـاـ كـمـاـ تـكـلـمـ عـنـ أـورـبـاـ: بـحـرـ تـبـيرـ جـغـرـافـيـ يـشـمـلـ مـدـلـولـهـ أـمـاـ مـتـفـرـقـةـ، مـنـ جـنـسـيـاتـ مـخـلـقـةـ، وـلـغـاتـ مـتـنـاـوـةـ، وـأـدـيـانـ شـتـىـ؟ وـأـلـاـ تـكـلـمـ عـنـ الإـسـلامـ إـلـاـ كـمـاـ تـكـلـمـ عـنـ الـمـسـيـحـيـةـ: دـيـنـ سـيـاـويـ كـرـيـمـ، أـنـزـلـ مـنـ عـنـدـ اللهـ لـيـطـهـرـ الـوـجـدـانـ، فـعـرـشـهـ فـيـ الـقـلـوبـ، وـحـكـمـهـ عـلـىـ الـضـمـيرـ، وـلـاـ يـعـنـيـ بـشـرـوـنـ الـدـنـيـاـ، وـلـاـ يـنـظـرـ إـلـاـ إـلـىـ عـلـاقـةـ الـعـبـدـ بـمـوـلـاهـ؟

أـوـ هـلـ يـكـونـ الإـسـلامـ شـيـئـاـ غـيرـ الـمـسـيـحـيـةـ، وـتـكـوـنـ رـسـالـةـ مـحـمـدـ غـيرـ رـسـالـةـ الـمـسـيـحـ؟ هـلـ قـشـلـ مـحـمـدـ قـيـصـرـ فـيـ غـرـرـ الـدـنـيـاـ وـزـخـرـفـةـ الـمـلـكـ، فـهـانـ عـلـيـهـ أـمـرـهـ، وـفـصـلـ مـاـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ اللهـ؟ أـمـ أـنـ الإـسـلامـ دـوـلـةـ إـلـىـ جـانـبـ الـدـينـ، وـمـلـكـ إـلـىـ جـانـبـ الـعـقـيـدـةـ، وـقـانـونـ إـلـىـ جـانـبـ الـشـعـائـرـ؟

إذا كان أمر الإسلام هو هذا - وكل ما عندنا منه يثبت ذلك - فمن تكون رعایا تلك الدولة الإسلامية؟ أهم المسلمين وحدهم؟ أم هم كل من استظل براية الإسلام، وانضم إلى الثقافة الإسلامية، ولو كان غير مسلم؟

وما عسى أن تكون تلك الثقافة الإسلامية؟ أليست هي روح الشرق تمثلت علوماً وفنوناً وفلسفة؟ ألم يتبين صرخ هذه الثقافة عقولٍ شرقية، تنتهي كلها إلى الإسلام، وإن كان ليس كلها مسلماً؟ أليست الشريعة الإسلامية - بعد أن تكون شريعة الله - هي شريعة الشرق، مترعة من روح الشرق وضميره، ألوخى بها الله إلى عبد شرقي، في أرض شرقية؟ ألم يكن الفقه الإسلامي - كالفقه الروماني - شريعة إمبراطورية متزامنة الأطراف، متبااعدة النواحي، قام عليها أمر الدولة، واستقام بها السلطان والملك؟

من يعيد لهذه الشريعة جدتها بعد أن خلقت؟ ومن يهرب فيها بالحركة بعد السكون؟ أليس من المستطاع أن تخطى الشريعة الإسلامية أعناق القرون، فتصبح شريعة العصر، تنسع لتفصيات الحضارة، وتصبح شريعة الشرق، دون تمييز بين دين ودين؟.. تعالى الله أن يكون الغربيون أقدر منا على فهم شريعته، وهم غير مسلمين، فيرون أنها تصلح أن تكون مصدراً عالياً للفانون! «^{١١}».

فالشرق غير أوروبا.. والإسلام غير المسيحية.. لأن في الإسلام - غير العقيدة والعبادات، التي هي خاصة بال المسلمين - مدنية وثقافة وشريعة وقانوناً، هي المكونات لحضارة الشرق، على اختلاف أديانه ونوعيه وأمه، وعليها ترتكز النهضة الإسلامية والجامعة الإسلامية لسائر الشعوب والأمم الشرقية.. حتى ليجعل السنوري شعار هذه النهضة وهذه الجامعة: «الشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق».

• ومع هذه المدنية الإسلامية والشريعة الإسلامية، وفقه معاملات هذه الشريعة، والثقافة الإسلامية كركائز لنهضة شعوب الشرق، وبناء هيئة الأمم الشرقية، يدعو السنوري إلى جعل اللغة العربية إحدى هذه الركائز والجامعات.. فهي اللغة القومية للأمة العربية، وللغرب دور رائد وقائد ومسؤوليات جسام في النهضة الإسلامية تاريجياً وفي الحاضر والمستقبل.

^{١١} الإسلام والشرق، ملحق جريدة السياسة، في (١٤ - ١٠ - ١٩٣٢ م).

هذه الأمم، ويسهل بعد زمن - قريب أو بعيد - أن نحقق نوعاً من الوحدة في الشرق لا تزال أوربا تتلمس إليه الطريق حتى اليوم^(١) «إن الشرق الأدنى والدول الإسلامية لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام..»^(٢)

فهذا التبني للمفهوم القومي المعتمد - كائناً فرعياً في إطار الجامعة الإسلامية - يفتح الطرق أمام القوميات الشرقية - عربية.. وفارسية.. وطورانية - بل وأمام الجميات لتحقيق خطواتها في التبلور والاكتمال، وهو - في ذات الوقت - لاعتدال لا يتحول إلى عقبات أمام الاتحاد بين هذه القوميات تحت مظلة الإسلام.

فـ (الجامعة الشرقية)، وـ (الجامعة الإسلامية)، وـ (الجامعة الطورانية)، وـ (الجامعة العربية)، وـ (الجامعة الفارسية)، بل وـ (الجامعة المغربية)، ما هي إلا أسماء مختلفة قد تدل على معانٍ مختلفة من وجهة الجنسية، ولكن ليس أسهل من التوفيق بينها؛ بل إن مصلحة الشرق تقضي أن تعمل كل جامعة في تحقيق أغراضها، فإذا حققت ما ترمي إليه يمكن إيجاد الروابط المبنية التي تربط هذه الجامعات بعضها ببعض، فلتعمل الآثار على نشر الدعوة الطورانية في بلاد القوقاز والتركمان، ولتعمل العجم على تم وحدتها، ولتعمل العرب على إحكام روابط الجزيرة، ولتقم مصر بما يجب عليها من جعل وادي النيل وحدة سياسية كما هو وحدة طبيعية، ولستند بلاد المغرب بما بينها من روابط تاريخية، ثم إذا نهضت كل هذه الأمم المختلفة الأجناس واللغات، كل أمة في الجامعة الصغرى التي تجمعها.. يمكن عند ذلك تحقيق وجود لتلك الجامعة الكبرى «الجامعة الشرقية» أو «الجامعة الإسلامية» بمعنى واسع..^(٣)

ولقد كان واضحاً لدى السنوري أن عوامل الوحدة الجامعة لأمم الشرق لا تبدأ بالروابط السياسية، فهذه ثمرة ونتيجة للروابط الثقافية والقانونية والاقتصادية، التي يجب أن تبدأ بها خطط مشاريع الجامعة الإسلامية، وهو يضرب على هذا الترتيب لأولويات عوامل التوحيد مثال الوحدة الألمانية - في أوربا - فيقول: «ويجب التفكير في ربط الأمم الشرقية بروابط اقتصادية ولغوية وقانونية قبل التفكير في ربطها بروابط سياسية، فإن هذه

(١) الإسلام والشرق، في (١٤-١٠-١٩٣٤م).

(٢) الأوراق الشخصية، باريس في (٣٠-١٠-١٩٦٣م).

(٣) المصدر السابق، لyon في (١٩-١٠-١٩٢٣م).

والعربية - زيادة على ذلك - هي لغة الشريعة الإسلامية، التي هي واحدة من الركائز العامة للنهضة الشرقية.. ولغة تراث الأمة، على اختلاف مللها ودياناتها.. وهي - فرق ذلك وبقائه - لغة القرآن الكريم، الذي جعل لها مكانة مقدسة حتى في القوميات الإسلامية غير العربية.. فهي - لذلك - مرشحة لتكون لغة الجامعة الشرقية، على اختلاف أسم وقوميات شعوب هذه الجامعة.

«.. ولنهضة الشرق يجب المضي في بث تعليم اللغة العربية في البلاد التي لا تتكلم بها، والأخذ بها لغة رسمية للمؤتمرات والحكومات، وإنشاء مجتمع علمية لغوية وفنية..»^(١).

• وإذا كان الإسلام - إسلام المدنية والثقافة والشريعة والقانون - هو الجامع الأول والأكبر لشعوب الشرق وأمه، «لأن الشرق، والدول الإسلامية نفسها لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام..»^(٢).

فإن الإسلام - في رأي السنهوري، وهو يرفض المضمون العنصري للقومية الغربية، التي هي «صراعية.. تجزئية» - يقبل ويعايش مع القوميات الشرقية كجامعة للانتماءات الفرعية - اللغوية والجنسية - ويوظفها كلباسات في بناء الجامعة الإسلامية.. فيهذه الجامعة الإسلامية هي جامعة شعوب وأمم وقوميات.. ترفض المفهوم العنصري للقومية الغربية، وتحفظ تمايزات وخصوصيات وتنوع القوميات الشرقية في إطار جامعة الإسلام.

«إن فكرة القومية دبت في الشرق، ولا يمكن أن تنشر، وكل ما يطلب من الشرقيين هو أن يتذروا التاريخ، فيروا أن الغرب انتشرت فيه هذه الروح وأصبح القوم أقواماً، ولكن كانت نتيجة المبالغة في هذا المبدأ أن صار كل قوم عدواً للأقوام الأخرى، ووقدت بينهم الحروب، فالشرق إذا أراد أن يبني نهضته على مبدأ القومية فلا بد له في الوقت ذاته من أن يوجد شيئاً من الاتصال بين أقواماً متعددة في مبدأ نهضتها، حتى يسهل بعد ذلك أن تكون هذه الأقوام على صفاء ووداد، ويجمعها كثير من عوامل التوحيد»^(٣).. «فلنترك الشرق تستكمل كل قومية فيه مقوماتها، ولكن لتنفتح في هذه القوميات روحًا شرقية واحدة، تسترشد بها الأمة في نهضتها الوطنية، حتى يسود التآخي والتعاون فيها بين

(١) الأوراق الشخصية، ليون في (٩-٧-١٩٢٣م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (٣٠-١٠-١٩٢٣م).

(٣) المصدر السابق، باريس في (٤-١١-١٩٤٤م).

هذه الأمم، ويسهل بعد زمن - قريب أو بعيد - أن تحقق نوعاً من الموحدة في الشرق لا تزال أوربا تتلمس إليه الطريق حتى اليوم^(١) إن الشرق الأدنى والدول الإسلامية لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام^(٢).

فهذا التبني للمفهوم القومي المعتمد - كاتناء فرعى في إطار الجامعة الإسلامية - يفتح الطرق أمام القوميات الشرقية - عربية.. وفارسية.. وطورانية - بل وأمام الجنسيات لتحقيق خطواتها في التبلور والاكتمال، وهو - في ذات الوقت - لاعتداله لا يتحول إلى عقبات أمام الاتحاد بين هذه القوميات تحت مظلة الإسلام.

فـ (الجامعة الشرقية)، وـ (الجامعة الإسلامية)، وـ (الجامعة الطورانية)، وـ (الجامعة العربية)، وـ (الجامعة الفارسية)، بل وـ (الجامعة المغربية)، ما هي إلا أسماء مختلفة قد تدل على معانٍ مختلفة من وجهة الجنسية، ولكن ليس أسهل من التوفيق بينها؛ بل إن مصلحة الشرق تقضي أن تعمل كل جامعة في تحقيق أغراضها، فإذا حفظ ما ترمي إليه يمكن إيجاد الروابط المتينة التي تربط هذه الجامعات بعضها ببعض، فلتعمل الأتراك على نشر الدعوة الطورانية في بلاد القوقاز والتركمستان، ولتعمل العجم على لم وحدتها، ولتعمل العرب على إحكام روابط الجزيرة، ولتقم مصر بما يجب عليها من جعل وادي النيل وحدة سياسية كما هو وحدة طبيعية، ولستند بلاد المغرب بما بينها من روابط تاريخية، ثم إذا نهضت كل هذه الأمم المختلفة الأجناس واللغات، كل أمم في الجامعة الصغرى التي تجمعها.. يمكن عند ذلك تحقيق وجود تلك الجامعة الكبرى «الجامعة الشرقية» أو «الجامعة الإسلامية» بمعنى واسع^(٣).

ولقد كان واضحاً لدى السنوري أن عوامل الوحدة الجامعة لأمم الشرق لا تبدأ بالروابط السياسية، فهذه ثمرة ونتيجة للروابط الثقافية والقانونية والاقتصادية، التي يجب أن تبدأ بها مخططات مشاريع الجامعة الإسلامية، وهو يصر على هذا الترتيب لأولويات عوامل التوحيد مثال الوحدة الألمانية - في أوربا - فيقول: «وينبغي التفكير في ربط الأمم الشرقية بروابط اقتصادية ولغوية وقانونية قبل التفكير في ربطها بروابط سياسية، فإن هذه

(١) الإسلام والشرق، في (١٤-١٠-١٩٣٢م).

(٢) الأوراق الشخصية، باريس في (٣٠-١٠-١٩٢٣م).

(٣) المصدر السابق، ليون في (١٩-١٠-١٩٢٣م).

تأنى تالية لتلك - ومثل ذلك: الدول الألمانية - ولتطبيق ذلك عملياً يمكن البدء بالنهضات الآتية:

- ١ - نهضة تتناول الشريعة الإسلامية وجعلها مطابقة لروح العصر، وهذه النهضة تنشر في كل الدول الشرقية.
- ٢ - نهضة تتناول اللغة العربية، وإدخال ما يجب إدخاله عليها من التعديلات، وتوحيد اللهجات المختلفة فيها بقدر الإمكان.
- ٣ - نهضة اقتصادية، وتناول ربط البلاد المستقلة بمعاهدات تجارية واقتصادية واتحاد جركي أو ما يشبهه.
- ٤ - نهضة لإحياء العلوم والمعارف الشرقية، وبخاصة الإسلامية. ^(١)

ولأن هذا هو انجاز السنهوري للقومية المعتدلة - غير العنصرية.. وغير التجزيئية - والتي تمثل انتهاء فرعياً في إطار الجامعة الشرقية، ولبنية في بناء الجامعة الإسلامية، رفض السنهوري وانتقد القومية العنصرية التي تجعل الأتراك أعداء للعرب، أو العكس، ونبه على دور التغؤة الأجنبي الاستعماري في هذا العداء الذي جعل «كراهية جزء كبير من العرب للترك، وميلهم إلى صبغ الجامعة العربية بصبغة عداء للجامعة الطورانية ويفظرون أن هذا الميل العدائي يشجعه ما يديه بعض الأتراك من النزق والعداوة للعرب، على أنه يمكن مع حسن التفاهم، أن يسود الوفاق بين العرب والترك، والمصريون خير معين على إيجاد هذا التفاهم، فهم لا يكرهون الترك ويحبون إخوائهم العرب، والترك لا مصلحة لهم في معاداة العرب، بل يخسرون كثيراً من ذلك، ولكن عقدة المسألة هي تغؤة الدول الأجنبية». ^(٢)

ولقد اختص السنهوري - في إطار تصوراته هذه لدور القوميات الشرقية وجماعتها الإسلامية المنشودة - اختص العرب والعروبة بمكان متميز ومسؤوليات جسام «فالدولة الإسلامية الجديدة، دولة لا تعرف الأجناس ولا تعرف الألوان، فالعجمي والعربي والأخر والأسود عندهما سواء، ولكن هذه الدولة وضع أساسها تي عربي، وارتقت على أكتاف العرب، فللعرب - إذن - أن يتقدموا إلى الإنسانية بهذه الصفحة البيضاء، فهم أول من

(١) المصدر السابق، باريس في (١٠-٣٠-١٩٢٣ م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (١٠-١١-١٩٢٣ م).

قالوا برابطة البشرية، وهدموا الحدود والخواجز ما بين بني البشر، وأقاموا أساساً لعصبة أمم حقيقة لم ينجح الغرب في إيجادها حتى الآن..^(١)

لكن الفكرية العربية، والوحدة العربية - التي شغلت حيزاً كبيراً في فكر السننوري - كانت مكتوبة - في هذا الفكر - بضرورة افتراضها بفكريين هما «الإسلام والشرق» وذلك حتى تكون البلاد العربية «هي وبالاً للشرق الأدنى والأوسط - كتركيا وإيران والأفغان» - عصبة أمم شرقية، تكون شعبية في عصبة الأمم العالمية بجنيف..^(٢)

• ومع الإسلام.. واللغة العربية.. والتزعزع القومية المعتدلة - كجماعات لبناء هيئة الأمم الإسلامية والشرقية.. رأى السننوري في وحدة القانون، المؤسس على فقه المعاملات الإسلامي، ومبادئ الشريعة الإسلامية، عاملًا من أهم عوامل وحدة الأمة والجامعة الشرقية.. سواء أكان ذلك في الإطار العربي أو في الإطار الإسلامي والعربي الأوسع.. فلقد كانت وحدة القانون الإسلامي عامل وحدة للأمة والخلافة الإسلامية تاريخيًّا.. ثم لعب الاستعمار - الذي غرَّب قوائمه الأقطار العربية والإسلامية - على جعل قوائمه عوامل تمزق وتشرذم.. الأمر الذي يدعونا إلى جعل وحدة القانون - في الإطار العربي والإسلامي - عامل توحيد لأمم الشرق في إطار جامعة الإسلام.

فمن دور وحدة القانون المدني العربي في وحدة الثقافة العربية - التي هي ركيزة من أهم ركائز وأسباب الوحدة العربية - يقول السننوري: «إنني أحد المؤمنين بالوحدة العربية، فهي شيء في طبيعة الشعوب العربية، وهذه الشعوب أمة واحدة، إذا تقسمت بها دول متعددة، فهذا عارض يزول بزوال أسبابه، ومن أقوى الأركان التي تقوم عليها الوحدة العربية ووحدة الثقافة، ومن أهم الأسباب لتوحيد الثقافة أن تتوحد الثقافة القانونية، ومن هنا ينبع إيماني بضرورة العمل على إيجاد قانون مدني عربي..»^(٣)

فالرجل الذي وضع القوائين المدنية لمصر والعراق وسوريا، ورأها خطوات نحو توحيد القانون المدني العربي، ذي المرجعية الإسلامية، إنما كان يخطو خطوات مدقورة نحو تحقيق حلم حياته الأكبر وهو تحقيق وحدة الشرق الإسلامي، على أساس من المدنية

(١) نبى المسلمين والعرب، في سنة (١٩٣٦ م).

(٢) إمبراطورية العرب التي نشر بها، في (١٥-٨-١٩٣٦ م).

(٣) القانون المدني العربي، في سنة (١٩٥٣ م).

الإسلامية، المؤسسة على شريعة الإسلام.. وهو - بهذه الخطوات التوحيدية للقانون - ويتوحيد مرجعيته الإسلامية، إنما كان ينهض بثورة المحرر من «التجزئة القانونية» التي صنعتها الاستعمار ببلاد الشرق، ليكرس بها «التجزئة السياسية» التي فَتَّتْ بها هذه البلاد.. «فلقد كانت هذه البلاد جميعها - فيها عدا مراكش وأجزاء من اليمن - مدمجة في الإمبراطورية العثمانية حتى القرن التاسع عشر، وكان الفقه الإسلامي غير المقتن هو المعمول به فيها جميعاً، فاستقلت مصر استقلالاً ذاتياً تحت حكم محمد علي، ولما فُتِّتَتْ الدولة العثمانية الفقه الإسلامي في «مجلة الأحكام العدلية» لم يمتد هذا التقنين إلى مصر. وبقيت هذه على ما كانت عليه من تطبيق الفقه الإسلامي غير المقتن، مع بعض التشريعات الفرنسية وبخاصة في القانون التجاري، ثم دخلت في عصر إصلاح قضائي تحت حكم إسماعيل، وامتد عصر الإصلاح إلى أوائل حكم توفيق، فأُنِيَّتْ المحاكم المختلفة فالمحاكم الوطنية على غرار المحاكم الفرنسية، ووضعت تقنيات حديثة تطبقها هذه المحاكم في سنتي (١٨٧٥ م) و (١٨٨٣ م) أخذت كلها من التقنيات الفرنسية، وعلى رأس هذه التقنيات القانون المدني، ومن ثم أصبحت مصر ذات قانون مدني مقتبس من القانون الفرنسي.

وضمت فرنسا الجزائر إلى بلادها سنة (١٨٣٠ م) فامتد القانون المدني الفرنسي إلى الجزائر بهذا الضم، ثم أعلنت فرنسا حمايتها على تونس فمراكش، وأدخلت فيها تقنيتين مماثلين، الأول لتونس في سنة (١٩٠٦ م) والثاني لمراكش في سنة (١٩٣١ م)، وهما تقنيتان مقتبسان من القانون المدني الفرنسي، ولكنهما أحدثت منه عهداً وأكثر مسيرة لحركة التقدم القانوني.

وما تفككت الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، دخلت سوريا ولبنان في الانتداب الفرنسي، والعراق وشرق الأردن وفلسطين في الانتداب البريطاني، واستقل الحجاز.. وبقي اليمن مستقلاً كما كان، وكان الإيطاليون قد استولوا على ليبيا قبيل الحرب، ولكنهم لم يغيروا قانونها المدني، وبقيت المملكة العربية السعودية على مذهبها الوهابي، واليمن على مذهب الزيداني، كذلك بقيت سوريا - بالرغم من الانتداب الفرنسي - والعراق وشرق الأردن وفلسطين - بالرغم من الانتداب البريطاني - على مجلة الأحكام العدلية.

أما لبنان فقد تركت المجلة - وكان لا يزال تحت الانتداب - إلى القانون المدني اللبناني، وهو قانون مقتبس من القانون الفرنسي.. وهكذا التقسيم البلاد العربية من ناحية قانونها المدني.. ^(١). فالاستعمار، الذي جزأ البلاد العربية - بعد وحدتها في الإطار العثماني، واحتكماتها إلى الفقه الإسلامي - هو الذي خالف بين المرجعيات القانونية لهذه البلاد، وذلك تكريساً للتجزئة السياسية والقطبية التي أحدثها.

ولقد كان حلم السنهوري ياشاً أن يجعل من وحدة القانون، ذي المرجعية الإسلامية - في الوطن العربي والشرق الإسلامي - خطوة نحو وحدة الثقافة، التي هي ركيزة من ركائز الجامعة الشرقية الإسلامية.. بل لقد طمح إلى صياغة قانون دولي إسلامي يحكم العلاقات بين دول الشرق المتضمة شعوبها في هيئة الأمم الشرقية الإسلامية.. إذ «عندما كانت الشريعة أساساً للقوانين المدنية في الأمم الشرقية سهل وضع مشروع لقانون الدولي الخاص الموحد تطبقه كل الأمم الشرقية على السواء..» ^(٢).

• أما الوحدة السياسية لأمم الشرق وشعوبه فلقد تصوّرها السنهوري ياشاً ظمراً لاعتقاد هذه الشعوب المدنية الإسلامية الواحدة، والقانون الإسلامي الموحد، والثقافة الإسلامية الواحدة، وكذلك الوحدة في التجارة والاقتصاد والجهاز، والنهضة باللغة العربية، لغة رسمية واحدة للحكومات والثقافة والعلوم والأدب والمؤتمرات.. وبعد كل هذه الخطوات والإنجازات التوحيدية، تأتي الوحدة السياسية، التي رأى مصر دوراً ارياديًّا فيها.. فالبداية يجب أن تكون بمصر والسودان، وشعبياً سورياً، كنواة للوحدة السياسية للبلاد العربية.

«أفكر في أنظمة سياسية للبلاد العربية، من قبيل أنظمة النمسا والمجر - لما كانتا متحدتين من قبل - ولكنني لا أغالك من التفكير في مملكة ثلاثة تتكون من مصر والسودان وسوريا، إني على يقين تام من أن السعي لاستقلال مصر ووحدتها مع السودان يجب أن يتقدم كل مسعى في سبيل تحقيق الجامعات الشرقية» ^(٣).. «وحدة الدين واللغة كفيلة بتسهيل هذه المهمة الدقيقة..» ^(٤).

(١) المصدر السابق.

(٢) الأوراق الشخصية، ليرن في (١٩٢٣-٩-٧م).

(٣) المصدر السابق، باريس في (١٩٢٣-١٠-٣١م).

(٤) المصدر السابق، ليرن في (١٩٢٣-١٠-١٠م).

ولأن السنهوري كان واضحًا في أن هذه الوحدة الشرقية التي يدعو إليها إنما تتأسس على المدنية الإسلامية «فالشرق يقول لأبنائه: إن نهضتي هي نهضة دين...» .. وسياجها مؤلف من مبادئ الإسلام في المساواة بين الشعوب والأفراد، وافتتاحه لجميع البشر.. «وبهذا المعنى يكون الإسلام والشرق شيئاً واحداً، فإذا تحدثت عن أحدهما فكأنني أتحدث عن الآخر.. فالشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق..».

• لأن السنهوري كان واضحًا في إسلامية هذه النهضة الشرقية.. فلقد كان حريصًا على لا يفهم الغرب أن هذه النهضة الإسلامية الشرقية إنما هي قطيعة مع الغرب.. ولا هي حرب دينية يعلنها الشرقيون ضد الغرب المسيحي.. فكتب في إيضاح أفكاره حول هذه القضية يقول:

«الشخص نقطتين في «بروجرام» نهضة الشرق:

١- ليس قيام الشرق معناه شر الحرب ضد الغرب، وليس في نهضة الشرق ما يتناقض مع الاستفادة من علوم الغرب ومدنية؛ بل لا يزال الشرق حتى الآن في حاجة إلى ذلك، والشرق يستعين في قيامه بما استفاده من مدنية الغرب، كما استعان هذا في نهضته - من قبل - بمدنية الشرق:

فلا يقتصر الغرب من أن يرى الشرق يحاول التهور، فإن هذا في مصلحة الغرب نفسه، إذ يقلل الحروب بسد باب المطامع، وتوجد إلى جانب الغرب أمم فتية ناشئة تقوم بتصنيعها في مدنية العالم وتقدم العلوم.

٢- ليس قيام الشرق معناه قيام دين على دين، أو إنشاء إمبراطورية واسعة تحكم أمم الشرق وتناسب أمم الغرب العداء، فالذين لا يمكن أن يسود إلا في الشرق؛ لأن الشرق مقر كل الأديان، والإمبراطورية الواسعة من آثار التاريخ القديم، وتطور الإنسانية لا يدع مجالاً للأحلام الفردية، وإنما أمم الشرق ت يريد أن تنهض، كل أمم ب شأنها، وأن يوجد بينها تحالف ترقى بها الاقتصادية، ولردم المعندي.. والخلص من الاستعمار الاقتصادي الذي لا يقل خطراً عن الاستعمار السياسي..»^{١١}.

هكذا تحدث السنهوري باشا عن حلم حياته: **النهضة الشرقية**، المؤسسة على بعث المدينة الإسلامية، المتميزة عن المدينة الغربية تميز الشرق عن الغرب، وتميز الإسلام عن المسيحية. وعلى طريق مسعاه لتحقيق هذا الحلم العظيم كانت إنجازات هذا الرجل العظيم على درب توحيد القانون المدني العربي، لتوحد الثقافة.. وعلى درب أسلمة هذا القانون، لتوحد مرجعية المحاكمية التشريعية والقضائية لشعوب الشرق.. ناهيك عن صياغاته لشروط عات الوحدة العربية والشرقية في ميادين التجارة والاقتصاد والتعليم..

لقد كان حلمه الأكير هو: **نهضة الإسلام بالشرق.. ونهضة الشرق بالإسلام**.

* * *

بل إن السنهوري قد سار على درب الإيمان بالشريعة الإسلامية قانوناً موحداً لشعوب الشرق، على تنوع عقائدها الدينية، إلى حيث رأى هذه الوحدة القانونية للأمة تتعدي الوحدة في القوانين العينية إلى الوحدة في قوانين الأحوال الشخصية أيضاً.. فالرجل كان يحلم «بوحدة المحكمة والقضاء» و «بوحدة القانون» حتى الأحوال الشخصية لأبناء الأمة جميعاً.

لقد رأى الشريعة الإسلامية «شريعة الشرق» .. ورأى «الشرق بالإسلام والإسلام بالشرق» .. وآمن بأن «الشرق الأدنى والدول الإسلامية لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير الإسلام» .. وانطلاقاً من إيمانه بوحدة الأمة قدم رؤيته لوحدة القانون والمحكمة حتى فيما يسمى بالأحوال الشخصية.

ولم يكن في موقف السنهوري هذا نزعة فرض دين على أبناء دين آخر، وإنما كان انطلاقاً من خلو لاهوت الديانات الأخرى - غير الإسلام - من قوانين مفصلة حتى في الأحوال الشخصية.. ومن قياداً أن الشريعة الإسلامية ليست قانوناً شخصياً، وإنما هي شريعة إقليمية، تطبق على المجتمع والدولة والأمة، وأن المبدأ الإسلامي المتعلق بترك غير المسلمين وما يدينون خاص بعقائدهم وعبادتهم، الذي ليس منها القوانين المنظمة للأحوال الشخصية، التي أغلبها «معاملات»، لا عقائد وعبادات، إنهم إلا مسائل يسيرة ومحدودة وردت في النصوص الدينية، هي على وجه الخصر: **الأنكحة، ونفي المهر، وعمليك الخنزير، والخمر**.

و فوق ذلك، وحتى لا يحمل توحيد قانون الأحوال الشخصية شبهة تغلب الشريعة الإسلامية على الشرائع الأخرى، دعا السنوري إلى أن تكون هذه الخطوة ثمرة لصلاح قانوني، يضم إلى أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية ما لدى الشرائع الأخرى، فقال:

« .. و قبل الوصول إلى هذه الخطوة، يجب تناول الشريعة الإسلامية بأسلوب العصر الحاضر، و تقرير الأحكام الأخرى إليها بقدر المستطاع، حتى يكون عمل الجميع مبنياً على أساس معين من الشريعة الإسلامية وغيرها مما قرب منها »^(١).

وهذا الموقف الفقهي، الذي دعا إليه السنوري، لم يكن مجرد اجتهاد عصري يتعينا تدعيم « الوحدة الوطنية » لأبناء الأمة، بتوحيد القانون في جميع الميادين - وهو اجتهاد مشروع ومطلوب - وإنما كان - فرق ذلك - استناداً إلى ثلاثة مذاهب من المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى.. فباستثناء مذهب مالك، وأى الأحناف والشافعية والحنابلة أن الشريعة الإسلامية وقضاءها هي المرجع حتى في قضاء غير المسلمين من مواطني الدولة الإسلامية، باستثناء العقائد والعبادات، وما حقّ بها من قضايا الأئمة ونفي المهر وتلبيك الحنر، والخمر - (أى: تقويم أئمها) - لورود نصوص دينية تعلقت بها.

أما بما عدا ذلك في « معاملات » يتوحد فيها القانون والقضاء، بل لقد رأى فقهاء المسلمين وحدة القضاء حتى في هذه الأمور التي يكون لغير المسلمين فيها قانون خاص، إذ يحكم القضاء الواحد بينهم فيها وفق ما يديرون « لأن الحكم بدينهم هو ذاته حكم من أحكام الإسلام ».

بل لقد كان أبو حنيفة - كما أورد السنوري - يرى الولاية العامة للشريعة وقضائها ليس فقط على كل مواطني الدولة الإسلامية، وإنما أيضاً على « المستأمنين » فيها، أي: « الأجانب » الذين تحدث لهم منازعات وهم على أرض دولة الإسلام..

و حتى في حالة تراضي غير المسلمين على التحاكم إلى قضاياهم المليء الخاصة، في الأمور المحدودة المستثناء من القانون الموحد، فإن هذا يُعدُّ « تحكيمًا »، « لا حكماً » .. وهو جائز في الشريعة الإسلامية حتى بالنسبة للمسلمين.

فوحدة القانون، ووحدة المحكمة والقضاء - كوحدة التعليم والمدرسة - هي عند السنوري عناصر أساسية في وحدة الأمة والمجتمع والدولة والمدنية والثقافة.. ومن ثم في تأسيس هيئة الأمم الشرقية، القائمة على مدنية الإسلام.

بل لقد رأى السنوري باشا في المحاكم الأهلية، التي نشأت في ظل الاستعمار الإنجليزي سنة (١٨٨٣م) «قضاء استثنائياً» لأن القضاء الشرعي هو الأصل، وهو الطبيعي.. كما رأى في القانون المدني - الذي ساد في البلاد منذ ذلك التاريخ - أثراً من آثار التفوذ الأجنبي والسلطة الاستعمارية؛ لأن الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها هي القانون الواحد والموحد للأمة كلها.

فالشريعة الإسلامية هي سبيل الوحدة الوطنية في كل إقليم من إقليم دار الإسلام، كما أنها هي أساس المدنية الإسلامية الموحدة لأمم الشرق في إطار الجامعة الإسلامية.

بل إن قارئ «islamيات السنوري باشا» - وخاصة دراسته حول «وصية غير المسلم» - سيرى كيف كانت تلك القضية واحدة من «المعارك الفكرية» الكبرى لهذا المصلح العظيم.. فهو يقول - ضمن ما يقول - حولها: «وحتى يستطيع مزج عناصر الأمة المصرية مرجحاً صحيحاً منتجحاً، لا بد من بذلك مجاهد جديٌ في توحيد قوانين الأحوال الشخصية المتعددة..»^(١)

وحدة القانون، ووحدة المحكمة والقضاء - عند السنوري - هما تصحيح لانحراف الذي حدث في بلادنا بفعل التفوذ الأجنبي والاستعمار العسكري، عندما نشأت المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية، عدواناً على فقه المعاملات الإسلامي والقضاء الشرعي.

«ففي ظل الانتيازات الأجنبية، سعى توبار باشا سعياً معروفاً حتى أنشئت المحاكم المختلطة، في دائرة اختصاص معين، فلما استقام شأن القضاء في هذه الدائرة، كان ذلك مشجعاً على إنشاء المحاكم الأهلية..»^(٢)

بل لقد حاول السنوري أن يثبت - في تحرير قانوني - أن القضاء الشرعي هو جهة الولاية العامة في كل الأقضية، باستثناء ما استثناء المشرع في لائحة سنة (١٨٨٣م) «فالماء يعطى للمحاكم الأهلية بنص يبقى في اختصاص المحاكم الشرعية».. فكتب يقول:

(١) المصدر السابق، ليون في (١١ - ١ - ١٩٢٣م).

(٢) الدين والدولة في الإسلام، سنة (١٩٢٩م).

«إن لائحة سنة (١٨٨٠م) صدرت قبل إنشاء المحاكم الأهلية، ولذلك جاء في مادة (٥٣) من هذه اللائحة: أن المحاكم الشرعية تختص بالنظر والحكم في المواد الشرعية كافة، بما في ذلك المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وما يترتب عن ذلك وبما في ذلك مواد القتل».

ويقهم من هذا أن المحاكم الشرعية، حسب لائحة سنة (١٨٨٠م)، كان لها اختصاص عام في المواد المدنية، وليس اختصاصاً مقصوراً على الأحوال الشخصية، وهناك نظرية تقول إن هذا الاختصاص العام باق لها، لم ينزع منها، وإن المحاكم الأهلية ما هي إلا محاكم استثنائية، نرعت من اختصاص المحاكم الشرعية مواد معينة بمقتضى لائحة سنة (١٨٨٣م)، فكل ما لم يعط للمحاكم الأهلية ينبع بقى في اختصاص المحاكم الشرعية ولو لم يكن في دائرة الأحوال الشخصية».^{١١١}

فحوى في ظل هيبة القانون الفرنسي على القوانين المصرية.. كان سعي السنهوري إلى أسلمة القانون وتوحيده.. وحتى في ظل عدوان المحاكم المختلطة، وارتفاع المحاكم الأهلية الكثيرة من اختصاصات القضاء الشرعي الوطني، كان سعي السنهوري إلى إعادة الوحدة للمحكمة الوطنية والقضاء الشرعي.

أما الصفحات الضافية، التي قدمها السنهوري في الاستدلال الفقهي على ضرورة توحيد قوانين الأحوال الشخصية لكل أبناء الأمة، على تعدد دياناتهم، فيكتفي أن نقدم منها هنا هذه الفقرات، التي يقول فيها هذا الفقيه العظيم: «إن هناك خطأ شائعاً بشأن التزام المسلمين لأحكام الإسلام، فيظن كثير من الكتاب أن الشريعة الإسلامية قانون شخصي، فلا يطبق إلا على المسلمين، وأن المسلمين في دار الإسلام قد تركوا وما يدينون، لا في معتقداتهم الدينية وعباداتهم وحدها، بل فيها وفي معاملاتهم المدنية».

وبعد إبراد السنهوري لهذا «الخطأ الشائع» يبدأ الرد عليه، تحت عنوان: (الإسلام دين ودولة) .. فيقول: «هذه حقيقة تغيب عن بعض الباحثين، فيعتقدون أن الإسلام ليس إلا ديناً مُنَزَّلاً، ويدفعهم إلى هذا الخطأ تقرير خاطئ ما بين الإسلام والمسيحية؛ فالمسيحية أعطت ما لله لله ، وما لقيصر لقيصر، ويطبعون أن الإسلام كال المسيحية في ذلك، ولكن الإسلام يختلف عن المسيحية اختلافاً جوهرياً، فقد جمع ما لله وما لقيصر، وخصص المسلمين بما لله، وجعل ما لقيصر عاماً واجب التطبيق على الكافة، مسلمين وغير مسلمين».

^{١١١} انظر لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المصرية، نوافر سنة (١٩٢٩م).

وقدّه المسلمون يميّزون - حتّى بالنسبة للمسلمين أنفسهم - بين ما هو واجب ديانةٍ وما هو واجب قضاء، فالكُفُرُ عن البيع وقت صلاة الجمعة واجب ديانة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَا
الَّذِينَ مَأْتُوا إِذَا ثُرُوا إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِهِ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَعْرِفُوا إِلَى ذَكْرِ الْمُؤْمِنِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]... ولكن إذا انعقد البيع صحيحاً وقت صلاة الجمعة، فهو بيع تامٌ ملزّمٌ للمتعاقدين قضاء، ولا يجوز الطعن فيه بالبطلان.

والاصل في أحكام الشريعة أنها خطاب لجميع الناس، مسلمين وغير مسلمين، فهي - إذن - أحكام إقليمية، إذ هي واجبة التطبيق في دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وذميين؛ بل إن أعظم المذاهب الإسلامية شأنها وأوسعها انتشاراً - وهو مذهب الحنفية - يطبق أحكام الشريعة الإسلامية في دار الإسلام حتى على المستأمنين^(١).

والواجب التطبيق من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المقيمين في دار الإسلام هي كل أحكام المعاملات، لا فرق في ذلك بين أحوال عينية وأحوال شخصية، فإنّ هذا التفريق لا يعرّفه الفقه الإسلامي، وهو دخيل عليه، استحدثه الكتاب في هذا العصر، متأثّر في ذلك بالنظم الأوروبية التي دخلت حديثاً، فأحكام المعاملات جيّعاً، سواء ما تعلّق منها بالمال والعقود، وما تعلّق بالنواريث والوصايات، وما تعلّق بالأهليّة والتحجر، وما تعلّق بالأنكحة والنفقات، يجب تطبيقها - عدا استثناءات طفيفة - على جميع المقيمين في دار الإسلام من مسلمين وغير مسلمين، بل كان الواجب تطبيقها في دار الحرب أ أي:

على مواطني الدولة الإسلامية هناك [لولا التعدّر لعدم الولادة]

فهذه مذاهب الحنفية والشافعية والحنابلة مجتمعة على أنّ أهل الديمة مُخاطبون بأحكام الإسلام في غير العقائد والعبادات، فيلتزمون أحكام المعاملات، ويرتفعون إلى القضاء الإسلامي فيها إجباراً، وهو قضاء ملزّم لهم.

وفي مسائل قليلة - هي الزواج ونفي المهر وتقوم الخمر والخنزير - تتصل بالعقيدة والدين، يتركون وما يدّينون، ولكن - حتّى في هذه المسائل - يترافقون إلى القضاء الإسلامي فيحكم بينهم بأحكام دينهم، إلا إذا تراضاً جيّعاً على التحاكم إلى أهل دينهم، وهذا تحكيم مباح للمسلمين وغير المسلمين.

(١) أي: الأجانب، غير المواطنين، وغير المحاربين، الذين يدخلون دار الإسلام بعقد أمان.

لقد جاء في أمهات كتب الأصول أن غير المسلمين مخاطبون بالمعاملات وبالشرع من العقوبات... إذ المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا... - كما جاء في (كشف الأسرار)^(١)، و(الإحکام في أصول الأحكام)^(٢)، و(إرشاد الأمة)^(٣)، وكما جاء في (البدائع)^(٤)، وكما جاء في رسالة قيمة للدكتور حسن بغدادي عن (التمييز ما بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية)^(٥)، و(الأحكام السلطانية)^(٦).

فإن لم يقم في القانون حركة تتفق مع سلطان الدولة، وهي تتفق كذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فاعتناق هذا المبدأ إنما هو رجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي قررت المبدأ في أوضح صورة منذ عصور طويلة.

إن الشريعة الإسلامية هي القانون العام للمصريين في مسائل الأحوال الشخصية، فحيث لا يوجد نص خاص في قضية معينة يقتضي بتطبيق قانون طائفي معين، وجب تطبيق الشريعة الإسلامية.. والشريعة المسيحية لم تأت بأحكام كامنة في مسائل الأحوال الشخصية.

وإذا رجعنا إلى (محضر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية) - كما هي مذكورة في (مجموعة جلاد) الجزء الخامس: الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية (ص ٣٩٩) - نقرأ العبارة الآتية: «إن الشريعة المسيحية لم تأت بأحكام خصوصية دينية في شأن الرول، والتروضي، والحجر، والهبة، والروضية، واللقبيط، وتصرات المريض، والمواريث؛ لأن المسيحيين يخضعون ديانة لأحكام ملوكهم في مثل هذه الأمور حيث كانت تلك الأحكام مطبقة لقواعد العدل والحق، فتسرى - إذن - على المسيحيين

(١) عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري (٧٦٢هـ)، وضعه على أصول البدوي، تحرر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد.

(٢) لابن حزم (١٠٩، ١٠٨/٥)، مطبعة الخانجي، سنة (١٣٤٢هـ).

(٣) للشيخ محمد بخيت الطيب (ص ٢٩، ٣٠).

(٤) هو كتاب (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) للكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد، الحنفي (٣١١/٢).

(٥) الترجمة العربية (ص ١٤٤، ١٤٥).

(٦) للهارودي (ص ٦٢)، المطبعة المحمودية.

شرايع ملوكهم.. كي أن شرائع فرنسا وإيطاليا وإنجلترا.. إلخ، تسرى في هذه المواد على المسيحيين القاطنين في كل تلك الملك..^{١١٩}

هكذا رأى السنوري باشا في الإسلام الدولة.. والمدنية.. والثقافة.. وشريعة المعاملات وفقها.. الصيغة الموحدة لشعوب الشرق في هيئة أمم إسلامية.. والموحدة لكل شعب من شعوب الشرق في المحكمة والقضاء، وفي القانون، سواء تعلق هذا القانون بالأحوال العينية أو بالأحوال الشخصية.. بل لقد رأى في هذا التقسيم للقانون - إلى أحوال عينية وأحوال شخصية - أثراً من آثار الشفاعة القانونية الغربية المتأثرة بخلوّ المسيحية من قوانين المعاملات، والتي جاءت إلى بلادنا في ركاب الغزو الأجنبي والاستعمار الأوروبي.. وهو أثر مرفوض من عموم ولادة الشريعة الإسلامية وفق معاملاتها على كل من يعيش في دار الإسلام.

لقد ترك الإسلام غير المسلمين وما يدينون.. بل وصان حقهم في حرية الاعتقاد والعبادة.. لكن المعاملات - كل المعاملات - المراد منها - كي قررت كتب الأصول - تتحقق "مصالح الدنيا" .. فليست من "الدين" الذي ترك فيه غير المسلمين وما يدينون، إن "ما لله" من الإسلام هو خاص بال المسلمين.. وكذلك الحال مع غير المسلمين، يختصون "بما لله" من عقائدتهم وعبادتهم.. أما "ما تُغتصب" - أي: الدولة والمدنية وفقه المعاملات - فلقد تركته المسيحية، وخلت شريعتها من أحکامه.. بينما جاءت به شريعة الإسلام قانوناً عاماً وموحداً لكل من يعيش في دار الإسلام.. فالشريعة الإسلامية فيه ليست بديلاً لشريعة نصرانية، وإنما هي بديل للقانون الغازي، الذي فرضته حراب الاستعمار!

(١١٩) وضية غير المسلم، سنة (١٩٤٢م).

الإسلام: دين ودولة.. دين الأرض ودين السماء

[الإسلام: دين ودولة.. مُلِكٌ إلى جانب العقيدة، وقانون إلى جانب الشعائر.. والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو مؤسس الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين.. أقام الوحدة الدينية للأمة العربية، وأنوّحه السياسي للجزيرة العربية.. ووضع فواعد الحياة الاجتماعية، والحياة السياسية.. فالإسلام: دين الأرض، كما هو دين السماء..]

«الستهوري»

كانت رسالة الدكتور عبد الرزاق الستهوري باشا - في الإصلاح - هي انطلاقة الشرق بالإسلام.. وبعث المدنية الإسلامية ل تقوم على أساسها هيئة الأمم الشرقية، وكانت رسالته في القانون - وهو أبو القانون المدني العربي الحديث - هي أساسية قانون الأمة، يجعل الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها العتيدة يتخطىان أغذاق القرون - بالتجدد والاجتهاد - لتعود لها الحاكمة في التشريع والقانون والقضاء لأمم الشرق وشعوبه، كما كان حافتها عبر تاريخ الإسلام السابق على عزل الاستعمار الغربي لها عن عرش الحاكمة والمرجعية في هذه الميادين.

ورسالة - كهذه الرسالة، التي حلّها الستهوري - يستحيل التفكير فيها، فضلاً عن العمل لإنجازها، إلا إذا كان صاحبها مؤمناً بكل الإيمان بأن الإسلام دين ودولة.. رسالة وحكم.. عقيدة وشريعة.. أخلاق ومدينة.. قيم وقانون.. آخرة ودنيا.. سماء وأرض.. للفرد والأمة والمجتمع.

إذا كانت قضية علاقة الإسلام بالدولة والسياسة وتدبير الاجتماع الإنساني، قد تفجرت في الحياة الفكرية والسياسية عندما أصدر الشيخ علي عبد الرزاق كتابه عن (الإسلام وأصول الحكم) في سنة (١٩٢٥م).. وهو الذي زعم فيه أن الإسلام دين لا دولة، ورسالة لا حكم.. وأن نبي الإسلام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقم دولة ولم يرأس حكومة، ولم يحقق وحدة سياسية، وأنه لم يكن إلا كاتخالين من الرسل الذين وقفوا عند حدود تبليغ الدعوة إلى الدين.. إذا كانت هذه القضية قد تفجرت في ذلك التاريخ، لتحدث أكبر وأشهر المعارك الفكرية في تاريخنا الحديث، فإننا نجد الستهوري باشا قد بدأ التناول هذه

القضية - منحازاً إلى جمع الإسلام بين الدين والدولة - قبل هذا التاريخ.. بل وقبل سقوط الخلافة العثمانية - الذي مهد لإثارة هذه القضية - سنة (١٩٢٤م).

* ففي سنة (١٩٢٣م) يكتب السنهوري - في أوراقه الشخصية - عن تأسيس الرسول ﷺ للدولة، إلى جانب تأسيسه للدين.. ويشير - منذ ذلك التاريخ المبكر في حياته الفكرية - إلى نظريته في جمع الإسلام بين الدين والدولة، مع التمييز بينهما - الجمع مع التمييز، دون الفصل أو الوحدة - فتأسيس الرسول ﷺ للدين هو بلاغ عن الله تلو حفي المقصوم.. بينما تأسيسه للدولة هو اجتياه منه اقتضيه واجبات نصرة الدين وحراسته.. فالدولة الإسلامية واجب مدنى اقتضيه الواجبات الدينية، الأمر الذي يجعلها ضرورة دينية، وإن لم تكن دينًا خالصًا، وعقيدة من عقائد الوحي السماوي.

تحدث السنهوري عن جمع الإسلام بين الدين والدولة - منذ ذلك التاريخ المبكر - عندما عرض لنهاج جديد اقترحه لدراسة سيرة النبي ﷺ الذي «شرع قواعد الدين الإسلامي»، ووضع إلى جانب تلك القواعد، التي تعنى بالحياة الأخرى، قواعد للحياة الدنيا التي طالما ذكرها القرآن الكريم، وجعل السعادة فيها من أغراض رسالة محمد ﷺ: فوضع ﷺ قواعد لحياة اجتماعية وسياسية وأسس دولة إلى جانب دين .. ١١

ثم يضيف السنهوري - مشيرًا إلى تمييز الدين عن الدولة - قائلاً: «وأعتقد أنه ﷺ في تأسيسه الدين كان نبيًّا مُرسلاً، وفي تأسيسه الدولة كان رجلاً عظيمًا.. ١٢

فلما حدث، وصدر كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - بيان الرأي الالزالي الذي أحده سقوط الخلافة الإسلامية - واحتدم الجدل - على نطاق عالم الإسلام - حول علاقة الإسلام بالدولة، وأسلامية الخلافة أو عدم إسلاميتها - وكان السنهوري يعد لرسالته في الدكتوراه عن القانون - في فرنسا - قرار الرجل الاشتراك في هذه المعركة الفكرية، فأنجز - سنة (١٩٢٦م) - رسالة للدكتوراه عن (فقه الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) .. وفيها دافع عن نظرته في جمع الإسلام بين الدين والدولة، مع التمييز بينهما.. هذا التمييز الذي أراد منه أن تصبح الدولة الإسلامية - ومن ثم الخلافة.. والشريعة.. والقانون الإسلامي .. وفقه المعاملات الإسلامي - نظامًا للدولة المدنية، التي لا تقف سلطاتها وسلطانها عند المسلمين وحدهم - كما هو حال الجانب

العقدي والشعاعري من الدين الإسلامي - وإنما يمتد سلطان هذه الدولة وقانونها الإسلامي إلى كل رعايا الوطن، على اختلاف الملل والشائع والديانات..

فهدف الستهوري من الجمع - في الإسلام - بين الدين والدولة هو نفي العلانية، التي تفصل الدين عن الدولة، بحججة أن الإسلام دين لا دولة.. وهدفه من التمييز بين الدين والدولة، هو - أيضاً - نفي العلانية، التي يحاول دعاتها أن يتذرعوا - في الدعوة إليها - بوجود أقليات غير مسلمة في بلاد الإسلام، فيقولون: كيف تفرض القانون الإسلامي والدولة الإسلامية - وهما دين - على من لا يدين بالإسلام، من الذين تركهم الإسلام وما يديرون؟!

هنا تبرز عبرية - وواقعية و موضوعية - نظرية التمييز بين الدين والدولة في الإسلام مع جمه بینهها؛ فالقرآن والسنّة - وما المصادر العليا للدين والشريعة - فيها العقيدة والعبادات، الخاصة بال المسلمين، كما أن في الأنجل العقيدة والعبادات، التي يتدبر بها المسيحيون.. ولكن القرآن والسنّة فيها «التوجهات» التي أبدع ووضع الفقهاء المسلمين في إطارها وظلالها فقه المعاملات الإسلامي، بناءً قانونيًّا، فيه فقه الواقع الشرقي لحياة شعوب الشرق، حقيقة مصالح الأمة، ومتظروًّا - عبر الزمان والمكان والأعراف والمصالح - بواسطة سلطة الأمة في الاجتهد والتجدد، التي يمارسها نواب الأمة من العلماء المجتهدين.. فها في الإسلام من دين حاصل - في العقيدة والعبادات - هو خاص بال المسلمين، لا يفرض على غيرهم الذين تركوا وما يديرون، وما في الإسلام من مدنية وفقه معاملات وقانون هو جزء من حضارة شعوب الشرق، إليها تنتهي رعية الدولة الإسلامية، على تعدد ميلتها ودياناتها؛ لأنها ميراثها الحلال، ومظاهر تميزها الحضاري عن رعايا دول الحضارات الأخرى..

فكما يتميّز الجميع، ويستحبون ولاهم، إلى العربية - مع أنها لسان الإسلام والقرآن - وإلى تراث واحد في العلوم والأداب.. كذلك يتميّز الجميع ويستحبون ولاهم للمدنية الإسلامية وفقه المعاملات الإسلامي، المحكم «بتوجهات» الجانب المدني في الإسلام، والمتميّز عن الجانب العقدي والشعاعري في دين الإسلام.

خاضع الستهوري - في رسالته عن (الخلافة) - هذه المعركة حول علاقة الدين بالدولة في الإسلام؛ بل وأفرد لفقد ونقض كتاب (الإسلام وأصول الحكم) واحدة من

فقرات رسالته هذه تحت عنوان «رأي شاذ»، قال فيها - ضمن ما قال - ردًا على دعوى على عبد الرزاق أن الرسول ﷺ لم يمؤسس دولة، ولم يقم حكومة:

«إن النبي ﷺ قد وضع حكومته أصلح النظم الممكنة في زمانه، لأنها تناسب مع حال المجتمع - كما فعل «سولون»^(١) في أثينا - ولا يعاب عليه أن حكومته لم تشمل النظم الموجودة في الدول في العصر الحاضر، لأن هذه النظم ما كانت تناسب المجتمع الذي كان يعيش فيه، ومع ذلك فإن حكومة النبي أقامت دولة حقيقة لا تقل في نظمها عن الدولة الرومانية في بدايتها، فالنبي قد وضع بالفعل النظم السياسية للدولة الإسلامية، فأوجد نظامًا للضرائب وللتشريع، ونظمًا إدارية وعسكرية.. إلخ.. وهذه النظم كانت تحمل في طياتها عوامل التطور والنمو مع الزمن، وقد تطورت فعلاً دون أن تخرج بذلك عن كونها مؤسسة على الإسلام».

نحن نرى أن السلطات التي باشرها النبي إنما كانت أنظمة مدنية حقيقة، كأي حكومة أخرى؛ فقد كان يفرض بمقتضها عقوبات جنائية على من خالف أحكام التشريع الإسلامي، ولم يكتف بالجزاءات الأخرى التي يفرضها الدين، وكان له عمال إداريون وماليون، وكان له جيش مسلح، إنه كان حاكماً دينوياً إلى جانب صفة النبي مرسلاً.

فالنبي حامل الرسالة الإسلامية، كان مؤسس الدولة الإسلامية أيضاً، فقد أوجد الوحدة الدينية للأمة العربية، وأوجد إلى جانبها الوحدة السياسية للجزيرة العربية؛ بل يمكن القول أنه أنشأ حكومة مركزية بالمدينة، وعين حكامًا للأقاليم خاضعين لملك الحكومة، كما حدث في اليمن وغيرها من الأقاليم، والصحابة - بعد وفاة النبي - لم ينشئوا دولتهم، وإنما وسعوا رقعة الدولة التي أنشأها، والتي كان يتوقعها الاتساع، وتبدأ به قبل وفاته، ولم يفعل الصحابة أكثر من السير على الخطة التي بدأها وتحقيق نبوءاته..^(٢)

هكذا قدم الدكتور السنهوري تقدمة لكتاب (الإسلام وأصول الحكم)، مثيناً أن الإسلام دين ودولة، وأن الرسول ﷺ قد أسس دولة، وأقام حكومة مركزية، لها عمال

(١) سولون Solon (٦٤٠ - ٥٥٥ق.م) أحد حكماء اليونان السبعة، واشتهر بالقرارات التي سنها لدولة أثينا، والتي خفت الأعباء عن الفقراء.

(٢) فقه الخلافة وتطورها (ص ١٠٥ - ١٠٧)، ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهوري، مراجعة وتقديم: د. نور الدين الشاوي، طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م.

إداريون وماليون على الأقاليم، وها نظم سياسية وإدارية وعسكرية وجنائية.. وأن دولة الخلافة الراشدة - التي لا ينكر قيامها أحد - لم تكن إلا توسيعاً لدولة التي ~~هي~~ .

وفي سنة (١٩٢٩م) يعود الدكتور السنهوري إلى ذات القضية - علاقة الدين بالدولة في الإسلام - فيجعل ذلك عنواناً لبحث من أبحاثه البالغة الأهمية في هذا الموضوع.. وفيه يؤكد على جمع الإسلام بين الدين والدولة، ويفصل في تمييز الإسلام - أيضاً - بينهما.. مع الحديث عن اشتغال الإسلام لقانون إسلامي خاص: يحكم علاقات الأفراد، وعام: يحكم علاقات الحكام بالمحكومين، ونظام المؤسسات العامة، ودولي خاص: يحكم علاقات الدول الإسلامية بعضها بالبعض الآخر، ودولي عام: يحكم مبادئ العلاقات الدولية العالمية.. كما يتحدث - في هذا البحث: (الدين والدولة في الإسلام) - عن سلطات الدولة الإسلامية التشريعية: التي يتولاها الفقهاء المجتهدون، نيابة عن الأمة، صاحبة السلطة الأصلية في التشريع لفقه العاملات، وكيف تميزت هذه السلطة - سلطة الإجماع - بأنها نظام نبائي غير منتخب؛ لأنه يميز أهله بالرسوخ في العلم، لا باقتراح غير المتخصصين.. وكيف يتحقق هذا المصدر التشريعي - الإجماع - مرونة التشريع ومواءكتها لكل التغيرات، عبر الزمان والمكان والمصالح التجددية.. وعن السلطة التنفيذية الإسلامية التي يقتضي بها وجود قانون إسلامي.. فلا معنى لوجود قانون بغير سلطة قضائية تقضي بما، وأخرى تنفيذية تقوم على تطبيقه بين الناس..

تحدث السنهوري عن كل ذلك، فقال: «يمتاز الإسلام بأنه: دين ودولة، وقد أرسى النبي ~~هي~~ لا لتأسيس دين فحسب؛ بل لبناء قواعد دولة تتناول شؤون الدنيا، فهو بهذا الاعتبار مؤسس الحكومة الإسلامية كما أنه نبى المسلمين؛ وهو بصفة كونه مؤسس حكومة، كانت له الولاية على كل من كان خاصصاً لتلك الحكومة، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وبوصف كونه نبىًّا لم يكن يطلب من غير المسلمين من الدين تركهم على دينهم الاعتراف ببنوته، ولو أن دعوته عامة شاملة لجميع البشر».

ومن هنا وجب التمييز بين الدين الإسلامي والمملكة الإسلامية، وإن كان الإسلام يجمع بين الشيئين، وفائدة هذا التمييز في أن مسائل الدين تدرس بروح غير التي تدرس بها مسائل الدولة، فالدين ينظر إلى العلاقة بين العبد وخالقه، وهذه لا تتغير، ولا يجب أن

تتغير، فالخلق ^جأبديٌ أبديٌ، لا يجوز عليه التغيير ولا التبدل، فالعلاقة بينه وبين العبد ثابتة لا تتطور، أما مسائل الدولة فالنظر فيها يكون نظر مصلحة وتدبر..

إن الأحكام في مسائل الدولة تتطور مع الزمان والمكان، فهي تابعة للتطور الاجتماعي الذي يهدى إلية العلم، وهي أحكام خاصة للعلم المبني على العقل، فهي تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعي من قوانين التطور..

ولئن صح أن النبي كان في مكة نبياً فحسب، فلقد كان في المدينة زعيم أمة وMessenger دولة، ولا ضير أن نقول أنه كان كذلك إذا أردت بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية، ووليًّا على المسلمين في أمور دنياهم، كما كان الهاادي لهم في شؤون دينهم، ولقد كان عليه الصلاة والسلام يجعل لأوامره ونواهيه - وهي لا شك من عند الله - جزاء يصيب الناس في أنفسهم وأموالهم في هذه الدنيا، ولم يقتصر على مجرد الوعيد والوعيد بالثواب والعقاب في الحياة الأخرى.

تبين - إذن - أن الدين والدولة في الإسلام شيتان مجتمعان، وأن التمييز بينهما مع ذلك له أهمية كبرى؛ وإذا اقتصرنا - نحن المشتغلين بالقانون - على الفقه، وجدنا أن الفقهاء أدركوا ضرورة هذا التمييز، فوضعوا أبواباً للعبادات، وأبواباً للمعاملات، وبذلك فرقوا بين المسائل الدينية، والقانون بمعناه الحديث؛ لذلك يجب أن نقتصر من الفقه في أبحاثنا على أبواب المعاملات، فهذه هي الدائرة القانونية. وإذا أردنا إلا أن نبني الشريعة على معناها المصلحة على من قديم، من أنها تشمل العبادات والمعاملات، فانطلق اصطلاحاً آخر يدل على ما أردناه، ولنسمّ أبواب الفقه الخاصة بالمعاملات «بالقانون الإسلامي»، ولندخل ضمن هذا القانون - إلى جنب هذا الجزء من علم الفقه - علم أصول الفقه، وهو يبين لنا مصادر القانون، وكيفية استباط الأحكام من تلك المصادر، وندخل أيضاً في القانون الإسلامي جزءاً من علم الكلام - وهو المتعلق بباحث الإمامية - فإن هذا أساس القانون العام، ولنقسام القانون الإسلامي بهذا التحديد إلى: قانون خاص، وقانون عام، فالقانون الخاص: يشمل القواعد التي تضبط علاقات الأفراد بعضها البعض الآخر، فأبواب المعاملات، والأحوال الشخصية تدخل في القانون الخاص.

والقانون العام: يشمل القواعد التي تسرى على السلطات العامة، وعلاقة هذه السلطات بالأفراد، وإذا أردنا أن نحدد في كل فرض فروعه سهل علينا - دون كبير مشقة - أن نجد

في القانون الإسلامي الخاص: قانوناً مدنياً، وقانون مرفعات، وأساساً لقانون تجاري، وأن نجد في القانون الإسلامي العام: قانوناً دستورياً، وقانوناً إدارياً، وقانوناً جنائياً، ولأنك أن تكشف أصولاً نبني عليها: قانوناً دولياً عاماً، وقانوناً دولياً خاصاً.

وأهمية تقسيم القانون الإسلامي على هذا التقسيم الحديث: أن ذلك يرتب أبواب هذا القانون ترتيباً أقرب إلى نظام المدينة الحديثة، وأكثر انتظاماً على طرق البحث القانونية، بعد أن تخطي علم القانون أدواراً غير قليلة في سبيل الرقي.

ولا يراد بهذا التقسيم أن تندمج الشريعة الإسلامية في القانون الحديث، وأن تفقد استقلالها، وإنما يراد بهذا تسهيل المقارنة بين الشتتين، وفتح باب لترقية طرق البحث في الشريعة الإسلامية بحيث تتشاشى مع القانون الحديث في تقدمه.

ولعلنا نجد في تقسيم الأصوليين الحقوق إلى: حق للعبد، وحق لله، وحق مشترك ولكن حق العبد غالب؛ وحق مشترك ولكن حق الله غالب. فحقوق العبد، والحقوق المشتركة التي فيها حق العبد غالب. تصلح - كما أرى - أن تكون موضوعات لقانون الأشخاص، وبعض حقوق الله، وكذلك الحقوق المشتركة التي فيها حق الله غالب؛ تصلح أن تكون موضوعات للقانون العام..^(١)

وبعد هذا العرض لمذهب الإسلام في الجمع بين الدين والدولة، مع التمييز بينهما، ودلالات وأبعاد كل من الجمع والتمييز بين الدين والدولة.. وبعد هذا المنهاج - الذي عرضه السنهوري لتبني القانون الإسلامي، وفقه المعاملات التبويض العصري، الموابك لتضيقات المدينة الحديثة، والرقي الذي أحرزه القانون الحديث في التبويض والصياغة والتقنيات - .. بعد كل ذلك، عرض السنهوري تصوره للسلطة التشريعية في النظام الإسلامي للدولة الإسلامية.. وهي سلطة تابية عن الأمة، تتكون من العلماء المجتهدون.. فالآمة ونواها المجتهدون، هم سلطة التشريع في حدود الكتاب والسنّة.. وهذه السلطة، التي يعبر عنها في مصادر التشريع « بالإجماع » هي مفتاح تفizer القانون الإسلامي - مع إسلاميته - بالتطور والنمو والمرونة دائمًا وأبداً.

« بالإجماع هو اتفاق المجتهدين في عصر من العصور على حكم شرعي، وليس المجتهدون

(١) الدين والدولة في الإسلام، مجلة المحاماة الشرعية، سنة ١٩٢٩ (م).

طبقة من الطبقات كما كان معهوداً في طبقة النبلاء، أو طبقة الكهنة؛ بل لكل مسلم أن يكون مجتهداً إذا وصل إلى العلم بالاجتهد.

فمعنى أن الإجماع قانون: أن طائفة من المسلمين يتوبون عن الأمة الإسلامية، ونيابتهم آتية لا بطريق التصويت العام، كالمعتاد في المجالس النباتية الحديثة؛ بل بطريق: العلم. وهذه الطائفة تلك قوة التشريع في حدود الكتاب والسنّة، فحكومة المسلمين حكومة علماء.. لقد جعل الله الأمة الإسلامية صاحبة السلطان في شؤونها ما دامت تستعمل ذلك السلطان في حدود الكتاب والسنّة.

ولما كان غير متيسر أن يشترك كل فرد من أفراد الأمة في ذلك السلطان، كان لا بد أن يكون للأمة ممثلون يتوفرون على ما يجب من كفاءة خاصة، وهم: المجتهدون، يستعملون ذلك السلطان باسمها، لا باعتبار أنهم سادة عليها؛ بل وكلاء عنها، فالآمة هي صاحبة السلطان، وهي خليفة الله في أرضه، وتستعمل سلطانتها بواسطة وكلاء عنها، فإذا أردنا أن نبحث عن السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية وجدناها، بعد الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في الأمة نفسها، لا في فرد من الأفراد، ولا في طبقة من الطبقات.. ^(١).

وغير هذه السلطة التشريعية - في الدولة الإسلامية - هناك «السلطة التنفيذية» - أي: الحكومة، وفق اصطلاحاتنا الحديثة - وهي ساطحة يقتضيها وجود «القانون الإسلامي»، الذي تشرعه الأمة بواسطة «الإجماع».. وبعبارة السنّهوري «فِي دَام لَدِي الْمُسْلِمِينَ (قانون إسلامي) فَلَدِيهِمْ حُكْمَة إِسْلَامِيَّة»^(٢)؛ إذ من العبث وجود قانون بدون سلطة قضائية تحكم به.. ومن العبث الأكبر وجود قانون، ووجود أحكام وفق هذا القانون، بدون سلطة تنفيذية تقوم على تطبيق هذا القانون وهذه الأحكام.

ولقد عرض الدكتور السنّهوري - في بحثه هذا عن (الدين والدولة في الإسلام) كما سبق وعرض في رسالته عن (فقه الخلافة) - لحكومة الخلافة الإسلامية، ولتميزها عن السلطات التنفيذية في النظم غير الإسلامية.. تميزها بالبعد الديني في سلطانتها، بجانب السلطة المدنية التي تشارك معها الحكومات غير الإسلامية.. كما عرض هذه الخلافة وتطورها التاريجي، وكيف مرت بمرحلة الخلافة الكاملة، التي تلتها مرحلة الخلافة غير الكاملة.. عرض لهذه السلطة التنفيذية، فقال:

«أما السلطة التنفيذية في الإسلام فهي: حكومة الخلافة، والخلافة حكومة خاصة تمتاز عن سائر الحكومات بالميزات الآتية:

أولاً: أن الخليفة ليس حاكماً مدنياً فحسب؛ بل هو أيضاً الرئيس الديني للمسلمين، ولا يتوهم أن لل الخليفة سلطة روحية شبيهة بما تتبه النصارى للبابا في روما، فالخلافة لا يملك شيئاً من دون الله.. ويعنى أنه الرئيس الديني للمسلمين أن هناك مشاعر عامة يقوم بها المسلمين جماعة، كصلة الجماعة، والحج، وهذه لا تتم إلا أيام، هو الخليفة.

ثانياً: أن الخليفة في استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الغراء.

ثالثاً: أن سلطان الخليفة يجب أن ينبع على جميع العالم الإسلامي، فوحدة الإسلام حجر أساسي في الدولة الإسلامية، ووحدة الإسلام تستتبع وحدة الخليفة، وهذه هي الخلافة الكاملة.. ولكن الظروف قد تلجم المسلمين - وقد تزمرت وحدتهم - أن ينقسموا أمّاً، لكل أمة حكومتها، فيجوز تعدد الخليفة للضرورة، ولكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة.

على أن الخلافة الكاملة يمكن تحقيقها إذا اجتمعت كلمة المسلمين، لا على أن تكون هم حكومة مركزية واحدة، فذلك قد يصبح مستحيلاً، بل يكفي - على ما أرى - أن تقارب الحكومات الإسلامية المختلفة وأن تتفاهم، بحيث يتكون منها هيئة واحدة شبيهة (بعصبة أمم إسلامية) تكون على رأس الحكومات، وتكون هي هيئة الخلافة، ولا سيما إذا ألحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها يكون مقصوراً على النظر في الشؤون الدينية للمسلمين..»^(١).

هكذا عرض السنهوري باشا لعلاقة الدين بالدولة في الإسلام.. ولمناهج تحديد التبوب بفقه المعاملات الإسلامي.. وللسلطات في نظام الدولة الإسلامية.. وغير هذه الأمور في النموذج الإسلامي عنها في النهاج الأخرى للدول والحكومات والنظم غير الإسلامية.

وفي سنة (١٩٣٦م) عرض لذات القضية - شمول الإسلام للدين والدولة - مستخدماً تعبيراً جديداً، وهو أن الإسلام - في شموليته - هو دين السماء ودين الأرض جيغاً.. فقال:

«إن هذا الدين، الذي أتى به النبي صلوات الله عليه، هو دين الأرض كما هو دين السماء؛ بل لعله بالوصف الأول أقرب إلى العقل البشري، وأنفذ إلى قلب الإنسان.. فالإسلام لا يشر

(١) المصدر السابق.

بنعيم الآخرة وبعثات عدن تجري من تحتها الأنبار فحسب؛ بل هو يشير أيضًا بناءً على إيوانه وعrlen قيصر وسلطانه، يشير بالأرض تدين لسلطان المسلمين، ويختلف الله فيها من عباده الصالحين: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ كَامَنُوا بِكُلِّّ وَعْدٍ لِّمَا هُمْ بِهِ يَعْمَلُونَ الْمُصْلِحُونَ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ بِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ بِمَا يَعْمَلُونَ أُذْنُعَ فَلَمْ يَرْجِعُوهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَخْرَقِهِمْ أَكْثَرًا ﴾ [النور: ٥٥]، فالمسلم له عين إلى الأرض وعين إلى السماء، يعمل لدنياه كأنه يعيش أبدًا، ويعمل لآخرته كأنه يموت غداً.. ^(١)

وفي سنة (١٩٥٣م) .. عاد السنهوري إلى ذات القضية، وهو يكتب عن مشروعه لصياغة قانون مدنى عربى واحد، مرجعيه الفقه الإسلامي .. فتحدث عن شعوب الإسلام للدين والدولة، وعن تمايزها المتجسد في تميز الفقه، الذي وضعه الفقهاء المسلمين في إطار توجهات الكتاب والستة - كعلم قانوني - كما وضع فقهاء الرومان القانون الروماني.. عرض السنهوري لهذه القضية فقال:

« لا شك أن الإسلام دين ودولة، والدولة لا بد لها من فقه، ولكن فقهاء الشريعة الإسلامية كانوا يدركون إدراكاً تاماً الحد الفاصل بين الفقه - وقد وضع لتعامل الناس وتنظيم علاقتهم ببعضهم البعض - والدين - وهو أمر يتصل بعلاقة الإنسان بربه - حتى لترأهيم يميزون في الشيء أن يكون صحيحاً فضاءً مكروراً ديانة».

فالفقه الإسلامي هو فقه محض، لا تقل عرافته في ذلك عن عراقة القانون الروماني، وهو لا يقل عنه في دقة المنطق وفي مثابة الصياغة وفي القابلية للتطور، وهو مثله صالح أن يكون قانوناً عالمياً؛ بل كان بالفعل قانوناً عالمياً يوم امتدت دولة الإسلام من أقصى البلاد الآسيوية إلى صفاف المحيط الأطلسي، وكما أنتقى القانون الروماني - بعد أن أحياه دراسته في العصور الوسطى - القوانين اللاتينية والقوانين الجرمانية الحديثة، وهي القوانين التي تعيش أوروبا في ظلها، كذلك الفقه الإسلامي، إذا أحياه دراسته، وانفتح فيه باب الاجتهاد، فمدين بأن ينتبه قانوناً حديثاً لا يقل في الجددة وفي مسايرة العصر عن القوانين اللاتينية والجرمانية، ويكون هذا القانون مثيناً من الفقه الإسلامي اشتراق هذه القوانين الحديثة من القانون الروماني العتيق.

(١) نبي المسلمين والعرب، سنة (١٩٣٦م).

هذه هي عقليّة في الفقه الإسلامي؛ تكونت لا من العاطفة والشعور فحسب؛ بل تضاد في تكوينها الشعور والعقل، وممكّن لها شيء من الدرس، وأكثر ما كان درسي للفقه الإسلامي عند وضع القانون المدني العراقي، فإنّ هذا القانون مزاج صالح من الفقه الإسلامي والقانون المصري الجديد، فاتّاح لي اطلاعِي على نصوص الفقه الإسلامي، سواءً أكانت مقتنة في «المجلة»^(١) و«مرشد الحيران»^(٢)، أو كانت معروضةً عرضاً فقهياً في أمّهات الكتب وفي مختلف المذاهب، أن لاحظ مكانة هذا الفقه وحقّه من الأصالة والابداع، وما يكمن فيه من حيويّة وقابلية للتطور..^(٣)

هكذا تكلم السهوري باشا عن علاقّة الدين بالدولة في الإسلام.. وكيف جمع الإسلام بين الدين والدولة، مع التميّز بينهما، فقدم نموذجاً فريداً في هذا الميدان.. نموذجاً يجعل الدولة إسلامية ومدنية في ذات الوقت.. ويجعل قانونها إسلامياً ومدنياً في ذات الوقت، محكّماً بتجهّات الوضع الإلهي، ومستجيّاً بالاجتهد البشري - لكل المستجدات في فقه الواقع المتتطور، عبر الزمان والمكان والمصالح والأعراف.. ويجعل الأمة مصدراً للسلطات التشريعية، دون خروج على ثوابت توجّهات الكتاب والسنّة.. ويجعل من مصدر الإجماع نظاماً نابياً - في السلطة التشريعية - ليس له نظير في الأساق التشريعية الأخرى.

وكيف أثمر هذا النموذج الإسلامي قانوناً لبني حاجات أمّة وحضارة وإمبراطورية عظيمٍ لأكثر من عشرة قرون.. حتى جاء الاستعمار فعزل هذا النموذج الإسلامي من على عرشه، وأجلس مكانه فقه ثابليون، بدلاً من شريعة محمد بن عبد الله صلوات الله عليه وآله وسلامه وفقه الفقهاء المسلمين العظام.

عرض السهوري هذه القضية، عرض الخير بالنموذج الإسلامي وبالمنظومات القانونية الغربية جيّعاً.. ليدعو أمّته إلى الجهاد القانوني والفقهي كي نواصل مسيرة الأمّة وفقهاءها العظام.

(١) مجلة الأحكام العدلية، التي نُشرت فيها الدولة العثمانية فقه المذهب الحنفي سنة (١٨٦٩م).

(٢) للفقيه والقانوني البارز محمد قدرى باشا، وهو تقيين متقدّم لفقه المذهب الحنفي.

(٣) القانون المدني العربي، سنة (١٩٥٣م).

المدنية الإسلامية

[إن الإسلام دين ومدينة .. والمدينة الإسلامية أكثر تهذيباً من المدينة الأوروبية .. والرابطة الإسلامية هي المدينة الإسلامية ، وأساسها الشريعة الإسلامية .. وأمتنا أمة ذات مدينة أصلية ، وليس الأمة الطففالية التي ترتفع مدينتها ثواباً من فضلات الأقمشة التي يلقاها الخياطون !].

الستهون

في الغزو الاستعماريية الغربية الحديثة لوطن العرب وعالم الإسلام، اقترنت «الغريب» بالاحتلال «ال العسكري .. فلم تكتف هذه الغزوـة - التي تسـلحـت بـفـكـرـ النـهـضـةـ الأورـيةـ الحـديـثـةـ - لـ تـكـفـ لـ كـسـابـقـهاـ الصـلـبـيـةـ (ـ ٤٨٩ـ - ـ ٤٦٩ـ / ـ ١٠٩٦ـ - ـ ١٠٩١ـ مـ)ـ بـاحتـلالـ الـأـرـضـ وـنـهـبـ الشـرـفـةـ، وـإـلـيـاـ عـمـلـتـ عـلـىـ اـحـتـالـلـ العـقـلـ لـتـغـيـرـ فـكـرـ وـتـحـوـيـلـ «ـ قـبـلـةـ»ـ الشـرـقـ الإـسـلـامـيـ الـفـلـسـفـيـ وـالـشـنـاعـيـ نحوـ أـوـرـيـاـ، بـقـطـعـ حـصـلـاتـ العـرـبـ وـالـمـسـلـمـينـ الـفـكـرـيـةـ بـمـنـورـوـهـمـ الـحـضـارـيـ وـمـذـيـتـهـمـ الـإـسـلـامـيـ، وـذـلـكـ تـأـيـدـاـ وـتـأـيـدـاـ لـلـضـمـ وـالـتـبـعـةـ؛ـ الـلـاحـقـ.

ولما كان التغيير التغريبي في ميدان القانون أسرع، ولأن القانون هو أداة السلطة الاستعمارية الحاكمة، كان الاختراق الاستعماري لمؤسسات ومنظومات القانون في بلادنا - التي استعمرت - أسبق من الاختراقات الأخرى في ميادين التعليم والثقافة والأفكار وأنماط العيش والحياة.

ولأن السننوري باشا كان أخير خبراء القانون في وطننا العربي، فلقد كانت معرفته كبيرة، وكان إحساسه عميقاً بحجم خطر ومرامي هذا الاختراق القانوني الغربي، الذي زاحم الشريعة الإسلامية الغراء، وأزاح فقه معاملاتها الإسلامي من فوق عرشه العتيد. فتابليون بونابرت (١٧٦٩ - ١٨٢١م) الذي هزمت حملته العسكرية على مصر، وجلّت جيوشه عنها (١٢١٦ / ١٨٠١م) عاد - بعد وفاته! - فاخترق بقانونه وأحتلَّ الكثير من بلاد العالم العربي.. حدث ذلك في الجزائر سنة (١٨٣٠م).. وفي مصر سنة (١٨٧٥م) وسنة (١٨٨٣م).. وفي المغرب سنة (١٩١٣م).. وفي لبنان عقب الحرب العالمية الأولى،

ومن هنا تفهم معنى أن وطنية السنهوري تنتهي إلى مدرسة مصطفى كامل - مدرسة الجامعة الإسلامية، والاستقلال الحضاري - أكثر من انتهاها إلى مدرسة سعد زغلول، والتي ركزت أغلب جهودها على تحرير الأرض وتحقيق الاستقلال السياسي.. ونفهم - كذلك - البعد الوطني والداعم الحضاري في جهود السنهوري - التي مثلت رسالة حياته، و«بوصلة» إنجازاته - لمجاورة هذا الاختراق القانوني، الذي رسخت أقدامه - بالتدريج المذروس - على امتداد جبهات ومؤسسات التشريع والقضاء في العالم العربي.

ولأن الهدف الاستعماري من وراء تغريب القانون - علاوة على ضرب الوحدة العربية والرابطة الإسلامية، بهدم وحدتها القانونية - هو إحلال المرجعية الغربية محل مرجعية الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها، وصولاً إلى تغريب الفكر والثقافة ورؤيه الكون وأنماط العيش والحياة.. أي: وصولاً إلى إحلال كامل المدنية الأوروبية ونماذجها الحضاري محل المدنية الإسلامية؛ لأن هذا كان المقصود الأعلى للاستعمار من وراء البدء بتغريب القانون.

وجدنا وعي السنهوري ياشا عاليًا بضرورة بirth المدنية الإسلامية لتكون خيارنا للنهضة العربية الإسلامية المنشودة.. ووجدنا ربطه بين أسلمة القانون والاستقلال السياسي.. ووجدنا - من ثم - نقضيه ورفضه للدعوات التي نادت بإحلال المدنية الغربية ونماذجها الحضاري محل مدينة الإسلام وحضارة المسلمين.

وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد فرضت بخرايها تغريب القانون.. فلقد عهدت بتغريب الثقافة إلى «جيش» من المثقفين الذين صمّعوهم على عينها مدارس الإرساليات التبشيرية الاستعمارية - وخاصة الفرنسية منها في لبنان - .. نعم، لقد خرّجت هذه المدارس الفرنسية «جيش العزو الفكري والثقافي» .. بل إن القنواص الفرنسيين في بيروت هم الذين صكّوا هذا التعبير - تعبير «الجيش» - فوصفو هدف إقامة هذه المدارس الفرنسية - لأبناء الطائفة المارونية - بأنه تكوين «جيش متغلي لفرنسا في كل وقت.. يجعل البربرية العربية - [كذا] - تتحنى لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»^(١)!!.. ولقد هاجرت «كتيبة» من هذا «الجيش» إلى مصر، وأقامت فيها المنابر الإعلامية والثقافية والمتديّنات والصالونات

(١) من موسّلاب القنواص، مخطوطات أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس، ستوات (١٨٤٠، ١٨٤٢، ١٨٤٤، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩)، انظر كتاب (الإسلام والعددية)، (ص ٢٥٤)، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م (وكذا بـ (هل الإسلام هو الحق؟)، (ص ٢٢)، طبعة القاهرة، الثانية، (١٩٩٨م).

ال الفكرية والمؤسسات الثقافية، وأخذت - في حياة الاستعمار الإنجليزي، لإحلال المدينة الغربية محل المدينة الإسلامية^(١).

• فأول صوت ارتفع بالدعوة إلى إحلال العلوم محل العربية الفصحى - لغة القرآن ولسان الإسلام والشريعة والفقه والتراجم.. وعامل الوحادة بين العرب والمسلمين؛ لإقامة القطيعة بين الأمة ومدنيتها الإسلامية، تمهيداً لإحلال المدينة الغربية محل المدينة الإسلامية - كان صوت واحد من هذه « الكتبة الثقافية »، هو أمين شمبل (١٢٤٣ - ١٣١٥ هـ / ١٨٢٨ - ١٨٩٧ م) .. والذي رد عليه عبد الله النديم سنة (١٨٨١ م) في « التكبيت والتبيكية » بمقابل يلخص عنوانه - مجرد العنوان - الوعي الحضاري بمرامي أعمال هذه « الكتبة الغربية » .. مقال عنوانه: « إضاعة اللغة تسليم للذات ! »

• وأول صوت ارتفع في بلادنا مُبِّئاً بالفلسفة الإلحادية في النظرية الداروينية.. كان صوت واحد من هذه « الكتبة » شيلبي شمبل (١٢٧٦ - ١٣٣٥ هـ / ١٨٦٠ - ١٩١٧ م) شقيق أمين شمبل !

• وأول صوت ارتفع بالدعوة إلى تعليم العلانية في الثقافة والفكر والمجتمع - بعد علمنة القطاع الأكبر من القانون والقضاء - كان هو صوت فرح أنطون (١٢٩١ - ١٣٤٠ هـ / ١٨٧٤ - ١٩٢٢ م) أحد أفراد هذه « الكتبة »، والذي تصدى له الإمام محمد عبدة (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) في مجلة « المنار ».

• أما مجلة « المقتطف » - التي أسسها اثنان من فرسان هذه « الكتبة »: بعثوب صروف (١٢٦٨ - ١٣٤٥ هـ / ١٨٥٢ - ١٩٢٧ م) وفارس نمر (١٢٧٢ - ١٣٧٠ هـ / ١٨٥٦ - ١٩٥١ م) - فقد غلت لأكثر من ستين عاماً (١٢٩٣ - ١٣٧١ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٥٢ م) ترجم من العلم الغربي النظريات ذات الفلسفة المادية والظلال الإلحادية والإيماءات اللامادية، لتجعل نموذج العلم الغربي، ذي التزعة المادية، محل نموذج العلم الإسلامي، الذي وظفته حضارتنا في دعم التدين وتنمية الإيمان.. ولقد كانت هذه المجلة - التي نسّرت بالعلم لتشييع المادية والشك والعلانية والإلحاد - « الديوان الفكري » الذي جمع هذه الكتبة من كتاب جيش الغزو الفكري.. والتي لعبت أخطر الأدوار في إشاعة التغريب في حيّاتنا الثقافية، حتى لقد تحدث عنها وعن القائمين عليها عبد الله النديم فقال:

(١) يستخدم التهريري مصطلح « المدينة » بمعنى « الحضارة » ..

« إنهم أعداء الله وأئبئه.. الأجراء الذين أنشأوا لهم جريدة جعلوها خزانة لترجمة كلام من لم يدinya بدين، من ينسبون معجزات الأنبياء إلى الطواهر الطبيعية والتراث الكباوية، ويرجعون بالكونات إلى المادة والطبيعة، متذكرين وجود الإله الحق، وقد ستروا هذه الأباطيل تحت اسم فصول علمية، وما هي إلا معاول يهدمون بها عموم الأديان.. »^(١)

• أما جريدة « المقطم » - التي كانت أركان حرب الإعلام للاستعمار الإنجليزي في مصر - فلقد أصدرها ثلاثة من فرسان « كتبة التغريب » هذه، هم يعقوب ضروف، وفارس نمر، وشاهين مكاريوس (١٢٦٩ - ١٣٢٨ هـ / ١٨٥٣ - ١٩١٠ م) .. ولقد دام عمرها عمر الاستعمار الإنجليزي في مصر (١٣٠٦ - ١٣٧١ هـ / ١٨٨٩ - ١٩٥٢ م) .. ووصفها عبد الله التديم بأنها « الصحيفة الإنجليزية التي تصدر في مصر »!^(٢)

• ولقد تربى على أيدي هذه الكتبة الفكرية، وتعلم في مدارسها ومنتدياتها الثقافية، واستعار منهاجها المتغيرة نفر من صفة المثقفين والmakers المصريين؛ بعضهم عن كراهيته للإسلام، وعالية حضارية لأوروبا، من مثل سلامة موسى (١٣٠٥ - ١٣٧٧ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٥٨ م)، الذي امتلك من الجرأة ما بلغ به حد الوقاحة فأعلن عن مرامي هذه المدرسة التغريبية، وقال: « كلما ازدلت خبرة وتجربة وثقافة، توضحت أمامي أغراضي، وهي تلخص في أنه:

- يجب علينا أن نخرج من الشرق، وأن نتحقق بأوروبا، فإني كلما زادت معرفتي بالشرق زادت كراهيتي له، وكلما زادت معرفتي بأوروبا زاد حبي لها، وتعلفي بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها.

- أريد تعليّي أوربيّاً، لا سلطان للدين عليه ولا دخل له فيه.

- وحكومة حكميات أوروبا، لا ححكومة هارون الرشيد والمأمون.

- وأدبياً أوربيّاً، أبطاله مصريون، لا رجال الفتوحات العربية.

- وثقافة أوربية، لا ثقافة الشرق، ثقافة العبودية والتوكّل على الآلة.

(١) مجلة (الأستاذ)، العدد التاسع والثلاثون (ص ٩٢٢، ٩٢٤).

(٢) المصدر السابق، العدد الثاني والأربعون (ص ١٠٢٩).

- واللغة العامية؛ لغة الهكسوس، لا العربية الفصحى؛ لغة التقاليد العربية والقرآن.

- والتفرنج في الأزياء؛ لأنه يبعث فينا العقلية الأوروبية.

هذا هو مذهبى، الذى أعمل له طول حياتي، سرًا وجهرة، فإذا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب! ^(١)

هذا هو مشروع إحلال المدينة الأوروبية محل المدينة الإسلامية، الذى يشر به الموارنة، خرى يجو مدارس الإرساليات الفرنسية التبشيرية.. والذى تبناه - في مصر - سالمة موسى؛ كراهة في الإسلام، وعالة حضارية لأوروبا، كما تبناه عدد من المفكرين والملقين؛ انبهارًا به، واجتهاهًا خطأً عندما توهموا أنه السبيل إلى التقدم والتحرر من الاستعمار الأوروبى، ثم عادوا فراجعوا مواقفهم هذه أو تراجعوا عنها - بدرجات متفاوتة - في مراحل نضجهم الفكري، من أمثال أحد لطفي السيد باشا (١٢٨٩ - ١٢٨٣ هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٦ م)، ومحمد حسين هيكل باشا (١٣٠٥ - ١٣٧٥ هـ / ١٨٨٨ - ١٩٥٦ م)، وعلي عبد الرزاق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م)، وطه حسين (١٣٩٣ - ١٣٦٦ هـ / ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م).

وفي سياق هذا المد التغريبى، الذى عمل أصحابه على إحلال المدينة الأوروبية محل المدينة الإسلامية، وفي مواجهته، علينا أن نقرأ صفحات جهاد السنورى باشا في سبيل بعث المدينة الإسلامية؛ لتكون صيغة نهضتنا الحديثة، وتركيزه على تغيير هذه المدينة الإسلامية، وأيضاً بقدمها على المدينة الأوروبية.

ففي هذه الصفحات - من فكر السنورى - تحدث عن تغيير المدينة الإسلامية؛ لأنها مؤسسة على الدين الإسلامي، المتعيز عن الدين المسيحي.. فال الأول دين العقل والقلب.. والثانى دين القلب فقط.. الإسلام دين الفرد المندمج في الأمة والمجتمع.. بينما المسيحية دين الفرد المندمج في الله وملائكته السماء.. والإسلام دين العمل وتحقيق الذات.. بينما المسيحية دين التضحيه وإنكار الذات.. والإسلام دين الأرض والسماء.. بينما المسيحية تدير ظهرها للأرض وتجعل ملكتها في السماء.. والإسلام يسعى إلى عماره الأرض.. بينما تسعى المسيحية - فقط - إلى خلاص الروح.

(١) سالمة موسى (اليوم والغد)، (ص ٥ - ٧)، طبعة القاهرة سنة (١٩٢٨ م)، وانظر كتابنا (الإسلام بين التشوير والتزوير)، (ص ٩٧ - ١٥٧)، طبعة القاهرة سنة (١٩٩٥ م).

وعلى هذا التمايز بين الديدين قام ويقوم التمايز بين المدنية الإسلامية - المؤسسة على دين الإسلام وشرعيته - وبين المدنية الغربية، التي لم تقم إلا على عزل المسيحية واستبعاد اللاهوت. وإذا كانت الغاية هي نهضة الشرق، فإن المدنية الإسلامية هي أساس الرابطة والجامعة الإسلامية.. وهي - حتى بالمعايير الفعلية - أكثر تهذيباً من المدنية الأوروبية.

ولقد ميز السنهوري بين رفضه للمدنية الأوروبية، وبين ضرورة الاستفادة من العلم الأوروبي، والإنجازات المادية للحضارة الغربية.. فالتقليد للمدنية الأوروبية طفيلي لا تقليد بأمتنا، بينما الاستفادة من علوم الغرب وتطبيقاتها هو استلهام للمشترك الإنساني العام، سبقنا إليه الأوروبيون عندما أخذوا نظيره من حضارتنا الإسلامية، إبان نهضتهم الخديوية.

كما نبه السنهوري على أن المدنية الإسلامية هي مدينة الشرق، بأعمّه وأدیانه، لا مدينة المسلمين وحدهم؛ لأنها هي الجانب الثقافي والقائم على الإسلام، الوثيقصلة بالشرق، وربما داع كل أعمّه وملله وديانته، بينما الجانب العقدي والشعاعي من الإسلام خاص بال المسلمين وحدهم، كي أن الجانب العقدي من الديانات الأخرى خاص بالطوائف الشرقية التي تدين بهذه الديانات.. حتى إن مصطلح «الأمة الإسلامية» يصبح - عند السنهوري - شاملاً لكل الشرقيين، فهم - على اختلاف مللهم الديني - مسلمون في الثقافة الإسلامية، التي وحدتهم جميعاً.

بهذه الرؤية الواضحة والعميقة والمنطقية خاض السنهوري باشا معركته الفكرية على جبهة المدنية الإسلامية.. فتحدث عن إسلامية هذه المدنية الشرقية، انطلاقاً من جمع الإسلام بين الدين والمدنية، فقال: «أريد أن يعرف العالم أن الإسلام دين ومدنية، وأن تلك المدنية أكثر تهذيباً من مدينة الجيل الحاضر..»^(١) والرابطة الإسلامية يجب أن تُفهم بمعنى المدنية الإسلامية، وأساس هذه الرابطة الشريعة الإسلامية..»^(٢).

ولقد استشهد السنهوري على أن المدنية الإسلامية، ومن ثم الرابطة الإسلامية، وكذلك مصطلح «الأمة الإسلامية» إنها هي روابط جامعة لكل أمم الشرق، على اختلاف معتقداتها الدينية.. فهي عوامل وحدة، وليس عوامل فرق أو طائفية.. استشهد على هذه الحقيقة بكلمات أحد الأساتذة الفرنسيين، الذي قال في تعريف «الأمة» - الجماعة الإسلامية -:

(١) الأوراق الشخصية، ليون في (١١ - ١١ - ١٩٢٢ م).

(٢) المصدر السابق، لاهاي في (١٥ - ١٥ - ١٩٢٤ م).

« عندما تستعمل اصطلاح الأمة الإسلامية، فإنتي لا أعني بذلك الإشارة إلى مجتمع من المسلمين فقط، وإنما أقصد بذلك مجتمعنا له طابع فذ من المدينة قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك ساهمت فيه جميع الطوائف الدينية التي عاشت وعملت معًا جنبًا إلى جنب تحت راية الإسلام، والتي قدمت لنا بذلك تراثاً مشتركاً لجميع سكان الشرق الإسلامي، بنفس الصورة ولنفس الأسباب التي اعتبرنا بها حضارة الغرب المسيحية، وهي تراث مشترك ساهم في جميع الغربين بمن فيهم اللادينيون والمفكرون الأحرار والكاثوليك والبروتستانت »^(١).

يتبين الستهوري هذا التعريف « للأمة الإسلامية » - وهو المرادف لشعوب الشرق وأمه - ثم يعلق عليه، مقترباً التوسع في معنى المدينة الإسلامية فيقول: « ولا أرى ما يمنع التوسع في معنى « المدينة الإسلامية » على النحو الذي فرره الأستاذ الفرنسي .. وأرى أن المدينة الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين واليسوعيين واليهود من المقيمين في الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدينة »^(٢).

فهي مدينة إسلامية، مؤسسة على الشريعة الإسلامية.. لكنها لا تتفق عند اجتذاب العقدي في الإسلام - وهو الخاص بال المسلمين - حتى تكون خاصة بال المسلمين دون سواهم.. وإنها هي رباط جامع .. وإنجاز مشترك .. وميراث حلال لكل شعوب الشرق وأمه، على اختلاف ذياثتها .. ومن ثم فهي خيارهم جميعاً في النهوض المنشود.

* ولقد أفضى الستهوري باشا في المقارنة بين الإسلام والمسيحية، لا مجرد المقارنة بين الدينين، وإنما ليؤكد على تمييز المدينة الإسلامية - المؤسسة على شريعة الإسلام وثقافته وفقه معاملاته - عن المدينة الغربية - التي وإن استبعدت الدين المسيحي، فقد تأسست على التراث المسيحي - أفضى في هذه المقارنة، لهذا الغرض، فقال - ضممن ما قال :-

« الإسلام والمسيحية ديانان تمكن مقارنتهما كل بالآخر، فإن الروح التي تسود كلاً منها تختلف عن الأخرى .. إن المسيحية أنت ليخاطب الفرد وتنادي قلبه .. أما الإسلام فأتي - على الأخص - ليخاطب المجموع البشري، وينادي العقل قبل القلب؛ فبينما تنظر المسيحية إلى الفرد باعتباره فرداً غير مندمج في جمعية ما، وإن كان لا بد من اندماجه، فذلك

(١) المصدر السابق، ليون في (١٧ - ١١ - ١٩٢٣ م).

(٢) المصدر السابق، ليون في (١٨ - ١٠ - ١٩٢٣ م).

الاندماج يكون في الذات الإلهية، ينظر الإسلام إلى الفرد باعتباره فرداً من مجموع سياسي منظم، ولذلك كان الإسلام ديناً سياسياً واجتماعياً.. وال المسيحية، بطبيعة أنها دين الفرد والقلب، تبعث على التضحية وإنكار الذات، والإسلام، بطبيعة أنه دين المجموع والعقل، يبعث على العمل.. وهذا يعلل الدوبي الهائل الذي أحدثه انفجار المسلمين في بقاع الأرض..^(١)

ولذلك «امتاز الإسلام على المسيحية بأن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدينة زاهرة مع حافظتهم على عقائد الإسلام، أما المسيحيون فلم يستطعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل..^(٢)

فالمدينة الإسلامية هي إسلامية، بينما المدينة الأوروبية وضعية عالمانية لا دينية، وإن تعصبت للمسيحية، واعتمدت على تراثها.

• وانطلاقاً من هذا التمييز للمدينة الإسلامية عن المدينة الغربية، وهو المؤشر على تميز الإسلام عن المسيحية، أفضى الستهوري في النقد والتقصي لتيار التقليد للمدينة الغربية، الذي أراد أهله إحلال هذه المدينة الغربية محل المدينة الإسلامية، في نهضتنا الحديثة المشودة.. نقض الستهوري ورفض هذا الخيار الغربي في المدينة.. ودعا إلى بirth مدينة إسلامية، خياراً حضارياً نهضوياً.. وفي ذلك قال: «أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا محيد لهما: إما أن تجري مع المدينة الغربية، وهذا الطريق ليس مأموناً، وإما أن تحيط لنفسها مدينة

تصل فيها الماضي بالحاضر، مع التحوير الذي يقتضيه الزمن، فتحفظ لنفسها شخصيتها، وتستطيع أن تجاري (سابق) الغرب، بدلاً من أن تجري وراءه..^(٣)

وركز حديثه عن مصر، التي كانت تمرج بالتيارات المتصارعة حول «الخيار الحضاري» أي تكون إسلامياً؟ أم أن المدينة الغربية هي الخيار؟.. فانتقد الستهوري تيار التغريب، الداعي إلى تقليد الغرب في المدينة، وقال: «هناك رأي يقول: إن على مصر أن تنظر إلى المدنية الغربية فتحتخار من كل أحسنها.

(١) المصدر السابق، بيروت في (٤ - ١١ - ١٩٢٤ م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (٢ - ٢٨ - ١٩٢٤ م).

(٣) المصدر السابق، بيروت في (٤ - ١٧ - ١٩٢٣ م).

وأرى أن أكبر ضعف في هذا الرأي أنه ينسى أن مصر لها مدينة أصلية، وحاجتها الآن هي جعل هذه المدينة ملائمة للعصر الحاضر، وليس مصر الدولة العثمانية الحديثة التي ترتفع لها ثواباً من فضلات الأقمشة التي يلقاها الخياطون..^(١)

ومصر تخسر كثيراً إذا انتصرت بعد استقلالها إلى تقليد الأوروبيين في مدنيةتهم تقليداً تاماً، ونسبت أنها من أهم الدول الشرقية، إن مصر في حاجة إلى نهضة علمية، وخاصة إلى إحياء الشريعة الإسلامية وبث روح العصر فيها، وكل مصرى متعلم ينظر إلى تقاليدنا القومية وتاريخنا ومدينتنا القديمة بغير تقدير كافٍ يكون مخطئاً في يائساً، ولا تستفيد من الخطأ ولا من اليأس.

وعندى أنه يحسن الآن البدء بنهضة علمية ترمي إلى إحياء العلوم العربية، ونشر هذه الحركة في مصر والشام والخجاز والعراق وغيرها من البلاد العربية، وبافتتاح المدارس خاصة إلى اللغة والشريعة، ومتى نجحت هذه الحركة العلمية تلتها نهضة اقتصادية، ثم يأتي بعد ذلك الارتباط السياسي..^(٢)

فإحياء المدينة الإسلامية، والتركيز على الشريعة الإسلامية واللغة العربية، هو سبيل الأمة - وفي مقدمتها مصر - إلى النهضة.. وليس التسول على موائد المدنية الغربية، الذي يمثل طفليلاً لا تليق به من له ما لنا من تقاليد قومية وتاريخ ومدينة عريقة.. ثم، إن هذه العقلية والاستعارة والترقيع لثوب المدينة المستورد هو - في النهاية - طريق غير مأمون.

• ومع رفض السنهوري لتقليد واستعارة المدنية الغربية.. فلقد كان من أنصار الاستفادة من الإنجازات المادية - وتطبيقات العلوم الطبيعية - التي أبدعها الحضارة الغربية - إيداعاً عظيماً.. فالرجل لم يكن منغلاً على تراثنا وحده؛ بل لقد دعا - حتى في القانون - إلى الاستفادة من فنون الصياغة والتقويم التي يبرعت فيها المنظومات القانونية الغربية.. وللتمييز بين خصوصيتنا في المدينة وبين ما يجب أخذناه عن الغرب من التقدم المادي - كما سبق وحدث للغرب عندما أخذنا هذا الجانب عن حضارتنا الإسلامية - للتمييز بين هذين الميدانين في الحضارة والمواريث الفكرية، يقول السنهوري:

(١) المصدر السابق، ليون في (٢٨ - ٨ - ١٩٢٣ م).

(٢) المصدر السابق، باريس في (٣١ - ١٠ - ١٩٢٣ م).

«أرى أن الغرب لا يحسن تقليده إلا في الأشياء المادية، فهو متغرق فيها تفوقاً لا ينزع فيه، أما الأشياء المعنوية فيحسن للشرق أن يواصل تاريخه المجيد دون أن يقلد الغرب في الجوهر، وإن أخذ منه الشكل..»^(١) إن من الضروري أن تستفيد من علوم الغرب، حتى فيما كتبه عن العلوم العربية، على شرط أن يكون تكويننا العقلي ومزاجنا الجنسي أثر كبير فيما نقله عن الغرب، ولنا أسوة بالعرب عند تعلمهم عن اليونان، وبأوروبا لما نقلت علوم العرب..»^(٢).

ففي المدنية والعقائد والفلسفات والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والآداب والفنون - أي: الأشياء المعنوية - لا تقليد للغرب، وإنها بعث لتراثنا، وتجديده له، ومواصلة لتراثنا المجيد.. أما في العلوم المادية وتطبيقاتها، فنحن مطالبون بالاستفادة من إنجازات الغرب في هذا الميدان، الذي هو مشترك إنساني عام، سبق وأن نقلناه عن اليونان، ثم أضافنا إليه، وجاءت أوروبا ونقله عن حضارتنا، ثم أضافت إليه، ومن الواجب أن تعاود النقل فيه عن أوروبا، لتوطينه في واقعنا عميداً للإضافة إليه.. وبشرط أن تظل خصوصيتنا الحضارية - التي يسميها السنورى «تكويننا العقلي ومزاجنا الجنسي» أي: القومي - معياراً للتمييز بين المقبول والمرفوض من إبداعات الآخرين.

إن الإبداع قرين الخصوصية الحضارية.. والتقليد مقبرة للملكات الإبداع.. واليقظة قرين التجديد، بينما التقليد باعث على الغفلة والموات.. «والشرق يتنهى، ويريد الآن أن يقوم بقسطه من العمل على سعادة العالم ورفع شأن المدنية، بعد أن سكت عن ذلك مدة، ولكنه يريد أن يبذل مجهوداً جدياً، وأن يخاطط لنفسه طريقاً، لا أن يكون مقلداً للغرب، ويريد أن يميز مدنية الجديدة شيئاً».

- ١ - أن تكون هذه المدنية ذات صبغة شرقية تصل الماضي بالمستقبل.
- ٢ - أن تكون تلك المدنية بمثابة رد فعل للمادية المتغلبة اليوم على المدنية الغربية، فقد غالى الغربيون في ماديتهم، وأصبح ضحايا هذه المدنية أضعاف المتعصمين بها، فالعالم يتضرر الآن من الشرق أن ينقده من تلك الوهدة. ومن أكفا من الشرق في القيام بهذه المهمة، وهو الذي كان مبعث النور والخير ومهبط الحكمة والأديان؟

(١) المصدر السابق، ليون في (١٧ - ٨ - ١٩٢٣ م).

(٢) المصدر السابق، ليون في (١٠ - ٩ - ١٩٢٣ م).

فلا تقولوا: أن يقلد الغرب في تركه للدين، فأنتم تسيرون للمدينة أكبر إساءة، وقد بدأت المدينة بالدين وستنتهي إلى الدين، ولكن قولوا له: أن ينفي الأديان مما أحاط بها من الأوهام، وأن يجعلها مكملة بعضها لبعض.. ^(١)

فللشرق رسالة حضارية، في ترشيد المثل التي تحكم العالم، وعليه قسط في إبداع ما يحقق السعادة للبشرية، وجزء من هذه الرسالة: بعث التموج المتدن للمدينة الإسلامية التي تهذب من غلواء المادية التي سقطت في وحدتها المدنية الغربية، تلك التي - بدلاً من ترقية الدين مما أحاط به من الأوهام والعصبيات - تركت الدين.. الذي بدأته به المدينة - في التاريخ الإنساني - ولا بد أن تنتهي إليه، في هذا الذي يشير به السننوري، من بعث المدينة الإسلامية، المؤسسة على الشريعة الإسلامية، لإنهاض أمم الشرق بالإسلام، بدلاً من تقليد المدنية الغربية المادية، والواقع في الوهدة التي وقع فيها أهلها، الذين أصبحوا الفسحايا منهم أضعاف التعمين!

هكذا رفض السننوري ونقض مذاهب التقليد للمدينة المادية الغربية، بمنطق العزة القومية والمجد الحضاري، وبمعايير الأمن والتفع أيضاً.

بل لقد نبه السننوري على حقيقة يغفل عنها دعاة التقليد، الذين يظنون أنهم إنما يقلدون المحسن، في الأصل والأساس.. بينما طريق التقليد لا يقود أهله - في العادة والأساس - إلا إلى تقليد السننات والسلبيات! لأن تقليد الرذائل - في العادة - أسهل وأوسع انتشاراً من تقليد الفضائل والإيجابيات «فالآمة الضعيفة مولعة بتقليد الآمة القوية التي تحتك بها - كما قال ابن خلدون - ولكن لما كان تقليد الفضيلة أصعب من تقليد الرذيلة، كان أول ما تأخذ الآمة الضعيفة من الآمة القوية الرذائل التي يسهل تقليدها.. ^(٢)».

• وهذا الموقف الوسطي والمتوزن والعادل، الذي اتخذه السننوري باشا من هذه القضية - القديمة.. الجديدة! - والذي دعا فيه إلى بعث المدينة الإسلامية وتجديدها؛ لأنها مؤسسة على إسلامنا؛ ولأنها في تاريخنا ومجданنا وقوميتنا.. ولأنها - كذلك - الأفعى والأنسب لآمننا؛ بل والتي يحتاجها العالم كي ترشد الترمعة المادية التي طغت على المدنية الغربية، فأورثت العالم من الشقاء أضعاف ما قدمت له من السعادة.

(١) المصدر السابق، باريس في (٤-١-١٩٢٤م).

(٢) المصدر السابق، سان جانجلون في (٧-٨-١٩٢٤م).

ثم هو في ذات الوقت لا يدع إلى قطبيعة معرفية مع المدينة الغربية، ولا يشر بعزلة حضارية تتعلق فيها على ذاتها وحدها دون سواها.. وإنما يدع إلى التمييز بين خصوصيتها في المدينة الإسلامية وعلومها الإنسانية والاجتماعية وقيمها ومثلها وأخلاقيتها - والتي لا يجوز التقليد لآخرين في ميادينها - وبين العلوم المادية وتطبيقاتها، تلك التي برع فيها الغرب.. والتي تمثل مشتركاً إنسانياً عائماً لا وطن له، وهي التي يجب أن تستلهمها من الغرب.

لأن هذا هو الموقف الم موازن للستهوري في العلاقة بيننا وبين الغرب، رأينا - مع تقدّه لدعاة التقليد للغرب - يعتقد - كذلك - دعاة التقليد لموروثنا الفكري، الذين يقفون أمام هذا الموروث موقف التقليد الأعمى فـ المحاكاة دون تجديد.. فكلا الفريقين - المقلدين للغرب والمقلدين لتراثنا - إنما يمثلان *غلوّ الإقراط وغلوّ التفريط*.. والذي يتبعدهم عن الوسطية والتوازن والحق والاعتدال.. «فأفة الجامعة الشرقية في مصر فريقان:

١ - فريق يتمسك بالماضي تمسكاً أعمى، ولا يتطور مع العصر، فيجلب بذلك عداوة العالم المتقدمين، ويضحي بالأقليات الدينية الناشطة المبنية في الشرق الأدنى، وهذه تلجم إلى أوروبا طمعاً في حمايتها، وبدلأ من أن تبذل مجهوداتها معنا، تقلب علينا.

٢ - وفريق يريد أن يقطع جبل الماضي فلا تعود له بـ حصلة، وعند ذلك يتمكّن من إدخال المدينة الأوروبية في مصر حتى تصبح جزءاً من أوروبا، دون أن يراعي تقاليد البلاد وتاريخها ومزاجها الشرقي.

وكلا الفريقين خطر على الجامعات الشرقية.

على أنه يجب الاعتراف بأن حاجتنا إلى أوروبا الآن كبيرة، ولكن هذا ليس معناه تضحيه تقاليدنا القومية، وإدخال مدينة غربية عنا في بلادنا الشرقية، فنعدم بذلك روحنا القومية، فإن الذي يربط الأمة برباط قوي هو الماضي، ولن تستطيع أمة أن تخلص من ماضيها إلا تاها في ظلمات لا تهتدى فيها.

وأحرص ما يجب أن يحرص عليه المصري - في نظري - هو صبغته الشرقية (أي: الإسلامية) مهما جرفها تيار أوروبا القوي، فإننا نستطيع تغيير كل شيء إلا نفوسنا وإيماننا بالله.. »^(١).

فالمدنية الإسلامية، المؤسسة على الشريعة الإسلامية، وعلى الإيمان الديني، هي أثبت ثوابت الشرق، التي لا تغير لها، ولا تقليل لغيرها.. فهي خيار شعوب الشرق للنهوض والتقدم.. وليس الخيار تقليل المدينة الغربية المادية التي أوقعت أهلها في وحدة، الشتاء فيها أبعاد أضعاف النعيم.

* وهذا التمييز الشرقي في المدينة الإسلامية، والنابع عن ابتعاق هذه المدينة عن الإسلام التمييز عن المسيحية.. لا يعني عداء الشرق ومدينته للغرب ولا للعالم غير الإسلامي، وإنما يعني إضافة شرقية إسلامية تغنى التراث الإنساني وترشده.. فالشرق الناهض بالإسلام ومدينته، يريد أن يكون عضواً فاعلاً ذا عطاء في الأسرة الدولية والجماعة الإنسانية « إذ لا تتفاوض مطلقاً الروح الشرقية الإسلامية مع محنة الإنسان وخير الإنسانية، فتحن - الشرقيين - نريد أن ندافع عن كياننا ومدينتنا الشرقية الإسلامية، ولكن هذا لا يمنعنا من حب الغربيين باعتبارهم إخواناً لنا في الإنسانية، ولا نريد بهذا الدفاع - عن كياننا ومدينتنا الشرقية الإسلامية - أن نخلق سلام العالم؛ بل أن نثبت دعائم هذا السلام الذي لا يتم إلا إذا رفع الظلم عن الأمم المظلومة، والشرقي يعبر نفسه عضواً في الجماعة البشرية، يحب خبرها وسعادتها، ويعلمها، لذلك «^(١)

فشرقيّة مدنيةٍ هي عين إسلاميتها.. وإسلاميتها هي عين إنسانيتها.. وإنسانيتها تعني نزوعها إلى التحرر الذي يرفع الظلم عن الأمم المظلومة، ليصبح البشرية جمعية أمم ومدنيات، يعمل أعضاؤها على تحقيق الخير والسعادة للجميع.

هكذا دعا السنهوري إلى بعث المدينة الإسلامية؛ بل ودعا إلى قيام "حزب ديني" يتبعى هذا الخيار الحضاري وينافح عنه.. وعندما تحدث عن الوضع الأمثل للحياة الخنزيرية - بعد تجاوز مرحلة التحرر من الاستعصار، والأحزاب التي نشأت لتحقيق الاستقلال السياسي - أشار على ضرورة وجود:

۱-۲۷۷

٢- وحيب الفلاحي، والعزال.. شعراً بصلحة الفلاح، و العزال شيك، معتدل، ولكن

۱۷۰

^{١١} المصدر السابق، لون فـ (٩٢٣-٩-٨).

٢- وحزب تغلب فيه الترعة الدينية، ويرمي إلى المحافظة على تقاليدنا، ويقاوم كل تيار غربي لا يتفق مع هذه التقاليد.. وأتوقع أن يلبس الحزب الوطني - (حزب مصطفى كامل، والجامعة الإسلامية) - لباس الحزب الديني الذي يقاوم التيار الغربي، وينضم إليه كل من كانت ترعته كذلك.

٤- وقد يكون من المفيد أن يقوم مع هذه الأحزاب حزب للمرأة، يحصر «بروجرامه» الداخلي في العمل على ترقية المرأة وتعليمها تعلیماً صحيحاً..^(١)

قبل نشأة التنظيمات الإسلامية الحديثة - ذات الطابع الحزبي والجماهيري - بخمس سنوات، كتب السنهوري عن ضرورة قيام حزب ديني يبني خيار الإسلام في المدينة والنهضة، ويتصدى ويقاوم التيار الغربي، الذي يريد إحلال المدينة الغربية محل مدينة الإسلام.

* * *

(١) المصدر السابق، بيروت في (٨ - ٩ - ١٩٢٣ م).

إحياء الشريعة الإسلامية

[لقد أعطى الإسلام للعالم شريعة هي أرضخ الشرائع ثباتاً، وهي تفوق الشرائع الأوروبية.. وإن استقاء تشرعننا المعاصر من الشريعة الإسلامية هو المُشَق مع تقاليدنا القاتلية.. إنها تراثنا الشرعي العظيم.. وبها يتحقق استقلالنا في الفقه والقضاء والتشريع.. إنها النور الذي يستطيع أن نضيء به جوانب الثقافة العالمية في القانون.. لقد اعترف الغريب بفضلها.. فلماذا نكره نحن؟! فما بالنا نترك كنوز هذه الشريعة مغمورة في بطون الكتب الصفراء، وننطفل على موائد الغير، نتسقط فضلات الطعام؟!]

«الستهوري»

كان الستهوري باشا واحداً من زعماء الإصلاح، وأئمة النهضة، بالمعنى الشامل للنهضة والإصلاح.. كتب عن مشروعه لنهضة الشرق بالإسلام، وإقامة هيئة أمم إسلامية إلى جانب عصبة الأمم الغربية.. وكتب عن أهميته في العدل الاجتماعي، وإنصاف الفقراء - وخاصة الفلاحين والعمال - وتحدث عن الاشتراكية، وتعلل إلى تجاوز العالم للنظام الرأسمالي، المرتبط بالربا الفاحش والاستغلال.

وكتب عن إصلاح التعليم، وتوحيد المدرسة، لتوحد الأمة.

وكتب عن الإصلاح السياسي.. والإصلاح الدستوري.. والإصلاح القضائي، الذي عُلّق عليه آمالاً كمدخل للإصلاح السياسي والمدستوري، الذي يفتح للأمة آفاقاً أحرى.. وكتب عن إحياء علوم المدينة الإسلامية - في مختلف ميادين علوم هذه المدينة - ليسهم هذا الإحياء في تجديد هذه المدينة، حتى تكون الخيار الحضاري لنهضة الشرق والشريفيين.. كتب الستهوري، وعمل في كل هذه الميادين، كإمام من أئمة النهضة وزعيم من زعماء الإصلاح.. بل ويعظيم من عظماء زعماء الإصلاح.. لكن التخصص الدقيق للرجل كان هو القانون.. ولقد شاء الله للستهوري إلا يكون حبيس تخصصه الدقيق - كما يتحدث لكثيرين من المتخصصين في علم من العلوم أو في من الفنون - وإنما شاء الله للستهوري عظيم القانون أن يبرز في الكثير من ميادين النهضة والإصلاح عبر عظمة التخصص في القانون.

فهو قد أراد وكتب وعمل للنهضة العامة للشرق الإسلامي .. ولقد قاده القانون إلى ضرورة تأسيس هذه النهضة الشرقية العامة على الشريعة الإسلامية، فكانت مخططاته ودراساته وأراؤه حول ضرورة بعث الشريعة الإسلامية بالاجتهد الجديد، والدراسات المقارنة الحديثة؛ لتخطى هذه الشريعة الغراء أعناق القرون، فتعمود - ثانية - المرجعية الحاكمة، لا في القضاء والقانون والتشريع - للقوانين الخاصة وال العامة والدولية فقط - وإنما المرجعية الحاكمة في كل ميادين الثقافة والفكر والعلم والقيم والحياة.

فالرابطـة الإسلامية - كما يقول السنوري - يجب أن تفهم بمعنى المدينة الإسلامية، وأساس هذه المدينة الشريعة الإسلامية ..^(١) .. فالشريعة الإسلامية هي أساس المدينة الإسلامية، التي هي الصيغة الحضارية للنهضة الشرقية.

ولذلك، جعل السنوري من بعث الشريعة الإسلامية، بفتح باب الاجتهد الجديد فيها، مشروع حياته، بل وحمله في هذه الحياة .. حتى لقد كتب - في مذكرة - يقول: « ي أمران وددت لا آمـوت قبل أن تكونـي قدـمـي في السعي إلى تحقـيقـها: »

١- فتح باب الاجتهد في الشريعة الإسلامية، حتى تعود الشريعة حية يستقي منها الشرق قوانينه،

٢- والأخذـيدـ الفلاحـ المصريـ، وإنـقادـهـ منـ حـالـةـ الـبـؤـسـ التيـ يـعـانـيهـ ..^(٢) .

وإذا كانـ الكـثـيرـونـ الـذـيـنـ تـحـدـثـوـنـ وـيـتـحـدـثـوـنـ عـنـ ضـرـورـةـ فـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ فـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ فيـ الشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـ لـتـعـودـ مـصـدـرـاـ لـلـقـوـانـينـ الـخـدـيـثـةـ،ـ قـدـ وـقـفـواـ وـيـقـفـونـ عـنـ حـدـودـ «ـ الـدـعـوـةـ»ـ لـفـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ،ـ فـإـنـ السـنـوـرـيـ عـظـيمـ الـقـانـونـ،ـ وـخـبـيرـ الـدـرـاسـاتـ الـقـانـونـيـةـ،ـ وـرـائـدـ صـنـاعـةـ الـقـانـونـ فـيـ عـصـرـنـاـ الـخـدـيـثـ -ـ قـدـ تـجـاـوزـ حـدـودـ «ـ الـدـعـوـةـ»ـ إـلـىـ فـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ فـيـ الشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ..ـ وـالـتـأـكـيدـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ الـمـهـاجـ الـمـقـارـنـ بـيـنـ الشـرـيـعـةـ وـالـمـنـظـومـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـأـخـرـىـ،ـ كـعـاـمـلـ أـسـاسـيـ مـنـ عـوـاـمـلـ بـعـثـ هـذـهـ الشـرـيـعـةـ،ـ وـفـتـحـ بـابـ الـاجـتـهـادـ فـيـهـاـ..ـ فـاـهـدـفـ لـيـسـ اـسـتـدـعـاءـ الشـرـيـعـةـ لـتـوـضـعـ فـيـ «ـ مـتـحـفـ»ـ الـمـفـاـخـرـ وـالـنـعـمـ الـتـيـ نـعـمـتـ بـهـاـ هـذـهـ الـأـمـةـ،ـ وـإـنـاـ اـسـتـدـعـأـهـاـ لـتـكـوـنـ الـمـرـجـعـيـةـ الـحـاكـمـةـ لـلـقـوـانـينـ الـعـصـرـيـةـ،ـ وـالـبـدـيـلـ لـهـذـهـ الـقـوـانـينـ

(١) الأوراق الشخصية، لاهي في (١٥ - ٨ - ١٩٢٤ م).

(٢) المصدر السابق، القاهرة في (٢١ - ١ - ١٩٣٣ م).

الوافية من الغرب الاستعماري؛ ولذلك فلا بد من الدراسات المقارنة، التي تثبت لأساطين القانون - في كل المنظومات القانونية - أن هذه الشريعة الإسلامية هي الأرقى - حتى بمقاييس العصر الحاضر - وهي الأنفع والأوفى؛ إذا ما قورنت بالمنظومات القانونية الأخرى، وذلك فضلاً عن أنها هي تاريخ أمتنا، ونظهر عظمتها التاريخية، وتجسيد عبقريتها وعزتها، وشرط الاستقلال الحقيقي عن قوى الهيمنة والاستعمار.

بهذا المنهاج فكر السنهوري - منذ فجر حياته - في بعث الشريعة الإسلامية.. فكتب - كتابة الخبر في القانون والفقه - يقول - وهو لا يزال طالب بعثة في فرنسا - «وردت لو استطعت عند الرجوع إلى مصر أن أجتهد في إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها: إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة الإسلامية، ومقارنتها بالشرع الأخرى؛ حتى يتيسر فتح باب الاجتهداد في تلك الشريعة الغراء - ذلك الباب الذي أغلق منذ أمد طويل - وحتى يتيسر أيضاً - بعدما تختلط الشريعة أعني تلك القرون الماضية - أن تؤثر تأثيراً جيداً في القوانين المستقبلية للأمة.. أسأل الله أن يحقق هذا الأمل..»^(١).

وكانت الدراسات العليا، واختبار موضوعات للرسائل الجامعية - في الدكتوراه - تتناول قضايا ومبادرات الشريعة الإسلامية، وتميزها وامتيازها، بنظرة مقارنة بينها وبين الشرائع الأخرى.. وكذلك دراسة تاريخ التشريع الإسلامي.. كانت الدراسات العليا في هذه المبادرات باباً من الأبواب التي أشار بها السنهوري لتجدد وإحياء هذه الشريعة، وفتح باب الاجتهداد فيها من جديد.

فلا بد من «تشجيع الرسائلات التي توضع في الشريعة الإسلامية وتاريخ التشريع الإسلامي»، بحيث تكون طريق البحث كفيلة بتطبيق نظريات القانون المقارن مع الشريعة، وبث روح العصر فيها، مع مراعاة حاجيات العصر الحاضر وظروفه الاجتماعية والاقتصادية^(٢).

ولأن السنهوري كان زعيماً من زعماء الإصلاح بالمعنى الشامل، فقد رأى هذا المشروع الإحيائي لدراسات الشريعة الإسلامية ضمن مشروع أشمل لإحياء العلوم، كل العلوم الإسلامية في بلادنا.. ففكرا في مشروع معاصر لإحياء العلوم الإسلامية، على غرار ما كان

(١) المصدر السابق، ليون في (٢١ - ١ - ١٩٦٦ م).

(٢) المصدر السابق، ليون في (٢٧ - ١٢ - ١٩٦٦ م).

من مشروع حجّة الإسلام الغزالي (٤٥٠ - ١٠٥٨هـ / ١١١١ - ١٠٥٥ م) ومشروعه القديم لإحياء علوم الدين.. وفي ذلك، وعنده كتب السنهوري يقول:

«باسم «إحياء العلوم» - وهو اسم يذكر القارئ بأكابر مؤلف للغزالي - أفكّر في أن أشتراك نع من أرى فيه الرغبة الصادقة والكفاءة في تصنيف كتب في العلوم الإسلامية والشرقية، وهذه السلسلة تنقسم إلى أربع (أقسام)، كفرع (قسم) القانون، والفلسفة، والأداب، وغير ذلك».

وقد عزّمت - بعون الله تعالى - أن أبدأ قسم القانون بترجمة كتاب لمصري، وضعه باللغة الفرنسية، في سوء استعمال الحقوق في الشريعة الإسلامية^(١)، ثم أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر في الشريعة يكون الغرض منها إزالة الجمود عن تلك الشريعة الغراء وبعث روح العصر فيها»^(٢).

فالسنهوري يريد أن يبدأ مشروعه لإحياء الدراسات حول الشريعة الإسلامية، بتقديم الجهد المعاصرة التي ارتادت هذا الميدان، وخاصة الرسالة الجامعية التي كتبت في «سوء استعمال الحقوق في الشريعة الإسلامية».. وهي الرسالة التي أبرزت ميزة عظيم من ميزات الشريعة الإسلامية، تفوقت فيها على القوانين الغربية، حتى لقد لفت هذه الرسالة أنظار فقهاء القانون الغربي إلى تفاصيلها - بل وامتياز - الشريعة الإسلامية، الأمر الذي انعكس في اعتمادهم الشريعة الإسلامية منظومة قانونية عالمية متميزة، في مؤتمر «لأهالي» للقانون الدولي سنة (١٩٣٢ م).

تحديث السنهوري عن هذه الرسالة، التي عزم على ترجمتها إلى العربية، لتكون نموذجاً يحتذى في الدراسات الجديدة التي تقدم نظريات ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، كسبيل لإحياء دراسات هذه الشريعة، وفتح باب الاجتهداد فيها من جديد.

ولأن السنهوري كان خبيراً في القانون الحديث، وعارفاً بتراثه في فن الصياغة والتقيين، وغناه في التبويض.. وأنه أراد للشريعة الإسلامية أن تلبي احتياجات العصر؛ منافسة لقوانين

(١) رسالة دكتوراه، أنجزها بالفرنسية المرحوم محمد فتحي الذي توفي شاباً، وعترتها «نظرية العصف في استعمال الحقوق في الفقه الإسلامي» - تحت إشراف الفقيه الفرنسي «إدوار لامبر» أستاذ السنهوري، ولقد نشرها لامبر بالفرنسية كأول عمل من أعمال تلاميذه المصريين في القانون وعلم الاجتماع الشرعي، في سلسلة «المركز الشرقي للدراسات القانونية والاجتماعية» نفذت فوراً بدورها.

(٢) المصدر السابق، ليون في (٥ - ١٠ - ١٩٢٣ م).

الأخرى، وعنتفوقه عليها، فلقد دعا إلى تبوب الشريعة الإسلامية، في هذه الدراسات الإيجابية، التبوب الذي يضيف إليها، ويساعد على إبراز مميزاتها وامتيازها، فضلاً عن في ذلك من تيسير على العقل المعاصر أن يجد في هذه الشريعة حاجات الواقع الجديد، بما فيه من تركيب وتعقيد لم يشهدهما الواقع القديم الذي سادت فيه الشريعة الإسلامية.. وذلك بالتمييز بين:

- القانون الخاص، الحكم لعلاقات الأفراد.
- والقانون العام، الحكم للمؤسسات العامة، ولعلاقات الحاكمين بالمحكمين.
- والقانون الدستوري.
- والقانون الدولي.

فهذا هو التبوب العصري للقانون.. الذي اقترح السنهوري إدخاله في الدراسات الإيجابية للشريعة الإسلامية.. إذ «يجب في النهضة المرجوة للشريعة الإسلامية بذل جهودين مستقلتين إلى حد ما»:

المجهود الأول: يتعلق بالقانون الخاص.

والمجهود الثاني: يتعلق بالقانون العام.

وهذا يحسن إنشاء هيئات لعمل على تبيين القانون الدولي والقانون النظامي الإسلامي، على مثال الهيئات الغربية التي تعمل لقانون الدولي الغربي والقانون الدستوري..^{١١١} ولأن السنهوري كان يتحدث عن تجديد الجانب القانوني والفقهي - فقه المعاملات - في الشريعة الإسلامية؛ لأن هذا الجانب هو العام لكل الأمة، على اختلاف عقائدتها الدينية، وهو الذي تقوم عليه المدنية الإسلامية، التي هي ميراث حلال لكل شعوب الشرق، فلقد نبه على أن هذا الجانب قد اعتمد الإسلام فيه على العقل؛ فالمعاملات معقولة الحكم والعلل، وهي تغياً تتحقق المصالح؛ بينما العبادات قد تكون حكمها تعبدية، لا يستقل العقل بإدراكتها، وقد تكون الطاعة - المؤسسة على الحب - هي غايتها..

نبه السنهوري على مقام العقل في هذا الجانب من الشريعة الإسلامية، ليؤكد على اتساع ميادين وآفاق الإحياء لها والتجديد فيها والمرؤنة المرجوة منها.. ولذلك فإن «أول

(١١) المصدر السابق، باريس في (١١-٢٣-١٩٩٣م).

مجهود تبني عليه هيبة الشريعة الإسلامية - بعد فصل المعاملات عن العقائد - أن يكون العقل هو السائد في فقه المعاملات، وتتعدد أدلة كثيرة في الشريعة الإسلامية تثبت أن العقل أساس هذا القسم من الشريعة على الأقل..^(١)

« ولا شك في أن النبي ﷺ لم يأت بأحكام تتناقض مع العقل في زمانه أو ترتفع إمكان تناقضها في المستقبل؛ بل إنه نظر إلى إمكان تطور العقل فأوجد في الأحكام التي أتى بها مرونة وجعلها صالحة لكل زمان تطبق فيه..^(٢) »

« وأنا أفهم من أن الإسلام دين الفطرة، وأنه صالح لكل زمان ومكان، إنه شريعة مرونة صالحة لأن تلبس لباس الزمن الذي تعيش فيه..^(٣) »

« وهذه الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يُعْتَقِّدُ بأمرها، تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير؛ بل وتفوق عليه في بعض المسائل..^(٤) »

هكذا تحدث السنوري عن الشريعة الإسلامية، وهو الخبر في القانون الحديث.. والخبر في المنظومات القانونية العالمية.. والخبر في مقارنة القوانين في هذه المنظومات.. والخبر في الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها.. هكذا تحدث عن الشريعة الإسلامية، لا من منطلق الاعتزاز فقط بمحكماتها من الإسلام، ولا هالتها في الموروث الحضاري، ولا لدورها في تكوين الشخصية القومية، ولا لارتباطها بالأسلاف العظام.. وإنما - مع كل ذلك وإضافة إليه - بحدارتها النابعة من صلاحيتها للعصر وللمستقبل.. وتفوقها على المنظومات القانونية الأخرى في الوفاء بالحاجات الإنسانية المعاصرة، والمرونة التي تحيّزت بها، والتي تجعلها وافية بهذه الحاجات على اختلاف الزمان والمكان.

وإذا كان الحديث عن « مرونة » الشريعة الإسلامية قد أصبح حَالاً للأوجه المختلفة؛ بل والمتناقضة أحياها، حتى ليتحدث عن هذه « المرونة » من يزيد « تجاوز » الشريعة و« نسخها »!!.. فإن السنوري يasha - من موقع الخبر بالشريعة وفقه معاملاتها - يضيّط مفهوم « المرونة » ضيّطاً موضوعياً ومتوازناً، على النحو الذي لا يدع مجالاً للبس أو الإيهام.. فمبادئ الشريعة

^(١) المصدر السابق، ليون في (٢٩ - ١٠ - ١٩٢٤ م).

^(٢) المصدر السابق، ليون في (١١ - ٣ - ١٩٢٣ م).

^(٣) المصدر السابق، ليون في (٢٧ - ٦ - ١٩٢٣ م).

^(٤) الدين والدولة في الإسلام، سنة (١٩٢٩ م).

الإسلامية وقواعدها وفلسفتها في التشريع هي ثوابت، لا تعرض لها المرونة ، عهدها تغابر الزمان وانختلف المكان.. بينما «الأحكام» المستبطة من هذه المبادئ، أي: فقه المعاملات - في المذاهب الفقهية المختلفة - هي التي تمثل المرونة، المواكبة لمستجدات العصور، ومتغيرات الأماكن، واختلافات المصالح والأعراف.

«الأحكام» هي التي تغير بتغير الزمان والمكان، بينما المبادئ والقواعد والأصول في الشريعة الإسلامية، ثوابت لا تغير فيها ولا تبدل.. وبذلك تجمع الشريعة بين الثبات والتطور، بين الخلود والتجدد.. فالمرونة - كوصف للشريعة - هي قابلتها لأن تستبطن منها «الأحكام» المتغيرة، وليس حدوث التغيير في مبادئها وقواعدها وأصولها وفلسفتها في التشريع.

لقد وعى السنهوري هذه الحقيقة - التي يجهلها قوم ويتجاهلها آخرون! - وضرب على فهمه لها الأمثل.. ومنها مثال مثير للجدل في واقعنا الإسلامي، منذ الاتكال بالنظام الاقتصادي الغربي - النظام الرأسمالي - وحتى الآن.

فالربا محروم في الشريعة الإسلامية، سواء أكان قليلاً أو كثيراً.. لكن النظام الرأسمالي قد اقتضى - بحكم طبيعته - نظام «الفائدة» في المعاملات الرأسمالية في المصارف وفي غيرها، فمن الممكن - في رأي السنهوري - أن تسع «أحكام الفقه المعاصر» في النظام الرأسمالي، الفوائد غير الناجحة، باعتبارها من مقتضيات الواقع الرأسمالي المعاصر، والذي يمثل «نازلة» من نوازل العصر، لم يعرفها تاريخنا القديم - الذي كان الربا فيه محظى باطلاق - وذلك دون أن نقول إن هذه الفوائد هي من المقبول في «الشريعة الإسلامية» .. فالقبول بها هو «حكم فقهي»، يراعي ضرورات عصرية، وليس «مبدأ شرعياً» خالداً وثابتاً في فلسفة الإسلام التشريعية.. وعندما يتجاوز التطور الاقتصادي النظام الرأسمالي - كهما تنبأ السنهوري - يعود الفقه الإسلامي عن حكم القبول بالفائدة غير الناجحة إلى مطلب التحرير لقليلها والكثير.

وعلى السنهوري مفهوم «المرونة» للشريعة الإسلامية، وضرب عليه قوله هذا المثال.. فقال:

«ومهما كانت الحاجة الشديدة إلى النهوض بالشريعة الإسلامية، وجعلها مطابقة نروح العصر الحاضر، فلا يغيب عن يزيد القيام بإصلاح من هذا القبيل أن يترك للشريعة صرونتها، ويكتفي باستبطان أحكام منها تتفق مع العصر الذي هو فيه، دون أن يرتكب

خطاً فيقول بصلاحية هذه الأحكام المستبطة صلاحية مطلقة، فتُقدِّمُ بحثاً عصر آخر تغير فيه المدنية والأراء السائدة في الوقت الحاضر، وقد يكون بعض من الآراء في فقه الشريعة لا يصلح في الوقت الذي نحن فيه، ويجب تعديله في نظر البعض، ثم يأتي عصر آخر يكون فيه نفس الرأي صالحًا.

والمثل الذي أذكره الآن هو الربا، ولا شك في أن من فواعد النظام الاقتصادي الآن رؤوس الأموال، وهذه لا تهيا إلا إذا تقرر مبدأ الفائدة المعتدلة، فيمكن أن يقول البعض - إذن - بتنقييد الربا الممنوع في الشريعة على أنه الربا الفاحش، وهذا تحرمه كل الشرائع، ويحرمه العقل والمصلحة، ولكن ليس من الأمانة العلمية ولا من المصلحة أن يدعى (من ي يريد إدخال هذا التغيير) أن هذا هو المعنى الذي فهمه المسلمون - قبلاً - من الآيات التي تحرم الربا، فالواقع أن المسلمين كانوا يحرمون الربا - كثيرون وقليلون - ولم يكن في الأنظمة الاقتصادية في ذلك العهد ما لا يتألف مع هذا التحريم، فإذا جدت أنظمة اقتصادية في عصر تتفضلي التمييز بين كثير الربا وقليله، وكانت المصلحة تتفضلي بهذا التغيير، فيجب أن يؤخذ على أنه مقيد بالعصر الذي اقتضاه، وقد يأتي زمن - و يوجد من الموارد ما يدعو لتوسيع ذلك - يستقضى فيه النظام الاقتصادي الحاضر، وتقل أهمية رؤوس الأموال أو تendum، ويصبح الربا الفائدة - مهما قل - لا يتفق مع روح العصر، فعند ذلك نرجع إلى ما فهمه المسلمون أولاً من وجوب تحريم الربا، ويكون هذا صحيحاً، وتسع الشريعة الإسلامية بالتطور الجدي في الأفكار...^(١)

فتجدد دراسات الشريعة الإسلامية، لإعادة فتح باب الاجتئاد فيها، يتفضلي - في نظر السنهوري - التمييز بين الجوانب العقدية والعبادية فيها - وهي الخاصة بال المسلمين وحدهم.. ولا مرونة فيها ولا تطويراً - وبين الثقافة الإسلامية والمدنية الإسلامية وشريعة القانون وفقه المعاملات، وهي العامة للأمة، على اختلاف أديانها. وفيها تكون المرونة ويكون التطور.

بل لقد رأى السنهوري في هذا التمييز ما يجعل الشريعة القانونية - مبادئ القانون - وفقه معاملاتها مقبولة؛ بل ومطلوبة ومرغوبة من غير المسلمين، في المجتمعات الإسلامية، وفي الدوائر العالمية؛ لأنها - حتى بمعايير «الجدوى»، والنفع» - هي الأرقى والأقدر على

(١) الأوراق الشخصية، لأهاري في (٩-٢-١٩٢٤م).

تحقيق مصالح العباد.. ولذلك، دعا السنّوري إلى إشراك غير المسلمين في حركة تجديد فقه المعاملات وتقنيته، وذلك بإحياء وإعمال المبدأ الإسلامي: «شريعة من قبّلنا شريعة لنا ما لم تنسخ»، وبذلك تصبح الشريعة الإسلامية قانون الأمة، بمللها الدينية المختلفة.. وفي ذلك فضل السنّوري منهاجاً وأضحاها، فقال: أرى أن الأساس الذي يبني عليه إحياء الشريعة الإسلامية يجب أن يكون كما يأتى:

١- غيّر الاعتقاد الديني المحض عن الشريعة باعتبارها قانوناً لتنظيم علاقات البشر بعضها بالبعض (الفقه أو علم الفروع).

٢- في نطاق الفقه، يأخذ الجزء الخاص بالقانون (حالات من الجزء الخاص بالعفائد والعبادات) ويستخرج منه القواعد العامة للشريعة الإسلامية، وهي قواعد تصلح لعموميتها أن تطبق كل زمان ومكان، وتعتبر هذه القواعد أصولاً للشريعة الإسلامية.

٣- هذه الأصول لا تتغير باعتبارها أصولاً، ولكن تطبيقها تختلف:

أولاً: باختلاف الزمن.

ثانياً: باختلاف الأمم.

وعلى ذلك تكون هناك أصول للشريعة الإسلامية لا تتغير، وتفاصيل الشريعة الإسلامية تتغير بتغير الزمان والمكان، ويكون من المعقول - مع بقاء الأصول واحدة - أن تكون هناك تفاصيل فُررت في قرن معين وفي بلد معين، وهذا هو المعنى الذي يجب أن يعطى للمذاهب المختلفة في الشريعة الإسلامية، كمذهب الإمام أبي حنيفة مثلاً، أي أنه يجب أن يفهم هذا المذهب على أنه مذهب لتطبيق أصول الشريعة الإسلامية في الزمن الذي وجد فيه والإقليم الذي انتشر فيه، وأنه يعبر عن الشريعة الإسلامية بهذين الم الدين، فيقال: إن التفاصيل التي ارتفاها زمان كذا وإقليم كذا هي كذا وكذا.. وهذا لا يستبع أن هذه التفاصيل يجب أن يرتكبها كل زمن وكل إقليم؛ بل لكل من هذين أن يستتبع من التفاصيل ما ينطبق على ظروفه الخاصة.

وليس معنى هذا أن يطرح التفاصيل التي تعب في استباطها الأزمنة والأقاليم الأخرى بمجهودات تستوجب الإعجاب؛ بل يجب ربط الحاضر بالماضي ربطاً لا يقيد الحاضر فيغلّه ويوقف تقدمه، ولا يقطع صلته بالماضي فتندفع وحدة الشريعة الإسلامية في مجموعها.

هذا هو الأساس الذي يصلح - في نظري - لإحياء الشريعة الإسلامية، وكل مسألة من المسائل الثلاث المتقدمة تحتاج إلى بحث وعناية.

وأزيد هنا: أنه في إحياء الشريعة الإسلامية لا ينبغي الاقتصار على كونها شريعة صالحة لتطبيقها على المسلمين في العصر الحاضر؛ بل على غير المسلمين أيضاً، وليس معنى هذا إرغام غير المسلمين على اتباع قواعد لا تقرها معتقداتهم وأديانهم المختلفة، التي يجب احترامها احتراماً تاماً؛ بل معناه أن تكون حركة إحياء الشريعة الإسلامية مبنية على أساس لا يتناقض مع هذه المعتقدات الدينية، ولتحقيق ذلك يجب تقرير مبدئين:

١- أن يعمل في هذه الحركة الإصلاحية إلى جانب المسلمين غيرهم من الشرقيين غير المسلمين، القانونيين منهم والاجتماعيين.

٢- أن يقرر - بجلاء - قاعدة لم تُعط حتى الآن عناية كافية وهي: أن الشريعة الإسلامية تكملها الشرائع الأخرى ما لم تناقض معها هذه الشرائع فتنسخ الجزء الذي تناقضت فيه معها، وفيما عدا ذلك فإنه يجب اعتبار هذه الشرائع قائمة كجزء من الشريعة الإسلامية، وبمقتضى هذه القاعدة يمكن قبول كثير من مبادئ الشرائع الأخرى الصالحة للتطبيق في العصر الحاضر ..^(١)

هكذا رسم السنهوري - من موقع الريادة والخبرة في القانون.. والشريعة الإسلامية.. وفقه معاملاتها - منهاج الإحياء والتجديد لدراساتها.. ودور المنهاج المقارن في إبراز جدارتها وصلاحيتها.. ومنهاج التبويب والتقوين الحديث لقوانينها.. وذلك حتى تعود - بالاجتهاد الجديد، الذي تفتح أبوابه هذه الدراسات - فتتحطى أعناق القرون، لتتصبح لها الحاكمة في القانون المعاصر والمستقبل لكل الأمة.. وفيها يبن دول هذه الأمة.. وفي التأسيس لرابطة الشعوب الإسلامية.. بل وفي القانون الدولي أيضاً.

وكما رأى السنهوري - وهو يتحدث عن هيئة الأمم الإسلامية - لصر دوراً رياضياً في تحقيق الوحدة العربية والجامعة الإسلامية.. فلقد رأى مصر - أيضاً - دوراً متميزاً في هذا الإحياء المنشود للشريعة الإسلامية.. «فلقد اندمجت بلادنا المصرية في الدولة الإسلامية بالفتح العربي، وصارت مصر قطراً إسلامياً حتى يومنا هذا، وحلت الشريعة الإسلامية

(١) المصادر الساقية، باريس في (٢٤ - ٢ - ١٩٢٤).

محل الشريعة الرومانية، وكان من شأن ذلك أن كثُر الفقهاء والمجتهدون في مصر، ومن أعلامهم الإمام الشافعي ^{عليه السلام}، وما زال المجتهدون يتوالون على مصر، حتى أنشئ الجامع الأزهر، في عهد الدولة الفاطمية، فضمن للعلوم الإسلامية مركزاً ثابتاً دائمًا، وجعل مصر مكانة ممتازة بين الأقطار العربية.

ولا شك في أن المصريين وضعوا حجرًا كبيرًا في بناء الشريعة الإسلامية، وساعدوا كثيراً على إعلانها، على أن ما يتظر منهم في المستقبل أكبر خطراً مما فعلوه في الماضي، فهم أكبر أمة إسلامية تحمل في عنقها أمانة النهضة بهذه الشريعة الغراء، فتحتبط بها أعناق القرون، حتى يسلمها الجيل المقبل مجدة حية، فيها قرة نفيسة جراثيم الجمود، وتعبد إليها الجنة والشباب ^(١).

هكذا صاغ السنهوري باشا منهج إحياء الشريعة الإسلامية، لتحيا بآياتها المدينة الإسلامية، ولتكون البديل الإسلامي للنموذج المادي للحضارة الغربية، وقوانتها التي فرضها الاستعمار على بلادنا العربية والإسلامية. فكان منهاجه هذا واحداً من ميادين الإصلاح لواحد من زعماء الإصلاح في عصرنا الحديث... زعيم أطلق عليه أستاذة الفرنسي «الامير» لقب «الإمام الخامس» - بعد أئمة المذاهب الاربعة الكبرى في الفقه الإسلامي - وهو يدرس الدكتوراه في باريس، في عشرينات القرن العشرين... بينما جهل - أو تجاهل - الكثيرون هذا الميدان من ميادين الإصلاح عند هذا الإمام العظيم.

* * *

وإذا كانت نصوص السنهوري - التي أوردنا طرفاً منها - إنما تعبّر في صدق وجلاء عن أن إحياء الشريعة الإسلامية، لتعود إلى عرش حاكميتها في قانون الأمة، إنما كان المشروع الذي ركز عليه تركيزاً شديداً... فإن هذه الحقيقة تزداد جلاءً: بل وحججاً، عندما نعلم أن مسروعه هذا لإحياء الشريعة قد لازمه - في الفكر والعمل - على امتداد سنوات عمره المديد، وإذا كان المقام لا يتسع للإطالة، ولا للتفصيل، فضلاً عن استقراء أفكار الرجل وأعماله في هذا الميدان - وهي التي سيجدها القارئ في نصوص «إسلامياته» ^(٢)، التي نعدّها للطبع

(١) الدين والدولة في الإسلام، سنة ١٩٢٩ (م).

(٢) نشرته بعد ذلك دار الوفاء بالقاهرة (الناشر).

فإن وقفات أمام «محطات» في حياة السنهوري، كانت مناسبات طرق فيها الحديث عن هذا المشروع، هي ضرورة تزيد من الأضواء على هذا المنهاج الإصلاحي الذي قدمه هذا الرجل في هذا الميدان.

سنة (١٩٣٢م) : مؤتمر لاهي.. والعبد الخمسيني للمحاكم الأهلية:

كان إحياء الشريعة الإسلامية، لتأسيس عليها المدنية الإسلامية الحديثة، وأجامعة الإسلامية الجديدة، حلم حياة السنهوري باشأه، والمشروع الفكري الذي لازمه عبر سنوات عمره الجديد.. في المذكرات.. والمقالات.. والمحاضرات العامة، وفي الجامعات.. وفي مؤتمرات القانون.. - القومية والدولية - وفي المؤلفات الفكرية والقانونية.. وعلى منصة القضاء.. وفي صروف القوانين المدنية التي بناها هذا المشرع العظيم لمصر والعراق وسوريا والكويت ولبيبا.. الخ.. الخ.. الخ.

ففي أوراقه الشخصية، يكتب عن غدر أوروبا بالدولة العثمانية - في أكتوبر سنة (١٩١٨م) - أي: عقب تخرجه من مدرسة الحقوق مباشرة.. وفي يناير سنة (١٩٢٢م) يكتب عن مشروعه لإحياء الشريعة الإسلامية.. وعن الجامعة الإسلامية.. ثم يلزمه هذا الحلم العظيم بالإحياء الإسلامي طوال سنوات عمره، في الفكر والمارسة والتطبيق.

ومع هذه الاستمرارية للعلاقة بين السنهوري والشريعة الإسلامية، فلقد بروزت في سنوات عمره «محطات» زاد اهتمامه فيها بهذا المشروع؛ ملابسات افتتحت بهذه «المحطات».

ففي سنة (١٩٣٢م) عقد - بمدينة «لاهاي» - «المؤتمر الدولي للقانون المقارن»، وشارك فيه الدكتور السنهوري، ودعا فقهاء القانون الدولي إلى اعتناء الشريعة الإسلامية منظومة قانونية متميزة مع المظومات القانونية العالمية، ولئن هذا المطلب استجابة كبيرة.. بل إن أستاذه في دراساته للدكتوراه - العلامة الفرنسي «إدوار لامير» - قد حل السنهوري وزملاؤه المصريين مسؤولة العمل على إنجاز تجديد فقه الشريعة الإسلامية، لتبين مقارنته بالقوانين الأخرى، والاستفادة من كنوزها.. فكتب «لامير» - في تقريره عن أعمال مؤتمر «لاهاي» - يقول:

«وإذا كنت أستعيد هذه الذكرى التي أثارتها ملاحظات الأستاذ السنهوري، فذلك لأبرهن لزملائنا المصريين على أنهم هم الذين يقبحون بأيديهم على الوسائل التي تمكن من

سكب النور على الخدمات التي تستطيع الشريعة الإسلامية أن تزود بها الفقه المقارن، وحسبيم في سبيل هذا أن يقيموا في جامعتهم القومية مركزاً للأبحاث العلمية لمقارنة الشريعات.. فعاد السنهوري من «لاهاي»، وهو يحمل هذا «التكليف الدولي» ببعث الشريعة الإسلامية وتجديده وتقدير فقهه معاملاتها، وانضم هذا «التكليف الدولي» إلى الدافع الذائي، والباعث الديني، والعامل الحضاري، والعزّة القومية، لتزيد من عزم الرجل وجهاده على هذا الطريق..

ولقد اعتبر السنهوري باشا أن هذا «التكليف الدولي» - الذي مثل اعتراضاً عاليّاً بنسبيه وعظمة الشريعة الإسلامية - هو بمثابة «إشارة الابتداء» لتكثيف الجهود على هذا الطريق.. فكتب - في تقريره عن هذا المؤتمر - يقول:

«لقد حان الوقت، وأعطانا مؤتمر لاهاي إشارة الابتداء. لقد آن الأوان لدراسة القانون بشتّيات التجديد، وإن علينا أن نردم إلى الشريعة الإسلامية - بدراسة تاريخية ومقارنة عميقة جادة - صفة التوازُم مع حاجات النظام الاجتماعي القائم، وإن نقطة الابتداء من هذا العمل يجب أن تكون - كما سبق أن قلته في كتابي عن (الخلافة) - الفصل بين الجزء الديني والجزء الزمني في الشريعة الإسلامية؛ ذلك أن الجزء الديني يجب أن يفلت من دائرة دراساتنا ليبقى حكراً لرجال الدين من المسلمين».

ولأن علينا أن نعني في دراستنا بجعل الشريعة الإسلامية مكنة التطبيق على السواء بالقياس للمسلمين وغير المسلمين، كان واجباً أن نميز - في نظام القسم الزمني من الشريعة نفسه - القواعد ذات الصبغة الدينية من القواعد ذات الصبغة القانونية البحتة.

إنني لا أعني بالإسلام - في ميدان الدراسة القانونية - بمجموعة من القواعد الدينية، وإنما نظاماً للحضارة يعتمد على أساس من التنظيم القانوني. هذا هو الإسلام الثقافة لا الإسلام العبادة، وإن ليزعم بأن المصريين جميعاً، مسلمين وغير مسلمين، ليجتمعوا على إقرار ضرورة النهوض بحركة ترمي إلى التمكين لهذا النظام القانوني العتيق من الانطباق في العصر الحاضر، وهو ذلك النظام الذي اشتراك في بنائه من رجال القانون الإسلامي من لا يقاريه في عقامتهم غير فقهاء الرومان.

إن على كُلّيتنا - (الحقوق) - أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل هذا الإصلاح؛ بل في سبيل هذا «الرَّىٰنسِنسُ»^(١) منها تتكلّف في هذا السبيل. إن كلمة «الرَّىٰنسِنسُ» قد تكون كلمة مطموحة، ولكنها يبررها ما في هذا العمل من عظيم الخطورة.

إن علينا أن نعيد إلى مصطلح الحضارة الإسلامية المرونة التي فقدتها، وألا نعتبرها مجرد مجموعة من القواعد الدينية؛ بل صورة بدّيعة من صور المدنية يقدمها التاريخ إلينا - على حد قول «لامبير» - كثمرة للنشاط المشترك الذي ساهمت فيه جميع الوحدات الدينية التي تعيش منذ قرون بعيدة تعمل جنباً إلى جنب في ظل راية الإسلام.

هكذا نقل السنّهوري - بعد توصيات مؤتمر لاهاي - نقل مشروعه لإنجاحه وتجديده الشريعة الإسلامية، من الإطار «الذاتي» إلى الإطار «العام» طالباً من كلية الحقوق أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل النهضة الإسلامية - «الرَّىٰنسِنسُ» - المؤسسة على الشريعة الإسلامية، قائلةً قومياً لكلّ الذين استظلوا - عبر القرون الطويلة - برّيات الإسلام.

* ولقد صادف انعقاد «المؤتمر الدولي للقانون المقارن» بـلاهاي سنة (١٩٣٢م)، مرور خمسين عاماً على وضع القانون المدني المصري - ذي المرجعية الفرنسية - وعلى إنشاء المحاكم الأهلية المصرية - العيد الخمسيني لهذه المحاكم - فانطلق السنّهوري - مستعيناً بتوصيات مؤتمر لاهاي حول الشريعة الإسلامية - ليكتف الجهد في الدعوة إلى «وجوب تنفيذ القانون المدني المصري»، وإلى إعادة مرجعية الشريعة الإسلامية لهذا القانون، ما دامت مرجعيته الفرنسية قد فرضتها التدخلات والسلطات الاستعمارية.. فمن الواجب مراقبة العودة لمرجعية الشريعة الإسلامية - وهي قانون الأمة والحضارة والمدنية - سعي نصر إلى تحقيق الاستقلال السياسي؛ لأن الاستقلال الفقهي والقانوني شرط لتحقيق هذا الاستقلال السياسي.

لقد اعتمد السنّهوري هذه المناسبة - العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية المصرية - ليشير قضية المرجعية الإسلامية للقانون المدني المصري؛ بدلاً من المرجعية الفرنسية التي فرضها الاستعمار.. فكتب وحاضر عن «وجوب تنفيذ القانون المدني المصري»، وعلى أي أساس يكون التنفيذ؟، فأضاف إلى ترائه التّفكري آثاراً مضيئةً بجهاده في سبيل أسلمة القانون.

(١) أي: نهضة - ولقد شاع استخدام «الرَّىٰنسِنسُ» وصفاً للنهضة الأولى التي أخرجت أوروبا من عصورها المظلمة وتحلّفها الحضاري، واستخدم المصطلح وصفاً للنهضات الحديثة في العلوم والفنون.

ولقد تحدث في هذه الكتابات عن المنهاج المقترن للتجميد العلمي للشريعة الإسلامية - وهو الذي طرق الحديث عنه عبر مراحل حياته المتعاقبة - وتحدث أيضاً عن ضرورة «التطبيق» بعد «التنظير» .. فقال:

« لا ننكر أن الشريعة الإسلامية في حاجة إلى حركة علمية قوية، تعيد لها جدتها، وتنقض ما تراكم عليها من غبار الركود الفكري الذي ساد الشرق منذ أمد طويل، وتكسر منها أغلال التقليد الذي تقييد به المتأخرون من الفقهاء. »

ولقد اقتربنا في كتاب (الخلافة) أن ترتكز هذه الحركة العلمية على دراسة الشريعة طبقاً للأساليب العلمية الحديثة، وفي ضوء القانون المقارن، وتقوم هذه الدراسة الجدية على أساس التمييز ما بين الأحكام الدينية والأحكام القانونية؛ فالأولى لا شأن لنا بها، وإنما تعنى بالآخرة، فتميز فيها بين حكم اقتضاء اقتران الدين بالفقه الإسلامي؛ وهذا يبقى محترماً، ولكن في العقيدة والقلب؛ إذ هو مرتکز على الدين، وحكم قائم على أساس المنطق القانوني المحسن، وهذا هو الذي يدخل في دائرة بحثنا العلمي، ثم تميز أيضاً، في هذه الأحكام القانونية المحسنة، بين المبادئ العامة الشاملة، وهذه هي الأسس التي تبقى، والأحكام التفضيلية التطبيقية، وهذه هي التي تتطور حتى تماشى الزمان ».

ومضى السنهوري، ليلفت الأنظار إلى آفاق التطور غير المحدود الذي يفتحه « مصدر الإجماع » في الشريعة الإسلامية؛ لأن هذا الإجماع هو « النظام النبوي العلمي »، الذي يتوافق فيه العلماء سلطات الأمة في التشريع والتقنين، وهي سلطات متتجددة بتجدد المصالح والمشكلات .. فقال: « ولا ننسى أن بين المصادر الأربع للشريعة الإسلامية مصدرًا هو الإجماع، نعتبره مفتاح التطور في هذه الشريعة، فهو الذي يكفل لها حياة متتجددة تماشى مع متغيرات المدنيات المتغيرة. »

فالإجماع في المرحلة الأولى كان شيئاً يصدر عن غير قصد؛ بل عن غير شعور؛ عادة ألقها الناس فصارت محترمة، أما في المرحلةين الآخرين (مرحلة التابعين ومرحلة تابعي التابعين) فهو يصدر عن شعور، وإن لم يصدر عن اتفاق مقصود.

فلو تطور الإجماع - في مراحله المتطورة - وجب أن يصل إلى مرحلة يصدر فيها عن هذا الاتفاق المقصود، ولا يكتفى فيه بالاتفاق العرضي، فيجتمع المسلمين، أو نواب عنهم، ويستعرضون مسائلهم ويقررون فيها أحكاماً تتفق مع حضارة زمانهم، وهذه الأحكام

نكون شريعاً، وبذلك يكون الإجماع عنصر التجديد في الشريعة الإسلامية، يحافظ لها بعروتها وبقدرها على التطور..».

وبعد تنبئه السنوري على دور «الإجماع» في جعل الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها، على نحو من المرونة التي توافق كل الأزمنة وكل الأمكنة، وتلبى كلصالح المرونة.. نبه إلى امتياز الشريعة الإسلامية بأنها - علاوة على تحقيقها لكل مقتضيات المدينة المعاصرة - في أنها هي التراث العظيم نلامدة عبر تاريخها المجيد وفيها الروح الملائمة لشخصية الأمة وواقعها المتميز.. فهي مصدر للعزّة القوميّة والاستقلال في المدينة، كما أنها المستقبل المشرق لهذه الأمة أيضاً.

«إن استقاء تشريعنا من مصدر الشريعة الإسلامية عمل يتحقق مع تعاليمنا القانونية القديمة، ويستقيم مع النظر الصحيح من أن القانون لا يخلق خلقاً؛ بل ينمو فيتطور، ويحصل حاضره بهاضبه، هذا من الناحية التاريخية».

أما من الناحية العلمية، فالشريعة الإسلامية تعد في نظر المختصين من أرقى النظم القانونية في العالم، وهي تصلح أن تكون دعامة من دعائم القانون المقارن، ولا نعرف في تاريخ القانون نظاماً قانونياً قام على دعائم ثابتة من المطعن القانوني الدقيق يضاهي منطق القانون الروماني إلا الشريعة الإسلامية، فإذا كان لنا هذا التراث العظيم، فكيف يجوز لنا أن نفرّط فيه؟

ولا يجوز أن تُخدع بهذه النظرة السطحية التي يلقاها البعض على الشريعة الإسلامية، فيعتقد فيها عدم الصلاحية، والجمود، فإنها نظرة خاطئة، فالشريعة الإسلامية قد تطورت كثيراً، وتستطيع أن تتطور، حتى تماشى المدينة الحاضرة، وقد أنسفها الدكتور «إنريكو إنساباتو Enrico Insabato» حين قال:

«إن الإسلام إذا كان محدوداً غير متغير في شكله، يتباين بالرغم من ذلك مع مقتضيات الحاجات الظاهرة، فهو يستطيع أن يتطور، دون أن يتضاءل، في خلال القرون، وبينما يحتفظ بكمال ما له من قوة الحياة والمرونة.. ولا يجوز أن تهدم يد الخلافة هذا الهيكل العظيم من العلوم الإسلامية، أو أن تغفله، أو أن تمسه بسوء، فهو الذي أعطى للعالم أرضية الشرائع ثباتاً، شريعة تفوق - في كثير من تفاصيلها - الشرائع الأوروبية..».

وغير كون الشريعة الإسلامية هي الأرقى والأكثر تفوقاً بالمقارنة مع الشرائع الأوروبية.. حتى بشهادة الفقهاء الأوربيين، وغير أنها - بالنسبة للأمة - هي العزة التاريخية والمجد

القومي القديم، فضلاً عن أنها الملامنة لروح الواقع الشرقي وإنسان هذا الواقع.. فلقد تحدث السنهوري عن امتيازها - كقانون - بأنها هي «عُرف بلادنا»، الذي تعارف عليه الناس.. «فُعرف البلد هو الشريعة الإسلامية، وقد قسرته المحاكم بذلك..».. أي أن القضاء الوطني - حتى في ظل المرجعية الفرنسية للقانون - قد فسر «عُرف البلد» بأنه هو الشريعة الإسلامية.. فهي حياة الأمة وذاتيتها و هويتها.

ثم يتحدث السنهوري - وهو بقصد الدعوة إلى تقييم القانون المدني المصري - وكان الطموح هو مجرد «التقييم» لأن الاستعمار - سنة (١٩٣٢م) - كان حاكماً، والامتيازات الأجنبية ضاغطة.. يتحدث السنهوري عن فوائد إعادة المرجعية الإسلامية إلى القانون المدني.. ففيها:

- تقييم هذا القانون عن حالة في ظل المرجعية الفرنسية - مرجعية قانون نابليون.

- وسد وجوه التصرّف في هذا القانون. وهي وجوه تخصّ نافعه من الأخذ عن قانون أجنبى.

- والملاءمة لِرُوْسِ الْأَمْمَةِ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي يَجْعَلُ التَّقَانُونَ مَرْعِيًّا وَمَحْتَرِمًا مِنَ الْجَمِيعِ.

يتحدث السنهوري عن هذه الفوائد، فيقول: «إن الشريعة الإسلامية يفيد الرجوع
ما في شينين:

أولاً: في ترقية مبادئ القانون المصري.

ثانياً: في سل وجوه التقص فيه.

أما ترقية مبادئ التشريع، فذلك يكون على وجهين:

١- من طريق النظريات العامة التي تهادى مع جميع نواحي القانون، وهناك من هذه النظريات ما نجده في الشريعة الإسلامية متنقاً مع أحدث النظريات التي تقررها القوانين الحديثة، فمثل هذه النظريات يجبر الآنفذه في الأخذ به، لأنها مقرر في القوانين الحديثة، وهذا وحده لا يكفي؛ إذ قد تقرر هذه القوانين نظريات صالحة للبلاد التي نيت فيها، ولكنها لا تصلح لها، وإنما تأخذ من الشريعة الإسلامية وهي شريعة البلاد في الماضي ولا تزال جزءاً من شريعته في الحاضر، قد أخذت بهذه المبادئ، فهي - إذن - مبادئ تتفق مع تقاليدنا القائمة.

٢- هناك مبادئ قانونية أقل شيوعاً من النظريات المتقدمة، وهي مبادئ أخذت في الظهور في بعض القوانين الحديثة، ولا تزال محلًّا للنظر، والمعنى المصري سيفت أمامها في

شيء من الحيرة، أباخذ بها أم يدعها؟ فيستطيع أن يستعين بالشريعة الإسلامية، ليثبت في موقفه منها، فإن كان لها أصل في الشريعة كان مرجحاً للأخذ بها في التقنين المصري.

أما سد وجوه النقص في التشريع المصري، فذلك يكون أيضاً من وجهين:

١- هناك أحكام تتعصّل تشريعنا، ولا يزال مكانها شاغراً لم يملأه القضاء، ونحسن كثيراً لو علّانا هذا المكان بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يكون أقرب لتقاليدنا، وهو بعد متفق مع المبادئ القانونية الحديثة؛ بل قد يكون أرقى منها.

٢- ثم إن هناك وجوه نقص في التشريع المصري، قد سدّها القضاء بأحكامه، وقد اتفق القضاء في هذه المسائل مع ما قررته الشريعة الإسلامية فيها من الأحكام؛ فنسجل في تقنيننا الجديد هذه الأحكام، مستندين فيها إلى القضاء والشريعة الإسلامية^(١).

ثم طرق السنهوري ميدانًا آخر من ميدانين تيز وامتياز الشريعة الإسلامية على القوانين الأوروبية الرافلدة. فالشريعة كانت - تارikhًا وعبر أكثر من عشرة قرون - هي القانون الواحد الموحد لكل الأمة، على اختلاف مللها الدينية، ومن ثم كانت عامل وحدة للامة والثبات والمدنية.. أما في ظل مرجعية القانون الفرنسي - والتي يحسب البعض أن "وضعيتها" هي عامل توحيد لقوانين الأمة الدينية - فقد تراجعت وحدة القانون ووحدة المحكمة في الواقع الأمة.. الأمر الذي يجعل إعادة المرجعية للشريعة الإسلامية في قانوننا الحديث جهداً قومياً مثمناً لإعادة الوحدة القانونية للأمة من جديد.. فإسلامية القانون هي سبيل ووحدة الأمة، وليست علمية القانون!

يطرق السنهوري هذا الباب، مدافعاً عن الشريعة - في شقها القانوني - كقانون لكل الأمة، حتى في الأحوال الشخصية، فيقول: «.. فلما معنى لشطر القانون شطرين، بين معاملات وأحوال شخصية، فالتقنين الجديد يجب أن يكون شاملًا لكل المسائل التي يحتويها القانون المدني الكامل.

ولا نقصد بهذا أن ننقل تشريع الأحوال الشخصية من التشريعات الغربية؛ بل يجب أن يكون تشريعنا في هذه المسائل منقولاً من الشريعة الإسلامية، مع جعله ملائماً لأن يطبق على غير المسلمين من المصريين، فيكون لنا بذلك تشريع عام في الأحوال الشخصية،

(١) ولقد ضرب السنهوري الأمثال التطبيقية على الفوائد المرجوة من الاستناد للشريعة الإسلامية في كل هذه الوجوه.. انظر ذلك في «إسلامياته» (وجوب تفعيل القانون المدني المصري).

يُنْفَعُ لِهِ جَمِيعَ الْمُصْرِينَ، مَعَ احْتِرَامِ الْعَقَائِدِ الْدِينِيَّةِ وَعَدْمِ الْمَسَاسِ بِهَا، فَنَحْنُ - إِذنَ - لَا نَرِيدُ يَادِمَاجَ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ فِي الْقَانُونِ الْمَدِينِيِّ أَنْ نَنْقُضَ مِنْ سُلْطَانِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، نَحْنُ نَحْبُ امْتِدَادَ هَذَا السُّلْطَانَ إِلَى دَافِرَةِ الْمَعَالِمِ نَفْسَهَا؛ وَلَكِنَّنَا نَرِيدُ أَنْ نَحْصُلَ عَلَى مَزِيلِ التَّقْنِينِ فِي جَمِيعِ تَشْرِيعَنَا الْمَدِينِيِّ، أَمَّا فِي الْحَالَةِ الْحَاضِرَةِ، فَلَا يَرُدُّ نَصْفُ قَانُونَنَا الْمَدِينِيِّ غَيْرَ مُقْنَنَ، وَلَا عَلَةَ هَذَا سُوْفَى وَهُمْ قَامُوا بِالْذَّهَنِ مِنْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ يَجِبُ الْبَحْثُ عَنْهَا فِي بَطْوَنِ كُتُبِ الْفَقَهَاءِ، مَعَ أَنْ تَقْنِيَهَا أَمْرٌ لَيْسَ بِالصَّعْبِ؛ بَلْ هُوَ قَدْ تَمَّ بِالْفَعْلِ، وَقَدْ قَامَ بِهِ الْأَئْرَاكُ رَسْمِيًّا فِي «مُجْلِسِهِمُ» الْمَشْهُورَةِ، وَقَامَ بِهِ فَذُّنَّ الْمُصْرِينَ هُوَ الْمَرْحُومُ مُحَمَّدُ فَدْرِيُّ باشَا، فَوُضِعَ كِتَابًا قِيمَةً يَقْنُنُ فِيهَا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ وَفِي الْمَعَالِمِ وَفِي الْوَقْفِ، فَلَتَقْنِينَ الشَّرِيعَةِ - إِذنَ - سَوَابِقُ مَعْرُوفَةِ.

وَلَا نَذَهَبُ بَعِيدًا؛ فَإِنَّ الْمَشْرِعَ الْمَصْرِيَّ قَدْ قَنَنَ بِالْفَعْلِ بَعْضَ أَحْكَامَهَا فِي شَكْلِ تَشْرِيعَاتٍ خَاصَّةٍ، أَدْمَجَ بَعْضَهَا فِي لَائِحَةٍ تَرْتِيبِ الْمَحَاكِمِ الشَّرِيعَةِ، وَبَقَى الْبَعْضُ الْآخَرُ مُنْفَصِلًا. فَلِهَذَا لَا تَقْنُونَ بِالْعَمَلِ كَامِلًا، وَتَتَوَلِّ - بِمَنْاسِبَةِ تَقْنِيعِ الْقَانُونِ الْمَدِينِيِّ - تَقْنِينَ جَمِيعِ أَحْكَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ؟! وَنَتَهِيَّ هَذِهِ الْفَرَصَةُ فَنَخْتَارُ مِنْ كُتُبِ الْفَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْمَسَائلِ مَا يَكُونُ أَكْثَرُ اِتْفَاقًا مَعَ رُوحِ الْعَصْرِ؛ دُونَ أَنْ تَقْنِيَهُ بِمَذَهَبِ مُعِينٍ، فَيَكُونُ تَقْنِينُ أَحْكَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ لِيُسَمِّيَ بِهِ مُجْرِدَ تَقْنِينٍ؛ بَلْ هُوَ إِصْلَاحٌ قَانُونِيٌّ شَامِلٌ، نَحْسُ جَمِيعًا أَنَّ الْبَلَادَ مَعْطَشَةٌ لَهُ؛ بَلْ هُوَ لَا يَكُونُ إِصْلَاحًا فَحَسْبٌ، إِذْ نَحْبُ أَنْ تَكُونَ الْأَحْكَامُ الَّتِي تَقْنِنُهَا مِنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَابِلَةً لِلْتَّطْبِيقِ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُصْرِينَ، وَإِذَا اتَّقْضَى الْأَمْرُ أَنْ تَقْنِنَ أَحْكَامًا خَاصَّةً بِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ أُمْكِنَ إِدْمَاجُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ فِي تَقْنِينِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، عَلَى أَنْ يَقْتَصِرْ تَطْبِيقُهَا عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِهَذَا يُخْلِصُ لَنَا تَقْنِينَ مَدِينِيٍّ كَامِلٌ، مَعْرُوفٌ بِالْأَحْكَامِ، بَيْنَ السَّيْلِ .»

وَإِذَا كَانَ السَّنِيْهُورِيُّ - مِنْذُ فَجَرَ حِيَاتِهِ الْفَكِيرِيَّةِ - قَدْ أَلْحَ كَثِيرًا عَلَى ضَرْفَرَةِ تَجْدِيدِ دَرَسَاتِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِدْخَالِ اِنْتِهِيَّ الْمَقَارِنِ إِلَى هَذِهِ الْدَّرَسَاتِ؛ وَذَلِكُ لِفَتْحِ بَابِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا مِنْ جَدِيدٍ.. كَمَا أَلْحَ عَلَى ضَرُورَةِ تَقْنِينِ مَبَادِئِهَا وَقَوَاعِدِهَا وَفَقَهِ مَعَالِمِهَا، لِتَسِيرِ الْاحْكَامِ إِلَيْهَا فِي الْقَانُونِ الْحَدِيثِ.. فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَقْطِعَ الْطَّرِيقَ عَلَى الَّذِينَ يَرِيدُونَ تَجَاوزَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَإِهْمَاهَا، دُونَ أَنْ يَعْلَمُوْنَا عَنْ ذَلِكَ، مَقْسُطِرِينَ «بِحَجَّةَ» أَنَّهَا

غير مفهنة، وأن الجمود قد اعتبرى فقهها منذ قرون.. أراد السنهوري أن يقطع الطريق على هؤلاء - المتأففين.. أو الجاهلين - فكتب عن (صلاحية الشريعة الإسلامية - حتى في حالتها الراهنة - لأن تكون مصدراً للتقنين المصري) .. فقال:

«ومهما يكن من أمر الشريعة الإسلامية، وحاجتها إلى حركة التجديد التي نشير إليها، فإنهما - حتى في حالتها الراهنة - تصلح مصدراً خصباً يستمد منه المشرع المصري كثيراً من المبادئ القانونية في التقنين الجديد.

وما تناذهب بعيداً، ألم يأخذ المشرع المصري فعلاً بكثير من أحكام الشريعة الإسلامية في تشريعنا الحاضر؟ وهذه محاكمنا الأهلية والمختلطة - دع المحاكم الشرعية - تطبق كل يوم هذه الأحكام في الوقف والشفعية والأهلية وغيرها من المسائل المتغلغلة في صميم المعاملات المدنية. ألم تطبق هذه الأحكام على المصريين والأجانب على السواء، فلم يشعر أحد أنها دون أحكام القوانين الحديثة الراقية؟

ألم تقنن أحكام الشريعة الإسلامية في بعض الموضوعات، كالشفعية وبعض مسائل الأحوال الشخصية، فلم يضيق التقنين بها؛ بل جعلها تبرز في حالة لم ينكر معها أحد على الشريعة صلاحيتها للتقنين والتطبيق؟

لماذا نردد - إذن - في المضي في هذا الطريق، وقد سار فيه مشرّعنا، منذ خمسين عاماً، شوطاً بعيداً؟..^(١) على أن ما يمكن أخذه من مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يتوافق مع أرقى وأحدث المبادئ القانونية، هو أجل شأنٍ وأخطر بما أخذ المشرع المصري..^(٢)

هكذا، مثلت سنة (١٩٣٢م) «محطة» متميزة في جهاد السنهوري باشا على درب إحياء وتجديد وبعث الشريعة الإسلامية، بالاجتهاد الجديد، والدراسات الحديثة والمقارنة، والتقنين لفقه معاملاتها، وذلك لتخطىء أعناق القرون، وتعود إلى عرش حاكميتها على القانون الحديث من جديد، مرجعية وحيدة للقانون القومي الواحد، الموحد لكل الأمة، على اختلاف وتنوّع مللها ومذاهبها.

(١) عند هذا الموضع أورد السنهوري أمثلة لما أخذ المشرع المصري سنة (١٨٨٣م) من الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، وفي المعاملات.. وأسباب هذا الأخذ.. ونهج اتصال المشرع المصري بتصادر الشريعة الإسلامية.

(٢) وجوب تنفيذ القانون المدني المصري وعن أي أساس يكون التشريع، سنة (١٩٣٢م).

سنة (١٩٤٢م) : تجربة السنهوري في تفنين القانون المدني المصري:

كما كان عام (١٩٣٢م) - وهو مناسب العيد الخمسيني للقضاء الأهلي والقانون المدني المصري - مناسبة لدعوة السنهوري - باستفاضة وإلحاح - إلى ضرورة إعادة الشريعة الإسلامية إلى عرش المرجعية، كمصدر من مصادر القانون المدني.. الأمر الذي اقتضى الدعوة إلى إعادة تقييم هذا القانون.

فلقد كان عام (١٩٤٢م) هو عام إنجاز السنهوري باشا لتفنيح مشروع هذا القانون المدني.. وفي هذه المناسبة، وعندما عرض مشروع هذا القانون على رجال القانون لاستفتائهم فيه وجمع ملاحظاتهم عليه، وهي الصورة الجديدة « لمصدر الإجماع »، كما رأها السنهوري.. في هذه المناسبة ألقى السنهوري محاضرة بمقر « الجمعية الجغرافية الملكية » - في (٢٤ - ٤ - ١٩٤٢م) - تحدث فيها عن منهاجه - وهو وضع مشروع القانون المدني - في توثيق العلاقة بين هذا القانون وبين الشريعة الإسلامية.. أي: عن الخطوات العملية والتنفيذية والتطبيقية التي أنجزها على طريق حلم حياته: أن تعود الشريعة الإسلامية المصدر الأول والوحيد للقانون..

وفي هذه المحاضرة تحدث عن:

- دور الاستناد إلى الشريعة الإسلامية في تحقيق النهضة الفقهية الجديدة والمشودة.
- وكيف أن التقليد هو قرين الأخذ عن القوانين الغربية؛ لأنها جاهزة الصياغة، كاملة التفنين.

- بينما التجديد والاجتهاد لا بد منها عنده الرجوع إلى الشريعة الإسلامية، لاحتاجتها إلى الدراسات الجديدة، والمقارنة، والصياغة الحديثة، والتفنين العصري.
- وكيف أن اعتناد قانوننا المدني الجديد على الشريعة الإسلامية فيه تحقيق لاستقلالنا الفقهي، الذي هو شرط لتحقيق جوهر وحقيقة استقلالنا السياسي.

- وكيف أن الشريعة الإسلامية - وتلك خصوصية أمتنا، التي تجلّت عبرية فقهائها في وضع فقه معاملاتها - هي « الصناعة الوطنية » و « البصاعة القومية » والإسهام الحضاري الإسلامي، الذي نستطيع أن نسهم به في نهضة وتقدير ورقي الفقه العالمي.

تحدث السنهوري باشا عن هذه الأهداف الكبرى، التي توحّدها من وراء زيادة درجة معيارية ومكانة ومرجعية الشريعة الإسلامية في المشروع الجديد الذي وضعه للقانون المدني.

المصري، فقال - ضمن ما قال - في هذه المحاضرة: «إن نهضتنا الفقهية يشوهها عيب جوهري، فتحنن في جهودنا الفقهية مقلدون، ولم يتجاوز التقليد إلى الاجتهاد، وفي الحق ليس هذا عيباً، وإنما هو دور طبيعي من أدوار النهضة الفقهية؛ بل هو أول أدوارها، فقد كان طبيعياً، وقوائينَا مأمورة بحملتها من القوانين الفرنسية، والفقه الفرنسي في الأرج من نهضته وازدهاره، أن يتوجه فقهاؤنا إلى هذا الفقه فينقلوه كما هو، أو ينقلوه بعد تحرير قليل. أما في هذا العهد الجديد، عهد الاستقلال، فالواجب أن نستقل بفقهنا، فلا يبقى عيباً على الفقه الفرنسي، فيرى العالم فقهاً مصرياً كـ رأي فقهاً فرنسياً وفقهاً أثناي، ونساهم بذلك في حركة الفقه العالمية».

وأرى أن خير الوسائل للوصول إلى هذه الدرجة من الاجتهاد هو أن نعمد إلى مخلفات أجدادنا الأقدمين وتراث أسلافنا الراهن بالقوى والصلب من المبادئ الفقهية. فتحنن - أنها السادة - أمة فقه قديم، وقد أطللت ساء هذه البلاد متى قررون طوبية شريعة من أقوى الشرائع نظاماً وأصلبها عوداً، هي الشريعة الإسلامية، فما لنا نتذكر لها اليوم، وقد وسعت في الماضي إمبراطورية من أكبر وأضخم الإمبراطوريات التي يعرفها العالم؟!

الشريعة الإسلامية - بشهادة فقهاء الغرب أنفسهم - من أكبر الشرائع العالمية، ولم يعرف العالم شريعة أوسع انتشاراً أو أرسخ أساساً، إلى جانب الشريعتين الرومانية والإنجليزية، مثل الشريعة الإسلامية، في بال الغريب يعرف هذا الفضل وتحنن نذكره! وما بال هذه الكنوز تبقى معنوية في بطون الكتب الصفراء، وتحنن في غفلة عنها، تتطفل على موائد الغير وتتسقط فضلات الطعام؟!

فهممتنا في الفقه - أنها السادة - ليست إذن، عسيرة وليس علينا أن نخلق، في هذه المرحلة التي نجتازها، فقهاً جديداً، فقهاً القديم موجود، وعلينا أن نأخذ في دراسة الشريعة الإسلامية طبقاً لأساليب الجديدة، وان نقارن بينها وبين شرائع الغرب، وإن زعيم لكم بأن تجدوا في ذخائر الشريعة الإسلامية من المبادئ والنظريات ما لا يقل في رقي الصياغة وفي إحكام الصنعة عن أحدث المبادئ والنظريات وأكثرها تقدماً في الفقه الغربي.

ومتنى ثمت لنا دراسة الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالشريعة الغربية، على هذا الأسلوب الجديد، أمكننا أن نطالع العالم بفقهه مصرى له طابعه الخاص وله مقوماته وأدله الذاتية،

فإن الشريعة الإسلامية هي شريعة الشرق ووحي حكماته، ومني ألقنا بينها وبين الشرائع الغربية، فروح من الشرق وقبس من نوره يضيء طريقنا للمساهمة في نهضة الفقه العالمية...».

هكذا تحدث السنهوري؛ حديث عظيم الفقهاء عن ميزات ومحاذيات الشريعة الإسلامية.. ثم نبه - في مخاطرته هذه - على أن اعتقاد القانون المدني الجديد على الشريعة الإسلامية أكثر من ذي قبل - هو تضليل للخطأ الذي وقع فيه واضعو القانون القديم.. فانطلق عن القانون الفرنسي كان تجسيداً للاستعمار العسكري والتبعية الفكرية، بينما استقلالنا السياسي يقتضي استقلالنا الفقهي والقانوني.. وأشار - كذلك - إلى أن الاستقاء من تبع الشريعة الإسلامية ليس بمعنه الاعتبارات الوطنية والقومية فقط - على ما لها من أهمية كبيرة - وإنما بمعنه - أيضاً - الاعتبارات العلمية، النابعة من رقي الشريعة الإسلامية وتقديرها على ما سواها من المنظومات القانونية.. تحدث السنهوري عن ذلك، فقال:

«الأمر الجوهري هو إلا نكرر الخطأ الذي وقعت فيه في القرن الماضي، فنعني الشريعة الإسلامية من بين المصادر التي تكثر من الرجوع إليها، فالشريعة الإسلامية مصدر خصي التشريع يوضع لبلاد شرقية عربية، وليس في الخواذها مصدرًا ما يتنافر مع حلتنا البوتقة بالتشريعات الغربية.. بل إن هناك من مبادئ الشريعة الإسلامية ما لو دخل في القانون المصري لعدّ متقدماً من هذه الناحية على الشرائع الغربية».

والذي يدعونى إلى التشديد في وجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية عند مراجعة تشرعنا المصري اعتباران:

- اعتبار علمي وفني.

- واعتبار وطني وقومي.

فالاعتبار العلمي الفني، نستمدّه من رقي الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لأن تكون أساساً لنهضة عالية في الفقه والتشريع.

أما الاعتبار الوطني والقومي، فائف عنده قليلاً:

تعلمون - أيها السادة - أن مصر الآن في مفترق الطرق، فهبي بين الشرق والغرب، ينماز عها الجانبان، وهي بعد أن استقلت ينبغي أن ترسم لنفسها خطة تسير عليها. هل هي تزيد أن تميل إلى جانب الغرب، وأن تستعير المدنية الغربية، فتببس ثورياً غير ثورها، وتقلد

مدنية غير مدنيتها، فتبقى متخلفة عن نقلده؟ وتفنن من كل ذلك بالاتهاء إلى المدنية الغربية، ذات الصولة والبأس؟

أم هي ت يريد أن ترجع إلى أحضان الشرق دون أن تجافي المدنية الغربية، وتحتل مكانها بين البلاد العربية، فترفع لواء الشرق العربي بين أمم الغرب، فإذا مصر المستقلة وحوزها أمم يغضبون إذا غضبت ويرضون إذا رضيت؟

إذا كتم تؤثرون الأمر الثاني - وأنتم لا شك تؤثرونـه - فلنرجع في ثقافتنا القانونية إلى الفقه الإسلامي، ولنجعل من هذا الفقه صلة بيتنا وبين سائر الأمم العربية، ولنوثق روابطنا بهذه الأمم، فتحنن أمم شرقية، ولنا ماضٍ مجيدٍ في زعامة الشرق، فمن الخير أن نصل حاضرنا بماضينا، وأن نتعاون مع جيراننا الأقربين ونحن إخوانهم في اللغة والدم.. فليكن شعارنا في هذا العهد الجديد هو: الاستقلال، لنكتب استقلالنا في كل شيء، وقد كتبناه في السياسة فلنكتبه أيضاً في القضاء وفي الفقه وفي التشريع...».

فالشريعة الإسلامية - علاوة على رقيها وتقدّمها الفنى والعلمي - هي السبيل إلى بعث عزة الماضي، لتفجر العزة المعاصرة في أمتنا، حتى تحقق الاستقلال والقوة والوحدة في مختلف الميادين.. إنها صيغة لنھضة أممـة - «ريناسانس» - وليس مجرد تفضيل قانون على قانون.. ثم تحدث السنہوري بasha - في هذه المحاضرة - عما أدخله في المشروع الجديد للقانون المدني من مبادئ الشريعة الإسلامية ونظرياتها.. وضرب على ذلك الأمثلـ:

- فالقاضي يرجع للشريعة الإسلامية إذا لم يجد نصاً شرعاً.. وهذا ميدان فسيح..
 - والنصوص التي وردت في مشروع القانون يمكن تحريرها على أحكام الشريعة، دون كبير مشقة.. فكأن مواد هذا المشروع إما أنها أحكام الشريعة ذاتها، أو لا تتناقض مع مبادئها..
 - والمشروع مليء بالنظريات العامة والأحكام التفصيلية المأخوذة من الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها.

تحدث السنہوري عن هذه العلاقات بين مشروع القانون المدني وبين الشريعة الإسلامية، فقال: «لا أتردد في كل فرصة أن أكرر: أن الشريعة الإسلامية تعد في نظر المصنفين من أرقى النظم القانونية في العالم، وهي تصلح أن تكون دعامة من دعائم القانون المقارن.

ومهما تكن حاجة هذه الشريعة إلى حركة علمية تعيد لها جدتها.. فإنها حتى في حالتها الراهنة تصلح أن تكون مصدراً خصباً يستمد منه التقنين المصري كثيراً من الأحكام.

وقد استمد المشروع فعلاً من الشريعة الإسلامية كثيراً من نظرياتها العامة وكثيراً من أحكامها التفصيلية.. ولقد ذكر المشروع - في أول مادة منه - أن القاضي إذا لم يجد نصاً شرعياً فإنه يستلزم مبادئ الشريعة الإسلامية، والفرض الشريعي لا يعترض فيها القاضي على نص في التشريع ليست قليلة، فسيرجع القضاء - إذن - للشريعة الإسلامية يستلزم مبادئها في كثير من الأقضية، وفي هذا فتح عظيم للشريعة الغراء لا سيما إذا لوحظ أن ما ورد في المشروع من نصوص هو أيضاً يمكن تحريره على أحكام الشريعة الإسلامية دون كبير مشقة، فسواء وجد النص أو لم يوجد، فإن القاضي في أحكامه بين الثني:

- إما أنه يطبق أحكاماً لا تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- وإما أنه يطبق أحكام الشريعة ذاتها.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، وأخذ المشروع - كما قدمنا - من طريق مباشر، بنظريات عامة في الشريعة الإسلامية وبأحكام تفصيلية..

بل لقد نبه السنهوري على مدخل آخر - غير ما تقدم - للشريعة الإسلامية في هذا المشروع الجديـد للقانون المدني.. وهو مدخل اختبارات وترجمـات المـشروع من بين المنظومـات القانونـية الغـرـبية.. فلقد اختـار ورـجـع - من هـذـهـ القـوانـين - ما اتفـقـتـ فـيـ مع رـوـحـ وـمـبـادـيـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ، وـعـدـلـ عـنـ اـخـتـلـفـتـ فـيـ معـ شـرـيعـتـناـ.. فـمـثـلـاـ، أـخـذـ هـذـاـ المـشـرـوعـ عـنـ القـانـونـ الـجـرـمـانـيـ «ـمـسـؤـلـيـةـ عـدـمـ التـمـيـزـ»ـ لـأـنـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـةـ فـرـرـتـهـاـ.. وـأـخـذـ مـنـ التـقـنـيـنـاتـ الغـرـبـيـةـ ما اتفـقـتـ فـيـ معـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ.. وـأـخـذـ مـاـ سـبـقـ وـأـخـذـهـ مـنـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ قـانـونـ سـنـةـ (ـ١٨٨٣ـ مـ)ـ.. هـذـاـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـكـامـ التـفـصـيـلـيـةـ الـتـيـ جـاءـتـ فـيـ قـيـقـةـ مـعـاـمـلـاتـ الشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ.. إـلـخـ.. إـلـخـ..

وعـنـ هـذـهـ المـادـاـلـ نـلـشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ فـيـ مـشـرـوعـ القـانـونـ المـدـنـيـ المـصـرـيـ، يـقـولـ السنـهـوريـ:

«ـإـنـاـ أـرـدـنـاـ تـحـدـيدـ نـزـعـةـ لـلـشـرـيـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ، فـهـذـهـ نـزـعـةـ -ـ لـاـ شـكـ -ـ مـادـيـةـ، وـإـذـاـ كـانـتـ العـبـرـةـ فـيـ هـذـهـ الشـرـيـعـةـ بـالـمعـانـيـ دـوـنـ الـأـلـفـاظـ، إـلـاـ أـنـ الـمـعـانـيـ الـتـيـ تـقـفـ عـنـدـهـاـ هـيـ الـتـيـ شـتـخلـصـ مـنـ الـأـلـفـاظـ، لـاـ مـنـ الـبـيـانـاتـ الـمـسـكـنـةـ فـيـ الـضـمـيرـ، فـالـعـبـرـةـ فـيـهـاـ بـالـإـرـادـةـ الـظـاهـرـةـ، لـاـ بـالـإـرـادـةـ الـبـاطـنـةـ، وـمـنـ هـنـاـ تـدـقـيقـ الـفـقـهـاءـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـمـوـاـطـنـ فـيـ تـحـدـيدـ مـعـانـيـ الـأـلـفـاظـ،

ويرتبون على اختلافها اختلافاً في الحكم، وهم ليسوا متنطعين يضخون المعنى للفظ، كي قد يتورّم البعض؛ بل هم يقفون عند الإرادة الظاهرة التي يكشف عنها اللغو المستعمل؛ حفظاً لثبات التعامل واستقراره.

كذلك نجد معايير الشريعة الإسلامية معايير مادية، تنزل عند المأثور في التعامل والتعارف بين الناس، والمشرع (مشروع القانون المدني) يقتفي أثر الشريعة في كل ذلك، فيتميز بتنوعه مادية واضحة.

فالشريعة الإسلامية تقيد كل حق بالأغراض الاجتماعية والاقتصادية التي قرر من أجلها، وقد أخذ المشرع بهذه الأحكام، فقرر المبدأ بمعاييره التضيي والمادي، وأورد له تطبيقات كثيرة اقتبسها هي أيضاً من الشريعة الإسلامية.

ومسؤولية عدم التمييز تأخذ بها التقنيات الجرمانية دون التقنيات اللاتينية، فأخذ المشرع بما ذهبت إليه التقنيات الجرمانية؛ لأنها هي التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، وكذلك الأمر في حوالته الدين، تغفلها التقنيات اللاتينية، وتتنظمها التقنيات الجرمانية، متفقة في ذلك مع الشريعة الإسلامية، وقد أخذ المشرع بها اتباعاً للشريعة.

ومبدأ الحوادث غير المتوقعة Principe De L'imprévision أخذ به القضاء الإداري في فرنسا دون القضاء المدني، فرجم المشرع الأخذ به استناداً إلى نظرية الضرورة في الشريعة الإسلامية.

وهناك أحكام تفصيلية كثيرة اقتبسها المشرع من الفقه الإسلامي، نكتفي هنا بمجرد الإشارة إلى بعضها، من ذلك الأحكام الخاصة بمجلس العقد، وإيجار الوقف، والحرث، وإيجار الأراضي الزراعية، وهلاك الزرع في العين الموجرة، والقضاء الإيجار بموت المستأجر، وفسخه بالعذر، ووقوع الإبراء من الدين بزرادة منفردة.

وندع - جانباً - المسائل التي سبق أن اقتبسها التقني الحالي من الشريعة الإسلامية، وجاءه المشرع في ذلك؛ كبيع المريض مرض الموت، والغبن، ونجبار الرؤبة، وتبعة الهملاك في البيع، وبالحاطط المشترك، وعده التقادم، أما الأهلية، والهبة، والشفعية؛ وأما المبدأ القاضي بالاتركة إلا بعد سداد الدين، فهذه كلها موضوعات على جانب كبير من الأهلية، وقد أخذت برمتها من الشريعة الإسلامية... .

هكذا زفع السنهوري - في المشروع الذي وضعه للقانون المدني المصري - درجة مرجعية الشريعة الإسلامية، وحجم معيارتها.. وأعلن عن منهاجه في هذا التقدم نحو أسلمة القانون المدني، وضرب على ذلك - في محاضرته - هذه الأمثال.

لقد اغتنم الرجل مناسبة تفعيل القانون المدني، ليخطو به خطوات كبيرة على درب تحقيق مشروع حياته: جعل الشريعة الإسلامية المصدر الأول والوحيد للقانون.

الحقيقة العراقية - السورية (١٩٣٥ - ١٩٣٦ م) و(١٩٤٣ - ١٩٤٤ م):

بعد أن عقد العراق مع إنجلترا معااهدة « الاستقلال » سنة (١٩٣٠ م) .. رأت حكومته أن تدعم هذا الاستقلال السياسي بتجديده وتنظيم القانون المدني .. فدعت الحكومة العراقية الدكتور عبد الرزاق السنهوري إلى بغداد، وكلفتة بإقامة هذا البناء.

ولقد وجد السنهوري نفسه أكثر قريباً - في بغداد - من تحقيق حلمه في أسلمة القانون المدني - منه في القاهرة - وذلك لأن صلة القوانين العراقية بالفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية كانت قائمة، ووثيقة، وذلك عن طريق مجلة الأحكام العدلية - التي فتحت فيها الدولة العثمانية فقه المذهب الحنفي منذ سنة (١٨٦٩ م) .. وذلك على التقى من مصر، التي حرمتها استقلالها عن الدولة العثمانية من تطبيق « المجلة » فلما جاء الاستعمار الإنجليزي سنة (١٨٨٢ م)، ومن قبله التفود الأجنبي، المتمثل في المحاكم الفنصلية، والمحاكم المختلطة - منذ سنة (١٨٧٥ م) - وجد « غيبة التقىين » و« فراغ الصياغات القانونية الحديثة »، فاستغل « الغيبة » و« الفراغ » بقانون مدني مأخوذ عن قانون نابليون الفرنسي!

١. وجد السنهوري - في بغداد - القوانين العراقية ذات مرجعية إسلامية غالبة، فكان طريقه إلى تحقيق حلمه في أسلمة القانون المدني أكثر ثهيداً عنه في مصر وهو يتحقق قانونها المدني.

وفي بغداد، وخلال العام الدراسي (١٩٣٥ / ١٩٣٦ م)، والذي اضطر في نهايته للعودة إلى مصر بسبب وفاة والدته، في هذا العام أنشأ كلية للحقوق، وتولى عهادتها.. وأصدر مجلة القضاء - على أساس جديدة - وألف كتابين لطلاب الحقوق.. ودرس لهم أصول القانون. ومقارنة مجلة الأحكام العدلية مع القوانين المدنية الحديثة؛ ليفتح باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي من جديد، وليضفي إلى هذا الفقه ثراء القوانين الغربية في الصياغة والتقنيين.

و فوق كل ذلك وقبله، وضع المنهاج الذي سيضوغ - على هدى منه - القانون المدني العراقي الجديد.. وهو منهاج يجعل من هذا القانون خالص الإسلام إلى حد كبير.. و ذلك لأن مصادره - كما حددها السنهوري - هي:

- ١- مجلة الأحكام العدلية العثمانية، وفيها تقنين الفقه الحنفي.
- ٢- وكتاب مرشد الحران لمحمد قدرى باشا، وفيه تقنين لفقه المذهب الحنفي، أكثر تقدماً ودقة من تقنين مجلة الأحكام العدلية.
- ٣- والقانون المدني المصري، الذي رفع فيه السنهوري درجة الأسلامة، والذي جعله - بالنسبة لمشروع القانون العراقي - مصدراً في الصياغة المضبوطة والتقين الحديث.. وباب المقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الغربية.
- ٤- وكتنوز الفقه الإسلامي، بمناهبه المختلفة، التي أبهر فيها السنهوري باشا، واغترف منها، ووازن بين اجتهاداتها، وهو يضوغ للعراق قانونه المدني الجديد.

لذلك كانت التجربة العراقية، في الإنجازات القانونية للسنهوري من أعنى التجارب حياته، ومن أكثر التجارب التي اقتربت به من تحقيق حلمه في أسلامة القانون.

ولقد عاود السنهوري الانقطاع لهذا العمل عامي (١٩٤٣م) و (١٩٤٤م)، وحمل معه مهمة وضع القانون العراقي، مهمة وضع القانون السوري - بذات المنهاج - وأكمل بناء هذين الصرحين بعد اضطراره للعودة إلى مصر أواخر سنة (١٩٤٤م).

ومنذ اللحظة الأولى، كان منهاج السنهوري واضحاً - وعلينا - فالهدف هو قانون مدني إسلامي المرجعية والنظريات والمبادئ، لا يأخذ من القوانين الغربية إلا في الصياغة فقط لا غير.

لقد أعلن في دراسته البغدادية - (من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي) - سنة (١٩٣٦م) - أن الشريعة الإسلامية هي الأصلية القانونية هذه الأمة، عبر تاريخها المديد.. وأن هذه الشريعة هي الاستقلال القانوني لحاضرنا ومستقبلنا.. وأنها هي النور الذي يضيء لآلامه الطريق.. بينما الأخذ عن القوانين الغربية فيه قطع اتصالات الأمة بجذورها المدنية والحضارية يدعها تتسلل فتات موائد الآخرين.. فقال:

« هناك فرق جوهري بين أن نجعل مصدر الأحكام الصالحة التقنيات الغربية، فنكون قد قطعنا كل صلة بالقديم، وبدأنا حياة قانونية جديدة، تكون فيها عالة على فقه الغرب وجهوده، نأخذ منه ولا نعطيه. أما في الحالة الثانية، فنكون قد احتفظنا بصلة الماضي، وجعلنا من هذه الصلة أساساً يقوم عليه المستقبل، واحتفظنا باستقلالنا القانوني، فلا تكون عالة على فقه الغرب، وفي الوقت ذاته تكون قد استخدمنا من هذا الفقه إلى أبعد مدى، إذ تصبح الأحكام التي اخترناها وخرجناها على أحكام الشريعة الإسلامية متفقة مع أحدث الأحكام القانونية الغربية وأرقاها. »

وإذا كنا تركنا الغير يأخذ بيدهنا في حلبة السباق إلى حيث السابقون، فإننا - بعد أن ندركهم - يجب أن نجري على قدمينا، ونكون معهم جنباً إلى جنب في هذا الميدان، فنجعل الشريعة الإسلامية عمدةنا في تفسير النصوص، ما دمنا قد جعلنا هذه الشريعة هي مصدر الأحكام التي اخترناها، وبذلك نقيم للشريعة الإسلامية ركناً جديداً من تطبيق الفضاء واجتهد الفقهاء فتعود شريعة متضورة تقوم بقصدها من العمل في تدعيم أركان القانون المقارن في عالم الفقه القانوني.. فهذه الشريعة الإسلامية، نوَّهْتُ أكتافها، وعبدت سُبُلها، لكان لنا من هذا التراث الجليل ما ينفع روح الاستقلال في فقهنا وفي قضاتنا وفي شريعتنا، ثم لأشرفنا نطائع العالم بهذا النور الجديد، فنضيء به جانباً من جوانب الثقافة العالمية في القانون.. »

كذلك، عاد السنهوري - في هذه الدراسة البغدادية - لينبه العراقيين إلى ما سبق ونبه إليه المصريين، من صلاحية الشريعة الإسلامية، حتى بحالتها الراهنة، وقبل النهضة التي كان يدعو إليها، صلاحيتها لتكون المصدر والمرجعية للقانون الحديث:

« أما أن الشريعة الإسلامية لا تزال شريعة صالحة للتطبيق، فلا أتردد في تأكيد ذلك، ولا أقول هذا القول جزأاً، وإنما أقدر تبعه ما أقول، ولا أريد الاقتصار على شهادة الفقهاء المصنفين من علماء الغرب، ولكنني أرجع للشريعة نفسها، لأنثبت صحة ما قررته، ففي هذه الشريعة عناصر لو تولتها يد الصياغة فأحسنت صياغتها، لصنعت منها نظريات ومبادئ لا تقل في الرقي وفي الشمول وفي مسيرة التطور عن أخطر النظريات الفقهية التي تلقاها اليوم عن الفقه الغربي الحديث. »

أبعد ذلك نشك في أن الشريعة الإسلامية - حتى في حالتها الراهنة - لا تشتمل على العناصر التي تؤهلها للحياة والتطور؟ فما بالنا لو فتحنا باب الإجهاض من جديد واستخدمنا من أكثر المصادر مرونة في الشريعة الإسلامية وهو مصدر الإجماع، فسيؤثر بالشريعة الإسلامية كما سار بها أجدادنا أشواطاً بعيدة، وأعدنا لها جدتها، وأبرزناها في ثوب قشيب؟».

ولقد كان السنهوري نصيراً للدراسات الفقهية والقانونية المقارنة، وليس داعية للانغلاق على الشريعة الإسلامية وحدها؛ بل نجد كان مؤمناً بأن الدراسات المقارنة - بين الشريعة الإسلامية والمنظومات القانونية الأخرى - هي السبيل لتجديده دراساتنا لشريعتنا، والسبيل لاكتشاف عظمتها أيضاً، لكنه نبه على أن ما نحتاجه من القوانيين الغربية - في تجديدها للشريعة الإسلامية - هي فنون الصياغة والتقين، أما روح الشريعة، وتميز توجهها ونظرياتها ومبادئها وقواعدها، فهي أمور لا يجوز التفريط في شيء منها ونحن نفتح على هذه المنظومات القانونية الغربية.. فمن الخطير «تجهيز» الشريعة الإسلامية، وتحويلها عن جوهرها وتميزها، بدعوى التجديد والتطوير؛ ذلك لأن ما نحتاجه لتجديدها هو - فقط - أشكال الصياغة، وفنون التقين.. يؤكد السنهوري على هذه الحقيقة، فيقول: «إذا كنا نقول بالاستفادة - دون تحفظ - من التقنيات الغربية، فمن ناحية الشكل والصياغة؛ ففي المادة والموضوع نتحفظ كثيراً في هذا القول».

بل لقد لفت السنهوري الأنظار - وهو مقدم على وضع القانون المدني العراقي - إلى أنه - في فنون الصياغة والتقين - قد قرر أن يعتمد على تراثنا العربي والإسلامي الحديث في هذا الميدان، فلدينا - من نماذج الصياغة والتقين لشريعتنا وفقه معاملاتها - نموذجان حديثان:

١- مجلة الأحكام العدلية العثمانية. وعن فن الصياغة فيها قال السنهوري:

«أما الصياغة الشرعية لمجلة، فلا تذكر أنها متقدمة بالنسبة لزمنها، سواء في أصلها التركي، أو في ترجمتها العربية، ولعل للفقه الإسلامي الذي أخذت منه الفضل الأكبر في ذلك، ولا نجحده فضل واضح في المجلة، فإن عملهم ينبع عن علم غزير بالفقه الإسلامي، وقدرة واسعة على الصياغة الشرعية، ولا يزعم في ذلك - على ما نرى - إلا المرحوم قدرى باشا، فإن كتبه المعروفة على درجة عالية من خسن الصياغة وذقة الأسلوب..».

٢ - « مرشد الحيران » للقاضي الفقيه الفذ محمد قدرى باشا؛ وهو المصدر الثاني الذى اختاره السنهورى مرجعاً في تأمين القانون المدنى资料، وعن مستوى الصياغة الحديثة والمضبوطة فيه يقول السنهورى - وهو بحد ذاته عن صياغته لنظرية الالتزامات - « وقد أحسن صاحب « مرشد الحيران » كل الإحسان بصياغته لهذه النظرية، مستخلصاً إياها من أحكام الشريعة الإسلامية، فقد استطاع أن يجارى الفقه الحديث في ترتيبه وتنسيقه من حيث الشكل، متى خذل مادته من الشريعة الإسلامية نفسها، فأمكنته بذلك أن يثبت - عملاً - صلاحية الشريعة للصياغة التشرعية وللتطبيق العملى .. » .

فحى في الصياغة والتقيين - الذى دعا السنهورى للاستفادة من ثراء القوانين الغربية فيه - لم يكن الرجل يشعر - كفقيه وقاضي مسلم - بالدونية فيه.. فلقد أدرك - وهو الحير - في الشريعة الإسلامية - كيف أنها هي التي يسررت للفقهاء العثمانيين مستوى الصياغة والتقيين اللذين جاءت عليهم مجلة الأحكام العدلية.. وكيف ضرب قدرى باشا - في كتبه التي قنن فيها فقه المذهب الحنفى - المثل الذى يحتذى في هذا الميدان، وذلك عندما صاغ الفقه الإسلامي صياغة حديثة، في التقيين والترتيب والتنسيق؛ فأثبتت عملياً ثراء شريعتنا وفقهنا في الشكل كما في المضمون.

وإذا كانت « التجربة العراقية » - في حياة السنهورى ومشروعه لأسلمة القانون - قد أضافت إلى هذا الرجل العظيم العديد من الإضافات.. فلقد كان في مقدمة هذه الإضافات - غير تفتحه أكثر من ذي قبل على ثراء تراثنا التشريعي حتى في الصياغة والتقيين والتنسيق والترتيب - - تبخره أكثر من ذي قبل، في مصادر الفقه الإسلامي، بمذاهبه المختلفة، وذلك عندما لم يقف عند « المجلة » و « مرشد الحيران » وحدهما، وإنما غاص في بحر الفقه الإسلامي ليهارن ويوارزن؛ كي يصل إلى النص الكامل الإسلامي، والذي يلبي - في ذات الوقت - حاجات المجتمع العراقي العصري.

- وانطلاقه نحو أسلمة القانون المدنى، في مجتمع لم تغرب فوانينه من قبل - فلقد كانت مجلة الأحكام العدلية هي قانون العراق - الأمر الذى رفع عن السنهورى الضغوط والقيود غير الإسلامية - من مثل القوانين الفرنسية التي كانت تحول بينه وبين درجات أسلمة التي يريد لها للقانون المدنى في مصر - مثلاً - فافتتحت الأبواب - في العراق - أمام السنهورى ليجعل من قانونه المدنى - في الإسلامية - على درجة أعلى مما حدث في

القانون المدني المصري.. حتى لقد اعتبر عمله في القانون المدني المصري خطوة كبيرة على طريق أسلمة القانون.. بينما مثل عمله في القانون المدني العراقي - ثم السوري.. واللبناني.. والكويتي - خطوات أرقى وأبعد على طريق الأسلامة للقانون.. فكان أن تطلع - بعد ذلك - إلى «القانون المدني العربي» الواحد.. والكامل الإسلامي، والذي يمثل حلم حياته في هذا الميدان.

- كذلك، تميزت الحقبة العراقية - في التجربة القانونية للستهوري - «بالمذاخ الفقهي» الذي عمل فيه هذا الفقيه العظيم.. فلقد ذهب الستهوري إلى العراق، البلد الذي عاش فيه الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان (٦٩٩ - ٨٠٠ هـ / ١٥٠ - ٧٦٧ م) ذلك الذي أنسجز في الفقه الإسلامي أعظم ما أنسجز فقيه من الفقهاء في آية حضارة من الحضارات.. ذهب الستهوري إلى العراق.. عراق أبي حنيفة.. فاستدعاي الإمام الأعظم، واستظل بأعلامه، ليفتح في الأمة روح العزة والاعتزاز بتراثها الفقهي، وليدعوها إلى مواصلة المسيرة التي بدأها هؤلاء الأسلام الأسلام العظام.

في هذا المذاخ، العبق بعظمة الإبداع الإسلامي في الفقه والقانون، عمل الستهوري على وضع قانون مدني، يكون الصورة العصرية لهذه الأصلحة الإسلامية.. وعلى هذه الخصيصة من خصائص حقبته العراقية كتب يقول: «إن العراق هو مهد الفقه الحنفي، فيه نشأ هذا الفقه، وبين ربوة ترعرع وازدهر، وقد قام رجل من أبناء العراق، في بلاد من بلاد العراق، يشيد وحده أكبر بناء قانوني شاده فقيه بجهوده الشخصية فيها عرف البشر، وعاش أبو حنيفة النعمان في الكوفة، ما قدر له أن يعيش، وهو يضع كل يوم لبنيه في هذا البناء الضخم المشمخ، فها طوى حياته في الدنيا حتى أتم هذا البناء وتركه للعالم الإسلامي حسراً متبيناً تتحصن فيه الأجيال، وترثاً غالياً يفاخر به الأبناء والأحفاد».

ثم يتساءل الستهوري - باسم الأبناء والأحفاد - تساولات المنكر والمستكدر إهمال هذه المفاخر الشرعية، والتسول على فتات موائد الآخرين، فيقول: «أيجوز - بعد كل ذلك - أن ينذر العراق تقاليده، ويستذكر لابنه البر، ويهدم ذلك الصرح الذي قام على جهوده الجبارية؟!»

ثم، كيف يستساغ أن تخلع أمّة قانونها كما يخلع الرجل ثيابه؟! وأين تعليم المدرسة التأريخية، وهي تقول: إن القانون هو نبت البيئة، وغرس الأجيال المتعاقبة، يتطور من مرحلة إلى مرحلة، ويتحطى أعنق القرون، نسلمه الآباء للأبناء، والأبناء للأحفاد، وهو في كل

مرحلة يصطبغ وينضج بلومنها، وترفرق في صفحاته ماء الجيل؟ إن من السفة أن تبدد ثروة تركتها لنا الأجداد، ونعيش عالة على غيرنا نتكفف؟».

وبعد أن استدعي السنهوري الإمام الأعظم إلى المناخ القانوني الحديث - في العراق - واستقر في العراقين أمجاد انتسابهم إلى الإمام الأعظم - في الوطن.. وفي القانون - قارن بين تجربة العراق القانونية، التي لم يصبها التغريب بالانقطاع عن جذورها الحضارية، وبين التجارب العربية الأخرى التي كاد التغريب القانوني أن يُعْقدَها «ذاكرةها الفقهية»، وأثر ذلك في إفساح ميادين الأسلامة أمام القانون العراقي الحديث، فقال:

«لقد رأينا أن البلاد الشرقية التي راجعت تقييناتها المدنية، عدلت عن الشريعة الإسلامية إلى القوانين الغربية، فمصر تلتها تونس ومراكيش وتركيا ولبنان، وكل هذه البلاد شرقية كانت تطبق الشريعة الإسلامية، ثم أعادت النظر في تقييناتها فقلبتها رأساً على عقب - إما باختيارها أو تحت نفوذ سياسي - وهجرت الشريعة الإسلامية إلى القوانين الغربية.

أما العراق، فهو أول بلد عربي اعترف بتراث أجداده، وحرص على من الضياع، ولم يشأ وهو يراجع قوانينه المدنية أن يفرط في هذا الذخر العظيم، ولا شك في أن موقف العراق من الشريعة الإسلامية ستكون له درجة كبيرة في سائر الأقطار الإسلامية، وبخاصة الأقطار العربية، فالعراق يرفع صوته عالياً بأن الشريعة الإسلامية لا تزال نظاماً قانونياً حياً صالحًا للتطبيق، وأنه لا يعدل عن هذا النظام إلى سواه، وإذا صحت دعواه، ونecessit جهته، فليس لسائر الأقطار العربية إلا أن تقتفي أثر العراق، وقد رسم الطريق لكل هؤلاء وأذنهم بعهد جديد..».

لقد اعتبر السنهوري - بحق - أن وضعه للقانون المدني العراقي الجديد، انطلاقاً من الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها، هو بمثابة «عهد جديد»، في مسيرة القانونية، على درب مشروع حياته لأسلمة القانون الأسلامية الكاملة، وذلك بعد الأسلامة الجزئية التي أتجزأها في القانون المدني المصري.. اعتبر السنهوري ذلك «عهداً جديداً» في مسيرة قانون الأمة، لا العراق وحده؛ لأن أراد للقانون العراقي - الإسلامي المترجمة - أن يكون التموج الذي تحيط به الأمة في مستقبلها القانوني.

وعندما عاد إلى بغداد - سنة (١٩٤٣م) - ليواصل المسيرة التي بدأها سنة (١٩٣٥، ١٩٣٦م) عبر عن هذا الطموح، الذي هو أمل حياته منذ عهد الشباب.. ودعا الله أن يتحقق له هذا الأمل العزيز والعظيم.. فكتب - في أوراقه الشخصية - يقول:

لقد كلفني الحكومة العراقية بوضع مشروع لقانون مدنى عراقي، فسرّني كثيراً أن أكمل بهذه المهمة، فهي عمل عام من أجل الأعمال وأبعدها أثراً، والأمل يملاً قلبي في أن يوفقني الله فأقدم مشروع قانون مدنى لا للعراق وحده؛ بل له ولسائر البلاد العربية التي تتخذ المجلة العثمانية قانوناً مدنياً لها، ويقوم المشروع الذي أعده على أساس المجلة والفقه الإسلامي. هذا هو الأمل الذي كنت أطمح إليه منذ عهد الشباب. حقق الله الأمل..»^(١).

وإذا كان السنهوري قد سبق - في دراسته البغدادية (من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي) - أن ناجى الإمام الأعظم أبا حنيفة النعيم، كأعظم بناء الفقه على امتداد البشرية كلها، فإنه قد عاد إلى مناجاته مرة أخرى، ولكن - هذه المرة - في بيته من الشعر الجميل، والعبير عن المهمة العظمى التي جاء من أجلها إلى موطن الإمام الأعظم، فقال - مناجياً -

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت
منه الأصول ونامت أفرعُ جدُّه
ماذا على الدوحة الشَّاء إِنْ ذَهَبْتَ
مِنْهَا الفُرُوعُ وَظَلَّ الْجَنْعُ وَالْوَنْدُ^(٢)

ففي هذين البيتين اللذيننظمهما السنهوري - في ذكرى عيد ميلاده - ناجى الإمام الأعظم أبا حنيفة النعيم، وأفصح - أيضاً - عن منهاجه، الذي ميز فيه بين إسلام العقيدة والعبادات وبين إسلام الثقافة والشريعة والقانون.. ثم ميز في إسلام القانون بين الأصول الثابتة والخالدة عبر الزمان والمكان، وبين الفروع المتعددة والمتغيرة بتعدد الزمان وتغير المكان واختلاف مصالح العباد.

فالأصول باقية.. والتجدد في الفروع.

* * *

وإذا كانت المهمة التي مثلت حياة السنهوري بasha - وهي أسلمة القانون في المجتمعات الشرقية - لا تزال واحدة من المهام الكبرى لشعوب الشرق، ولبيضة الإسلامية المعاصرة، فإن المنهاج الذي طبّقه السنهوري لعملية الأسلامة هذه - في التجربة العراقية.. ثم السورية.. والكونية - جدير بأن يكون موضوع الاهتمام والتأمل والدرس من كل العاملين والداعين إلى أسلامة القانون.. فهو ليس مجرد «خطاب داعية» وإنما هو «منهاج خبير»، تجاوز

(١) الأوراق الشخصية، لبنان في (١٩٤٣-٧-١٩)، (كتبه وهو في الطريق إلى العراق) ..

(٢) المصدر السابق، بغداد في (١٩٤٣-٨-١١).

الفكر النظري إلى حيث وُضع في الممارسة والتطبيق، فأشمر قاتلوكاً عصرياً، بلبي احتياجات الواقع المعاصر، مع الالتزام بنظريات ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، والتراث الغني لفقه المعاملات في الإسلام.

وإذا كان السنهوري قد أفاض في الحديث عن فلسنته في هذا المنهاج - مما سيجلد القاريء في إسلامياته - وإذا كنا قد حصلنا إسلامياته «نهاج عدليه لتطبيقات هذا المنهاج، وثمراته التي استوت قاتلوكاً إسلامياً عصرياً.. فإن الرجل قد أوجز معالم هذا المنهاج في استخلاص مواد القانون المدني العراقي، ذي المرجعية الإسلامية، عندما قال:

«وقد استخلصتها من مقابله أحكام التموزج - (الذي صاغه هو) - بأحكام مجلة الأحكام العدلية، ونصوص كتاب مرشد الحبران، وأحكام الشريعة الإسلامية بوجه عام، في كل مذهبها، وفي أقوال كل مذهب، فخرجت بذلك نصوص التموزج على أحكام الشريعة الإسلامية يغدر الإمكان».

هذا هو المنهاج، كفته هذه العبارات.

وإذا كان طالب «تطبيقات» هذا «المنهج» سيجدون ذلك مبسوطاً في صفحات «إسلاميات السنهوري» - التي نعدها للطبع - فإننا - مراعاة لمقام هذه الدراسة - نقدم نموذجاً مادة واحدة من مواد القانون المدني العراقي، وكيف صاغ السنهوري نصها، ثم قارن النص الذي صاغه بنظيره في كل قسم مجلة الأحكام العدلية ومرشد الحبران.. ثم ذهب فابحر في مصادر الفقه الإسلامي؛ ليعلم لنا أسباب اختياره للنص القانوني الذي صاغه، مبرهنًا على إسلامية هذا النص الذي اختار.

ففي قانون «البيع والمقايضة»، صاغ السنهوري المادة الثانية، ونصها:

«م ٢: الوعد بالبيع أو بالشراء:

«العقد الذي يتلزم شخص بمقتضاه ببيع شيء إلى شخص آخر، أو بشرائه منه بثمن معين، وفي مدة معينة، يصبح بيعاً بمجرد أن يعلن هذا الشخص الآخر، في الأجل المحدد، أنه اشتري أو باع.

وفي الحالات التي يُحضّع القانون فيها البيع لشكل معين، تجب مراعاة هذا الشكل أيضًا بالنسبة للوعد المشار إليه فيما تقدم».

وبعد إبراد هذا «النموذج» - الذي صاغه السنّيوري - يورد «نموذج» «مجلة الأحكام العدلية»، و«نموذج» كتاب مرشد الحيران، لمقارنتها بالنموذج الذي صاغه على نحو أدق وأضيّق وأحدث.. ثم هو لا يكتفي بذلك في التخريج الإسلامي «النموذج» .. وإنما يذهب في الاستدلال على إسلامية هذا «النموذج» لاستعاضي القضية في مصادر مذاهب الفقه الإسلامي.. فيكتب تحت عنوان: «أسباب اختيار النص النهائي» :

«يتبيّن من مقارنة نص النموذج بتصوّص المجلة ومرشد الحيران، أن هنالك خلافاً جوهريّاً بينها؛ فالقانون الحديث يحيّز الوعد بالبيع وبالشراء، وفي جوازه فوائد عملية لا تخفي، فهناك ظروف تحمل الموعود له بالبيع مثلاً أن يقف البت في الشراء حتى يتبيّن أمره، وهو في الوقت ذاته لا يأمن أن يعدل الطرف الآخر عن الصفة إذا لم يستوثق منه بوعده بقيده، ففي مثل هذه الحالة لا سيل للموعود له على الوعاد إلا أن يعتقد هذا الأخير بوعده يصدر منه بإنفاذ البيع في المستقبل إذا أظهر الموعود له رغبته في الشراء، والوعاد بالبيع، في هذا الفرض، يكون عقداً ملزماً لجانب واحد، هو الوعاد، ولا يتلزم الموعود له بشيءٍ ما؛ بل ليس عليه أن يأتي بأي عمل إيجابي ليقضى أثر العقد إذا لم يبر الشراء، كما يجب أن يفعل في بيع التجربة وفي البيع بخيار الشرط وفي البيع على سؤم^(١) النظر.

فالقانون الحديث يحيّز - إذن - وضعاً تقضيه ضرورات التعامل، وهذا الوضع لا يحيّزه المجلة ولا المذهب الحنفي، كما يبيّن ذلك من الرجوع إلى نصوص المجلة ومرشد الحيران. وقد رجعنا إلى المذاهب الأخرى، فوجدنا مذهب مالك يحيّز الوعد بالعقد في قول من أقواله، وقد خص الأستاذ أحمد إبراهيم - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، بمصر - مذهب مالك في هذه المسألة كما يأتي، انظر مقالة المشتور في مجلة القانون والاقتصاد، السنة الرابعة (ص ٦٤٦، ٦٤٧) :

«ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوعود لا يجبر الوفاء به قضاء، وأنه لا يكسب الموعود حقاً قبل الوعاد، إلا حفّاً أدبياً فقط، لا سيل للقضاء إلى إلزامه به، وأما على ما ذهب إليه مالك وأصحابه، ففي المسألة أربعة أقوال:

(١) السؤم - بفتح السين مشددة وسكون الواو -: عرض السلعة على البيع.

الأول: أنه يقضى به مطلقاً، واحتار هذا القول بعض أصحاب مالك، ورجحه صاحب تصحيح الفروق^(١).

الثاني: لا يقضى به مطلقاً، كما هو قول جمهور الفقهاء.

الثالث: أن كان الوعد عن سبب وجوب الوفاء به قضاء، والإلا فلا، سواء أدخل الوعاد الموعود في السبب أولاً.

الرابع: أن كان الوعد عن سبب، وقد أدخل الوعاد الموعود في السبب، فإنه يجب الوفاء به قضاء كما يجب الوفاء بالعقد.

فلو قال شخص آخر: سأعطيك إذا نجحت في الامتحان عشرة جنيهات مصرية، ثم تنجح؛ وجوب الوفاء بذلك، والقضاء عليه بما وعده، لاعتباره التزاماً منه، على القول الأول فقط، ولا يجب الوفاء بذلك قضاء على الأقوال الثلاثة وعلى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

وإذا قلت لشخص: أريد أن أتزوج، أو أن أشتري كذا، أو أن أقضى غراماتي، فأسلفني كذا، أو أريد أن أركب غداً إلى مكان كذا، فأغيرني داتتك، أو أن أحرث أرضي، فأعرفي بفرشك، فقال لك: نعم، ثم بذلة أن يرجع فيها قال قبل أن تشتري أو أن تتزوج أو أن تتسافر.. إلخ؛ فإن ذلك الوعد يلزمك، ويجب القضاء عليه بما، على القول الثالث، وكذلك الأول فقط، أما إذا دخلت في السبب بالفعل، كأن تزوجت، أو اشتريت... إلخ؛ فإنه يقضى عليه بالوفاء بوعده على القول الرابع، وكذلك على الأول والثالث - بالأولى - وهذا هو المشهور والراجح من مذهب مالك.

ومما فرّعوه على ذلك، أنه لو قال شخص آخر: اشتري هذه الدار والثمن علىي، فاشتراها، لزم الوعاد أن يقدم الثمن؛ لأنّه أدخله في الشراء، وكذلك لو قال له: تزوج وعليّ المهر، فتزوج؛ لأنّه أدخله في الزواج.

ومما تقدم ترى أن الوعد يكون في قوة العقد، في الإلزام، على قول مالك الراجح إذا أدخل الوعاد الموعود في السبب، وقد باشر بناءً على الوعد، أما على قول جمهور الفقهاء فالوعاد ليس له قوة الإلزام القضائي على أي شكلٍ كان؛ بل هو التزام أدبي فقط، والوفاء به من مكارم الأخلاق*.

(١) لعله: العلامة الشيخ محمد علي حسين، صاحب (مئنيب الفروق والقواعد المتبعة في الأسرار الفقهية)، وليس (تصحيح الفروق).

ويتبين من هذا البحث أن جهور الفقهاء - ومعهم مالك في القول الراجح من مذهبه - لا يحيزون الوعد المطلق بالعقد، إلا أن هناك قولًا في مذهب مالك يحيز هذا الوعد المطلق، وقد اختار هذا القول بعض أصحاب مالك، ورجحه صاحب تصحيح الفروق، وهذا هو القول الذي نقف عنده، وإن لم يكن الرأي الراجح في مذهب مالك، ونخرج عليه النص النهائي الذي اخترناه..^{٤٤}

هذا نموذج من نتاج تطبيقات السنهوري باشا لنهاجه في أسلمة القانون العراقي، وكيف قام بخريج النصوص القانونية النموذجية التي وضعها على مصادر الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها.

صنع السنهوري ذلك.. وأنجز هذه الإسلامية - في القانون العراقي.. ثم السوري.. ثم الكوري - وهو يتطلع إلى تعميم هذه الأسلامة للقانون في وطن العروبة وعالم الإسلام.. ذلك أن:

«للبلاد العربية جميعها تراثاً مشتركاً هو الفقه الإسلامي، وعندى أن الشريعة الإسلامية مصدر خصب يمدنا بكثير من الأحكام القانونية التي تتباهى مع أحدث المبادئ وأرقى النظريات، وقد جربت ذلك ببنسي عن وضع مشروع قانون المدني في العراق، وإن عظيم الإيمان بإمكان توحيد قانون الالتزامات والعقود لجميع البلاد العربية على أساس مشترك من الفقه الإسلامي..»^{٤٥}

فالقانون الواحد، هو - برأي السنهوري باشا - أساس الثقافة الواحدة، التي هي أساس المدنية المتميزة، وسبيل وحدة شعوب الشرق، التي لا تجتمع على شيء إلا على الإسلام، وشريعة الإسلام.

سنة (١٩٥٣ م) : القانون المدني العربي:

في فبراير سنة (١٩٥٨ م)، توحدت مصر وسوريا، وقامت «الجمهورية العربية المتحدة»، بزعامة جمال عبد الناصر (١٣٣٦ - ١٣٩٠ هـ / ١٩١٨ - ١٩٧٠ م) واتفاق بين «حزب البعث العربي» في سوريا، وقيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة (١٩٥٢ م) في مصر.. لكن القوى المعادية لوحدة الأمة العربية وتحررها قد نجحت في ضرب هذه التجربة الوحدوية،

٤٤ الإسبراطورية العربية التي تنشر بها، في (١٥ - ٩ - ١٩٣٦ م).

فحدث اتفصال سوريا عن هذه الوحدة في سبتمبر سنة (١٩٦١ م) .. واحتل الكثيرون حول الأسباب الحقيقة التي مكنت أعداء الوحدة من ضربها.. لكن الكثيرين اتفقوا على أن إمام الوحدة من «فرق»، وبين الأجهزة العليا للدولتين، وعلى نحو فجائي، وغير مدروس، قد مثل التغرات التي نفذت منها القوى المعادية، فأجهزت على هذه الوحدة قبل أن تترسخ لها القواعد والأركان.

ولقد كان السنهوري ياشا كارها جمال عبد الناصر، ولحكم العسكر، والنظام الفردي والديكتاتوري منذ احتلافه مع مجلس قيادة ثورة يونيو - في سنة (١٩٥٤ م) - وهو الخلاف الذي انتهى بالاعتداء الغوغائي الإجرامي على السنهوري وهو في حرم القضاء الإداري، بمجلس الدولة.. ودخوله المستشفى للعلاج من جراحات هذا الاعتداء.. ومنذ ذلك التاريخ، تأثرت في مذكراته - أوراقه الشخصية - عبارات الإدانة والكراهية للفردية والاستبداد والطغيان، ومع إيهان السنهوري - منذ فجر حياته - بالوحدة العربية؛ بل وبوحدة الشرق الإسلامي، بجماعاته العربية والتركية والفارسية.. وإصداره بياناً عن «الإمبراطورية العربية التي تنشر بها» في ١٥ أغسطس سنة (١٩٣٦ م) - أي: قبل عشر سنوات من قيام «جامعة الدول العربية»، وقبل نحو ربع قرن من قيام «الجمهورية العربية المتحدة» - إلا أن مذهب الرجل في طريق بناء الوحدة العربية لم يكن المهاج «الفوقى»، الذي يبدأ «بالسياسة» و«الدولة»، وإنما كان المهاج الذي يبدأ بالقانون الموحد - انطلاقاً من الإسلام - الذي رأى السنهوري أن شعوب الشرق لا تجتمع إلا عليه!

وكانت وحدة القانون عنده جزءاً من الوحدة الثقافية، التي هي ثمرة من ثمرات الشريعة الإسلامية والمدنية الإسلامية.. وبعد وحدة القانون والثقافة، كان يشير بوحدة المصالح - في التجارة والحرارك والاقتصاد - ثم وحدة التسائد - بالدفاع المشترك - لحماية المصالح المتحدة.. لترتقي - على درب الوحدة - إلى الوحدة السياسية^(١) .

لذلك، وجدنا في الأوراق الشخصية للسنهوري إشارات - في الشهور التي ثفت فيها وحدة مصر وسوريا - تدين وترفض الأسلوب الديكتاتوري، مع إعلان الإيهان بالوحدة القومية نلامنة العربية.

(١) انظر مني حدها في الفصل الذي كتبه - بهذه الدراسة - عن دعوته إلى هيئة الأمم الإسلامية.

- فعلى ١١ فبراير سنة (١٩٥٨ م) يكتب الرجل: «الديكتاتور هو الرجل الذي يتبع له الحظ أن ينشئ ويجتمع ويدخر قوات كبيرة تجتنبه من أن يرتكب أخطاء كبيرة دون أن يكتشف».

- وفي ٣ مارس سنة (١٩٥٨ م) - عقب الاستفتاء على عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة - يكتب السنهوري - في مذكراته - هذه العبارة: «لأنه ملوكاً ولا طغاء».

- وفي ٥ مارس سنة (١٩٥٨ م) يكتب: «أحييت نشيء، ثم أحييت وطني مصر، ثم أحييت قومي العرب، ثم أحييت الإنسانية جمعاء».

وإذا كان وقوع انتكاسة الوحدة، بانفصال سوريا عن مصر - في سبتمبر سنة (١٩٦١ م) - قد أطلق العنان للنزعات الإقليمية المعادية للوحدة العربية.. فإن السنهوري باشا قد ظل على إيمانه بالوحدة العربية - كما عبر عن ذلك في أوراقه الشخصية وكما سبق وكتب عن (القانون المدني العربي) سنة (١٩٥٣ م) - والتي أعاد فيها التأكيد على حتمية قيام الوحدة العربية، لكن بالمنهج الذي يؤسس وحدتها السياسية على قواعد وحدة القانون والثقافة ثم المصالح التجارية والاقتصادية، وذلك حتى ترسخ الوحدة وتذوم.. وحتى تكون وحدة أمة، وليس صفة تعقدها أحزاب أو حكومات!

في هذه الدراسة عن (القانون المدني العربي)، استعرض السنهوري مسيرة إنجازاته على درب أسلمة القانون المدني في البلاد العربية، باعتبار هذه الأسلمة هي عامل الوحدة في هذا القانون، الذي يمثل - بدوره - قاعدة من قواعد الوحدة العربية.

ولقد رأى أن المشروع الذي بناه للقانون المدني في مصر قد زاد نسبة الإسلامية في القانون المدني المصري عما كانت عليه في ذلك القانون عندما وضع سنة (١٨٨٣ م)، في ظل حرب الاستعمار الإنجليزي، والنفوذ المتعاظم للجالبيات والمصالح الأجنبية في مصر.

لقد زاد السنهوري نسبة الإسلامية في هذا القانون المدني الجديد، لكنه - باعترافه - لم يحط الخطوة الحاسمة في جعل القانون المدني مشتملاً في مجموعه من الفقه الإسلامي، فلا يزال القانون المدني الجديد يمثل الثقافة المدنية الغربية، لا الثقافة القانونية الإسلامية؛ وإذا كان قد جعل الفقه الإسلامي من بين مصادره الرسمية، فقد جعله يأتي في المكان الثالث، بعد النصوص والعرف.

والسياسة التي سار عليها المشروع المصري في ذلك هي سياسة الآلة والتبصر، فقد وجد المجتمع المصري حكماً منذ قرابة قرن بقوتين مدينة غريبة باعدت بينه وبين الفقه الإسلامي، فأصبح الرجوع فجأة إلى الفقه الإسلامي عسيراً، لما يحدث من قلقة في التعامل ومن بلبة في التفكير.

ورأى المشرع - مع كل ذلك - أن يرجع خطوة إلى الشريعة الإسلامية، إذ استرداد من أحكام الفقه الإسلامي، وجعله مصدراً رسمياً من بين مصادره، وترbus حتى يأخذ الفقه الإسلامي بأسباب التطور، فإذا ما اكتمل لهذا الفقه تطوره، أمكن وقتئذ أن تصبح الثقافة المدنية المصرية ثقافة إسلامية».

هذا ما استطاعه السنهوري في علاقة القانون المدني المصري بالفقه الإسلامي .. خطوة إلى الأمام في اتجاه الأسلامة.. وترbus حتى يأخذ الفقه الإسلامي بأسباب التطور، لسم أسلامة القانون.

فليأتیح للسنهوري فرصة وضع القانون المدني لسوريا والعراق - وكانت المرجعية الحاكمة في الحياة القانونية هناك لمجلة الأحكام العدلية؛ أي: للفقه الإسلامي، وليس للقوانين المدنية الغربية - خطأ السنهوري بهذه القوانين - العراقية والسورية.. وبعد ذلك في ليبيا والكويت - خطوات كبرى نحو كمال الإسلامية هذه القوانين.. وكتب عن هذا «التطور النوعي» في درجة الأسلامة فقال:

«ويتميز القانون العراقي الجديد باتجاه خاص ينفرد به عن القانون المصري الجديد، وعن سائر القوانين الحديثة؛ فهو أول قانون مدني ينلقي فيه الفقه الإسلامي والقوانين الغربية الحديثة جنباً إلى جنب بقدر متساوٍ في الكم والكيف، وهذه تجربة من أخطر التجارب في تاريخ التقنين المدني الحديث.

ذلك أن الشريعة الإسلامية، منذ ركنت طوال القرون الماضية، وأغلق باب الاجتياح فيها، أصبحت شريعة قديمة من طراز القانون الروماني، لم تهب عليها ريح الإصلاح إلا في مرحلة أولى يوم قنلت أحكامها في نصوص شريعية على نسق التقنيات الغربية في (المجلة) وفي (مرشد الضرر).

وهانحن الآن في مرحلة ثانية يخطوها القانون العراقي الجديد، وقد وضع هذه الأحكام المقيدة من الفقه الإسلامي إلى جانب نصوص القوانين الغربية - مثلاً في القانون المصري الجديد ... فمُكِّن لعوامل المقارنة والتقرير من أن تتعارض أثرها، ومهد الطريق للمرحلة الثالثة والأخيرة في نهضة الفقه الإسلامي، يوم يصبح هذا الفقه مصدراً للأحكام مدنية حديثة تُعَارِي مدنية العصر وتساير أحدث القوانين وأكثرها تقدماً ورقىً ..».

على هذا النحو، حدد السنّهوري الخطوات التي قطعها على درب مشروعه لاستكمال أسلمة القانون، وتوحيده في البلاد العربية، قاعدة لوحدة الأمة العربية.

وبعقلية الخبر - وليس بحماس الداعية - علق كل تطور في هذا الميدان، وأسس كل خطوة على هذا الطريق على تجديد وتقدير الفقه الإسلامي.

فالخطوة الأولى كانت التثنينات التي تناولت في مجلة الأحكام العدلية وكتاب مرشد الحيران .. ففيها تم تقييم الفقه الحنفي.

والخطوة الثانية كانت القانون المدني العراقي الجديد، الذي استند إلى الفقه المتن في المجلة ومرشد الحيران، وإلى الصياغة الغربية التي استقها من القانون المدني المصري.

أما الخطوة الثالثة - والتي تمثل كاملاً أسلمة للقانون المدني العربي - وهي التي تطلع إليها السنّهوري باشا - في (١٩٥٣ م) - فإنها «قانون مدني واحد، يُشَرِّقَ رأساً من الشريعة الإسلامية ومن الفقه الإسلامي، يكون في منطقه وفي صياغته وفي أسلوبه فقيها إسلامياً خالصاً، لا مجرد محاكاة للقوانين الغربية ..».

فالهدف من وراء تجديد الفقه الإسلامي، وبعث الشرعية الإسلامية، هو الأسلامة الكاملة للقانون في «المنطق والصياغة والأسلوب» .. فالتجديد الفقهي هدفه الاستقلال القانوني، كدعامة من دعائم الاستقلال الحضاري والسياسي للأمة العربية والإسلامية.

ولقد حذر السنّهوري من «التمويه» في الأسلامة ! .. ذلك الذي يصنعه قوم يأخذون نصوص القوانين الغربية، ثم يحاولون تحريرها على أحكام الفقه الإسلامي، مُدعين أن الأسلامة هي في عدم التعارض، بينما الأسلامة تعني الاستقلال الفقهي والقانوني في الفلسفة والمنطق الشرعي، وفي الصياغة والأسلوب في التقيين .. فالشرعية الإسلامية وقد معاملتها منظومة قانونية مستقلة، وليس مجرد كائن «هجين» !

يحدّر السنّهوري من هذا « التمويه » في أسلمة القانون، فيقول:

إنّا إذا اعتبرنا أن الغاية من تطوير الفقه الإسلامي هي محاكاة القوانين الغربية لا تكون قد صنعتنا شيئاً، ويكون الأولى لنا أن نقتبس مباشرةً من القوانين الغربية. أقول ذلك لأنّي لاحظت أن بعض المشغلين بهذه المسألة يقتصرون على إبراد نصوص من القوانين ثم يحاولون أن يخرجوا هذه النصوص على أحكام الفقه الإسلامي، دون أن يراعوا في ذلك أصول الصناعة في هذا الفقه، ثم ينتهون من هذا البحث السطحي إلى أن نصوص القوانين الغربية هي الشريعة الإسلامية ذاتها، مثل هذا العمل لا يحمل طابع البحث العلمي الصحيح، وليس من ورائه كتب يُذكّر لا للفقه الإسلامي ولا لقوانين الغربية، وهو عمل سهل، ولكن تفعّه ضئيل محدود، وبحسبي أن أقرّ أن نظرية الفقه الإسلامي لا تقل في الدقة، والتدرج المنطقي، وحسن الصيغة، وقوّة الصناعة، عن نظرية القوانين الغربية.. فالهدف يجب أن يكون: (قانون واحد) يُستقرّأ من الشريعة الإسلامية ».

هكذا تحدّر السنّهوري - وهو الخبير بصناعة القانون - عن « أمله المقدس » في تجديد دراسات الفقه الإسلامي، لتكامل الأسلمة الخاصة للقانون، الذي يسهم في بناء وحدة الأمة على أساس المذية الإسلامية والشريعة الإسلامية.

وكما حدد السنّهوري من « الأسلمة الموهومة » للقانون الإسلامي، حدد - كذلك في هذه الدراسة عن « القانون المدني العربي » - من « الخروج » على الشريعة الإسلامية بدعوى « تطويرها ».. فمصدر الإجماع هو سبيل تطوير الفقه والقانون، أما الشريعة الإسلامية فإن الدراسات الاحيائية لها يجب أن تحافظ على استقلالها وتغييرها؛ أي: يجب أن تتم وفقاً لنهج هذه الشريعة، لاحيائها، لا لتجاوزها والخروج عليها.. حذر السنّهوري من هذا الخطأ، فقال:

.. والواجب أن تدرس الشريعة الإسلامية دراسة علمية دقيقة، وفقاً لأصول صناعتها، ولا يجوز أن تخرج على هذه الأصول بدعوى أن التطور يقتضي هذا الخروج.

ولا ينبغي أن تخشى من أن دراسة الشريعة الإسلامية على هذا الوجه العلمي الصحيح قد يؤدي إلى أن يكشف قصورها عن أن تتطور، وأن تضيق بها استجد من حاجات المدينة؛ ذلك أن هناك مصدراً معترفاً به من مصادر الشريعة الإسلامية، وهو الإجماع، لم يدرك حتى

اليوم خصوبته ومقدار ما يستطيع أن يوازي به هذه الشريعة من عوامل التطور؛ فالإجماع - كمصدر للفقه الإسلامي - كان في أول أمره مقصوراً على عُرف أهل المدينة، ثم تطورت فكرة الإجماع فتجاوزت هذا النطاق الضيق إلى ما أجمع عليه الفقهاء في عصور ثلاثة: عصر الصحابة، وعصر التابعين، وعصر تابعي التابعين، ثم اتسعت الفكرة فأصبحت هي الفقهاء في أي عصر وفي أي بلد، والفتواة على هذا الوجه متوجة خصبة، يمكن الالتفاع إليها إلى مدى بعيد في تطوير الفقه الإسلامي.

فالقائمون بدراسة هذا الفقه عليهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام التي تلازم هذا العصر، وفقاً للأصول الصناعة الفقهية الإسلامية، ومني أجمعوا كثيرون على رأي أصبح هذا الرأي جزءاً أساسياً من الشريعة الإسلامية، يستمد وجوده من الإجماع، ونكون بذلك قد جددنا في أحكام الشريعة الإسلامية دون أن نخلّ بأصولها أو نحرف عن مصادرها..^(١).
 فالهدف هو: إحياء الشريعة الإسلامية - بالدراسات الجديدة.. والمنهج المقارن - لفتح باب الاجتئاد فيها من جديد.. ذلك الاجتئاد الذي يتم وفق منطقتها، ويراسطة الإجماع - الذي هو أحد مصادرها - والذي يثمر فقهها إسلامياً خالصاً للشريعة، إن في الروح أو في الصياغة أو في كليهما.. وليس الهدف تجاوز الشريعة أو الخروج عليها بدعوى التجديد والتطوير.

* * *

تجديد الفقه الإسلامي

إن الفقه الإسلامي هو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي.. وإن دراسة هذا الفقه المجيد والعتيد في ضوء القانون المقارن هي مشروع حيّق، والأمل المقدس الذي تنطوي عليه جوانحِي، ويهفو له قلبي، ولا يبرح ذاكرتي مُنذ سن الشباب..

وإذا ما اكتمل هذا الفقه تطوره، أصبحت الثقافة المدنية إسلامية.. وتحقق المدف الذي قصّدته إليه، وهو: أن يكون للبلاد العربية قانون واحد يُشَتَّتُ رأسًا من الشريعة الإسلامية.. [ـ]
ـ السُّنْهُورِي ـ

لقد رأى الدكتور السُّنْهُورِي في الإسلام دينًا ودولة، مع تمثيل الدين فيه عن الدولة، فهو جامع بينهما، ومحير - في ذات الوقت - لكل منها عن الآخر.. فالذين الإسلام فيهم «العقيدة» و«الشريعة».. وعقيدته خاصة بال المسلمين دون سواهم.. أما شريعته، ففيها «عبادات» و«معاملات».. وعباداتها خاصة بال المسلمين وحدهم.. بينما معاملاتها، التي سطّ الفقهاء مبادتها ونظرياتها وقواعدها في «الفقه الإسلامي» فإنها جزء من ثقافة الأمة، وأساس مدنيتها المتميزة، وقانونها الذي أبدعه الأمة بالاجتهاد الذي مارسته وقاربته «سلطة الإجماع» - إجماع الفقهاء - الذين هم نواب الأمة، الذين يتولون - زبالة عنها - سلطاتها في التشريع والتقنين.

وإذا كان القرآن الكريم هو البلاغ الإلهي، وكانت سنة رسول الله ﷺ هي البيان النبوى لهذا البلاغ القرآني، فإن السُّنْهُورِي قد رأى أن ما في القرآن والسنّة، وهما المصادر العليا للفقه الإسلامي - خاصًا بهذا الفقه كقانون عام لكل الأمة، على اختلاف عقائدها الدينية - هو «التوجهات» التي ترسم للفقه فلسنته التشريعية، ومبادئه الكلية، ونظرياته العامة، وقواعده التي تستبطن منها الأحكام.. فالقرآن والسنّة، وهما جماع الدين الإسلامي، ليسا الفقه الإسلامي - الحاكم والمُوحِّد لكل الأمة - وإنما فيهما «التوجهات» التي يدّعى في إطارها الفقهاء - نواب الأمة - صناعة الفقه - كقانون مُحض - بواسطة سلطة وآلية الإجماع.

فهذا الفقه الإسلامي ليس «دينًا خالصًا» حتى يكون خاصًا بال المسلمين وحدهم دون سواهم من رعية الدولة الإسلامية؛ بل إن «توجهاته» التي جاء بها القرآن والسنّة من

الممكن أن تجاورها وتراميها «توجيهات» الشرائع الكتابية السابقة على الرسالة المحمدية - في ملة إبراهيم وشريعة موسى ووصايا المسيح، عليهم الصلاة والسلام - أي أن شرائع غير المسلمين من رعية الدولة الإسلامية في المعاملات، إذا وجدت، ولم ينسخها التطور والتجدد - كما هو حال الوصايا العشر مثلاً، والقيم الإيمانية والأخلاقية - هي جزء من الشريعة الإسلامية، وفق القاعدة الإسلامية: «شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم تنسخ».

ومن ثم فإن هذه الشريعة الإسلامية، في توجيهاتها الخاصة بالمعاملات، والحاكمة لصناعة الفقه والقانون، هي المرجعية الحاكمة لكل الأمة - وليس للمسلمين وحدهم - في شؤون الدولة والمدنية والثقافة والقانون.. وإذا كان غير المسلمين قد ترکوا وما يدينون به من عقائد، أي أن منطقة اختصاصهم وتقييّرهم عن غيرهم في العقائد والعبادات، فإن المسلمين مثلهم في هذا التميز والاختلاف، فهم عقائدهم وعبادتهم الخاصة بهم، والتي لا يعمونها على الآخرين.

فككل أبناء الديانات المتعددة، في الدولة الإسلامية، يتمايزون في العقائد والعبادات المقابلة، بينما يشتهركون جميعاً في الاحتكام إلى فقه واحد وقانون واحد، وضمنه فقهاء الأمة، الذين يتربون عن الأمة في ممارسة سلطاعها في التشريع والتقيين.. فالفقه الإسلامي فقه محض، وقانون خالص، لكل الأمة، يصوغه فقهاء الأمة بسلطة الإجماع، في إطار توجيهات الشريعة الإسلامية وما لم ينسخ من توجيهات الشرائع السماوية السابقة على شريعة الإسلام.

هكذا يبلور السنّهوري باشا النظرية الإسلامية في علاقة الدين بالدولة، وأبان الصلات الجامعية والخطوط المميزة بين العقيدة والشريعة، وبين عبادات الشريعة ومعاملاتها، وبين الشريعة والفقه، وبين ما في الكتاب والسنة مما هو خاص بالعقائد والعبادات، وما هو خاص بالتوجيهات الحاكمة لصناعة القانون والفقه، بواسطة سلطة الأمة في التشريع والتقيين بواسطة الإجماع.

ولقد ألح السنّهوري على تفصيل وتأكيد هذه النظرية الإسلامية، منذ كتابه عن (فقه الخلافة) - سنة (١٩٢٦م) - وحتى دراسته عن (القانون المدني العربي) - سنة (١٩٥٣م) - فقال:

﴿يقال - عادة - إن مصادر الفقه الإسلامي هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس؛ أما الكتاب والسنة فهما المصادر العليا للفقه الإسلامي، وقد قصدت بالمصادر العليا أن

أقول: إنها مصادر تنظيري على كثير من الحالات على مبادئ عامة ترسم للفقه المجاہدات، ولكنها ليست هي الفقه ذاته، فالفقه الإسلامي هو من عمل الفقهاء، صنعواه كثما صنع فقهاء الرومان وقضائه القانوني الروماني، وقد صنعوا فقهاً صحيحاً، الصياغة الفقهية وأساليب التفكير القانوني فيه واضحة ظاهرة، فألت تقرأ مسائل الفقه الإسلامي في كتبه الأولى، ككتب ظاهر الرواية لمحمد^(١)، كما تقرأ مسائل الفقه الروماني في كتب فقهاء الرومان في العصر المدرسي، ثم تستغل إلى مرحلة التبويب والترتيب والتنسق والتحليل والتركيب في الفقه الإسلامي فتتفق على الصناعة الفقهية في آرروع مظاهرها وفي أدق صورها، ثم يقول لك هؤلاء الفقهاء الأجلاء، في كثير من التراضع: إن هذا هو الإجماع^(٢) أو القياس^(٣) أو الاستحسان^(٤) أو الاستصحاب^(٥)، أو ما شئت من المصادر التي ابتدعوها، وأن الأصل في كل هذا يرجع إلى الكتاب والسنّة، والواقع من الأمر أنهم صنعوا فقهاً خالصاً هو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي..^(٦)

فالسنهوري، من موقع الخبرة والأستاذية في صناعة القانون، وفي فقه الشريعة الإسلامية، قد يلور - وهو يميز بين الدين والدولة - التمييز بين الشريعة والفقه، فما في الشريعة - التي هي وضع إلهي ثابت - للفقه - الذي هو علم الفروع، المتضورة بالاجتهاد ذاتاً وأبداً - هي توجيهات، أغلبها مبادئ وقواعد ونظريات وفلسفات تفني، أكثر ما هي تفصيات للقوانين والآحكام.

ولهذه الحقيقة من حقائق الفقه الإسلامي، تغير هذا الفقه « بالمرونة » أو « التطور »، بينما تغيرت الشريعة بالوضع الإلهي الذي لا تبدل فيه، والثبات الذي لا يغريه التغير .. وبعبارة السنهوري:

(١) الشيابي، محمد بن الحسن بن فرقد (١٣١ - ١٨٩ هـ / ٧٤٨ - ٨٩٠ م) صاحب أبي حبنة، وناشر مذهب.

(٢) الإجماع - لغة -: العزم، والاتفاق، وفي اصطلاح الأصوليين: اتفاق جميع المتجهدين من أمة محمد^ص ما بعد عصره، على حكم شرعي. انظر (التعريفات) للشريف الجرجاني، طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م.

(٣) القياس - لغة -: التقدير، واصطلاحاً: الجمع بين الأصل والفرع في الحكم، بتعدية الحكم من المقصوص على

إلى غيره، بعد استخراج المعنى المستربط من النص، (التعريفات) للجرجاني.

(٤) الاستحسان - لغة -: هو عد الشيء، واعتقاده حسناً، واصطلاحاً: هو ترك القياس، والأخذ بما هو أرقى للناس، ويعمل بالاستحسان إذا كان أقربى من الشناسير الجل، تكون - في الحقيقة - قياس مستحسن: (التعريفات) للجرجاني.

(٥) الاستصحاب - لغة -: الملازمة، واصطلاحاً: إبقاء الحكم على ما كان عليه لعدم المغيرة، فثبت الحكم في الزمان الثاني لثباته في الزمان الأول، (التعريفات) للجرجاني.

(٦) القانون المدني العربي، سنة (١٩٥٣ م).

«ففقه هذه الشريعة كثوب، راعى الشارع في صنعة جسم من يلبسه، وكان صغيراً، وحُفظَ في صنعة نمو هذا الجسم في المستقبل، فبسط في الفراش بحيث يمكن توسيع الثوب مع نمو الجسم».

ويمضي السنهوري - بعد هذا التصوير لروندة الفقه الإسلامي - فيعزو ظواهر الجمود في الفكر الإسلامي، وظواهر الانفلات من هذا الفكر إلى غيبة هذه الحقيقة عن كل من أهل الجمود وأهل الانفلات، فيقول: «ولكن هذه الحقيقة غابت عن عامة المسلمين، فانقسموا فريقين:

أحدهما: لبس الثوب على الضيق فاختنق.

والثانى: لم يطق هذا الضيق فمزق الثوب ولبس عارياً.

على أن الثوب صالح للتتوسيع دون أن يضطر لابسه إلى الاختناق أو التمزق...»^{١١٩}.

ولأن مشروع حياة السنهوري باشا كان أسلمة الشرق.. وذلك: بإقامة جامعة الأمم الإسلامية على أسس الشريعة الإسلامية، وبعث المدنية الإسلامية المتميزة عن المدنية الغربية بميزات الإسلام عن المسيحية، واستدعاء الشريعة الإسلامية؛ بالدراسات الجديدة، والاجتهد الجدي، لسخطي أعناق القرون إلى العصر الحديث.

ولأن ما يعني هذا القانوني العظيم من الإسلام وشريعته كان - في الأساس وقبل كل شيء - هو الفقه الإسلامي، وفقه المعاملات الإسلامي - وفقه المعاملات تحديداً - أي: القانون الإسلامي، فلقد كان لتجديد الفقه الإسلامي، بتحديث دراساته، مكان ملحوظ في مشروعه الفكري.

ولقد أراد السنهوري ألا تقف أفكاره ومشاريعه الرامية إلى تجديد دراسات الفقه الإسلامي، والتي علق عليها إمكانات فتح باب الاجتهد الجديد في الشريعة الإسلامية، لسخطي أعناق القرون وتحكيم الواقع المعاصر، أراد السنهوري لمشروعه هذا ألا يكون مجرد «أفكار».. فتحدث عن ضرورة إقامة مؤسسة علمية وتعليمية للنهوض بهذه الدراسات الحديثة، التي وضع لها العديد من الملامح والمعالج والتفاصيل.. بل والميزانيات!

(١) الأوراق الشخصية، لاهي في (١٩٢٤ - ١٩٢٥م).

لقد بدأ مشروعه - مرحلياً - باقتراح « دبلوم في قسم الدكتوراه بالجامعة لنفقه الإسلامي ».. على أن يتطور هذا « الدبلوم » إلى « معهد لنفقه الإسلامي » - تابع للجامعة - يمنح « دبلومات » علياً ممتازة في الفقه الإسلامي .. والدكتوراه في الفقه الإسلامي .. وذلك تمهيداً لاستقلال هذا المعهد عن الجامعة، ليصبح مؤسسة علمية وتعلمية خاصة بالدراسات العليا في الفقه الإسلامي.

ولى جانب الدراسات الأكاديمية العليا في الفقه الإسلامي، ومقارنة هذا الفقه بالمتطلبات القانونية الأخرى، في дبلومات والرسائل العلمية المتخصصة.. اقترح السنهوري إنشاء مجلة متخصصة للفقه الإسلامي .. ونشر كتب ورسائل هذا الفقه في سلسلة علمية متخصصة. واقتراح كذلك إنشاء « كراسى » علمية في هذه المؤسسة التعليمية لمختلف التخصصات التي تبعث الحيوية والتجدد والاجتهداد في صناعة الفقه.. كراسى للفقه الإسلامي .. وثاني للدراسات المقارنة بين مذاهب هذا الفقه.. وثالث لمقارنة الفقه الإسلامي بالقوانين الغربية.. ورابع لأصول الفقه.. وخامس لتاريخ هذا الفقه.. وأخيراً، مكتبة متخصصة في مصادر الفقه الإسلامي والعلوم المتصلة به.

هكذا فكر السنهوري في هذه المؤسسة العلمية والتعلمية، المتخصصة في تجديد دراسات فقهنا الإسلامي العتيق؛ لتصل بهذا التجديد إلى أسلمة القانون الحديث.. بل لقد اعتبر هذا المشروع « الأمل القدس »، الذي انطوت عليه جوانحه، وهفا إليه قلبه، ولم يبرح ذاكرته منذ سن الشباب وطوال سنوات عمره المديد.

وعن هذا المشروع من مشاريع البعث والتجدد لصرح من صروح المدنية الإسلامية وركن من أركان الدولة الإسلامية، وقسمة من قسمات الثقافة الإسلامية.. كتب السنهوري باشا يقول: « أسجل هنا مشروعًا لدراسة الفقه الإسلامي دراسة علمية حديثة:

- يحسن البدء بإنشاء دبلوم في قسم الدكتوراه بالجامعة لنفقه الإسلامي .. ويدرس في هذا الدبلوم الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة، ومقارنته الفقه الإسلامي بالقوانين الغربية، وأصول الفقه الإسلامي، وتاريخ الفقه الإسلامي.

- وبعد أن يقوم هذا الدبلوم على أساس قوي، ينشأ معهد لنفقه الإسلامي، تكون مدة الدراسة فيه ستين؛ إحداها تدرس العلوم المتقدمة، وتنتهي بـ دبلوم للدكتوراه، والأخرى تكمل السنة الأولى، ويدرس فيها القانون العام في الفقه الإسلامي، والقانون المدولي (من

عام وخاصة) في الفقه الإسلامي، والقانون الجنائي في الفقه الإسلامي، وقانون المراهنات في الفقه الإسلامي.

وتنتهي دراسة الستين في المعهد بدبلوم عليا متبارك في الفقه الإسلامي، ويستطيع من الحصول على هذا الدبلوم أن يحصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي إذا هو قدم رسالة، وهذه الدكتوراه في الفقه الإسلامي هي غير الدكتوراه في القانون التي قد تكون إحدى دبلوماتها دبلوماً في الفقه الإسلامي.

* وبعد أن تستقر هذه الخطوة الثانية - خطوة المعهد التابع للجامعة - تأتي الخطوة الثالثة، وهي: استقلال هذا المعهد عن الجامعة، فيصبح معهداً ذاتية معنوية وميزانية مستقلة، وتكون دراسته للفقه الإسلامي بالطرق الآتية:

- ١- من طريق التدريس، وإعطاء الإجازات الدراسية للمطلبة.. ومنح درجات الدبلوم، والدبلوم العليا المتبارك، والدكتوراه في الفقه الإسلامي.. ويجوز منح هذه الدرجة لطلبة الجامعة وطلبة الأزهر، ويرصد في ميزانية المعهد عشرون مكافأة دراسية لطلبة يخصص بعضها للطلبة المسلمين غير المصريين.
- ٢- من طريق إنشاء مجلة للفقه الإسلامي.
- ٣- من طريق نشر سلسلة من الكتب والرسائل في الفقه الإسلامي.

وينبغي أن يرصد في ميزانية هذا المعهد خمسة كراسى على الأقل:

- كرسى منها للفقه الإسلامي.
- وكرسى ثان للفقه الإسلامي المقارن في مذاهبه المختلفة.
- وكرسى ثالث للفقه الإسلامي المقارن بالقوانين الغربية.
- وكرسى رابع لأصول الفقه، على أن يعاد البحث في النظرية التقليدية لهذه الأصول.
- وكرسى خامس بتاريخ الفقه.

* وإنشاء مكتبة كبيرة في الفقه الإسلامي، تكون حاوية لجميع الكتب المهمة في الفقه وفي العلوم المتصلة به... ^(١).

(١) الأوراق الشخصية، دمشق في (١٢ - ٣ - ١٩٤٤ م)، و (القانون المدني العربي) سنة (١٩٥٣ م).

وإذا كان السنهوري قد صاغ مشروع هذه المؤسسة العلمية التعليمية، وهو بدمشق، يضع لسوريا قانونها المدني، المستمد من الفقه الإسلامي، فلقد عاود السعي لتحقيق هذا «الأمل المقدس»، بعد إنجازه القوانين المدنية لمصر والعراق وسوريا، وتنطليه إلى قانون مدني عربي موحد، نابع من الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي المتجدد.. فانتهز فرصة قيام جامعة الدول العربية، وتحديث إلى أميتها العام - الدكتور عبد الرحمن عزام (١٣١١ - ١٨٩٦هـ / ١٩٧٦م) - في أمر إنشاء «جامعة علمية للثقافة العربية» - تابعة للجامعة العربية - على أمل أن يكون «معهد الفقه الإسلامي» أحد مؤسسات هذه الجامعة العلمية للثقافة العربية.. وسجل هذا المسعى إلى هذا «الأمل المقدس» في أوراقه الخاصة، فقال في ذكرى عيد ميلاده السادس والخمسين:

«لقد ازددت يقيناً - وأنا اليوم أستقبل السابعة والخمسين من عمري - بأن مشروع الفقه الإسلامي، وما ينبغي لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية في ضوء القانون المقارن، قد انغرس في نفسي وأصبح جزءاً من حياتي، يكبر معها ولكنه لا يشيخ ولا يبرم..»

وقد وافاني توفيق الله، فصدر القانون المدني المصري، ثم القانون المدني السوري، ثم القانون المدني العراقي، فأصبح الآن من المستطاع أن يستخلص من التقنيات الثلاثة «قانون مدني عربي» هو الذي يكون محل الدراسة والمقارنة بالفقه الإسلامي العتيق.

إذا ما استطعت أن أحقق أملاً يجيش في نفسي، فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشئ جامعة علمية للثقافة العربية - تحدثت في شبابها إلى الأمين العام - أمكنت دراسة الفقه الإسلامي والقانون المدني العربي في معهد خاص ينشأ في داخل هذه الجامعة.

فاللهم اكتب لي أن أحقق هذا الأمل المقدس الذي تطوي عليه جوانحي، ويفو إليه قلبي، ولا يبرح ذاكرتي منذ سن الشباب إلى اليوم، وقوّي اللهم على الاضطلاع به..»^(١) هكذا كان تجديد دراسات الفقه الإسلامي - المجيد والعتيد - لأساسة القانون الحديث، هو الأمل المقدس لهذا المصلح العظيم - الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا - انطوت عليه جوانحه، وهذا إليه قلبه، ولم يبرح ذاكرته منذ فجر حياته الفكرية والعلمية.. تقدم الأعوام بعمر السنهوري وحلمه - هذا - العظيم يكبر مع الأعوام، لكن دون أن يبرم أو

(١) الأوراق الشخصية، الإسكندرية في (١٢ - ٨ - ١٩٥١م).

بشيءٍ.. حتى يجعل دعاءه إلى الله في ذكرى عيد ميلاده أن يعينه على تحقيق هذا الأمل
المقدس والعظيم!

وأخيراً...

[لقد أديت واجبي، وأتممت رسالتي، ولا يهمني بعد ذلك طال العمر أو قصره.. فاللهم اجعل حياتي نموذجاً صالحًا لمن يحب بلده الأصغر، وبلده الأكبر، والناس جيئاً..].

«الستهوري»

هكذا أشرق؛ بل وتألق «الوجه الإسلامي» لهذا المصلح العظيم: الدكتور عبد الرزاق أحمد الستهوري باشا.. ربياً للمرة الأولى في فكرنا المعاصر..

فكتّبون هم الذين يعرفون عظمة الستهوري بين القضاة العظام.. وإمامه الستهوري في صياغة الدساتير، والقوانين المدنية الحديثة لمصر.. والعراق.. وسوريا.. ولبنان.. والسودان.. والإمارات العربية.. والكويت.. وحجية الستهوري - في المنطق القانوني، وفي صياغته - منذ وضع هذه الصروح القانونية وحتى الآن.

وإذا كان هناك - من بين تلاميذ الستهوري، وقراء مؤلفاته الكبرى - من يعلمون طرفاً من اهتماماته بالإسلام وشريعته.. من خلال مقدمات كتبه في القانون.. فإننا نحسب أن هذه الدراسة.. التي تمهّد لها «الإسلاميات» - التي ظلت حتى هذا التاريخ متّاثرة، وغير مبورة تبويّاً موضوعياً وتاريخياً^(١) - نحسب أن هذه الدراسة ستتمثل مفاجأة للكثيرين، الذين لم يدر بخلدهم - قبل ذلك - أن الستهوري باشا هو إمام في الفقه الإسلامي كما هو إمام في القانون الحديث.. وأنه حجّة في فقه الشريعة الإسلامية كما هو حجّة في القوانين الغربية.. وأنه واحد من عظماء زعماء الإصلاح الإسلامي في عصرنا الحديث.

وكما سبقت إشارتنا في الحديث عن المنهاج الذي اخترناه لدراسة إسلاميات الستهوري، فلقد أفسحنا المجال لنصوص الستهوري حول القضايا الإسلامية التي تناولها، دون أن نكتفي بالتحليل أو الاستنتاج، وذلك حتى لا ندع مجالاً لتفوّلات المشككين؛ بل ولا لعلمات استفهام المذهلين!

فكأنما شعار هذه الدراسة - لإسلاميات الستهوري - هو: «هكذا تكلم الستهوري»..

• هكذا تكلم الستهوري، مؤسساً نظرياته في الإصلاح الإسلامي، على الإيمان العميق بالله تعالى.. فقال - ضمن ما قال - :

(١) إسلاميات الستهوري، نشرته بعد ذلك دار الوفاء بالقاهرة (الناشر).

«رب، إن ضعفي وعجزي يدلان على أنك موجود.. أنت موجود لأنك خلقتني.. ما أنا.. إذا لم أؤمن بك؟!.. إني أؤمن بالله إيماناً لا حد له.. وليس لي غير هذا الإيمان من ملجاً، فاللهم أديمك على.. وإن نفساً كنفسي تجد نوعاً من السعادة في هذا الإيمان. اللهم لا تسلبني هذا الإيمان، وقوه في قلبي حتى الفاك و أنا من أكثر الناس إيماناً بك..»

**الله يَعْلَمُ أَنِّي مَا عَيَّنْتُ عِبَادَةً إِلَّا لِأَنِّي أَعْبُدُ الْمَغْبُودَ
الْأَرْزِي جَمَالَأَثْمَ لَا أَصْبُو إِلَيْهِ شَيْءٌ يُؤْكِدُ لِلْإِلَهِ وُجُودَهُ؟!**

• وهكذا تكلم السنهوري عن الصورة العصرية والمستقبلية للخلافة الإسلامية: هيئة أمم شرقية، مؤسسة على رابطة الجامعة الإسلامية.. فقال - ضمن ما قال -:

«يقول الشرق لأبنائه: إن هضمي هي هضمة دين.. ودول الشرق لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام.. ولقد كنت أحلم صغيراً بالجامعة الإسلامية.. وكلما تقدمت في السن ازداد إيماني وتعلقي بقيام الشرق الإسلامي.. وبجمعية أمم شرقية إلى جانب جمعية الأمم الغربية.. فالشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق.. إنها شيء واحد، وإذا تحدثت عن أحدهما فكأنني تحدث عن الآخر.. والشريعة الإسلامية هي شريعة الشرق، متزرعة من روح الشرق وضميره، أوحى بها الله إلى عبد شرقي، في أرض شرقية..».

• وهكذا تحدث السنهوري عن تغير الإسلام، بجمعه بين الدين والدولة.. مع التمسير بينهما - دونها فضل.. ودونها وحدة - فهو دين الأرض كما هو دين النساء.. وما له والسماء فيه خاص بال المسلمين.. أما ما للدولة والأرض فيه فهو لكل شعوب الشرق دون استثناء.. فقال في ذلك - ضمن ما قال -:

«الإسلام دين ودولة.. هو دولة إلى جانب الدين، وملك إلى جانب العقيدة، وقانون إلى جانب الشعائر.. إنه دين الأرض كما هو دين النساء.. ولقد وضع النبي الإسلام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قواعد لحياة اجتماعية وحياة سياسية، وأسس دولة إلى جانب دين.. وأقام الوحدة الدينية للأمة العربية، والوحدة السياسية للجزيرة العربية.. فهو مؤسس الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين..».

• وهكذا تحدث السنهوري عن الإسلام المدنية كما هو الدين.. وعن تغير المدنية الإسلامية عن المدنية الغربية.. وعن امتياز المدنية الإسلامية كطريق للنهضة الشرقية.. فقال في ذلك - ضمن ما قال -:

«أريد أن يعرف العالم: أن الإسلام دين ومدينة.. وأن المدينة الإسلامية أكثر تمذيقاً من المدينة الأوروبية.. والرابطة الإسلامية يجب أن تفهم بمعنى المدينة الإسلامية، وأساس هذه الرابطة الشريعة الإسلامية.. وعلى الذين يقولون: إن على بلادنا أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كل أحسنه، أن يدركوا ضعف هذا الرأي، الذي ينسى أصحابه أن ليبلادنا مدينة إسلامية أصلية.. ولبيست هي البلاد الطفيليية التي ترُقُّ ها ثواباً عن فضلات الأقمشة التي يلقها الخطاطون!».

* وهكذا تحدث السنّوري عن الشريعة الإسلامية، الجامعة بين العبادات الدينية - التي هي خاصة بال المسلمين - وبين المعاملات المدنية والدنيوية - التي فصلها فقه المعاملات الإسلامي - والتي هي - لذلك - شريعة الأمة وقانونها الحاكم لكل رعايا الدولة، على اختلاف الملل والديانات.. فقال في ذلك - ضمن ما قال - :

١٠ لقد أعطى الإسلام للعالم شريعة هي أرسخ الشرائع ثباتاً.. شريعة تفوق في كثرة من تفاصيلها الشرائع الأوربية.. وهي - في نظر المتصفين - من أرقى النظم القانونية في العالم.. وصالحة لأن تكون دعامة من دعائم القانون المقارن.. وإن استقاء شريعتنا المعاصر من مصدر الشريعة الإسلامية هو الذي يتفق مع تقاليدنا القانونية، ويستقيم مع النظر الصحيح.. وإذا كان لنا هذا التراث العظيم، فكيف يحوز لنا أن نقرط فيه؟.. إنها شريعة مرتنة، صالحة لأن تلبس لباس الزمن الذي تعيش فيه.. إنها شريعة الشرق، فروحي أحكامه.. وفيها من العناصر التي لو تولتها يد الصياغة، فأخسست صياغتها، لصنعت منها نظريات ومبادئ لا تقل في الرقي وفي الشمول وفي مسيرة التطور عن أخطر النظريات الفقهية التي نتلقاها اليوم عن الفقه الغربي الحديث.. إنها تراثنا التشريعي، الذي إذا وطأنا أكتافه، وعبدنا سبله، كان لنا من هذا التراث الجليل ما ينفع روح الاستقلال في فقها وفي قضاياها وشرعيتها، ثم لأشرفنا نطالع العالم بهذا النور الجديد، فنضيء به جانبًا من جوانب الثقافة العالمية في القانون..».

* وهكذا تحدث السنهوري باشا عن تجديد دراسات الفقه الإسلامي، لأسلمة القانون الحديث، فقال - ضيمون ما قال -:

١١ إن الكتاب والسنة هي المصادر العليا للفقه الإسلامي، فيها المبادئ العامة التي ترسم للفقه اتجاهاته، دون أن تكون هي الفقه ذاته.. فالفقه الإسلامي هو فقه صميم، من عمل

الفقهاء، والصياغة الفقهية فيه، وكذلك أساليب التفكير القانوني واضحة ظاهرة.. وهو صفة خالدة في سجل الفقه العالمي.. وإن مشروع دراسة هذا الفقه الإسلامي المجيد والعتيد، في ضوء القانون المقارن، قد انغرس في نفسي، وأصبح جزءاً من حياتي، يكبر معها ولكنه لا يشيخ ولا يهرم.. إنه الأمل المقدس الذي تطوري عليه جوانحي، ويهفو له قلبي، ولا يبرح ذاكرتي منذ سن الشباب.. وإذا ما اكتمل لهذا الفقه تطوره، أمكن - وقتئذ - أن تصبح الثقافة المدنية ثقافة إسلامية.. ويمكن - عندئذ - تحقيق الهدف الذي فصّلت إليه، وهو: أن يكون للبلاد العربية قانون واحد يُشقق رأساً من الشريعة الإسلامية..».

* * *

هكذا تكلم السنهوري..

وهكذا تعمدنا - عبر فضول هذه الدراسة - أن ندع هذا المصلح العظيم يقدم نصوصه هو، في ميادين ومشكلات الإصلاح الإسلامي التي عاش لها، وأبدع فيها.. وذلك حتى لا ندع مجالاً لتشكيك أو اندهاش..

رحم الله السنهوري.. فقد كان صاحب «عظمة إنسانية جامعة» «جعلته عظيماً بين زعماء الإصلاح في عصرنا الحديث وواقعنا المعاصر».

• كان أستاذاً عظيماً في فنون إيصال الأفكار إلى طلابه.. لا يترك الفكرة حتى يشرحها بالأساليب المتعددة، والبراهين المتنوعة، لتصل إلى المستويات المختلفة من العقول والأفهام.. حتى قال عنه بعض الظرفاء: «إنه يدرس لطلابه بالقراءات السبع».

• وكان صاحب عظمة جامعة في عالم القانون.. فلقد عرفت الحياة القانونية، ببلادنا - قبله - ثلاثة من العظماء المتفوّدين:

- عبد الحميد أبو هيف (١٣٠٥ - ١٣٤٤هـ / ١٨٨٨ - ١٩٢٦م) في فقه القانون.

- عبد العزيز فهمي باشا (١٢٧٨ - ١٣٧٠هـ / ١٨٧٠ - ١٩٥٠م) في القضاء.

- عبد الحميد بدوي (١٣٠٤ - ١٣٨٦هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦م) في التشريع.

فجاء السنهوري ليجمع عظمة كل هؤلاء، عندما تفرد وبلغ قمة العظمة في الفقه.. والقضاء.. والتشريع.

• وكان صاحب عظمة جامعة في القانون المدني.. فقد عرفته المجتمعات من وضع القانون المدني لدولته ومجتمعه، ونادرًا ما كان صانع ذلك فرداً، لكن عظمة السنهوري

جعلته يتفرد، لا لأن يضع وحده القانون المدني لمجتمعه ودولته.. بل ويضع القوانين المدنية، وكذلك الدساتير، والمقومات القانونية للعديد من الدول والمجتمعات.. مصر.. والعراق.. وسوريا.. وليبيا.. والسودان.. والكويت.. والإمارات العربية المتحدة.

• وعرف التاريخ من وضع القانون المدني.. ومنْ شرح القانون المدني.. لكن عظمة السننوري جعلته يتفرد بوضع القوانين المدنية، وبشرحها أيضاً.. ولقد أشار إلى هذا التفرد والامتياز، فقال: « هناك كثيرون وضعوا القانون المدني، كما أن هناك كثيرين شرحوا القانون المدني، ولكنني لا أعلم أحداً استطاع أن يضع القانون المدني وأن يتوالى شرحه كاملاً سوياً، وهي نعمة أجد الله عليها كثيراً .. ».

• وعرف المجتمع الأساتذة الذين حفظوا العظمة في الأدب.. والأساتذة الذين حفظوا العظمة في القانون.. فجاءت عظمة السننوري جامعة بين الأدب والقانون، حتى عرفت دراساته « بأدب القانون »، ونافس تبحره في أداب اللغة العربية - نثراً وشعرًا - بالإضافة إلى شاعريته - تبحره في فقه القانون.. حتى قال عنه أحد عظماء اللغة والأدب - الأستاذ عباس حسن (١٣١٨ - ١٣٩٨هـ / ١٩٠٠ - ١٩٧٨م) - بعد سماعه - ل ساعتين - وهو يوازن بين المتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤هـ / ٩١٥ - ٩٦٥م) وشوفي (١٢٨٥ - ١٣٥١هـ / ١٨٦٨ - ١٩٣٢م): « ما أجدر هذا الرجل أن يكون أستاذًا للأدب، لا أستاذًا للقانون !! لكنه كان عظيماً في الأدب، وعظيماً في القانون.. ».

• وعرفت أستاذنا عظماء في الشريعة الإسلامية وفقها.. وعظماء في القوانين الحديثة وفقها.. فجاءت عظمة السننوري لتجعل منه إماماً في فقه الشريعة الإسلامية، وفي فقه القانون الحديث معاً.. ثم صعدت به هذه العظمة إلى العمل على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول والوحيد للقانون الحديث..

رحمه الله رحمة واسعة.. وحقق له ولأمه آخر دعاء خططه يده - في مذكرةه -:
« أن يجعل الله (حياته) نموذجاً صالحًا لمن يحب بلده الأصغر، ويحب بلده الأكبر،
ويحب الناس جميعاً.. ».

القاهرة في ١٠ جمادى الآخرة سنة (١٤١٩هـ) ١ أكتوبر سنة (١٩٩٨م)

الفَهَارُسُ

أولاً : فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً : فهرس الحديث الشريف.

ثالثاً : فهرس المذاهب والفلسفات.

رابعاً : فهرس الأعلام.

خامساً : فهرس الكتب والمطبوعات.

سادساً : فهرس الأشعار.

سابعاً : فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة	رقمها
سورة الشور		
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ مَأْمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ...﴾	١٢٩	٥٥
سورة سكينة		
﴿عَلَيْهِ الْغَيْبُ لَا يَعْرُفُ عَنْهُ بِمَتَّالُ دَرَرَ فِي السَّمَوَاتِ ...﴾	٧٢	٤٣
سورة الجمعة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَأْمَنُوا إِذَا تُؤْمِنُكُمْ لِلصَّلَاةِ وَنِيَّةِ ...﴾	١١٧	٩
سورة الصافع		
﴿وَالصُّحْنَ ① وَالْأَيْلَنْ ② مَا وَدَ عَذَرَتْكَ ...﴾	١٦	١١ - ١
سورة الزلزلة		
﴿فَكَنْ يَعْكِلَ مِنْ كُلِّ دَرَرٍ حِبْرًا يَسْرُدُ ...﴾	٧٢	٨، ٧

ثانياً: فهرس الحديث الشريف

الحديث الشريف	الصفحة
«اللهم إليك أشكو ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهوانى على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين، وأنت ربى، إلی من تكلني؟ إلی بعيد يتجهمنى؟ أم إلی عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك غضب علي فلا أبالي، ولكن عافيتك هي أوسع لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرفت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من آن تنزل بي غضبك، أو يجعل علي سخطك، لك العتبي حتى ترضي، ولا حول ولا قوة إلا بك»	٩٣، ٦٨

ثالثاً: فهرس المذاهب والفلسفات

١٢٥، ١١٤، ٦	الشافعية	١٤٥، ٤٨، ٢٩، ٢٦	الاشتراكية
٢٩	الشيعية	١٣٧	البروتستانتية
٩٠، ٦٤، ٢٤، ١١	العلانية	٩٧	الختمية التاريخية
٤٧	الفاشية	١١٧، ١١٤	الحنبلية
١٣٧	الكاثوليكية	١٨٠، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٢	الحنفية
٩٧	اللامادورية	١١٧، ١١٤، ٥٧، ٣٧	الداروينية
١٤٢، ١٤٠، ١٣٣، ٩٧	المادية	١٨٤، ٧٠، ٦٩، ١٣٣	الميكانيكورية
١٨٠	المالكية	٤٨، ٤٩، ٢٦	الديمقراطية
٤٧	النازية	١٤٥، ٢٩	الرأسمالية
٩٧، ٩٦، ١٠	البرغشية	١١٠	الزیدية
١١٠	التوهابية		

رابعاً: فهرس الأعلام

(أ) أعلام الأشخاص

١٦٠	إنريكو إسپانو	(أ)
٩٧	أوجست كونت	إبراهيم (القط)
	(ب)	
١٢٨	البلا (باب الفاتيكان)	إبراهيم بيومي مذكور
	البخاري (عبد العزيز بن أخذ بن محمد،	إبراهيم عبد المادي
١١٨	علاء الدين	أحمد إبراهيم
	البرذوي (فخر الإسلام، أبو الحسن،	أحمد أمين
١٨٨	علي بن محمد	أحمد بهاء الدين
	(ت)	أحمد حشمت أبو متى
١٣٢	شارلز داروين	أحمد بن حنبل
١١٠	توفيق (الخديوي)	أحمد خشبة
٧٤، ٢٨، ١٧	توفيق الشاوي	أحمد شوقي
	(ج)	أحمد عرابي
١٩١	الجرجاني (الشريف)	أحمد أبو الفتح
١١٨	جلاد (فليبي بن يوسف)	أحمد فتحي مرسي
١٨٥	جمال الدين الأفغاني	أحمد لطفي السيد
٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧	جمال عبد الناصر	أحمد ماهر
٢٨	چورچ كورنيل	إدوار لامبر
٨٠	جيبي (فقيه فرنسي)	إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي
	(ح)	الكبير (الخديوي)
١٤٨	أبو حامد الغزالى	إسماعيل صدقي
١١٨	ابن حزم	الأصفهانى (أبو الفرج)
١١٨	حسن بغدادى	الأفغاني (جمال الدين)
		أمين شمبل
٤٩، ٣١		
١٧		
١٨، ٥		
١٣٣		

١٣٤	سلامة موسى	٧٤	حسن بهجت البلقيسي
٦٥، ٤٠	سلیمان حافظ	٨٢	حسن جلال العروسي
١٢٣	سولون	١١٨	أبو الحسن المأوردي
	(ش)	٧٩، ٣٥	حليمي بهجت بدوي
١١٤	الشافعی	٦	ابن حبیل (أحمد)
١٣٤	شاهین مکاریوس	٧٤	حنفي محمود الفزاری
٧٤، ٢٨، ١٧	الشاوی (توفیق)	٤٦، ٣٧، ٦	أبو حنفیة التمھان
١٣٣	شبل شمیل		(خ)
١٩١	الشريف الجرجانی	١٨٨	الخانجی (محمد أمین بن عبد العزیز)
١٩١	الشیانی (محمد بن الحسن بن فرقان)	١٤١	ابن خلدون
	(ض)		(د)
٧٤	ضیاء شیت خطاب	١٣٣	داروین
	(ط)		(ر)
١٣٥	طه حسین	١٧	راتب باشا
٥	الطھطاوی (رفاعة رافع)	٥	رشید رضا
٢٠١، ١٧	أبو الطیب المتنبی	٣٧	رشید عالی الکیلانی
	(ع)	١٣٤	الرشید العباسی (هارون)
٢٠١	عباس حسن		رفاعة رافع الطھطاوی
٧٤	عبد الباسط جبیعی	٥٩، ٥٨	(ز)
٢٠٠	عبد الحمید بدوي	٧٤، ٥٣	زکی عبد المتعال
٢٠٠	عبد الحمید أبو هیف		زکی المهندس
١٧	ابن عبد ربه	٣٠	(س)
١٤١	عبد الرحمن بن خلدون	٦٣، ٤٤، ٢١، ١٨	سامی چنینہ
١٩٥	عبد الرحمن عزام	٤٧	سعد زغلول
			سعد الله الجابری

٥٠	عيسي مثون	١٨،١٣،٥	عبد الرحمن الكواكيبي
١٤	(غ)		عبد العزيز بن الحدين محمد علاء الدين، ابنخاري
١٤	الغزالى (أبو حامد)	١١٨	
	(ف)	١٨،١٣	عبد العزيز جاويش
١٣٣	فارس نمر	٥٩	عبد العزيز فهمي
٦٥،٥٢،٥٠	فاروق الأول (الملك)	٦٥،٦٤،٣٢	عبد الفتاح يحيى
٦٥،٣٥،١٣٢	فتحي رضوان	٦٨	عبد الله الصياغ
٦٧	فتحي الكخيا	١٣٤	عبد الله النديم
	فخر الإسلام، أبو الحسن، علي بن		عبد الله بن هارون الرشيد
١١٨	محمد (البيزدوي)	١٣٤	(المأمون العباسى)
١٧	أبو الفرج الأصفهانى	٥١،٤٢	عبد الوهاب خلاف
١٣٣	فرح أنطون	٥٣،٤٢	عبد الوهاب عزام
٦٤،١٨،١٣	فريدي وجدي	٧٤	عثيَان حسین عبد الله
٥٠،٣٠	فؤاد الأول (الملك)	٤٤	عذلي يكن
٦٠	فؤاد مراج الدين	٧٤،٧٣	عزيز أباظة
١١٩،١١٨	فيليپ بن يوسف جلالد		علاء الدين، أبو بكر بن مسعود
	(ق)	١١٨	ابن أحمد، الحنفي (الكامانى)
١٧	القالي (أبو عين)	٤٠	علي بن أحمد (ابن حزم)
٣٧	قدري باشا (محمد)	٥١	علي أيوب
١٥٩	قيصر		علي الحنفى
	(ك)	١١٧	أبو علي القالي
	الكسانى (علاء الدين أبو بكر بن مسعود	٧٢،٥	علي مبارك
١١٨	ابن أحمد، الحنفى)	١١٨	علي بن محمد، أبو الحسن (الماوردي)
٤٠	كامل مرسى	١٩١	علي بن محمد (الشريف الهرجاني)
١٤٩	كرى	٤٤	علي يوسف
٦٩	أم كلثوم	١٩٠،١٠٤	عيسي (القى)

٧٤، ٧٣	محمد عزيز أباظة	٦٤، ١٨، ١٣، ٥	الكتاكي (عبد الرحمن)
١١٠، ٥٠	محمد علي	٣٧	الكيلاني (رشيد عالي)
١٨١	محمد علي حسين	(٦)	
١٣٣، ١٣٢، ١١٥، ١١٤، ٧٤	محمد عماره	٤٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧	لامبر (إدوار)
١٣٥، ١٣٤		١٣٥، ٤٤	لطفي السيد
٥٣	محمد فريد أبو حديد	٦	مالك بن أنس
١٨، ١٣	محمد فريد وجلدي	١٣٤	المأمون العباسي (عبد الله بن هارون)
١٣٠، ٤٦، ٣٧	محمد قدرى	١١٨	الماوردي (علي بن محمد، أبو الحسن)
٧٤، ٥٠	محمد مصطفى القللي	١٧	الشيب
٧٩	محمد نجيب	٢٤، ١٦	محمد (بنبيه)
٥٢	محمد يوسف موسى	١١٤	محمد بن ادريس الشافعى
١٦	محمد توفيق إساعيل	١١٨	محمد أمين بن عبد العزيز (الخانجي)
٥٠	محمود شلتوت	١١٨	محمد بخت المظيعي
١٤٨، ٢٥	محمود فتحى	١١٠	محمد توفيق (الخديوي)
٤٤، ٤١، ٣٢	محمود فهمي التقاشى	٣٢	محمد توفيق نيم
١٩٠، ١٠٤	السيج (بنبيه)	١٩١	محمد بن الحسن بن فرقان الشيبانى
٥٢	مصطفى الزرقا	١٣٠، ٥٠، ٤٢	محمد حسين هيكل
٤٠	مصطفى الشوربجى	٥	محمد رشيد رضا
٧٤	مصطفى النقى	٧٤	محمد زكى عبد البر
٤٤، ١٨، ١٤	مصطفى كامل	٢٢	محمد أبو زهرة
٢٧، ٢٢	مصطفى النحاس	٢٢	محمد عاطف بركات
١١٨	المظيعي (محمد بخت)	٥٠	محمد عبد اللطيف دزار
٤٧	مكرم عبيد	١١٠	محمد بن عبد الوهاب
٤٤	منصور فهمي	١٣٣، ١٨، ٥	محمد عبد
٢٨	موريس هوربيو		
١٩٠	موسى (بنبيه)		

(هـ)	(نـ)
١٣ هارون الرشيد (الخليفة العباسي)	١٣١، ١٣٠ نابليون بونابرت
٢٨ هوريو (موريس)	٤٠، ٣٥، ٢٨، ١٧ نادية عبد الرزاق السنهوري
(يـ)	(يـ)
٤٤ مجىء إبراهيم	٤٩، ٤٤، ٤٢، ٣٢ الثنيم (عبد الله)
١٣٣ يعقوب صروف	١١٥ نوريار باشا
٢٣ يوسف (القسط)	٦٥ نور الدين طرافي

(ب) أعلام جغرافية

(ج)		(ج)	
١٣١, ١١٠	الجزائر	١٢٣	أثينا
١٩٨, ١٢٣, ١٢٠, ١٠٧	الجزيرة العربية	١١٠	الأردن
١٠٩	جييف	٧٠, ٥٦	إسرائيل
(ح)		٣٢, ٢٣, ١٧	الإسكندرية
١٣٩, ١١٠	الحجاز	٢١	أسيوط
(خ)		١٠٩	أفغانستان
٧٩	الخليج العربي	١٠٧, ٥٦	ألمانيا
٧٠	خليج العقبة	٢٠١, ١٩٧, ٨٥, ٧٢	الإمارات العربية المتحدة
(د)		٥٦	أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية)
٩٣, ٧٣, ٤٩, ٤٨, ٤٧, ٤٣	دمشق	٢٧, ٢٦, ٢٠, ٦	إنجلترا (بريطانيا)
(ر)		٢٨, ٢٦, ٢٣, ٢٠, ٧, ٦	أرزيا
١٧	رأس التين	١٠٩	إيران
٢٩	روسيا	١١٨, ١١٠, ٢٦	إيطاليا
١٢٨	روما	٢٨, ٢٤, ١٩, ١٦	باريس
(س)		٣١	اناستيل
١٤٢	سان جانجلف	٢٨	بروكسل
٩٩	سقارة	٩٩	بيت المقدس
١٩٧, ١١١, ٨٥, ٧٢	السودان	١٣٢	بيروت
٤٩, ٤٧, ١١٧	سوريا	٤٤, ٣٩, ٣٨, ٣٧, ٣٥	بغداد
٥٦	سويسرا	٩٧	تركستان
٧٠	سيناء	١٠٠, ٣٧, ٢٧, ٢٠	تركيا (الدولة العثمانية)
(ش)		١٧٧, ١١٠	تونس
١٣٩	الشام		

١	لبنون	(ط)	
	(م)	٩٣,٦٧	الطفاف
١١١	المجر	٧٥	طربلس
١٢٥,١٤٣	المدينة المنورة	(ع)	العراق
١٨١,١١١	مراكش	٣٨,٣٧,٣٥,١١,٧	
٢٩,٢٨,٢٦,٢٥,٢١,١٦,١٥	مصر	٧٧,٦٢,٤٧,٤٦	
٤٤,٤٣,٤١,٤٠,٣٩,٣٥,٣١,٣٠		(ف)	فرنسا
٦٤,٦٣,٥٨,٥٧,٥٦,٥٥,٤٧,٤٦,٤٥		٢٦,٢٥,٢٤,٢٣,٩,٨,٧,٦	
١٩٥,١٣٢,١٣١,٧٢,٦٩,٦٦		١١٠,٤٩	فلسطين
٢٠١,١٩٧		(ق)	
٩١,٧٤	مصر الجديدة		القاهرة
١٣٢,١٠٨	المغرب	٣٥,٣٤,٢٩,٢٨,١٩,١٨,١٧,٥	
١٢٥	مكة المكرمة	٣٩,٣٨,٣٧	
١١٢	المملكة العربية السعودية	٥٥	قصر النيل
٢١,٤٠	المنصورة	٥٥	قناة السويس
٧٠	ميدان المنشية	١٠٨	القروقاز
	(ن)	(ك)	
١١٤	الثما	١٩	كفر الزيات
٥١	نيويورك	١٨٠	الكوفة
	(و)		الكويت
٢٠	وادي النيل	١٨٧,١٨٣,٨٥,٧٨,٧٣,٦٩	
٢٠	الوجه البحري	٢٠١,١٩٧,١٨٠,١٥٧,١٩٠	
	(ي)	(ل)	
١٢٣,١١	اليمن	٩٥,٥٢,٣٥,٣٤,٣٠	لاهاري
١٤٠,١٢٣	اليونان	١٩٢,٩٨,٩٧,٩٦	
		١٨١,١٣٢,١١٢	لبنان
		٤٩	لندن
		٢٠١,١٩٧,١٩٠,١٥٧,١١٢,٧٣	ليبيا

خامسًا: فهرس الكتب والمطبوعات

(أ) الكتب والأبحاث والدراسات والتقارير والبيانات والمقالات والمذكرات والدورس والمحاضرات ومشروقات القانون والدستور والموسوعات والمناظرات والوثائق والتقطيبات

(أ)

الاحكام السلطانية - للهارودي	١١٨
الاحكام في أصول الأحكام - لابن حزم	١١٨
إحياء علوم الدين - لأبي حامد الغزالي	١٤٨، ١٤٧
إرشاد الأمة - للشيخ محمد بخيت الطباعي	١١٨
الإسلام بين التزوير والتزوير - للدكتور محمد عماره	١٣٥
الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلقة الإسلامية - للشيخ علي عبد الرزاق	٢٤
الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلقة الإسلامية - للشيخ علي عبد الرزاق	١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٠٢، ١٠١، ٢٦، ٢٥
الإسلام والتعديدية: التنوع والاختلاف في إطار الوحدة - للدكتور محمد عماره	١٣٢
الإسلام والشرق - للدكتور عبد الرزاق السنهوري	١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤
إسلاميات السنهوري باشا - للدكتور محمد عماره	١٠٥، ١١٥، ٧٤
أصول البيزدوي - لفخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البيزدوي	١١٨
أصول القانون - للدكتور عبد الرزاق السنهوري، بالاشتراك مع الأستاذ أحمد حشمت أبو ستيت	٨١، ٤٥، ٣٩
الأغاني - لأبي الفرج الأصفهاني	١٧
الأمامي - لأبي علي القالي	٨٠، ٤٥، ١٧
الإمبراطورية العربية التي نبشر بها - للدكتور عبد الرزاق السنهوري	١٠٩، ١٠٨
الامتيازات الأجنبية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري	١٨٣، ١٨٢
٧٩، ٣٥	

الأوراق الشخصية (مذكرات الدكتور عبد الرزاق السنهوري) –
إعداد: د. نادية عبد الرزاق السنهوري، ود. توفيق الشاوي ١٦، ١٣، ٩

١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٤٢، ٤١، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١٠٩، ١٠٨، ٤٧، ٤٤، ٤٢، ٤١، ١٩٧، ١٩٣، ١٩٢، ١٩٠، ١٨٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥

(ب)

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع – للكاساني، علاء الدين
أبي بكر بن مسعود بن أحمد، الحنفي ١١٨

(ت)

تصحيح الفروق – للشيخ محمد علي حسين ١٨١، ١٨٠

(تصدير) للترجمة العربية لكتاب (تاريخ النظريات السياسية)
ترجمة الأستاذ حسن جلال العروسي – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٢، ٧٢

التصريف القانوني والواقعة المادية القانونية – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٢، ٧٢

تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل
قانون الإصلاح الزراعي – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١، ٤٥

تطور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المصرية – للدكتور
عبد الرزاق السنهوري ٧٩، ٣٥

التعاون الثقافي والتشرعي ما بين البلاد العربية – للدكتور
عبد الرزاق السنهوري ٨١، ٦٢٠

التعريفات – للشريف الأحراني ١٩١

التعسف في استعمال الحق بالشريعة الإسلامية – للدكتور محمود فتحي ١٤٧، ٢٥

١٤٩، ١٤٨

تقارير مجلس الدولة منذ ولادة السنهوري سنة (١٩٤٩ م) وحتى سنة
(١٩٥٤ م) – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١، ٦٢

تقديم مجلة القضاء العراقية – في عهدها الجديد – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠

تقديم مجلة مجلس الدولة – منذ عددها الأول في يناير (١٩٥٠ م)
حتى سنة (١٩٥٤ م) – للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١

تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي الأول للقانون المقارن - لإدوار لامبر ١٥٦، ١٥٧
 تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي للقانون المقارن (بلاهاري) -
 للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٥٧، ١٥٦، ٧٩، ٣٥
 التمييز ما بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية - للدكتور حسن بغدادي ١١٨
 تهذيب الفروق والقواعد السنوية في الأسرار الفقهية - للشيخ محمد علي حسين ١٨١ ١٨١
 ١٨٢، ١٨١

(خ)

الخلافة الإسلامية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٦، ٧٦
 دستور دولة الاتحاد الإمارات العربية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٠١، ١٠٠، ٨٨، ٨٧، ٧٩، ٧٨، ٢٨، ٢٧، ١١١، ١٠
 ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٤٣، ١٢٢، ١٢١، ١٠٤، ١٠٣

(د)

دستور دولة السودان - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٨، ٧٨، ٨، ٥ ٧٩
 دستور دولة الكويت، وقوانينها: التجاري، والجنائي، والإجراءات الجنائية، والمرافق، وقانون الشركات، وقوانين عقود المقاولة، والوكالة عن المسؤولية ٧٨، ٦، ٥
 التقسيمية وعن كل الفروع - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٠١، ٧٨، ٧٥، ٦٥ ١٠١
 ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٧، ٧٩

دستور دولة الكويت، وقوانينها: التجاري، والجنائي، والإجراءات الجنائية، والمرافق، وقانون الشركات، وقوانين عقود المقاولة، والوكالة عن المسؤولية ٧٨، ٧٨، ٨، ٥ ٧٩
 التقسيمية وعن كل الفروع - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٠١، ٧٨، ٧٥، ٦٥ ١٠١
 الدين والدولة في الإسلام - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٤ ٣٥، ٣٥
 ١٥٦، ١٥٥، ١٥١، ١٥٠، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٠٤، ١٠٣، ٧٩

(ر)

رضا عبد العزيز باشا فهمي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٦٢
 الروابط الثقافية والقانونية في البلاد العربية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٦٢

(ش)

الشرق والإسلام - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٧٩، ٣٥، ٣٢، ٣١
 الشريعة الإسلامية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٤٥، ٣٩، ٣٥ ٨٧، ٨٥، ٨٠، ٧٩

الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع المصري - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٣٩
 (ظ)

ظاهرة الرواية - لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ١٩١، ١٩٠
 (ع)

عقد الإيجار - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٨٠، ٧٩، ٣٥، ٣٤، ٣٠
 عقد البيع في مشروع القانون المدني العراقي - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٦٥
 ٨١، ٨٠، ٣٨، ١٨، ١٧

العقد الفريد - لابن عبد ربه ١٨، ١٧
 علم أصول القانون - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٨١، ٨٠، ٣٨
 علمتني الحياة - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٨٢، ٦٢
 (ف)

فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية (رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية)
 للدكتور عبد الرزاق السنهاوري - ترجمة: د. نادية السنهاوري،
 مراجعة: د. توفيق الشاوي ٧٩، ٧٨، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ١١، ١٠، ٧، ٦
 ١٩١، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٤٢، ١٤١، ٨٨، ٨٧، ٨٥

فلسفة الثورة - بخيال عبد الناصر ٦٦، ٦٥
 (ق)

قانون البيانات، بما فيه من قواعد الإثبات الموضوعية والإجرائية - للدكتور
 عبد الرزاق السنهاوري ٦٥
 القانون المدني الإمارati - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ١٨٤، ١٧٣، ١٧٢
 ١٩٥، ١٨٥

القانون المدني السوداني - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٤٧، ٤٦، ٦٥
 القانون المدني السوري، ومذكرته الإيضاحية - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٧٨
 ١٩٥، ١٨٥، ١٨٤، ١٧٣، ١٧٢، ٧٩

القانون المدني العراقي، ومذكرته الإيضاحية - للدكتور عبد الرزاق السنهاوري ٦٥
 ١٩٧، ١٩٥، ١٩٤، ١٨٦، ١٨٥، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ٧٩، ٧٨

القانون المدني العربي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٦٤٥، ٣٧، ٧٢

القانون المدني الكوبي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٧٥، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥

القانون المدني الليبي، ومذكرة الإيضاحية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٦٥، ٧٨، ٧٩

القانون المدني المصري، ومذكرة الإيضاحية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١

القانون المدني المصري، ومذكرة الإيضاحية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٩

القيود التعاقدية على حرية العمل في القضاء الإنجليزي (المعيار المرن والقاعدة الجامدة في القانون) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٦

كتز الوهول (أصول البزدوي) - لفخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوي ١٢١، ٧٩، ٧٨، ٢٧، ٢٦، ٧

(ك)

الكتاب الأسود - لمكرم عبيد ٤٦، ٤٧

كشف الأسرار لعبد العزيز بن أبدين محمد علاء الدين، البخاري ١١٨

كلمة تأبين - للمستشار حنفي محمود الفزارى ١١٨

كتز الوهول (أصول البزدوي) - لفخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوي ١١٨

(م)

مخطوطات أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية - بباريس ١٣٣، ١٣٤

مخالفة التشريع للدستور، والانحراف في استعمال السلطة التشريعية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٦٤، ٨١

مختصر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية (مجموعة جلاد) - لفيليپ بن يوسف جلاد ١١٨، ١١٩

المدخل لدراسة القانون - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٠

مراسلات القناصل ١٣٣، ١٣٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥

مرشد الحيران في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم ٢١٩

أبي حنيفة النعمن، ملائحة العرف الدياري المصري وسائر الأئم الإسلامية ٢١٩

لـ محمد قدرى باشا ٨٧، ٣٧، ٤٦، ٣٨، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ٤٦، ٣٨، ٨، ١٨٦، ١٨٥، ١٨١

المسؤولية التقصيرية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري بالاشتراك مع الأستاذ حلمي بحاجت بدوي ٣٥، ٨٠، ٧٥، ٣٥

المسؤولية التقصيرية في الفقه الإسلامي (دراسة باللغة الفرنسية) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٩، ٦٥

مشروع تقييم القانون المدني المصري - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٤٥، ٤٠

مشروع القانون المدني الإماراتي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٨، ٦٥

مشروع القانون المدني السوداني - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٩٧، ٧٩

مشروع القانون المدني السوري - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٨، ٦٥

مشروع القانون المدني العراقي ١٩٧، ٦٥

مشروع القانون المدني العربي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٩، ٨، ٦، ٥

مشروع القانون المدني الكويتي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٧٦، ١٧٥، ١٣٠، ١١٦، ٣٧

مشروع القانون المدني الليبي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٩، ٧٨، ٦٥

مشروع القانون المدني المصري - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٦٦، ١٦٥

١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨

مصادر الحق في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة بالفقه الغربي) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٥، ٨٢، ٧٣، ٧٢، ٦٧، ٦٦، ٥٢، ١١، ١٠

المعيار في القانون (دراسة بالفرنسية) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٤٥، ٣٩

المفاضلات في المسألة المصرية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١، ٦٢

مقارنة المجلة بالقانون المدني العراقي - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٨، ٣٧

١٧٨، ١٧٣، ١٧٢، ٨١، ٨٠

مقدمة كتاب «الالتزامات الأجنبية» - بحث تحليلي للمقترحات البريطانية بشأن الامتيازات الأجنبية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٧٩، ٤٤	
من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي (حركة التقنيين المدنيين في العصور الحديثة) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٧٨، ١٧٣، ١٧٢، ٨٠، ٧٩، ٣٨، ٣٧	
المرجع في النظرية العامة لالتزامات - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨١، ٤٥، ٣٩	
الميثاق - لجمال عبد الناصر ٦٦، ٦٥	
(ن)	
بين العرب والمسلمين للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٠، ٣٨، ٣٧	
١٢٩، ١٢٨، ٨١	
نموذج لتقنين الشريعة الإسلامية (في القانون المدني العراقي) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٦٥	
(و)	
واجينا القانوني بعد معااهدة سنة (١٩٣٦م) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٤٥	
واجينا القرمي بعد معااهدة سنة (١٩٣٦م) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٤٥	
٨١، ٨٠	
وجوب تقييم القانون المدني وعلى أي أساس يكون هذا التقييم - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٣٥، ٩، ٨، ٦، ٥	
الواحيد (تلخيص تلوسيط) - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧٧، ٧٣، ٧٢	
٨٢، ٧٨	
الوحدة العربية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٧١، ١٦، ١٥	
٨١، ٨٠، ٧٤، ٧٣، ٧٢	
الوسسيط - في شرح القانون المدني - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ٨٢، ٧٨، ٧٧	
وصية غير المسلم وخصوصيتها للشريعة الإسلامية - للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١١٩، ١١٨، ١١٦، ١١٥، ٨١، ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٤١	
(ي)	
اليوم والغد - لسلامة موسى ١٣٥، ١٣٤	

(ب) صحف و مجلات

٨٠،٤٥	مجلة الرابطة العربية	١٣٣	التنكية والتبيكية
٧٩،٣٩،٣٦	مجلة القانون والاقتصاد	٤٣	الجريدة
١٨٥،٨١،٨٠			السياسة « الأسبوعية »
٨٠،٣٨،٣٧،٣٥	مجلة القضاء (العراقية)	٥٩	مصر الفتاة
١٦٠	مجلة القضاء (المصرية)	٣٣	المقطف
٦١،٦٠،٥٩	مجلة مجلس الدولة	٤٣	المؤيد
٨٢،٧٧،٦٤،٦٢			مجلة الأحكام العدلية
١٢٧،٨١،٤٩،٤٦،٣٥	مجلة المحاماة	٤٦،٣٨،٣٧ ١٧٨،١٧٦،١٧٥،١٣١،١١٢،١١١	
١٣٣	مجلة المشار		١٩١،١٩٠،١٨٤،١٨٣،١٨٢،١٧٩
٨٠،٣٨	مجلة المدایة (العراقية)	١٣٤	مجلة الأستاذ
٨٢،٦٢	مجلة الملال	٢٩	مجلة جامعة بروكسل
٧٤	مجلة هيئة قضايا الدولة		

سادساً: فهرس الأشعار

قافية الهمزة

في صفحة: ٩٤

فائزروا في الجو هل راح وجاء
ض قد صعر الخد بجبار السماء
أنت في الأصل سوى طين وماء

١- أطلقواه كوكباً نحو الفضاء
أترى جبار هذى الأر
أيها الإنسان لا تزءُ فما

في صفحة: ٩٥

ثم أصبح اليوم عهد فضاء
آية الله نورها في السماء

٢- كان غهتنا بالأمس عهد بخار
أيها المؤمنون بالله هذى

قافية الباء

في صفحة: ٩٨

محيط بنا في البعد كنا أو القرب
رحيم فهل تستطيع عيشاً بلا رب؟

٣- هر الله، إن تبعد دنا، فجلاله
إذا الناس لم تؤمن برب مهين

قافية الدال

في صفحة: ١٩

ونوم المسلمين على قتاد
وقومي شتتوا في كل واد
إذا نسيت نفوساً في الصفاد

٤- أرضى أن أنام على فراشي
وأهنا في النعيم برغد عيش
فلا تعمت نفوس في صفاء

في صفحتي: ٤٦، ١٧٨

منه الأصول وقامت أفرع جدد
منها الفروع وظل المذع وروتده؟

٥- أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت
ماذا على الديوحة الشباء إن ذهبت

في صفحتي: ١٩٨، ٩٨، ٨٩

إلا لأنني أعبد المعبوداً
شيء يذكر لالله وجوداً؟

٦- الله يعلم أني ما عشقت عباده
أرى جمالاً ثم لا أصبو إلى

في صفحة : ٥٦

نون عهداً قد مضى وبدأت عهداً
مفاحراً وبنىت مجدًا

ـ إني ختمت بذلك الفا
وأقمت للوطن العزيز

في صفحة : ٧٠

ولم أترحّز في التفاؤل عن عهدي
فعتدي من الإيمان بالحق ما عندي

ـ تحملتها أيام كرب وشدة
فيARP صبرًا، ثم يارب فرجة

في صفحة : ٤٠

ثم خلّفت الولد
بعدي يأس وكمد
لباء لم يعوزك رد

ـ خلّفت بنتًا في حياتي
فالبنت «نادية» أتتني
وإذا سألت عن الوليد

في صفحة : ٤١

أرزقه إلا بعد جهد

ـ ولدي هو «القانون» لم

في صنحتي : ٩٣، ٦٨

قلق البنود مجلل بسوان

ـ يا أحمد، القانون بعدك غامض

قافية الراء

في صفحة : ٩٤، ٤٧

أقابله بعنز منه أكبر
يعاركها فيكسر أو فيصهر

ـ إذا مانابني خطب كبير
ومن تعركه أحداث شداد

في صفحة : ٤٠

وصلت الليل فيها بالنهار
أسأل عزيمة الأسد المثار
فقانوني من الدنيا فخاري

ـ جهود متهكك مرضنيات
وكتت إذا استبد اليأس يوماً
إذا افتخروا بمال أو بجاه

قافية العين

في صفحة : ٦٩

وسرنا في الركاب فكان أسرع

ـ أردنا أن نسايره وثيداً

نَغَنِيْ أَمْ كَلْشُومْ بِمَصْرِ وَفِي بَغْدَادِ مِيشَاقْ يَوْقَمْ!

قافية اللام

٤٢ في صفحة

ورجال صلاحهم مستحيل
يقول، وإن قال شيئاً فعل
تسامي السماء، وأي الدول

- ١٤- بلد هايل وشعب هزيل
- ١٥- تعال تأمل زعامة من حمى أمّة وبنى دولة

قافية الميم

في صفحة ٢٤:

في هذه الدنيا من الآلام
مرّ ولم تشفق على أحلامي
ما لا يزال يجول في أوهامي

١٦ - أشكوا إلى الخمسين ما فاسية
قذفت بي الأيام من حلو إلى
فبلوت من حلو الدنيا ومرها

فافية النون

في صفحة ٦٩

ولا بالخطوب الجاريات يدان
أصيب به داودوه بالسرطان

١٧- في ارب زحّاج غمة مالنا بها
وكنا كمن يخشى الصداع فعندما

في صفحة ٩٩

وَوَقْتِيْ شِرْ تَفْسِيْ فَهِيْ تَغْوِيْتِيْ

١٨- لَا هُمْ بَيْتٌ فِرَادٍ يَعْدُ زَعْزَعَةٍ

في صفحتي: ٩٢، ٩٩

إِنْ يَقْصُنِي عَنْكَ شَيْءٌ فَهُنَّ تَدْنِينِي

١٩- ولی على الأرض آمال مقدسة

卷之三

٣٥ في صفحة

الغافلية اللامنة

٢٠- بنیتی نادیۃ رائیتہ امراء

ولهم ارفيقة
سألتها: ما الفرق
عمرها ثمانية
في السن ياناديه؟

في صفحة: ٣٦

غُر عَامِين عَمَّا هِيَ
مِنْ أَنْقَمَ سُوَاسِيَّةٍ
هَا عَلَى سِنِّهَا بَاقِيَّةٌ!

فَأَجَابَتْ: أَنَا أَصَّ
فَلَتْ: إِذْنَ بِعَدْعَا
فَأَجَابَتْ: وَهَلْ تَرَا

في صفحة: ٧٣

وأَصَابَ الْقَانُونَ فِي بِرْهَانِهِ
عَزْمٌ عَنْ صَوْغَهِ وَعَنْ إِتْقَانِهِ
فِي دِيَابِيجِ عِلْمِهِ وَبِيَانِهِ
مِنْ طَرَابِلِسِهِ إِلَى بَغْدَادِهِ
سَاحِرًا مِنْ يَقِينِهِ وَحَصَانِهِ
وَالْإِبَاءِ الْوَقُورِ مِنْ سَقْطَاهِ

٢١ - غَيْبُ الْمَوْتِ شَافِعِي زَمَانِهِ
جَهَدَ فَرِدٌ تَعْبِيَ الْمَجَامِعَ ذَاتَ الـ
جَمْعِ الشَّرْقِ وَحْدَهُ فَتَلَاقَيَ
مِنْ أَقَاصِي خَلِيجِ الْمَدْمَشِ
سَادَنَ الْعَدْلَ أَعْرَضَ الْعَدْلَ عَنْهُ
رَأَيَهُ الْحَرْ عَدَ مِنْ سِيَّشَاتِهِ

في صفحة: ٧٤

هُنَّ مِنْ فَضْلِهِ وَمِنْ رَحْمَانِهِ
يَتَوَالَّ عَلَيْكَ فِي جَنَانِهِ
مَنْطَوِيٌّ فِي صِيَامِهِ وَصَلَاتِهِ
فَقَهْ مَهْمَبَا شَيْعَا مِنْ رَفَاتِهِ
جَرَّتْ لِلشَّرْقِ فَأَسْتَسْقَى مِنْ فَرَاتِهِ
وَمِنْ النَّاسِ مَيْتٌ فِي حَيَاةِهِ

إِيَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ أَضْفَى عَلَيْكَ اللَّهُ
وَثَوْلَاكَ مِنْ رَضَاهِ بِفِيَضِ
يَكْرَمُ اللَّهُ نَافِعُ النَّاسِ قَبْلَ الـ
لَمْ يَمْتَ عَالَمَ جَاهِيرُ أَهْلِ الـ
لَا، وَلَا الْمُشْرَعُ الْخَضْمُ الَّذِي فَ
أَنْتَ حَسِيْ وَإِنْ طَوْتَ الْمَنَابِا

في صفحة: ٣١

وَتَحْصَنُوا بِسِيَوفِهِ وَحِرَابِهِ
لَا يَدْخُلُونَ الْبَيْتَ مِنْ أَبْوَابِهِ

٢٢ - نَوَابُ هَذَا الشَّعْبِ صَفُوا جَنَدَهُمْ
مَا بِالْهَمِ مَتَوْجِسِينَ كَأَنَّهُمْ

في صفحة ٣٢:

من كيد شعب أمعنوا في حربه
يأتي ليحمي الشعب من نوابه

وتحصّنوا بالجند حتى يأمنوا
والشعب ينكرهم فهل من منصف

في صفحة ٥٥:

٢٣ - وطني غلبت يمكّه وينهيه
ووقف عليه دمي وما أحرزته

سابعاً: فهرس المصادر والمراجع

- أحمد عطية الله: (القاموس السياسي) طبعة القاهرة - سنة (١٩٨٠ م).
- : (القاموس الإسلامي) طبعة القاهرة - سنة (١٩٦٣ م).
- أحمد فتحي مرسى (المستشار): (من العبريات الخالدة: أستاذ الأستاذ) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).
- إدوار لامير: (تقرير من أعمال المؤتمر الدولي الأول للقانون المقارن) سنة (١٩٣٢ م).
- توفيق الشاوي (دكتور): (الخلافة الإسلامية ورسالة السنهوري) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).
- الجرجاني (الشريف): (التعريفات) طبعة القاهرة - سنة (١٩٣٨ م).
- حسن بهجت محمد البليقني (المستشار): (الفقيه الإمام الدكتور عبد الرزاق السنهوري) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).
- حنفي محمود الفزارى (المستشار): (كلمة تأبين) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).
- زكي المهندس (الأستاذ): (تأبين المرحوم عبد الرزاق السنهوري) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية (١٩٨٩ م).
- سركيس (يوسف إليان): (معجم المطبوعات العربية والمعربة) طبعة القاهرة - سنة (١٩٢٨ م).
- سلامة موسى: (اليوم والغد) - طبعة القاهرة - سنة (١٩٢٨ م).
- السنهوري (دكتور عبد الرزاق): (الأوراق الشخصية) - مذكرات - إعداد: د. نادية عبد الرزاق السنهوري، د. توفيق الشاوي - طبعة القاهرة - سنة (١٩٨٨ م).
- : (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) - ترجمة: د. نادية السنهوري، مراجعة: د. توفيق الشاوي. طبعة القاهرة - سنة (١٩٨٩ م).
- : (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) طبعة القاهرة - الثالثة - سنة (١٩٦٧ م).

: (الدين والدولة في الإسلام) مجلة المحاماة الشرعية - سنة (١٩٢٩م).

: (تطور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - مجلة المحاماة الشرعية) - سنة (١٩٢٩م).

: (الإسلام والشرق) صحفة السياسة الأسبوعية - أكتوبر - سنة (١٩٣٢م).

: (تقرير عن المؤتمر الدولي الأول للقانون المقارن - بلاهاري) - سنة (١٩٣٢م).

: (وجوب تقييم القانون المدني المصري وعلى أي أساس يكون التقييم) - سنة (١٩٣٢م).

: (نبي المسلمين والعرب) - مجلة الذكرى - بغداد - سنة (١٩٣٦م).

: (الإمبراطورية العربية التي تبشر بها) - مجلة الرابطة العربية - القاهرة - سنة (١٩٣٦م).

: (من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي) - بغداد - سنة (١٩٣٦م).

: (مشروع تقييم القانون المدني) - القاهرة - سنة (١٩٤٢م).

: (وصية غير المسلم) - مذكرة مقدمة إلى محكمة النقض - القاهرة - سنة (١٩٤٢م).

: (نموذج لتقنين الشريعة الإسلامية) - في القانون المدني العراقي.

: (القانون المدني العربي) - سنة (١٩٥٣م).

- عبد الباسط جيبي (دكتور): (عبد الرزاق السنهاوري: الرجل الذي فقدناه) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩م).

- عبد الله النديم: (مجلة الأستاذ) سنة (١٨٩٢م).

- عبد الوهاب الكيالي (محرر - دكتور): (موسوعة السياسة) طبعة بيروت - سنة (١٩٨١).

- عثمان حسين عبد الله (المستشار): (الفقيه الرائد والشرع العظيم) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- (الستهوري ونظرته إلى الإسلام والشريعة) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- مجلة هيئة قضايا الدولة: (الستهوري القاضي العادل) - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- محمد زكي عبد البر (دكتور): (أستاذنا الستهوري والشريعة الإسلامية - معهد الفقه الإسلامي المقارن) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- محمد عزيز أباظة باشا (الشاعر): (قصيدة في تأبين الستهوري) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- محمد عماره (دكتور): (الإسلام بين التنوير والتزوير) طبعة القاهرة - سنة (١٩٩٥ م).

- محمد مختار باشا المصري: (التوقيفات الإهامية في مقارنة التواريخت) - دراسة وتحقيق: د. محمد عماره. - طبعة بيروت سنة (١٩٨٠ م).

- محمد مصطفى القلي (دكتور): (تأبين الدكتور الستهوري) - مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- مصطفى الفقي (المستشار): (السيرة الذاتية للدكتور الستهوري) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- نادية الستهوري (دكتورة): (احتفال الستهوري بأعياد ميلاده) مجلة هيئة قضايا الدولة - يونية سنة (١٩٨٩ م).

- (ذكريات أبي ومذكراته الشخصية) - تقديم لأوراقه الشخصية - القاهرة - سنة (١٩٨٨ م).

- يونان لبيب رزق (دكتور): (تاريخ الوزارات المصرية) طبعة القاهرة - سنة (١٩٧٥ م).

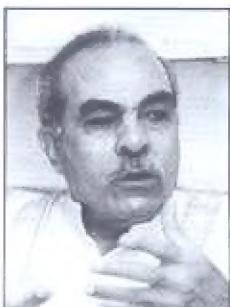
رقم الإيداع

٢٠٠٨/٢٤١٧٧

I. S. B. N

977 - 342 - 690 - 4

السيرة الذاتية للمؤلف



- الدكتور / محمد عمارة.
- مفكر بارز واكتب الحركة الفكرية المعاصرة ونفذ إلى أعماقها.
- ولد بمصر سنة (١٩٣١ - ١٣٤٩هـ).
- درس بالأزهر تسع سنوات حتى نهاية المرحلة الثانوية ثم في كلية دار العلوم جامعة القاهرة ومنها نال درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية.
- أنهى دراساته العليا بكلية دار العلوم في الفلسفة الإسلامية، وكانت أطروحته للماجستير عن (المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية)، أما موضوع الدكتوراه فكان عن (الإسلام وفلسفة الحكم).
- متفرغ للعمل الفكري، قدم للمكتبة العربية الإسلامية أكثر من ١٠٠ كتاب ما بين تأليف وتحقيق لتراثها القديم منه والحديث وتميز في أعماله الفكرية اهتماماته بقضايا الفكر الإسلامي المتعددة قديمها وحديثها، وكذلك قضايا التراث الفكري والفلسفي والحضاري في محاولة جادة للإسهام في صياغة المشروع الحضاري العربي الإسلامي البديل عن مشروع التغريب، كما تتميز كتاباته بالنظرية النقدية لتراث حقبة التراجع والجمود في تاريخنا الحضاري، وبقراءة جديدة لأصولنا الفكرية في ضوء متغيرات العصر، وينطق الأصالة الإسلامية المعاصرة المتميزة.
- من أهم كتبه: الأعمال الكاملة لرواد عصر النهضة، الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده والكواكبي، كما كتب في (الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري) و (الإسلام وحقوق الإنسان) و (الغزو الفكري وهم أم حقيقة) و (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) و (العلمانية ونهضتنا الحديثة) و (الإسلام والمستقبل) و (الاستقلال الحضاري).

الكتاب في سطور

جاءت عظمة السنهوري لجعل منه إماماً في فقه الشريعة الإسلامية، وفي فقه القانون الحديث معاً. ثم صعدت به هذه العظمة إلى العمل على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول والوحيد للقانون الحديث.. فكان له موقع الإمامة والريادة في تيار الاحياء الإسلامي، والتقدم والنهوض بالإسلام، فهو صاحب عبقرية فذّة وجامعة بين إمام الفقه وفقه القانون؛ فبالإضافة إلى جهوده في القانون المدني الحديث في مصر وسوريا والعراق وليبيا والكويت... وغيرها، قام بوصل القانون الحديث بالفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية. فيقدم الكتاب الصفحات والأفكار والدراسات التي كتبها السنهوري عن المدنية الإسلامية.. والشريعة الإسلامية.. والفقه الإسلامي.. وعلاقة الدين بالدولة في الإسلام، وفقه الخلافة الإسلامية.. ومصادر الحق في الشريعة الإسلامية.. ووصله القانون المدني والشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي. وبذلك تجلى عظمة السنهوري باشا: الإمام الخامس في الفقه الإسلامي كما هو تقييده الفذ في القانون المدني الحديث.



الناشر

دار الكتب والوثائق القومية والتراث

القاهرة - مصر - ١٢٠ - شارع الأزهر - ص ٢١١ - المفروحة

هاتف : ٢٢٧٥٢١٥٧٦ - ٢٢٧٥٢١٥٧٨ - ٦٣٤٣٢٤ - ٦٣٤٣٢٣

(٢٠٢) ٢٢٧٦١٥٧٥ - ٢٢٧٦١٥٧٦

الإسكندرية - هاتف : ٥٤٢٢٠٥ - فاكس : ٥٤٢٢٠٤ - (٢٠٣) ٥٤٢٢٠٤

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: ٩٧٧-٣٤٢-٦٩٥٠



9 789773 1426903